٤٥٠١ - (مَثَلُ الْمؤمنِ إذا لقِيَ المؤْمِنَ فسلَّم عليهِ ؛ كمَثَلِ البُنْيانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بعضاً) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٦/٣٧١) عن **داود بن عبدالحميد** : حدثنا **ثابت ابن أبي صَفِيَّة أبو حمزة** عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ثابت وداود .

٤٥٠٢ - (مَثَلُ المؤمنِ ؛ كَمَثلِ العَطَّارِ ؛ إن جالَسْتَهُ نَفَعَكَ ، وإنْ ماشَيْتَهُ نَفَعَكَ ، وإن شارَكْتَهُ نَفَعكَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/٢٠٥/١) ، والرَّامَهُرْمُزِي في «الأمثال» (٥٣/١ - ٢) عن **ليث** عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليث - وهو ابن أبي سليم - كان اختلط ، وهذا من تخاليطه ؛ فإن الحديث محفوظ من حديث أبي موسى وغيره بغير هذا اللفظ والمعنى ، فانظر «الترغيب» (٤/٥٧) .

٤٥٠٣ - (مَثَلُ أَهْلِ بَيْتي ؛ مَثَلُ سَفينةِ نُوحٍ ؛ مَنْ ركِبَهَا نَجا ، ومَنْ تخلَّف عنها غَرِقَ) .

ضعيف . روي من حديث عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن الزبير ، وأبي ذر ، وأبي سعيد الخدري ، وأنس بن مالك .

١ - أما حديث ابن عباس : فيرويه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصَّهْباء عن سعيد بن جبير عنه .

أخرجه البزار (٢٦١٥ ـ كشف الأستار) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٠/٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٠٦/٤) . وقال :

«غريب من حديث سعيد ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه» . وقال البزار :

«لا نعلم رواه إلا الحسن ، وليس بالقوي ، وكان من العُبَّاد» . وقال الهيثمي في «المجمع» (١٦٨/٩) :

«رواه البزار ، والطبراني ، وفيه الحسن بن أبي جعفر ؛ وهو متروك» .

قلت : وهو ممن قال البخاري فيه :

«منكر الحديث» .

ذكره في «الميزان» وساق له من مناكيره هذا الحديث .

وشيخه أبو الصهباء ـ وهو الكوفي ـ لم يوثقه غير ابن حبان .

٢ ـ أما حديث ابن الزبير : فيرويه ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عامر بن عبدالله بن الزبير عن أبيه .

أخرجه البزار (٢٦١٢) .

وعبدالله بن لهيعة ضعيف ؛ لسوء حفظه .

٣ ـ وأما حديث أبي ذر : فله عنه طريقان :

الأولى : عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عنه .

أخرجه الفسوي في «معرفة التاريخ» (٥٣٨/١) ، والطبراني في «الكبير» (٢٦٣٦/٣٧/٣) ، وكذا البزار (٢٦١٤/٢٢٢/٣) . وقال :

«تفرد به ابن أبي جعفر» .

قلت : وهو متروك ؛ كما تقدم .

وعلي بن زيد ـ وهو ابن جُدْعان ـ ضعيف .

والأخرى : عن عبدالله بن داهر الرازي : ثنا عبدالله بن عبدالقدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حَنَشِ بن المعتمر أنه سمع أبا ذر الغفاري به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص٧٨) . وقال :

«لم يروه عن الأعمش إلا عبدالله بن عبدالقدوس» .

قلت : هو ـ مع رفضه ـ ضعفه الجمهور ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«قال ابن عدي : عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت . قال يحيى : ليس بشيء ، رافضي خبيث . وقال النسائي وغيره : ليس بثقة . وقال الدارقطني : ضعيف» .

قلت : والراوي عنه ـ عبدالله بن داهر الرازي ـ شرٌّ منه ؛ قال ابن عدي :

«عامة ما يرويه في فضائل علي ، وهو متهم في ذلك» . قال الذهبي عقبه :

«قلت : قد أغنى الله علياً عن أن تقرر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل» .

والحديث ؛ قال الهيثمي :

«رواه البزار ، والطبراني في «الثلاثة» ، وفي إسناد البزار : الحسن بن أبي جعفر الجُفْرِي ، وفي إسناد الطبراني : عبدالله بن داهر ، وهما متروكان» !

قلت : لكنهما قد توبعا ؛ فقد رواه **المُفَضَّل بن صالح عن أبي إسحاق** به .

أخرجه الحاكم (٢/٣٤٣ و٣/١٥٠) . وقال :

«صحيح على شرط مسلم» !

وردّه الذهبي بقوله :

«قلت : مفضل خرّج له الترمذي فقط ، ضعفوه» . وقال في الموضع الآخر :

«مفضل واهٍ» .

قلت : يعني : ضعيف جداً ؛ فقد قال فيه البخاري :

«منكر الحديث» . وقال ابن عدي :

«أنكر ما رأيت له : حديث الحسن بن علي» .

قلت : سقط نصه من «الميزان» . ولفظه في «منتخب كامل ابن عدي» (١/٣٩٦ ـ ٢) :

عن الحسن بن علي قال : أتاني جابر بن عبدالله وأنا في الكُتَّاب ، فقال : اكشف لي عن بطنك ، فكشفت له عن بطني ، فألصق بطنه ببطني ، ثم قال : أمرني رسول الله ﷺ أن أُقرئك منه السلام .

قلت : وهذا عندي موضوع ظاهر الوضع ، وهو الذي قال ابن عدي : إنه أنكر ما رأى له . فتعقبه الذهبي بقوله :

«وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر» !

قلت : فمتابعته مما لا يستشهد بها .

على أن فوقه أبا إسحاق ـ وهو السبيعي ـ ؛ وهو مدلس مختلط .

وحنش بن المعتمر ؛ فيه ضعف ، بل قال فيه ابن حبان :

«لا يشبه حديثه حديث الثقات» .

ورواه الفسوي من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه **حنش** به .

ثم رأيت للحديث طريقاً ثالثاً : يرويه عبدالكريم بن هلال القُرَشي قال : أخبرني أسلم المكي : ثنا أبوالطفيل :

أنه رأى أبا ذر قائماً على هذا الباب وهو ينادي : ألا من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فأنا جندب ، ألا وأنا أبو ذر ، سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

٤ ـ وأما حديث أبي سعيد الخدري : فيرويه عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكِلابي : ثنا عبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ عن أبي سلمة الصائغ عن **عطية عنه** .

أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص١٧٠) . وقال :

«لم يروه عن أبي سلمة إلا ابن أبي حماد ، تفرد به عبدالعزيز بن محمد بن ربيعة» .

قلت : ولم أجد من ترجمه .

وكذا اللذان فوقه .

وعطية ـ وهو العوفي ـ ضعيف . وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» ، وفيه جماعة لم أعرفهم» .

٥ ـ **وأما حديث أنس : فيرويه أبان بن أبي عياش عنه .**

أخرجه الخطيب (١٢/٩١) .

قلت : وأبان هذا متروك متهم بالكذب .

وبهذا التخريج والتحقيق ؛ يتبيَّنُ للناقد البصير أن أكثر طرق الحديث شديدة الضعف ، لا يتقوى الحديث بمجموعها .

ويبدو أن الشيخ صالح المقبلي لم يكن تفرغ لتتبعها وإمعان النظر فيها ؛ وإلا لم يَقُلْ في كتابه «العلم الشامخ» (ص٥٢٠) :

«أخرجه الحاكم في «المستدرك» عن أبي ذر . وكذلك الخطيب وابن جرير والطبراني عن ابن عباس وأبي ذر أيضاً ، والبزار من حديث ابن الزبير . وحكم الذهبي بأنه «منكر» غير مقبول ؛ لأن هذا المحمل من مدارك الأهواء» !!

فأقول : نعم ! وللتعليل نفسه ؛ لا يمكن القول بصحته لمجموع طرقه ؛ لأن الشرط في ذلك أن لا يكون الضعف شديداً ، كما هو مقرر في علم الحديث ، وليس الأمر كذلك كما سبق بيانه . وظني أن الشيخ ـ رحمه الله ـ لو تتبع الطرق كما فعلنا ؛ لم يخالف الذهبيَّ في إنكاره للحديث . والله أعلم .

ومما يؤيد قولَ المقبلي ـ أن المحملَ من مدارك الأهواء ـ : أن هذا الحديث عزاه الشيخ عبدالحسين الموسوي الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص٢٣ ـ طبع دار الصادق) للحاكم من حديث أبي ذر المتقدم (٣) ، موهماً القراء أنه صحيح بقوله :

«أخرجه الحاكم بالإسناد إلى أبي ذر (ص١٥١) من الجزء الثالث من **صحيحة** (!) المستدرك» !

وهو ـ كعادته ـ لا يتكلم على أسانيد أحاديثه التي تدعم مذهبه ، بل إنه

يسوقها كلها مساق المسلّمات المصحّحات من الأحاديث ؛ إن لم يشعر القارئ بصحتها كما فعل هنا بقوله :

«صحيحة المستدرك» ! فضلاً عن أنه لا يحكي عن أئمة الحديث ما في أسانيدها من طعن ، ومتونها من نكارة .

وقد خطر في البال أن أتتبع أحاديثه التي من هذا النوع وأجمعها في كتاب ؛ نصحاً للمسلمين ، وتحذيراً لهم من عمل المدلِّسين المُغْرِضين ، وعسى أن يكون ذلك قريباً .

ثم رأيت الخُمَيْنِيَّ قد زاد على عبدالحسين في الافتراء ؛ فزعم (ص١٧١) من كتابه «كشف الأسرار» أن الحديث من الأحاديث المسلَّمة المتواترة !!

ويعني بقوله : «المسلَّمة» ؛ أي : عند أهل السنة !

ثم كذب مرة أخرى كعادته ، فقال :

«وقد ورد في ذلك أحد عشر حديثاً عن طريق أهل السنة» !

ثم لم يسق إلا حديث ابن عباس الذي فيه المتروك ؛ كما تقدم !

٤٥٠٤ ـ (مَثَلُ بَلْعَمَ بْنِ باعُوراءَ في بني إسرائيلَ ؛ كَمَثَلِ أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْتِ في هذهِ الأُمَّةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٢٧٤/١/١٠ ـ طبع المجمع) عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب **مرسلاً** .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه ـ مع إرساله ـ فيه عنعنة محمد بن إسحاق ؛ فإنه كان يدلِّس .

٤٥٠٥ ـ (إنّما مَثَلُ مِنىً كالرَّحِمِ ، هِيَ ضَيِّقةٌ ، فإذا حَمَلَتْ ؛ وسَّعَها اللهُ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٢١/٢) عن علي بن عيسى الهُذَلي : ثنا يزيد بن عبدالله القُرَشي : حدثتنا جُوَيْرِيَةُ مولاة أبي الطُّفَيْلِ : سمعت أبا الطفيل يحدِّث عن أبي الدرداء قال :

قلنا : يا رسول الله ! إن أمر منى لعجب ؛ هي ضيِّقة ؛ فإذا نزلها الناس اتسعت؟! فقال ﷺ . . . فذكره . وقال :

«لا يروى عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو إسناد مظلم ؛ مَنْ دون أبي الطفيل لم أعرفهم .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/٢٦٥) :

«رواه الطبراني في «الصغير» ، و«الأوسط» ، وفيه من لم أعرفه» .

قلت : ولم أره في النسخة المطبوعة من «الصغير» !

٤٥٠٦ ـ (مَجالسُ الذِّكْرِ تَنْزِلُ عليهِمُ السَّكينةُ ، وتَحُفُّ بهمُ الملائكةُ ، وتَغْشاهُمُ الرَّحْمةُ ، ويَذْكُرُهمُ اللهُ على عَرْشهِ) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/١١٨) ، والخطيب في «التاريخ» (٣/١٢٨) عن الجارود بن يزيد عن عمر بن ذَرٍّ عن مجاهد عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث عمر ، تفرد به عنه الجارود بن يزيد النيسابوري» .

قلت : وهو كذاب ؛ كما قال أبو حاتم . وقال العقيلي :

«يكذب ويضع الحديث» .

٤٥٠٧ ـ (مُجالَسةُ العُلماءِ عِبادَةٌ) .

ضعيف جداً . رواه أبو عبدالله الجَمَّال القرشي في «جزء من فوائده» (١/٣) ، والديلمي (٧٣/٤) عن مسلم بن كَيْسان عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلم بن كيسان ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» :

«تركوه» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

٤٥٠٨ ـ (مُداراةُ الناسِ صَدَقةٌ) .

ضعيف . روي من حديث جابر ، وأنس بن مالك ، والمقدام بن مَعْدِي كَرِبَ ، وأبي هريرة .

١ ـ أما حديث جابر : فيرويه المُسَيَّب بن واضح : نا يوسف بن أسباط : نا سفيان عن محمد بن المنكدر عنه .

أخرجه ابن حبان (٢٠٧٥) ، وابن السني (٣٢٠) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٤٦/٨) ، والخطيب في «التاريخ» (٢٤٦/٨) ، وكذا أبو بكر المقرئ في «الفوائد» (١/٢/١) ، وأبو عَرُوبة الحَرَّاني في «حديثه» (١/٣) ، وأبو سَعيد بن الأعرابي في «معجمه» (٢/٨٩) ، وابن عدي (١/٩٢) ، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (١/١٠) . وقال أبو نعيم :

«تفرد به يوسف عن سفيان» . وقال ابن عدي ـ في ترجمة يوسف ـ :

«يعرف بالمسيب بن واضح عن يوسف عن سفيان بهذا الإسناد ، وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء ؛ رووه عن يوسف ، ولا يرويه غير يوسف عن الثوري» .

قلت : يوسف هذا صدوق ، ولكنهم ضعفوه ؛ لأنه كان يخطئ ، وقد دفن كتبه .

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٨٥) عن أبيه :

«حديث باطل لا أصل له ، ويوسف بن أسباط دَفَنَ كُتُبَهُ» .

قلت : وقد تابعه **يوسف بن محمد بن المنكدر** عن أبيه عن جابر .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٦١٣) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٨/١/٤٥٩ ـ بترقيمي) من طريقين عنه .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٨/١٧) :

«ويوسف هذا متروك . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٣٦) :

«يروي عن أبيه ما ليس من حديثه من المناكير التي لا يشك عوام أصحاب الحديث أنها مقلوبة» .

وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/٢٢٨) ـ بعد أن عزاه لابن عدي والطبراني ـ :

«ويوسف بن محمد ضعفوه . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به . وأخرجه ابن أبي عاصم في «آداب الحكماء» بسند أحسن منه» !

قلت : وكأنه يعني السند الذي قبله من رواية المسيب بن واضح ؛ لأنه أشهر

أسانيده ، وقد عرفت أن أبا حاتم قد أبطله . وإن كان يعني غيره ؛ فلا فائدة منه أيضاً ؛ كما تقدم عن ابن عدي ؛ أنه سرقه منه جماعة من الضعفاء .

والمسيب بن واضح ضعفوه أيضاً ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«قال أبو حاتم : صدوق يخطئ كثيراً . وضعفه الدارقطني» .

لكنه قد توبع في «طبقات الأصبهانيين» (٧١٨/٣٥٩) ، و«أخبار أصبهان» (٩/٢) .

٢ ـ **وأما حديث أنس** : فيرويه **الحسين بن داود بن معاذ البَلْخِيُّ** : ثنا يزيد ابن هارون عن حُمَيد عنه .

أخرجه ابن عَلْيك النيسابوري في «الفوائد» (٢/٣) .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته البلخي هذا ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ليس بثقة ولا مأمون ، متهم» .

٣ ـ **وأما حديث المقدام** : فيرويه بقية **عن** بَحِيرِ بن سَعْد عن خالد بن معدان عنه .

أخرجه تَمَّام في «الفوائد» (١/١٤٠) .

قلت : وبقية مدلس ؛ وقد عنعنه .

٤ ـ **وأما حديث أبي هريرة** : فيرويه **زكريا بن يحيى** : أنبأ **أبو معاذ أحمد بن محمد البصري** : ثنا سفيان بن سعيد الثوري عن الأعرج عنه به مرفوعاً ؛ وزاد :

«وتقربوا إلى الله بمحبة المساكين والدنوِّ منهم ؛ فإن الرحمة نازلة عليهم ، والسكينة في قلوبهم ، وأبغضوا أهل المعاصي وتباعدوا عنهم ؛ فإن المقت والسخط

حولهم حتى يتوبوا ، فإذا تابوا تاب الله عليهم ، والتائب حبيب الله ، فهم إخوانكم ، ولا تعيِّروهم بذنب ، فمن عيَّر مسلماً بذنب قد تاب إلى الله منه ؛ لم يمت حتى يركبه» .

أخرجه أبو صالح الحَرَمِي في «الفوائد العوالي» (ق١٧٤/٢) .

قلت : وإسناده مظلم ؛ من دون الثوري لم أعرفهما .

وزكريا بن يحيى ؛ يحتمل أنه **أبو يحيى المصري الوقار** ؛ كذبه صالح جزرة ، وقال :

«كان من الكذابين الكبار» .

٤٥٠٩ - (مَكانُ الكَيِّ التَّكْميدُ ، ومَكانُ العِلاقِ السَّعُوطُ ، ومكانُ النَّفْخِ اللَّدودُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٧٠/٦) عن إبراهيم عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لانقطاعه بين إبراهيم - وهو ابن يزيد النَّخَعِيُّ - وعائشة .

ورجاله ثقات .

٤٥١٠ - (مَكْتُوبٌ في التَّوْرَاةِ : كَما تَدِينُ تُدانُ ، وكَما تَزْرَعُ تَحْصُدُ) .

لا أصل له مرفوعاً . رواه الخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (رقم ١٦٤ - بتحقيقي) من طريق أبي حاتم الرازي قال : حدثني **سُوَيد - هو ابن سعيد -** : ثنا **أبو عون الحكم بن سنان** عن مالك بن دينار **قال** . . . فذكره .

قلت : وهذا ـ مع كونه مقطوعاً ـ ؛ فلا يصح إسناده ؛ لأن الحكم بن سنان ضعيف .

ونحوه سويد بن سعيد .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي عن فَضَالةَ ابن عُبَيْدٍ مرفوعاً ! وتعقبه المناوي بقوله :

«ظاهر صنيع المصنف أن الديلمي أسنده في «مسند الفردوس» ! وليس كذلك ، بل ذكره بغير سند ، وبيَّض له ولده . وروى الإمام أحمد في «الزهد» بسند عن مالك بن دينار قال . . .» فذكره مقطوعاً كما سبق .

٤٥١١ ـ (مَكَّةُ أمُّ القُرَى ، ومَرْوُ أمُّ خُراسانَ) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي (١/١٠٩) عن **سَمُرة بن حجرٍ الأنباري** : ثنا **حسام ابن مِصَكٍّ** عن عبدالله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وحسام هذا ؛ قال الحافظ :

«ضعيف ؛ يكاد يُتْرَك» .

وسمرة بن حجر الأنباري ؛ لم أعرفه[1] .

٤٥١٢ ـ (مَكَّةُ مُناخٌ ، لا تُباعُ رِباعُها ، ولا تُؤَجَّرُ بُيوتُهَا) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٢٢٣) ، وأبو عبدالله القطان في «حديثه» (ق١٨١/٢) ، والدارقطني في «السنن» (٣١٣) ، وعنه الديلمي (٤/٦٩) ، والحاكم (٢/٥٣) ، والبيهقي (٦/٣٥) من طريق **إسماعيل بن**

---

(١) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٩/٢٢٨) . (الناشر) .

إبراهيم بن مهاجر عن أبيه عن عبدالله بن بَابَاهْ عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً . وقال الدارقطني :

«إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ضعيف ، ولم يروه غيره» . وقال البيهقي :

«إسماعيل ضعيف ، وأبوه غير قوي ، واختلف عليه : فروي عنه هكذا . وروي عنه عن أبيه عن مجاهد عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً ببعض معناه» .

قلت : وشذَّ الحاكم فقال :

«صحيح الإسناد» !

فردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : إسماعيل ضعَّفوه» .

ومن طريقه : أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٢٥) ، ونقل تضعيفه عن ابن معين . وعن البخاري أنه قال :

«في حديثه نظر» . وقال مرة :

«منكر الحديث» .

فهو عند البخاري شديد الضعف .

وقد روي من طريق أخرى ؛ فقال **أبو حنيفة** : عن **عبيدالله بن أبي زياد** (وفي رواية عنه : **ابن أبي يزيد**) عن أبي نَجِيح عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً به .

أخرجه الدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي . وقال الدارقطني :

«كذا رواه أبو حنيفة مرفوعاً . ووهم أيضاً في قوله : عبيدالله بن أبي يزيد ! وإنما هو ابن أبي زياد القَدَّاح ، والصحيح أنه موقوف» .

ثم أخرجه هو ، والبيهقي : من طريقين آخرين عن ابن أبي زياد به موقوفاً .

قلت : وهو ضعيف مرفوعاً وموقوفاً :

أما الرفع ؛ فلتفرد أبي حنيفة به .

وأما الوقف ؛ فلأن ابن أبي زياد ليس بالقوي كما في «التقريب» . وقال الذهبي في «التلخيص» :

«قلت : عبيدالله لين» .

(تنبيه) : لفظ الحديث عند الطحاوي :

«لا يحل بيع بيوت مكة ، ولا إجارتها» .

واختار الطحاوي خلافه ، وهو مذهب أبي يوسف : أنه لا بأس ببيع أرض مكة وإجارتها ، وأنها في ذلك كسائر البلاد .

٤٥١٣ - (مَلَكٌ موكَّلٌ بالقُرآن ، فمَنْ قرأَهُ - مِنْ أَعْجَميٌّ أو عَربيٌّ - فلمْ يُقَوِّمْهُ ؛ قَوَّمهُ الملَكُ ، ثُمَّ رَفَعَهُ قَواماً) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/٦٥) عن الحاكم معلقاً بسنده عن المعلى عن سليمان التيمي عن أنس رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ المعلى : هو ابن هلال الطَّحّان الكوفي ؛ قال الحافظ :

«اتفق النّقاد على تكذيبه» .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الشيرازي في «الألقاب» عن أنس . قال المناوي :

«وظاهر صنيع المؤلف أنه لا يوجد مخرجاً لأشهر من الشيرازي ؛ مع أن الحاكم والديلمي خرجاه» !

كذا قال ! وظاهر كلامه أن الحاكم أخرجه في «المستدرك» ، ولم أره فيه !

٤٥١٤ ـ (مِنْ أشْراطِ السَّاعةِ : أنْ يَمُرَّ الرَّجُلُ في المَسْجِدِ ، لا يُصَلِّي فيهِ رَكْعَتَينِ ، وأن لا يُسلِّمَ الرَّجُلُ إلا على مَنْ يَعْرِفُ ، وأنْ يُبْرِدَ الصبيُّ الشَّيخَ) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٣٢٦/٢٨٣/٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٣٦) من طريق الحسن بن بِشْر البَجَليٌّ : نا الحكم بن عبدالملك عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه قال :

لقي ابن مسعود رجلاً ، فقال : السلام عليك يا ابن مسعود ! فقال ابن مسعود : صدق الله ورسوله ﷺ ! سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته الحكم بن عبدالملك القرشي ؛ قال الحافظ : «ضعيف» .

وخالفه منصور فقال : عن سالم بن أبي الجعد قال . . . فذكره ، لم يقل في إسناده : عن أبيه ، ولم يذكر في متنه :

«وأن لا يسلم . . .» .

أخرجه الطبراني أيضاً .

ثم أخرجه من طريق عمر بن المغيرة عن ميمون أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة قال :

لقي ابنَ مسعود أعرابيٌّ . . . الحديث مثله ؛ إلا أنه قال :

«وحتى تتخذ المساجد طرقاً» .

لكنْ ميمون أبو حمزة ضعيف .

وعمر بن المغيرة ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث مجهول» .

ثم تبيَّن أنّه قد تقدّم برقم (١٥٣٠)[1] .

٤٥١٥ - (مِنِ اقْتِرَابِ السَّاعَةِ : هَلاكُ العَرَبِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٩٢٥) عن محمد بن أبي رَزِين عن أمِّه قالت :

كانت أم الحُرَيْرِ إذا مات أحد من العرب اشتد عليها ، فقيل لها : إنا نراك إذا مات الرجل من العرب اشتد عليك؟ قالت : سمعت مولاي يقول . . . فذكره مرفوعاً . وقال - مضعِّفاً - :

«حديث غريب» .

قلت : وعلته أم الحُرَير - بالتصغير - ؛ لا تعرف ؛ كما قال الحافظ الذهبي والعسقلاني .

ومثلها أم محمد بن أبي رزين ، وإن لم أجد من صرح بذلك .

وروى البزار (٣٣٣٠) ، وأحمد (٢/٥١٣) عن أبي بكر عن داود عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«أول الناس هلاكاً العرب ، ثم أهل فارس» .

---

(١) وقال الشيخ - رحمه الله - في آخر تخريجه هناك : «وإنما أوردته هنا من أجل الجملة الأخيرة منه في الإبراد ، وأما سائره فثابت في أحاديث ، فانظر الكتاب الآخر (٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩)» . (الناشر)

وهذا إسناد ضعيف ؛ داود ـ وهو ابن يزيد بن عبدالرحمن الأودي ـ ضعيف . وأبوه فيه جهالة .

٤٥١٦ ـ (مِنَ الجَفاءِ : أنْ أُذْكَرَ عندَ الرَّجُلِ ، فلا يُصَلِّي عَلَيَّ) .

ضعيف . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣١٢١) عن محمد بن مسلم وابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي **قال** : قال رسول الله ﷺ .

قلت : وهذا إسناد صحيح مرسل .

ومحمد بن علي : هو أبو جعفر الباقر .

٤٥١٧ ـ (مِنَ الصَّدقةِ : أنْ يَعْلَمَ الرَّجُلُ العِلْمَ ؛ فَيَعْمَلَ بهِ وَيُعَلِّمَهُ) .

ضعيف . رواه أبو خيثمة زهير بن حرب في «كتاب العلم» (رقم : ١٣٨) : نا معاذ : نا أشعث عن الحسن **قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأن الحسن ـ وهو البصري ـ تابعي يرسل كثيراً . ورجاله ثقات .

وأشعث : هو ابن عبدالله الحُدَّاني .

والحديث ؛ أخرجه الآجُرِّي أيضاً في «أخلاق العلماء» (ص٢٧) ، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/١٢٣) عن الحسن مرسلاً .

٤٥١٨ ـ (مِنَ المروءَةِ : أَنْ يُنْصِتَ الأخُ لأخِيهِ إذا حَدَّثَهُ ، ومِنْ حُسْنِ المُمَاشَاةِ : أنْ يَقِفَ الأخُ لأخيهِ إذا انقطعَ شِسْعُ نَعْلِهِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٦/٣٩٤) عن **أبي يعقوب إسحاق**

ابن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن موسى المُؤَذِّن : حدثنا **خِرَاشُ بن عبدالله** قال : حدثني مولاي أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته خراش بن عبدالله ، وهو ساقط عدم ؛ كما قال الذهبي .

وإسحاق بن يعقوب غير معروف ، وفي ترجمته ساقه الخطيب ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وبه يرد أيضاً على قول الذهبي في ترجمة خراش :

«ما أتى به غير **أبي سعيد العدوي الكذاب**» !

ويُستدرك به على تعقُّب الحافظ عليه بقوله :

«بل روى عنه أيضاً حفيده خراش» !

فقد روى عنه يعقوب بن إسحاق أيضاً .

والحديث ؛ روى الشطر الأول منه ابن قدامة في «المتحابين في الله» (ق١١١/١) .

٤٥١٩ ـ (مِنْ بَرَكَةِ المرأَةِ : تَبْكِيرُهَا بالبنَاتِ ؛ ألمْ تَسْمَعِ اللهَ يقولُ : ﴿يَهَبُ لِمَنْ يشاءُ إناثاً ويَهَبُ لِمَنْ يشاءُ الذُّكورَ﴾ ، فبدأَ بَالإناثِ قَبلَ الذُّكورِ) .

موضوع . رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٧٢) ، والخطيب (١٤/٤١٧ ـ ٤١٨) ، وابن عساكر (١٣/٣٩٨/١) ، وأبو نعيم في «جزء حديث

الكُدَيمي وغيره» (٢/٣٣) عن مسلم بن إبراهيم : ثنا حَكِيم بن حِزَام عن العلاء بن كثير عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حكيم بن حزام هذا ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال أبو حاتم :

«متروك الحديث» . وقال الساجي :

«يحدِّث بأحاديث بواطيل» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية الخرائطي .

وتعقّبه السيوطي في «اللآلئ» (٩٧/٢) بأن له شاهداً من حديث عائشة مرفوعاً نحوه ؛ رواه أبو الشيخ !

وأقول : فيه متهمان ، فلا يصلح للشهادة .

٤٥٢٠ - (مِنْ تمامِ النِّعْمَةِ : دُخولُ الجَنَّةِ ، والفَوْزُ مِنَ النَّارِ) .

ضعيف[1] . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٥) ، والترمذي (٣٥٢٤) ، وابن أبي شيبة (٩٤٠٥/٢٦٩/١٠) ، وأحمد (٢٣٥/٥) ، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٥٥ - ٥٦) عن أبي الوَرْدِ عن اللَّجْلاج عن معاذ بن جبل قال :

سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو يقول : اللهم ! إني أسألك تمام النعمة ، فقال :

«أي شيء تمام النعمة؟» . قال : دعوة دعوت بها ، أرجو بها الخير ، قال :

«فإن من تمام . . .» (الحديث) .

---

(١) تقدم تخريجه برقم (٣٤١٦) ، وما هنا فيه زيادة وفائدة . (الناشر) .

وسمع رجلاً وهو يقول : يا ذا الجلال والإكرام ! فقال :

«قد استجيب لك ، فَسَلْ» .

وسمع رسول الله ﷺ رجلاً وهو يقول : اللهم ! إني أسألك الصبر ، قال :

«سألت الله البلاء ؛ فاسأله العافية» .

قلت : وهذا إسناد فيه ضعف ؛ أبو الورد : هو ابن ثُمَامة بن حَزْنٍ القُشَيْري ؛ لم يوثقه أحد ، وقال الحافظ :

«مقبول» ؛ يعني : عند المتابعة .

ومع ذلك سكت عليه في «الفتح» (١١/٢٢٤ ـ ٢٢٥) ؛ وقد ذكره دليلاً لمن قال : إن الاسم الأعظم : «ذو الجلال والإكرام» ! وما أراه يجوز له السكوت عليه ؛ فقد ذكر في الاسم الأعظم أربعة عشر قولاً ؛ هذا أحدها ، فيحسن في مثل هذا الخلاف أن يُبيِّن قيمة أدلة الأقوال من حيث الثبوت ؛ لأن ذلك يساعد مَنْ لا علم عنده بالحديث على الترجيح .

٤٥٢١ ـ (مِنْ حُسْنِ عبادةِ المَرْءِ : حُسْنُ ظَنِّهِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (١/١٦١) ، والخطيب (٥/٣٧٧) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٤/١٤١) عن **سليمان بن الفضل الزَّيْدي** : ثنا ابن المبارك عن همام عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«سليمان ؛ ليس بمستقيم الحديث ، وقد رأيت له غير حديث منكر ، والحديث بهذا الإسناد لا أصل له» .

٤٥٢٢ - (مِنْ سَعادَةِ المَرْءِ : أن يُشْبِهَ أَباهُ) .

ضعيف . قال القضاعي في «مسند الشهاب» (١/٢٢) : روى أبو عبدالله الحافظ (يعني : الحاكم) في «كتاب فضائل الشافعي» قال : نا **أبو علي الحسن بن محمد الصاغاني** قال : نا **أبو رجاء محمد بن حَمْدَوَيْهِ** قال : نا **عبيدالله بن عمر** قال : نا **أبو غسان القاضي أيوب بن يونس** عن أبيه عن إياس بن معاوية عن أنس بن مالك قال :

كان النبي ﷺ ذات يوم في فُسْطاط ؛ إذ جاءه السائب بن عبد يزيد ومعه ابنه ، فنظر إليه النبي ﷺ وقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مِنْ دون إياس بن معاوية ؛ لم أجد من ذكرهم ؛ سوى أبي علي الحسن بن محمد الصَّاغاني ؛ فأورده السمعاني في مادة «الصاغاني» هذه ؛ وقال :

«سمع أحمد بن محمد بن عمرو الضُّبَعِي . روى عنه الحاكم أبو عبدالله الحافظ» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول .

٤٥٢٣ - (مِنْ سُنَنِ المُرْسَلينَ : الحِلْمُ ، والحَيَاءُ ، والحِجَامَةُ ، والتَعَطُّرُ ، وكَثْرةُ الأَزْواجِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٢٧٢) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/٤٥٨/٢) عن **قُدَامة بن محمد** عن **إسماعيل بن شيبة** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«حديث غير محفوظ بهذا الإسناد» . وقال البيهقي :

«تفرد به قدامة بن محمد الخشرمي عن إسماعيل ، وليسا بالقويين ، وأصح ما روي فيه . . .» .

ثم ذكر حديث أبي أيوب المتقدم بلفظ : «أربع . . .» وهو ضعيف أيضاً ، مخرج في «الإرواء» (٧٥) ، وفي «المشكاة» (٣٨٢) .

٤٥٢٤ ـ (مِنْ شُكْرِ النِّعْمَةِ : إفْشاؤها) .

ضعيف . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٥٨٠) عن معمر عن قتادة **قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله . ورجاله ثقات .

٤٥٢٥ ـ (إنّ مِنْ كَرامةِ المؤمنِ علَى اللهِ : نقاءَ ثَوْبِه ، ورِضاهُ بِاليَسيرِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢٠٢) عن كثير بن عُبَيْدٍ الحمصي : نا بقية بن الوليد **عن أبي توبة النُّمَيْري عن عَبَّاد بن كثير** عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عباد بن كثير ـ وهو الثقفي البصري ـ متروك . قال أحمد :

«روى أحاديثَ كذبٍ» ؛ كما في «التقريب» .

وأبو توبة النميري : اسمه جَرْوَلُ بن جَيْفَلٍ الحَرَّاني ؛ قال ابن أبي حاتم (١/١/٥٥١) :

«قال أبي : لا بأس به ، وقال أبو زرعة : كان صدوقاً ، ما كان به بأس» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«صدوق ، وقال ابن المديني : روى مناكير» .

قلت : لعل تلك المناكير ممن فوقه أو ممن دونه ، كما هو الشأن هنا ؛ ففوقه عباد المتروك .

وتحته بقية بن الوليد ؛ وهو مدلس ، وقد عنعنه .

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٣٢/٥) :

«رواه الطبراني ، وفيه عباد بن كثير ، وثقه ابن معين ، وضعفه غيره . وجرول ابن جيفل ؛ ثقة ، وقال ابن المديني : له مناكير ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وكان عليه أن ينبِّه على تدليس بقية وعنعنته .

قلت : ومن هذا التخريج والتحقيق ؛ تعلم أن قول ابن حَجَرٍ الهَيْتَمِيِّ في رسالته «أحكام اللباس» (ق٢/٢) :

«حديث حسن» !

أنه غير حسن ! ولعل السبب اغتراره بتخريج الهيثمي السابق ، وتقليده إياه في ذلك الاختلاف الذي حكاه في عباد ، وهو اختلاف لا قيمة له ؛ فقد قال ابن حبان :

«كان يحيى بن معين يوثقه ، وهو عندي لا شيء في الحديث» . وقال الحاكم ـ على تساهله المعروف ـ :

«روى أحاديث موضوعة» .

وهذا كله جارٍ على أنه عباد بن كثير الرملي الفلسطيني ، وهو محتمل ؛ لأنهم ذكروا في الرواة عنه أبا توبة النميري .

وأنا جريت على أنه عباد بن كثير الثَّقَفي البصري كما تقدم ؛ لأنهم ذكروا في شيوخه عبدالله بن طاوس ، وهذا الحديث من روايته عنه كما ترى . والله أعلم .

٤٥٢٦ ـ (مَكْتُوبٌ في التَّوْرَاةِ : مَنْ سَرَّهُ أنْ تَطولَ أيامُ حَيَاتِه ، أو يُزادَ في رزقِه ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ)[١] .

ضعيف . رواه الحاكم (٤/١٦٠) ، والبزار (٢/٣٧٤/١٨٨٠) ، والبَاطِرْقَاني في «جزء من حديثه» (١/١٦٥) ، وابن عساكر (٩/٧٠/٢ و١٥/٣٨٠/٢) عن **سعيد ابن بَشِير** عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !! مع أنه القائل في «الضعفاء» (١/١٦٥) :

«سعيد بن بشير ؛ وثقه شعبة ، وفيه لين» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

ومن ذلك ؛ تعلم تساهل المنذري في قوله في «الترغيب» (٣/٢٢٣) :

«رواه البزار بإسناد لا بأس به ، والحاكم وصححه» !

٤٥٢٧ ـ (مَنِ ابْتُلِيَ فصبَرَ ، وأُعْطِيَ فشَكَرَ ، وظَلَمَ فاسْتَغْفَرَ ، وظُلِمَ فغَفَرَ ؛ أولئكَ لَهُمُ الأمْنُ وهُمْ مُهْتدونَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن بِشْران في «الأمالي» (٢/٤/١٨) عن محمد بن المُعَلَّى عن زياد بن خيثمة عن **أبي داود** ، عن عبدالله بن سَخْبَرة مرفوعاً .

---

(١) قال الشيخ ـ رحمه الله ـ في حاشيته على «ضعيف الجامع» (ص٧٦٢) : «قلت : بل هذا من قول نبينا ﷺ ؛ ثبت ذلك عنه من طرق ، فانظر «صحيح الجامع» (٥٩٥٦ ، ٦٢٩١)(الناشر) .

ومن هذا الوجه : رواه أبو بكر الذكواني في «اثنا عشر مجلساً» (٢/١٩) ، والمخلِّص في «الفوائد المنتقاة» (٢/١٥٠/٣) ، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (٢/١٣٠) ، وابن أبي الدنيا في «الشكر» (٢/٢٥/١) وفي «الصبر» (٢/٤٣) إلا أنه قال : عن عبدالله بن سخبرة عن سخبرة .

وكذا رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٢٥ - ٢٢٦) ، والواحدي في «الوسيط» (١/٢٥٠/١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو داود : هو الأعمى ؛ متروك .

وقد أخرج الترمذي (٢٦٥٠) حديثاً آخر عن محمد بن المعلى بهذا الإسناد بلفظ :

«من طلب العلم ؛ كان كفارة لما مضى» . وقال :

«حديث ضعيف الإسناد ؛ أبو داود يضعف ، ولا نعرف لعبدالله بن سخبرة كبير شيء ، ولا لأبيه ، واسم أبي داود : نفيع الأعمى ، تكلم فيه قتادة وغير واحد من أهل العلم» .

قلت : وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، وقد كذبه ابن معين» .

قلت : فمن الغريب ما نقله المناوي عن الحافظ ، فقد قال - عقب قول السيوطي : «رواه الطبراني والبيهقي في (الشعب)» - :

«رمز المصنف لحسنه ، وأصله قول الحافظ في «الفتح» : خرجه الطبراني بسند حسن» !

ووجه الاستغراب : أنني لا أظنه عند الطبراني إلا من الوجه المتقدم الواهي ، ويؤيدني أن الحافظ المنذري في «الترغيب» (٤٥/٤) أشار إلى تضعيفه ؛ وقال :

«رواه الطبراني» !

٤٥٢٨ - (مَنْ أَتى الجُمُعَةَ والإمامُ يَخْطُبُ ؛ كانَتْ لهُ ظهراً) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٢/١٤١/٨) عن **أبي الفتح صدقة بن محمد بن محمد بن محمد بن خالد بن معتوق الهَمْداني - من أهل عين ثَرْمَا -** : نا **أبو الجهم بن طَلاب** : نا **يوسف بن عمر** : نا سعيد بن المغيرة : نا أبو إسحاق الفزاري عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

أورده في ترجمة أبي الفتح هذا ، ولم يذكر فيه أكثر من هذا الحديث .

وأبو الجهم بن طلاب وشيخه يوسف بن عمر ؛ لم أجد لهما ترجمة .

وبقية الرجال ثقات .

وأبو إسحاق الفزاري : اسمه إبراهيم بن محمد بن الحارث .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر هذه . ولم يتعقبه المناوي بشيء ، بل شرحه شرحاً يُوهم صحة الحديث ، فقال :

«أي فاتته الجمعة ؛ فلا يصح ما صلاه جمعة ؛ بل ظهراً ؛ لفوات شرطها من سماعه للخطبة ، وهذا إذا لم يتم العدد إلا به» !

ولا دليل في السنّة على شرطية سماع الخطبة ، ولا على اشتراط عدد أكثر من عدد صلاة الجماعة ؛ فتنبَّه !

٤٥٢٩ ـ (مَنْ أَتى امرأةً في حَيْضِها ؛ فَلْيَتَصدَّقْ بدِينارٍ ، ومَنْ أَتاها وقَدْ أدبَرَ الدَّمُ عنها ولمْ تَغْتسلْ ؛ فبِنِصْفِ دينارٍ . كلُّ ذلكَ عن النبيِّ ﷺ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٤٩) : حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري : أنا عبدالرزاق : أنا محمد بن راشد وابن جريج قالا : أنا عبدالكريم عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالكريم هذا : هو ابن أبي المُخَارق أبو أمية ؛ وهو مجمع على ضعفه ، وقيل : إنه عبدالكريم بن مالك الجزري الثقة ! والراجح الأول ؛ كما حققته في «صحيح أبي داود» (٢٥٨) .

واعلم أنه قد اضطرب في هذا الحديث اضطراباً كثيراً : متناً وسنداً ، وقد بيَّنت شيئاً منه في الكتاب المذكور ، وفي «ضعيف أبي داود» رقم (٤١ ـ ٤٣) ، وبيَّنت أن الصحيح في متنه :

أن عليه أن يتصدق بدينار أو نصف دينار على التخيير ، وبدون التفصيل المذكور في هذا الحديث . والله أعلم .

٤٥٣٠ ـ (مَنِ اتَّبعَ جِنازةً ؛ فليَحْمِلْ بجوانبِ السَّريرِ كُلِّها ؛ فإنَّهُ مِنَ السُّنَّة) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/٤٥١) ، والطيالسي (١/١٦٥) عن عُبَيْدِ بن نِسْطاسٍ ، عن أبي عبيدة قال : قال عبدالله بن مسعود . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال البوصيري (ق٩٢/٢) :

«هذا إسناد موقوف ، رجاله ثقات ، وحكمه الرفع ؛ إلا أنه منقطع ؛ فإن أبا

عبيدة ـ واسمه عامر ، وقيل : اسمه كنيته ـ لم يسمع من أبيه شيئاً ، قاله أبو حاتم ، وأبو زرعة ، وعمرو بن مرة ، وغيرهم» .

٤٥٣١ ـ (مَنِ اتَّبَعَ كِتابَ اللهِ ؛ هداهُ اللهُ منَ الضَّلالَةِ ، ووقاهُ سُوءَ الحسابِ يومَ القِيَامَةِ ، وذلكَ أنَّ اللهَ يقولُ : ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُداىَ فلا يَضِلُّ ولا يَشْقَى﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٦١) : حدثنا **محمد بن عثمان بن أبي شيبة** : حدثني أبي ، قال : وجدت في كتاب أبي بخطه عن **عمران بن أبي عمران** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عمران بن أبي عمران هذا ؛ الظاهر أنه الرملي ؛ قال الذهبي :

«أتى بخبر كذب عن بقية بن الوليد ؛ فهو آفته» .

ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة ؛ متكلَّم فيه .

والحديث ؛ عزاه في «الدر المنثور» (٣١١/٥) لابن أبي شيبة أيضاً ، وأبي نعيم في «الحلية» ، وابن مردويه عن ابن عباس مرفوعاً . قال :

«وأخرج الفريابي ، وسعيد بن منصور ، وابن أبي شيبة ، وعبد بن حميد ، ومحمد بن نصر ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والحاكم ـ وصححه ـ ، والبيهقي في «شعب الإيمان» من طرق ، عن ابن عباس قال :

أجار اللهُ تابعَ القرآن من أن يضل في الدنيا ، أو أن يشقى في الآخرة . ثم قرأ :

﴿فَمَنِ اتَّبعَ هُدايَ فلا يَضِلُّ ولا يَشْقَى﴾ ؛ لا يضل في الدنيا ، ولا يشقى في الآخرة» .

قلت : وهو عند الحاكم (٢/٣٨١) من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

من قرأ القرآن واتبع ما فيه ؛ هداه الله . . . الحديث مثل حديث الترجمة . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

والظاهر أن هذا هو أصل الحديث ؛ موقوف على ابن عباس ؛ رفعه ذلك المتهم .

ويؤيد ذلك : مجيئه من طرق عن ابن عباس موقوفاً .

٤٥٣٢ - (مَنْ أَتَتْهُ هَدِيَّةٌ وعندَهُ قومٌ جُلوسٌ ؛ فَهُم شُركاؤهُ فِيها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٣٣) عن يحيى بن سعيد الواسطي : نا يحيى بن العلاء عن طلحة بن عبيدالله عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

٤٥٣٣ - (مَنِ اتَّخذَ مِنَ الخَدَمِ غَيْرَ ما يَنْكِحُ ، ثُمَّ بَغَيْنَ ؛ فَعَليهِ مِثْلُ آثامِهِنَّ مِنْ غَيرِ أنَ يَنْقُصَ مِنْ آثامِهِنَّ شيءٌ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (ص١٥١ «زوائده» لابن حجر) . . . عن عطاء بن يسار عن سلمان : سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال صاحب «الزوائد» :

«فيه انقطاع» . يعني : بين عطاء وسلمان .

وفيه راويان آخران مجهولان ؛ كما نقله المناوي عن عبدالحق الإشبيلي . وقد سقط تمام الإسناد من «الزوائد» ؛ فلم أتمكن من دراسته ، فراجع «المناوي» .

ثم وقفت على إسناد البزار في كتاب «الوهم والإيهام» لابن القطان الفاسي ، ومنه بدا لي أن ما نقله المناوي عن عبدالحق فيه نظر ؛ لأنه ذكر فيه (١/١٢٠/٢) أن عبدالحق ذكر الحديث من طريق البزار عن عطاء بن يسار . . . فتعقبه بقوله :

«كذا أورده غير مبرز من إسناده إلا عطاءً ، ورأيت في بعضها تنبيهاً في (الحاشية) معزوّاً إلى أبي محمد ، معناه : أنه لا يعلم سماع عطاء من سلمان ! كأنه لم يهمه من أمر إسناده غير ذلك ! والحديث لا يصح ولو صح سماعه منه ؛ لأنه عند البزار هكذا : حدثنا إبراهيم بن عبدالله قال : حدثنا سعيد بن محمد قال : حدثنا **علي بن غراب** عن **سعيد بن الحُرِّ** عن سلمة بن كلثوم عن عطاء . . . فذكره .

أما سعيد بن الحُرِّ ؛ فلا أعرف له وجوداً إلا هنا .

وسلمة بن كلـ . . .» .

قلت : محل النقط لم يظهر في المصورة[1] ، فربما كان فيه كلامه على علي بن غراب ، وهو ممن اختلف فيه . وفي «التقريب» :

«صدوق ، وكان يدلس ويتشيع ، وأفرط ابن حبان في تضعيفه» . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٢٩٨) :

---

(١) انظر مطبوع «بيان الوهم والإيهام» (٥/٨٨) . (الناشر) .

«رواه البزار عن عطاء بن يسار عن سلمان ؛ ولم يدركه ، وفيه من لم أعرفهم» .

قلت : ولم أره في «كشف الأستار» ! والله أعلم .

٤٥٣٤ - (مَنِ اجتنبَ مِنَ الرِّجالِ أربعاً ؛ فُتِحَتْ له أبوابُ الجنةِ ، يَدْخلُ مِنْ أيِّها شَاءَ : الدِّماءَ ، والأموالَ ، والفُروجَ ، والأَشْربةَ . ومِنَ النساءِ : إذا صَلَّت خَمْسَها ، وصامَتْ شَهْرَها ، وأَحْصَنَتْ فَرْجَها ، وأطاعَتْ زَوْجَها ؛ فُتِحَت لها أبوابُ الجنةِ الثمانيةُ ؛ تَدْخل مِنْ أيِّها شاءَتْ)[1] .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١/١٤١) ، والسَّهْمي في «تاريخ جرجان» (٢٩١) عن رَوَّاد بن الجَرَّاح عن الثوري عن الزبير بن عدي قال : سمعت أنس بن مالك مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«هذا هو الحديث الذي قال أحمد : حديث منكر ، ونهى ابن زنجويه أن يحدث به» .

قلت : وهو من مناكير رواد بن الجراح هذا ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، اختلط بآخره فتُرِك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد» .

ومن طريقه : أخرج البزار الشطر الأول منه ؛ كما في «المناوي» .

٤٥٣٥ - (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْبِقَ الدَّائِبَ المُجْتَهِدَ ؛ فلْيَكُفَّ عَنِ الذُّنُوبِ) .

ضعيف جداً . رواه أبو سعيد النَّقَّاش في «الثاني من الأمالي» (٢/٤٧) ، وأبو

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «البزار» . وهو في «الكشف» برقم (٣٣٣٦) . (الناشر) .

نعـيم في «الحليـة» (١٠/٤٠٠) عن يوسف بن ميـمـون عن عطاء عن عـائشـة مرفوعاً . وقالا :

«تفرد به يوسف» .

قلت : وهو الصباغ ، وهو ضعيف جداً ؛ قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٨٤/٢/٤) ، وأبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٣٠/٢/٤) :

«منكر الحديث جداً» .

٤٥٣٦ - (مَنْ أَحَبَّ قَوْماً عَلى أعمالِهم ؛ حُشِرَ يَومَ القيامةِ في زُمْرَتِهم ، فَحُوسِبَ بحِسابِهِم ، وإنْ لَمْ يَعْمَلْ أَعمالَهُمْ) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه ابن عدي (٢/١١) ، والخطيب (١٩٦/٥) عن إسماعيل بن يحيى عن سفيان عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إسماعيل بن يحيى - وهو التيمي - ؛ كذاب ، كما قال غير واحد من الأئمة . وقال الدارقطني :

«كان يكذب على مالك والثوري وغيرهما» . وقال ابن عدي :

«حدث عن الثقات بالبواطيل ، وهذا الحديث لا يرويه عن الثوري غيره» .

قلت : ومنه تعلم أن الحافظ السخاوي لم يعطه حقه من الجرح حين قال في «المقاصد» (ص٣٧٩) :

«وفي سنده إسماعيل بن يحيى التيمي ، ضعيف» !

ومن العجيب : أن المناوي أقرّه على ذلك كما يأتي ؛ فلعلهما لم يستحضرا - حين حررا ذلك - ترجمته ؛ فَرَقًا لَهُ ، فاقتصرا على هذا الجرح الناعم !

وفي «الجامع الصغير» بلفظ :

«من أحب قوماً ؛ حشره الله في زمرتهم» .

رواه الطبراني في «الكبير» ، والضياء عن أبي قِرْصَافَةَ .

وذكره الهيثمي (١٠/٢٨١) من رواية الطبراني ، وقال :

«وفيه من لم أعرفه» .

وقد نقله عنه المناوي ، وأتبعه بقوله :

«فقال السخاوي : فيه إسماعيل بن يحيى التيمي ، ضعيف» !

وأنا أستبعد جداً أن يكون عند الطبراني من طريق إسماعيل هذا ، ثم يخفى حاله على الهيثمي ، أو يغضّ الطرف عنه فلا يعلّه به ؛ وهو كذاب كما سبق ، وإنما يعله بمن لم يعرفه ! هذا أبعد ما يكون عن أهل العلم .

ويؤيده إخراج الضياء إياه في «الأحاديث المختارة» ، فهل يعقل أن يكون في إسناده هذا الكذاب؟!

فالذي يغلب على الظن : أن السخاوي لم تكن عبارته محررة في الكلام على الحديث واختلاف ألفاظه ، فاغترَّ المناوي بظاهر كلامه ؛ فقد قال السخاوي ـ تحت حديث «المرء مع من أحب» ـ :

«وفي لفظ آخر عن أبي قرصافة : «من أحب قوماً ووالاهم ؛ حشره الله فيهم» . وفي آخر عن جابر : «من أحب قوماً على أعمالهم ؛ حشر معهم يوم القيامة» . وفي لفظ : «حشر في زمرتهم» . وفي سنده إسماعيل بن يحيى التيمي ؛ ضعيف» .

أقول : ففهم المناوي ـ والله أعلم ـ من قول السخاوي :

«وفي سنده» ؛ أنه يعني الحديث بجميع ألفاظه المذكورة ! والظاهر أنه يعني حديث جابر وحده . والله أعلم .

وأما حديث : «المرء مع من أحب» ؛ فهو متفق عليه من حديث أنس بن مالك ، وهو مخرج في «الروض النضير» (١٠٤ ، ١٠٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ، ١٠٢٨) ، و«تخريج فقه السيرة» (٢١٤) .

٤٥٣٧ - (مَنْ أَحْسَنَ الصلاةَ حيثُ يراهُ الناسُ ، وأَساءَ حينَ يَخْلُو ؛ فتلكَ استهانةٌ يستهينُ بها ربَّهُ) .

ضعيف . رواه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/٣٦٩ - ٣٧٠) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٣/١٢٦٩) ، والجرجاني في «الفوائد» (١/١٥٨) ، وأبو محمد الضَّرَّاب في «ذم الرياء في الأعمال» (١/٢٧٩) ، والبيهقي في «السنن» (٢/٢٩٠) عن **إبراهيم الهَجَري** عن أبي الأحوص عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

ثم رواه أبو محمد (١/٢٨٠ - ٢٨١) من طريق أخرى عن إبراهيم به موقوفاً . قال المنذري في «الترغيب» (١/٣٣) :

«الموقوف أشبه» .

قلت : وهو ضعيف موقوفاً ومرفوعاً ؛ فإن مداره على إبراهيم بن مسلم الهجري ؛ وهو ضعيف .

ثم وجدت له متابعاً : أخرجه أبو القاسم الحسيني في «الأمالي» (١/١١) عن **عبدالله بن محمد بن المغيرة** قال : حدثنا سفيانُ عن عطاء بن السائب عن أبي البَخْتَرِيِّ عن أبي الأحوص به .

لكن عبدالله بن محمد بن المغيرة ـ وهو الكوفي نزيل مصر ـ شديد الضعف ؛ قال ابن يونس :

«منكر الحديث» . وقال ابن عدي :

«عامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

وساق له الذهبي عدة أحاديث مما أنكر عليه ، ثم قال :

«قلت : وهذه موضوعات» .

والحديث ؛ أورده ابن كثير في «تفسيره» بسند أبي يعلى ، وسكت عنه ، فتوهم الشيخ الرفاعي (٢/٦٠١) أن ذلك تصحيح منه للحديث ، فذكره في «مختصره» ! وليته سكت إذ أورده كما فعل بلديه (٢/٤٤١) ! إذن لكان الخطأ أيسر ، فكيف به وقد صرح بتصحيحه في «فهرسه»؟! فإلى الله المشتكى من هذا الزمان ومدعي العلم فيه !!

٤٥٣٨ ـ (مَنْ أَحْيَا سُنَّتي فقدْ أحَبَّني ، ومَنْ أحبَّني كانَ معي في الجنَّة) .

ضعيف . روي من حديث أنس ، وله عنه طرق :

الأولى : عن ابنٍ لأنس بن مالك ـ واختلف في اسمه ـ ، فقال بقية : **عن عاصم بن سعيد** : حدثني ابن لأنس بن مالك عن أبيه مرفوعاً به .

أخرجه أبو عبدالله الرازي في «مشيخته» (١/٣) ، وابن بَطَّةَ في «الإبانة» (١/١٣١/١) ، وأبو محمد الجوهري في «مجلسان من الأمالي» (٢/٦٦) ، واللالكائي في «شرح السنة» (١/١٠/٢) ، والهَرَوي في «ذم الكلام» (٤/٨٢/٢) عن بقية به .

إلا أن بعضهم قال : حدثني معبد بن خالد عن أنس .

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص١١٤) عن بقية عن **عاصم** قال : حدثني سعيد بن خالد عن **خالد بن أنس** عن أنس . ثم قال :

«لا يتابع عليه . وخالد بن أنس لا يعرف . وعاصم بن سعيد مجهول أيضاً» . وقال :

«وفي هذا الباب أسانيد لَيِّنة من غير هذا الوجه» .

ثم رواه (٣٢٧) من طريق نُعَيْم بن حماد : حدثنا بقية **عن عياض بن سعيد المازني** قال : حدثني سعيد بن خالد بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك به . وقال :

«عياض مجهول ، حديثه غير محفوظ ، وقد روي بإسناد أصلح من هذا من غير هذا الوجه» .

قلت : ولعله يعني الطريق التالية عن ابن جدعان .

وبالجملة ؛ فهذه الطريق الأولى مدارها على بقية ، وهو مدلس ، وقد عنعنه في كل الطرق عنه . ثم هو ـ إلى ذلك ـ اضطرب في إسناده على وجوه :

فهو تارة يسمي شيخه عاصماً ، وتارة عياضاً .

وتارة لا يسمي ابن أنس ، وتارة يسميه . وإذا سماه ؛ فتارة يسميه معبداً ، وتارة سعيداً .

الثانية : عن **علي بن زيد بن جُدْعان** عن سعيد بن المسيَّبِ عن أنس مرفوعاً في حديث طويل له .

أخرجه ابن نصر في «الصلاة» (١/١٦٠) ، والطبراني في «الأوسط» (١/٣٩ - ترتيبه) ، ومن طريقه الهروي .

قلت : وابن جدعان ضعيف .

الثالثة : عن **يحيى بن عنبسة** : حدثنا حُمَيْد الطويل عن أنس .

أخرجه الهروي أيضاً .

ويحيى بن عنبسة دجَّال وضَّاع ؛ كما قال ابن حبان والدارقطني .

الرابعة : عن **العلاء أبي محمد الثقفي** عنه .

أخرجه الهروي .

والعلاء هذا : هو ابن زيد - ويقال : زيدل - ؛ متروك ، ورماه أبو الوليد بالكذب .

الخامسة : عن **أحمد بن محمد بن غالب - غلام خليل** - : حدثنا **دينار** ، عنه .

أخرجه عفيف الدين في «فضل العلم» (٢/١٢٤) .

قلت : ودينار هذا هو أبو مكيس الحبشي ؛ قال الذهبي :

«ذاك التالف المتهم . قال ابن حبان : يروي عن أنس أشياء موضوعة» .

وغلام خليل من الوضاعين المشهورين .

٤٥٣٩ - (مَنْ أخافَ مؤمناً ؛ كانَ حقّاً على الله أن لا يُؤْمِنَهُ مِنْ أفزاعِ يومِ القيامةِ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (٤١٢) عن **محمد بن حفص الوَصَّابي** عن محمد بن حِمْيَرٍ عن **سلمة** (كذا) عن سلمة بن العيَّار عن عاصم ابن محمد عن زيد بن عبدالله بن عمر عن أبيه عن عبدالله بن عمر مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن سلمة إلا محمد بن حمير» .

قلت : هو ثقة .

لكن الراوي عنه محمد بن حفص الوصابي ضعيف ؛ كما قال ابن منده . وقال ابن أبي حاتم :

«أردت السماع منه ؛ فقيل لي : ليس يصدق ، فتركته» . وقال ابن حبان في «الثقات» :

«يُغْرِبُ» .

وسلمة شيخ ابن حمير ؛ لم أعرفه ! ويغلب على ظني أنه محرف من : (سليمان) ؛ وهو ابن سليم الكناني الكلبي أبو سلمة الشامي .

أو لعله سقط من الأصل : (أبي) أداة الكنية ، فالصواب : «عن أبي سلمة» ؛ ولعل هذا هو الأرجح ، وهو ثقة . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/٢٥٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ؛ وفيه محمد بن حفص الوَصَّابي ، وهو ضعيف» .

وقد روي الحديث عن ابن عمرو بنحوه ، وسبق تخريجه برقم (٢٢٧٩) .

٤٥٤٠ ـ (مَنْ أَخَذَ بِسُنَّتي فَهُوَ مِنِّي ، ومَنْ رَغِبَ عنْ سُنَّتي فليسَ مِنِّي) .

ضعيف جداً . رواه أبو جعفر الرزاز البختري في «جزء من الأمالي» (١٩٨/٢ ـ ١/٩٩) ، وعبدالغني المقدسي في «السنن» (٢/٦٣) عن **جويبر عن طلحة بن السحاح قال** :

كـتـب **عبيد الله بن معمر القرشي** إلى عبدالله بن عمر وهو أمير فارس على جند : إنا قد استقررنا ولا نخاف عدونا ، وقد أتى علينا سبع سنين ، وقد ولدنا الأولاد ؛ فكم صلاتنا؟ فكتب إليه عبدالله : إن صلاتكم ركعتين ، فأعاد عليه الكتاب ، فكتب إليه ابن عمر : إن صلاتكم ركعتين . فأعاد إليه الكتاب؟ فكتب إليه ابن عمر : إني كتبت إليك بسنة رسول الله ﷺ ، فسمعته يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته جويبر ـ وهو ابن سعيد ـ ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«قال الدارقطني وغيره : متروك» . وقال الحافظ :

«ضعيف جداً» .

وطلحة بن السحّاح ؛ قال الجَوْرقاني :

«لا يعرف» .

وعبيد الله بن معمر القرشي ؛ لم أعرفه .

٤٥٤١ ـ (مَنِ ازدادَ علماً ولَمْ يَزْدَدْ هُدىً ؛ لم يَزْدَدْ مِنَ اللهِ إلا بُعْداً) .

ضعيف جداً . رواه أبو سعد عبدالرحمن بن حمدان البصري في «جزء من الأمالي» (١٤٨) : أخبرنا أبو بكر عمر بن إبراهيم بن مَرْدَوَيْهِ الكَرَجِيُّ : خبرنا **أبو سعيد أبان بن جعفر النَّجِيرمِيُّ** : خبرنا **أحمد بن سعيد الثقفي** : خبرنا سفيان ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبان هذا ؛ قال الذهبي في «ذيل الضعفاء» :

«كذاب ، كان بالبصرة» .

وأفاد الحافظ في «اللسان» أن (أبان) مصحّف ، وأن الصواب (أباء) بهمزة لا بنون . وقد أورده كذلك الذهبي نفسه في «الميزان» ، وقال :

«تالف متأخر» .

وضبطه ابن ماكولا بتشديد الباء مقصوراً ، وقال :

«وذكره الخطيب بالتخفيف ، ووهم في ذلك» .

وأحمد بن سعيد الثقفي مجهول .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الديلمي عن علي . وأفاد المناوي أن الحافظ العراقي قال :

«سنده ضعيف» !

وهذا فيه تساهل ؛ فإن حقه أن يقال : «ضعيف جدّاً» ؛ لأن فيه موسى بن إبراهيم ؛ قال الدارقطني :

«متروك» .

وكذبه يحيى كما في «الميزان» ، وساق له حديثين ، قال :

«إنهما من بلاياه» !

٤٥٤٢ ـ (مَنِ اسْتَجَدَّ ثَوباً فقالَ حينَ بَلَغَ تَرْقُوَتَهُ : الحمدُ لله الذي كَساني ما أُوَاري به عَورتِي ، وأتجمَّلُ بهِ في حياتي ، ثم عَمَدَ إلى الثوبِ الذي أَخْلَق ، فَتَصدَّقَ بهِ ؛ كانَ في ذِمَّةِ اللهِ ، وفي جوارِ اللهِ ، وفي كَنَفِ اللهِ حَيّاً ومَيْتاً) .

ضعيف . رواه أحمد (١/٤٤) ، وأبو بكر بن النقور في «الجزء الأول من الفوائد»

عن أصبغ : ثنا **أبو العلاء الشامي** قال :

لبس أبو أمامة ثوباً جديداً ، فلما بلغ ترقوته قال : الحمد لله . . . ثم قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول . . . فذكره مرفوعاً . وقال ابن النقور :

«أصبغ بن زيد الجهني الوراق ؛ كان من أهل واسط ، يكتب المصاحف ، مات سنة تسع وخمسين ومئة ، عن أبي العلاء الشامي ؛ وهو مجهول ، ويقال : إن هذا الحديث غير ثابت» .

ثم رواه من طريق **عبيدالله بن زَحْر** عن **علي بن يزيد** عن القاسم عن أبي أمامة :

أن عمر بن الخطاب دعا بثياب له جُدُدٍ فلبسها ، فلا أحسبها بلغت تراقيَهُ حتى قال : الحمد لله . . . فذكر الحديث بتمامه مرفوعاً نحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبيدالله بن زحر ، وعلي بن يزيد الألهاني ؛ ضعيفان ، وأحدهما أشد ضعفاً من الآخر .

وأبو العلاء مجهول ؛ كما قال ابن النقور .

وأصبغ صدوق .

٤٥٤٣ - (مَنِ اسْتَحلَّ بدِرْهمٍ ؛ فقدِ اسْتَحَلَّ . يعني : النِّكاحَ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٨٦/٤) ، وأبو يعلى (٢٤١/٢ - ٢٤٢) ، والبيهقي (٢٣٨/٧) عن وكيع : حدثنا **يحيى بن عبدالرحمن ابن أبي لَبِيبة** عن أبيه عن جده مرفوعاً .

ولم يقل ابن أبي شيبة : عن أبيه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى هذا ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال أبو حاتم :

«ليس بقوي» .

وأبوه عبدالرحمن بن أبي لبيبة ، وجده أبو لبيبة ؛ لم أجد من ترجمهما .

وكأنه لذلك قال الطحاوي في «أحكام القرآن» :

«هذا الإسناد لا يَقْطَعُ به أهل الرواية» .

ذكره ابن التركماني .

ثم تبيّنتُ أنه **يحيى بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة** - ويقال : (ابن لبيبة) - ؛ ينسب تارة إلى جده الأدنى ، وتارة إلى جده الأعلى ، في بحث أجريته في حديث آخر ليحيى هذا ؛ سيأتي في المجلد الثالث عشر برقم (٦٣٥٤) .

٤٥٤٤ - (مَنِ استطابَ بثلاثةِ أحجارٍ ليسَ فيهنَّ رَجِيعٌ ؛ كُنَّ لَهُ طَهوراً) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٨٦/١ - ٢) عن **إسماعيل بن عياش** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عُمَارة بن خزيمة عن أبيه خزيمة بن ثابت مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ إلا أن إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن الحجازيين ، وهذه منها .

وقد أخرجه الطبراني وغيره من طرق أخرى عن هشام بن عروة به ، دون قوله :

« كن له طهوراً» ؛ بلفظ :

«الاستطابة (وفي رواية : الاستنجاء) بثلاثة أحجار ليس فيهنّ رجيع» .

وهو الصحيح ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٣١) .

٤٥٤٥ - (مَنِ اسْتَعْمَلَ رَجُلاً على عِصابةٍ ، وفي تلكَ العصابةِ مَنْ هوَ أرْضَى للهِ مِنهُ ؛ فَقَدْ خانَ اللهَ ورسولَهُ ، وخانَ جماعةَ المسلمينَ) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٩٠) و(١/٢٤٨ - ط) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/١٢٦/١٤٦٢) ، وابن عدي (١/٩٥) و(٢/٣٥٢ - ط) عن حسين ابن قيس عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال العقيلي :

«لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به ، ويروى من كلام عمر بن الخطاب» .

وروى عن أحمد أنه قال في حسين هذا :

«متروك الحديث ، ضعيف الحديث» . وعن ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» . وقال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه ، لقبه حنش» .

ومن طريقه : أخرجه الحاكم (٤/٩٢ - ٩٣) . وقال :

«صحيح الإسناد» !

وسقط الحديث من «تلخيص الذهبي» ؛ فلم ندر موقفه من هذا التصحيح ، وإن كان خطأً بيّناً . ولذلك تعقبه المنذري بقوله في «الترغيب» (٣/١٤٢) :

«حسين هذا : هو حنش ، واهٍ» .

ثم رأيت في تعليق الشيخ الفاضل سعد آل حميد على «مختصر استدراك الذهبي» (٢٥١١/٥) :

«هذا الحديث بكامله ليس في «التلخيص» المطبوع . وفي المخطوط قال : «قلت : حسين ضعيف . . .» .

وتعقبه في حديث آخر بقوله :

«قال الدارقطني : متروك» ، وسيأتي برقم (٦٦٥٢) .

وقد وجدت له طريقاً آخر : يرويه **ابن لهيعة** : ثنا يزيد بن أبي حبيب عن عكرمة به .

أخرجه البيهقي (١١٨/١٠) .

قلت : فهذه متابعة قوية لحسين بن قيس ، تردُّ قول العقيلي المتقدم : أنه لا يتابع عليه .

لكن ابن لهيعة سيئ الحفظ ، فلعله لذلك نفى المتابعة ! ولكن ذلك ينافي المعهود منهم من إثبات المتابعة ، ولو كان في الطريق إليها ضعف .

وتابعه **أبو محمد الجَزَري - وهو حمزة النصيبي -** عن عمرو بن دينار عن ابن عباس به .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١١٤/٣) .

وحمزة هذا : هو ابن أبي حمزة الجُعْفي ؛ متروك ؛ كما في «التقريب» .

وقد روي أتم منه من حديث حذيفة ، وسيأتي برقم (٧١٤٦) .

٤٥٤٦ ـ **(مَنِ اسْتَغْفَرَ في دُبُرِ كُلِّ صلاة ثلاثَ مراتٍ فقالَ : أَسْتَغْفِرُ اللهَ الذي لا إلهَ إلا هوَ الحَيَّ القيُّومَ وأَتُوبُ إليهِ ؛ غُفِرَ لهُ ذُنوبُهُ وإنْ كانَ قَدْ فَرَّ مِنَ الزَّحْفِ)**[1] .

ضعيف جداً . رواه ابن السني (١٣٤) ، وابن عدي (١/٨٩) قالا : أخبرنا أبو يعلى[2] : ثنا **عمرو بن الحُصَيْنِ** : ثنا **سعيد بن راشد** عن الحسن بن ذكوان عن أبي إسحاق عن البراء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سعيد بن راشد ، وعمرو بن الحصين ؛ متروكان .

نعم ؛ قد صح الحديث بنحوه عن ابن مسعود وغيره ؛ دون قوله :

« . . . في دبر كل صلاة » ، ولذلك خرجته في « الصحيحة » (٢٧٢٧) .

ومن جهالات مُدَّعي العلم والتتلمذ على الشيوخ : أنه قوى حديث الترجمة بحديث زيد مثل حديث ابن مسعود المشار إليه ؛ غير عارف أنه شاهد قاصر ، ليس فيه ما في المشهود له من الاستغفار دبر الصلاة . انظر ما أسماه بـ«صحيح صفة صلاة النبي ﷺ . .» ، مما يذكرنا بقوله ﷺ :

«يسمونها بغير اسمها» ؛ لأنها في الحقيقة : صلاة الشافعية !

والحديث ؛ أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٨٩/٢/٧٨٩٨ ـ بترقيمي و٨/٣٦٠/٧٧٣٤ ـ ط) ، و«المعجم الصغير» أيضاً من طريق أخرى عن أبي إسحاق به .

وفيه راويان ؛ أحدهما لا يعرف .

والآخر ؛ قال البخاري فيه :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «راجع (ع) ، «الجامع»» . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوقه : «ليس في نسختنا من «مسنده»» . (الناشر) .

«فيه نظر» . وقال أبو حاتم :

«منكر الحديث» .

وقد تكلمت عليه في «الروض النضير» (١٦١) .

٤٥٤٧ ـ (مَنِ استغفرَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ في كلِّ يوم سبعينَ مرةً ؛ لَمْ يُكْتَبْ في يومه منَ الغافلِينَ . ومَنِ استغفرَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ في كلِّ ليلةٍ سبعينَ مرةً ؛ لمْ يُكْتَبْ في ليلته مِنَ الغافلِينَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني (٣٦٠) عن **أحمد بن الحارث الواقدي** (كذا ولعله : **الغَنَوي**) : ثتنا **ساكنة بنت الجَعْد الغَنَوية** قالت : سمعت **أم عقيل الغنوية** تقول : سمعت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها تقول . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أحمد بن الحارث هذا ـ وهو الغساني ، ويعرف بالغنوي ـ ؛ فإنه متروك ، وقد مضت ترجمته تحت الحديث (١٥٢) .

واللتان فوقه ؛ لم أجد من ترجمهما[1] .

٤٥٤٨ ـ (مَنِ اسْتَلْحَقَ شيئاً ليسَ مِنْهُ ؛ حتَّهُ اللهُ حَتَّ الوَرَقِ) .

ضعيف . رواه الهيثم بن كُلَيْبٍ في «مسنده» (٢/٢١) ، وعنه الضياء (١/٣٢٢) : حدثنا شعيب بن الليث : نا ابن كاسب ـ إملاءً ـ : نا **عبدالله بن عبدالله** : أنا **يعقوب بن عبدالله بن جَعْدة بن هُبَيرة** قال :

قلت لسعيد بن المسيَّب : إن ههنا رجلاً جميلاً يزعم أنه من قومك . فقال : أمعروف هو؟ فقلت : لا . قال : سمعت سعداً يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

---

(١) ساكنة لها ترجمة في «تكملة الإكمال» (١١٤/٣) لمحمد بن عبدالغني . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يعقوب بن عبدالله بن جعدة بن هبيرة ؛ أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٠٩/٢/٤) من رواية عثمان بن عبدالرحمن الحراني أيضاً عنه ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال .

وعبدالله بن عبدالله ـ وهو الأُمَوي ـ لين الحديث ؛ كما في «التقريب» .

٤٥٤٩ ـ (مَنِ استمعَ إلى قَيْنَةٍ ؛ صُبَّ في أُذُنَيْهِ الآنُكُ يومَ القيامةِ) .

باطل . رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ـ كما في «الجامع الصغير» ـ عن أنس . ولم يتكلم المناوي عليه بشيء ، وكأنه لم يقف على إسناده ، وكذلك أنا لم أقف عليه حتى الآن .

ثم راجعت له ترجمة محمد بن المنكدر أحد رواته ـ كما يأتي ـ في «تاريخ دمشق» لابن عساكر ، وهي حافلة (١٨/١٦ ـ ٣٤) ؛ فلم أره فيها .

لكن في «المنتخب» لابن قدامة (١/١٩٧/١٠) : أن أبا عبدالله سئل عن حديث ابن المبارك عن مالك عن ابن المنكدر عن أنس مرفوعاً . . . فذكره ، وقيل له : رواه **رجل** بحلب ، وأحسنوا الثناء عليه؟ فقال : هذا باطل .

قلت : وفيه إشارة قوية إلى أن علة الحديث : الرجل الحلبي الذي لم يسمَّ .

ولعله اختلط عليه بحديث آخر ؛ هو قوله ﷺ :

«مَنِ استمعَ إلى حديثِ قومٍ وهمْ لهُ كارهونَ ؛ صُبَّ في أُذنِه الآنُكُ يومَ القيامة» .

أخرجه البخاري وغيره ، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤٢٢) .

ومما تقدم ؛ تعلم خطأ ما نقله ابن حجر الهيتمي في «كفِّ الرعاع» (ص٢٧) عن بعض فقهاء الشافعية : أن الحديث صحيح !

٤٥٥٠ ـ (منِ اشتاقَ إلى الجنة ؛ سابَقَ إلى الخَيْرات . ومَنْ أَشْفَقَ مِنَ النارِ ؛ لَهَا عَنِ الشَهوات . ومَنْ ترقَّبَ الموتَ ؛ صَبَرَ عَنِ اللَّذَّات . ومَنْ زَهَدَ في الدُّنيا ؛ هانَتْ عليهِ المُصِيبات) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٥) ، والخطيب في «التاريخ» (٣٠١/٦) ، وتمّام في «الفوائد» (ج١ رقم ٤١) ، وأبو القاسم الحلبي في «حديثه» (١/٢) ، وأبو عبدالله الرازي في «المشيخة» (١/١٦٧) ، والقضاعي في «مسنده» (٢/٢٨) ، وأبو الحسين الأَبَنُوسِيُّ في «الفوائد» (١/٢٦ ـ ٢) ، والشيخ علي العبدي في «جزئه» (٢/١٥٦) ، وأبو القاسم بن عساكر في «التاريخ» (١/٣٢٩/٤ و٢/٣٣٢/٨) ، وابنه القاسم في «تعزية المسلم» (١/٢١٧/٢) ، وأبوه أيضاً (٢/٢١٠/٤) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٤٨٥/١) من طرق عن أبي إسحاق عن **الحارث** عن علي مرفوعاً به .

ومنهم من لم يذكر أبا إسحاق في إسناده .

قلت : وهو إسناد ضعيف جداً ؛ الحارث : هو الأعور ؛ وهو ضعيف متهم .

ووجدت له طريقاً آخر : يرويه **سعد بن سعيد** : ثنا سفيان الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن علي مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي (ق١٧٤/٢) ، والسهمي في «تاريخ جرجان» (١٧٧) وقال ابن عدي :

«سعد بن سعيد الجُرجَاني كان رجلاً صالحاً ، حدث عن الثوري وغيره بما لا يتابع عليه ، ولم يكن ذلك عن تعمّد منه ، بل لغفلة كانت تدخل عليه ، وهكذا الصالحون» .

قلت : وقد مضى له حديث موضوع برقم (٢٤١٦) ، وسيأتي له آخر برقم (٦٥٨٨) بلفظ :

«قال الله : أيها الشاب . . .» .

٤٥٥١ ـ (مَنْ أُصِيبَ بمُصيبة ، فذكَرَ مُصيبَته ، فَأَحْدثَ اسْترجاعاً ـ وإنْ تقادمَ عَهْدُها ـ ؛ كَتَبَ اللهُ لَهُ مِنَ الأجْرِ مثلَهُ يومَ أُصِيبَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن ماجه (١٦٠٠) ، ومن طريقه محمد بن طولون في «الأربعين» (٢/٢٧) ، والدَّولابي (١٢٨/٢) وفي «الذرية الطاهرة» (٢/١٤) عن هشام ابن زياد عن أبيه[1] عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها مرفوعاً . وقال ابن طولون :

«انفرد به ابن ماجه . ومن طريقه : أخرجه الحافظ تقي الدين بن فهد في «عمدة المنتحل وبلغة المرتحل» ، ولم يتكلم عليه ، فسألت عنه شيخنا الجمال بن المبرد فقال : حديث حسن غريب ، وكأنه قال بتحسينه تبعاً لما اختاره البغوي في «مصابيحه» من أن الحسان ما رواه أصحاب «السنن» . وهو مردود ؛ إذ بها غير الحسن ؛ ومنه هذا ؛ فإن في سنده هشام بن زياد ؛ ضعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة وغيرهم ؛ اللهم ! إلا أن يدعى أنه حسن باعتبار الشواهد . والله أعلم» !

قلت : ولا أعلم له شاهداً بهذا اللفظ أو المعنى ، فالحديث ضعيف جداً ؛ لأن هشام بن زياد ـ وهو أبو المقدام ـ متروك ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

وقد أخرجه أحمد (٢٠١/١) ، وأبو يعلى (١٢/١٤٨ ـ ١٤٩) ، ومن طريقه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٥٣) ، وكذا ابن عساكر في «تاريخ دمشق»

(١) وقع في رواية ابن ماجه : (عن أمِّه) ؛ وكذا في رواية أحمد الآتي ذكرها قريباً . (الناشر) .

(١٢/٥) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٥٦/١/٢٩٢٣) كلهم من طريق هشام بن زياد به إلا أن أحمد قال في روايته :

هشام بن أبي هشام . . . وقال الطبراني :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به هشام أبو المقدام» .

وهذا يؤكد أنه المتروك . أقول هذا ؛ لأن هناك **هشام بن أبي هشام الحنفي** ، روى عن زيد العمي . وعنه **معمر بن بكار السعدي** ، وهذا وشيخه هشام هذا مجهولان كما في «الجرح» .

وكنت توهَّمت من كلام الحافظ في «التعجيل» أن هذا هو راوي هذا الحديث ! والآن تبيّنت أنه أبو المقدام : ﴿ربنا لا تؤاخذنا إنْ نسينا أو أخطأنا﴾ .

ولفظ الحديث عند أحمد ، والآخرين المذكورين معه :

«ما من مسلم ولا مسلمة تصيبه مصيبة . . .» والباقي نحوه . وقال الهيثمي في «مجمعه» (٢/٣٣١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه هشام بن زياد أبو المقدام ، وهو ضعيف» .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٣٢١ - ٣٢٢) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١/٦٤) من طريق **إبراهيم بن محمد الثقفي** عن **هشام ابن أبي هشام** عن أمه عن عائشة مرفوعاً . وقال البخاري :

«وهشام هذا : هو أبو المقدام ، لم يصح حديثه» .

قلت : وإبراهيم هذا ؛ لا يعرف إلا في هذا الحديث من رواية سعيد بن أبي أيوب عنه . ولذلك قال ابن أبي حاتم (١/١٢٧) عن أبيه :

«هو مجهول» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٦/١٠) !

قلت : ومخالفته للثقات الذين رووه عن هشام . . عن الحسين رضي الله عنه ، فجعله هو عن عائشة .

وثمة مخالفة أخرى ، وهي أنه أسقط الواسطة بين عائشة وهشام في رواية له عند البخاري والعقيلي ، وهي أمه .

ولولا أن الثقات المشار إليهم اختلفوا على هشام أيضاً ، فقال بعضهم : «**عن أبيه**» ، وبعضهم : «**عن أمه**» ؛ لولا هذا لقلت : إن قوله هو : « عن أمه» اختلاف ثالث .

وكل من الأب والأم مجهول ؛ لذلك لم أر من الفائدة تسويد الورقة في سبيل محاولة المراجحة بينهما !

(**تنبيه**) : لقد زعم المعلق على «مسند أبي يعلى» أنه يشهد للحديث : حديث أم سلمة ـ عند مسلم وغيره ، يعني : بلفظ ـ :

«ما من مسلم تصيبه مصيبة ، فيقول ما أمره الله : ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ ، اللهم ! أجُرْني في مصيبتي ، وأخلف لي خيراً منها ؛ إلا أخلف الله له خيراً منها» !!

قلت : واعتبار هذا شاهداً لحديث الترجمة : من قلَّةِ الفقه ؛ لأن هذا في فضل الاسترجاع ، وذاك في فضل إحداث الاسترجاع ، وشتان ما بينهما !

وأيضاً ؛ فهذا في الدعاء والإِخلاف ، وذاك في الإحداث والأجر !!

وحديث أم سلمة مخرج في «أحكام الجنائز» (ص ٢٣) .

٤٥٥٢ - (مَنْ أُصِيبَ في جَسَدِهِ بشيءٍ فتركَهُ لله ؛ كانَ كفّارةً لَهُ) .

ضعيف . رواه أحمد (٤١٢/٥) ، وابن عساكر (٢/١٣٧/١٦) عن **مجالد** عن عامر عن المُحرَّرِ بن أبي هريرة عن رجل من الأنصار مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مجالد : هو ابن سعيد ، وليس بالقوي .

٤٥٥٣ - (مَنْ أطاعَ اللهَ فقد ذَكَرَ الله ، وإنْ قَلّتْ صلاتُه وصيامُه وتلاوتُه للقرآن . ومَنْ عَصَى اللهَ فقد نَسِيَ الله ، وإن كَثُرتْ صلاتُه وصيامُه وتلاوتُه للقرآن) .

ضعيف . أخرجه نُعَيْمُ بن حَمَّاد في «زوائد الزهد - لابن المبارك » (٧٠) : أنا سعيد بن أبي أيوب قال : نا أبو هانئ الخولاني أنه سمع خالد بن أبي عمران يقول : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

وتابعه[1] سعيد بن منصور : ثنا عبدالله بن المبارك - عن سعيد به .

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٧) .

قلت : وعزاه السيوطي في «الجامع» للطبراني في «الكبير» عن واقد . فقال المناوي :

«يحتمل أنه ابن عمرو بن سعد بن معاذ الأنصاري ؛ تابعي ثقة ؛ فليحرر . قال الهيثمي : وفيه **الهيثم بن جَمَّازٍ** ، وهو متروك . اهـ . وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه» .

---

(١) المتابعُ هو ابنُ المبارك ، من طريق : سعيد بن منصور - عنه - . (الناشر) .

وأقول : الاحتمال الذي ذكره غير وارد ؛ لأن الصواب أن الحديث من رواية واقد مولى رسول الله ﷺ .

كذلك رواه ابن منده في «المعرفة» (٢/٢١٠/١ و٢/٢٦٧) من طريق الهيثم بن جَمَّاز عن **الحارث بن غسان** عن زاذان عنه .

والحارث هذا مجهول .

٤٥٥٤ - (مَنْ أَطْعَمَ مُسلماً جائعاً ؛ أطعمهُ اللهُ مِنْ ثِمارِ الجَنَّةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٣٤) وفي «أخبار أصبهان» (٢/٢٦٧ - ٢٦٨) عن **خالد بن يزيد** : ثنا فُضَيْل بن عِيَاض عن **أبي هارون العَبْدي** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث الفضيل وأبي هارون ، تفرد به خالد» .

قلت : ولم أعرف من هو؟

وأبو هارون العبدي - واسمه عُمَارة بن جُوَيْن - متروك .

وأخرجه الطبراني في «الكبير»[1] عن سلمان مرفوعاً بلفظ :

«من أطعم مريضاً شهوته ؛ أطعمه . . .» . قال المناوي :

«وفيه **عبد الرحمن بن حماد** ، قال أبو حاتم : منكر الحديث . ذكره الهيثمي . وأعاده في موضع آخر ، وقال : فيه **أبو خالد عمرو بن خالد** ، وهو كذاب متروك» .

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى عن أبي سعيد مرفوعاً به ، وزاد :

«ومن سقى مؤمناً على ظمأ ؛ سقاه الله من الرحيق المختوم يوم القيامة ، ومن كسا مؤمناً عارياً ؛ كساه الله من خضر الجنة» .

---

(١) برقم (٦١٠٧) . (الناشر) .

أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (٢/٣٠٥) عن عبدالوهاب : ثنا هشام بن حسان عن **الجارود** عن **عطية** عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عطية : هو العوفي ؛ ضعيف مدلس .

والجارود لم أعرفه .

ومن دونه ثقات .

وعبدالوهاب : هو ابن عطاء .

٤٥٥٥ ـ (مَنْ أَعَانَ مُجاهداً في سبيلِ الله ، أو غَارماً في عُسْرتهِ ، أو مُكاتباً في رَقَبتهِ ؛ أظلَّهُ اللهُ في ظلِّهِ يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ) .

ضعيف . رواه أحمد في «المسند» (٤٨٧/٣) ، وابن أبي شيبة (١/١٥٩/٧) ، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/٥٧) عن عبيدالله بن عمرو وزهير بن محمد عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن **عبدالله بن سهل بن حُنَيْفٍ** عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ رجاله كلهم ثقات معروفون ؛ غير عبدالله بن سهل هذا ؛ فقال الهيثمي (٢٨٣/٥) :

«لم أعرفه . وعبدالله بن محمد بن عقيل حديثه حسن» . وقال الحُسَيْني في ترجمته :

«ليس بمشهور» . قال الحافظ في «التعجيل» :

«قلت : صحح حديثه الحاكم ، ولم أره في «ثقات ابن حبان» ؛ وهو على شرطه» !

قلت : ولا يغترّ بتصحيح الحاكم المذكور ؛ لتساهله في ذلك ؛ كما هو به مشهور .

ومما يدلك على ما نقول : أن الحاكم أخرج هذا الحديث نفسه في «المستدرك» (٢١٧/٢) من طريق عمرو بن ثابت : ثنا عبدالله بن محمد بن عقيل به . وقال :

«صحيح الإسناد» ! فردّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل عمرو رافضي متروك» .

فمَنْ يصحح لهذا المتروك ؛ فبالأحرى أن يصحح لمن هو مجهول !

أقول هذا ؛ لكيلا يسبق لذهن القارئ أن ابن سهل هذا صار ثقة لمجرد تصحيح الحاكم لحديثه .

والحقيقة : أنه في عداد المجهولين ، وهو علة الحديث ، ليس هو عَمْراً ؛ كما أوهم صنيع الذهبي ؛ فقد تابعه ثقتان عند أحمد كما سبق !

ثم رأيته في «المستدرك» أيضاً (٨٩/٢) من طريق زهير بن محمد عن ابن عقيل ؛ أورده شاهداً للحديث المتقدم :

«من أظل رأس غازٍ . . .» .

٤٥٥٦ - (مَنِ اعْتقلَ رُمْحاً في سبيلِ الله ؛ عَقَلَهُ اللهُ مِنَ الذُّنوبِ يومَ القيامةِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٠٢/٥) عن بقية بن الوليد عن مسلمة بن علي عن عثمان بن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث عثمان عن أبيه ، لم نكتبه إلا من حديث بقية» .

قلت : وهو مدلس .

وشيخه مسلمة بن علي - وهو الخشني - ؛ متهم بالوضع ، كما تقدم في أحاديث (١٤١ و١٤٥ و١٥٠ و١٥١ و٤٧٦) .

وعثمان بن عطاء - وهو ابن أبي مسلم الخراساني - ؛ ضعيف .

وأبوه مدلس .

٤٥٥٧ - (مَنْ أفطرَ يوماً مِن رمضانَ ، فماتَ قَبْلَ أنْ يَقْضيَه ؛ فعليهِ بكلِّ يومٍ مُدٌّ لمسكينٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٤٦) من طريق الطبراني وغيره عن عَبْثَرَ بن القاسم عن **أشعث بن سَوَّار** عن **محمد** عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :

«قال الطبراني : لم يروه عن أشعث إلا عبثر» .

قلت : وهو ثقة .

لكن أشعث ضعيف ، ولذلك أخرج له مسلم متابعة .

وقد تابعه **شريك** عن **محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى** عن نافع به ؛ إلا أنه قال :

«نصف صاع من بُرّ» .

أخرجه البيهقي (٤/٢٥٤) . وقال :

«هذا خطأ من وجهين :

أحدهما : رفعه الحديث إلى النبي ﷺ ، وإنما هو من قول ابن عمر .

والآخر : قوله : «نصف صاع» ، وإنما قال ابن عمر : «مدّاً من حنطة» .

وروي من وجه آخر عن ابن أبي ليلى ؛ ليس فيه ذكر الصاع» .

قلت : ثم ساقه من طريق أخرى عن عبثر به نحوه ، بلفظ :

«يُطْعَم عنه كلَّ يوم مسكينٌ» ، لم يذكر المد .

وشريك ـ وهو ابن عبدالله القاضي ـ سيئ الحفظ أيضاً .

فقد يقال : إن الحديث يتقوى بمتابعته لأشعث بن سوار؟!

والجواب : أن مدار روايتهما على محمد بن أبي ليلى ، وهو ضعيف أيضاً ؛ لسوء حفظه . وقول أبي نعيم عقب كلامه السابق :

«ومحمد الذي يروي عنه أشعث هذا الحديث : محمد بن سيرين . وقيل : محمد بن أبي ليلى» .

فهذا التمريض ليس في محله ؛ لتصريح شريك في روايته بأنه ابن أبي ليلى ؛ مع عدم وجود ما ينافيه . فتنبّه !

وقد روى البيهقي من طريق جويرية بن أسماء عن نافع أن عبدالله بن عمر كان يقول :

من أفطر في رمضان أياماً وهو مريض ثم مات قبل أن يقضي ؛ فليُطْعم عنه مكانَ كل يوم أفطره من تلك الأيام مسكيناً مدّاً من حنطة ، فإن أدركه رمضان عام قابل قبل أن يصومه ، فأطاق صوم الذي أدرك ؛ فليطعمْ عما مضى كلَّ يوم مسكيناً مدّاً من حنطة ، وليصم الذي استقبل .

قلت : وسنده صحيح . وقال البيهقي :

«هذا هو الصحيح ، موقوف على ابن عمر . وقد رواه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن نافع ؛ فأخطأ فيه» .

ثم ساقه من طريقه كما تقدم .

ثم روى (٤/٢٥٣) عن أبي هريرة موقوفاً نحو حديث ابن عمر الموقوف ، ثم قال :

«وروى هذا الحديثَ **إبراهيمُ بن نافع الجَلابُ** عن **عمر بن موسى بن وجيه** عن الحكم عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً . وليس بشيء ؛ إبراهيم وعمر متروكان» .

٤٥٥٨ - (مَنْ أكثرَ ذكرَ اللهِ أحبَّهُ اللهُ) .

موضوع . رواه ابن شاهين في «الترغيب» (٢/٢٨٤) عن **نعيم بن مورع** : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ نعيم هذا ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الحاكم ، وأبو سعيد النقاش :

«روى عن هشام أحاديث موضوعة» .

ومن طريقه : رواه الديلمي ؛ كما في «الجامع الصغير» و«شرحه» .

٤٥٥٩ - (مَنْ أَكْرمَ أخاهُ المسلمَ ؛ فإنّما يُكْرِمُ اللهَ تباركَ وتعالى) .

ضعيف . رواه البغوي في «حديث عيسى الشاشي» (٢/١١٢) ، وأبو الحسن القزويني في «الأمالي» (١/٦ - مجموع ٢٢) ، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/٢٧) ، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/٢٦) عن بقية بن الوليد عن **يحيى بن مسلم** ، عن أبي الزبير **عن** جابر مرفوعاً .

ويحيى بن مسلم من شيوخ بقية المجهولين .

ورواه أبو موسى المديني في «اللطائف» (٢/٤٨) من طريق الطبراني ، وهذا في «الأوسط» (٢٦٢ - حرم) عن **بَحْرِ بن كُنَيْزٍ السَّقَّاء** قال : سمعت أبا الزبير به . قال الطبراني :

«لم يروه عن أبي الزبير إلا بحر» .

ومن طريقه : رواه ابن عدي (٢/٣٩) . وقال :

«والضعف على حديثه بيِّن ، وهو إلى الضعف منه أقرب إلى غيره» . وقال الذهبي في «المغني» :

«تركوه» . وقال الحافظ :

«ضعيف» . وقال ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/٢٧٠) :

«أخرجه الأصبهاني في «ترغيبه» . وقال الذهبي في «الميزان» : باطل» . ثم أقرَّه .

وأما السيوطي ؛ فإنه أورده في «الجامع الصغير» من رواية الطبراني !

٤٥٦٠ - (مَنْ أكلَ الطِّينَ ؛ فقدْ أعانَ على نَفْسِهِ) .

موضوع . روي من حديث سلمان ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، ومحمد الباقر مرسلاً .

١ - **أما حديث سلمان** : فرواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٥٧) من طريق الطبراني : ثنا محمد بن نوح العسكري : ثنا **يحيى بن يزيد الأهوازي** : ثنا أبو همام محمد بن الزِّبْرِقان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان مرفوعاً .

وأخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣٦٢/٤) من طريق أخرى عن العسكري به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات ؛ غير يحيى بن يزيد الأهوازي ؛ قال الذهبي :

«لا يعرف ، والحديث لم يصح» . يعني : هذا .

وقد ساقه الحافظ من طريق «معجم الطبراني الكبير» : حدثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسَابوري به .

وابن نوح هذا ؛ ترجمه الخطيب (٣٢٤/٣) ، وقال عن الدارقطني :

«كان ثقة مأموناً» . مات سنة (٣٢١) .

٢ ـ **وأما حديث أبي هريرة** : فيرويه بقية **عن عبدالملك بن مهران** عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عنه .

أخرجه ابن عدي (١٩٤٤/٥) ، وعنه البيهقي (١٠/ ١١ ـ١٢) . وقال ابن عدي :

«لا أعلم يرويه عن سهيل بن أبي صالح غير عبدالملك هذا ، وهو مجهول» .

قلت : وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٥/٢) من طريق **سهل بن عبدالله المروزي** عن **عبدالملك بن مهران** به وقال :

«قال أبي : هذا حديث باطل ، وسهل بن عبدالله وعبدالملك بن مهران مجهو**لان**» .

قلت : ومن طريق سَهْلٍ : رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٤ ـ ٣٥) .

٣ ـ **وأما حديث ابن عباس** : فيرويه سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي أبو أيوب : ثنا **عبدالله بن مروان** ـ زعم أنه ثقة دمشقي ـ عن ابن جريج عن عطاء عنه .

أخرجه البيهقي (١٠/١١) وقال :

«عبدالله بن مروان مجهول» . وقال ابن عدي :

«أحاديثه فيها نظر» . وقال ابن حبان :

«يلزق المتون الصحاح بطرق أخر ، لا يحل الاحتجاج به» .

٤ ـ يرويه **شيخ من أهل البصرة** ـ **يكنى أبا الفضل الأشَجَّ** ـ عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً .

رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٢) ، وقال عن أبيه :

«هذا حديث كذب ، والشيخ لا أعرفه» .

وبالجملة ؛ فالحديث من جميع طرقه ضعيف ، لا يصح شيء منها ، كما قال البيهقي . بل أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، فما أبعد عن الصواب . وسلفه في ذلك قول أبي حاتم المذكور آنفاً :

«كذب» !

وروى البيهقي أنه ذُكِرَ لعبدالله بن المبارك حديث : «إن أكل الطين حرام»؟ فأنكره ، وقال :

«لو علمتُ أن رسول الله ﷺ قاله ؛ لحملته على الرأس والعين ، والسمع والطاعة» .

٤٥٦١ ـ (مَنْ أكلَ مِنْ هذا اللَّحْمِ شيئاً ؛ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ مِنْ رِيحِ وَضَرِهِ ، لا يُؤْذي مَنْ حِذاءَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣/١٣٤٠) عن الوازع عن سالم عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الوازع ـ وهو ابن نافع الجزري ـ متروك ؛ كما قال النسائي . وقال البخاري :

«منكر الحديث» .

٤٥٦٢ ـ (مَنْ أَلْطفَ مُؤْمناً ، أو خَفَّ لهُ في شيءٍ مِنْ حَوائجِهِ ـ صَغُرَ ذلك أو كَبُرَ ـ ؛ كان حَقّاً على اللهِ أن يُخْدِمَهُ مِن خَدَمِ الجَنَّةِ) .

ضعيف جداً . رواه البزار (ص٢٥٢ ـ ٢٥٣) ، وابن عدي (٢/٣٨٨) ، وكذا ابن الضُّرَيْس في «الثالث من حديثه» (٢/١٥٣) من طريق **المعلى بن ميمون المُجَاشعي** : ثنا **يزيد الرَّقاشي** عن أنس مرفوعاً .

والمعلى متروك ؛ كما قال النسائي ، والدارقطني . وقال ابن عدي :

«إنه حديث منكر» .

ويزيد الرقاشي ضعيف .

وتابعه ـ عنه ـ : **الحجاج الخصاف أبو يونس** .

أخرجه أبو يعلى (١٣٢/٧) ، وأبو نعيم (٥٤/٣) . وقال :

«لم نكتبه إلا من هذا الوجه»

قلت : وهو ضعيف أيضاً ؛ أبو يونس هذا مجهول . قاله العقيلي (٤٨٦/٣) في ترجمة (قرة بن العلاء السعدي) . وأقره الحافظ في «اللسان» !

وكان عليه أن يذكره في بابه من حرف (الحاء) ، وإنما أورده في «الكنى» (٤٥٥/٦) ؛ وأحال إلى ترجمة (قرة) !

٤٥٦٣ ـ (مَنْ أَمْسكَ بِرِكَابِ أخيهِ المُسْلمِ ـ لا يَرْجُوهُ ولا يخافُهُ ـ؛ غُفِرَ لَهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (ص٢٦٢ ـ حرم) وفي «الكبير» (٢/٩٢/٣) من طريق **حفص بن عمر المازني** : نا **جعفر بن سليمان** : حدثني أبي سليمان بن علي عن أبيه علي عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن طريق الطبراني : أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢١٢/٣) . وقال :

«ما كتبناه إلا من حديث حفص بن عمر المازني» .

قلت : هو مجهول لا يعرف ؛ كما في «اللسان» .

وجعفر بن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد ذكروه في الرواة عن أبيه سليمان ، وهو علة الحديث .

فقد توبع عليه المازني ؛ فقد أخرجه الدّولابي في «الكنى» (٩٩/٢) من طريق **أبي محمد عبدالله بن حرب** قال : حدثنا **حسين المقرئ** عن جعفر بن سليمان به .

لكني لم أعرف أبا محمد هذا ، ولا شيخه المقرئ ، وانظر الحديث (٦٥٨٦) .

٤٥٦٤ ـ (مَنْ أَنعمَ اللهُ عليهِ بنعْمَةٍ ، فأرادَ بقاءها ؛ فَلْيُكْثِرْ مِنْ قولِ : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ . ثم قرأَ رسولُ اللهِ ﷺ : ﴿ولَوْلا إِذْ دخلْتَ جَنَّتَكَ قلتَ ما شاءَ اللهُ لا قُوَّةَ إلا باللهِ﴾) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٤٢) عن **خالد بن نَجِيح** : أخبرني ابن لهيعة عن مِشْرَحِ بن هاعان عن عقبة بن عامر مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن ابن لهيعة إلا خالد» .

قلت : قال أبو حاتم :

«كذاب ، يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح ، وهذه الأحاديث التي أنكرت على أبي صالح ؛ يُتَوَهَّمُ أنها من فعله . يعني : أدخلها عليه» .

٤٥٦٥ ـ (مَنْ أَنْعَمَ اللهُ عليهِ بنعمة ؛ فَلْيَحْمَدِ اللهَ ، ومنِ اسْتبطأَ الرِّزْقَ ؛ فَلْيستغفرِ اللهَ ، ومَنْ حَزَبَهُ أمرٌ ؛ فليقلْ : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ) .

ضعيف . رواه الإسماعيلي في «المعجم» (٢/٤٧ ـ ١/٤٨) ، وابن الجوزي في «صفة الصفوة» (١/٢٥٥/٢) من طريق الخطيب ـ وهذا في «تاريخ بغداد» (١٧٩/٣ ـ ١٨٠) ـ بسنده عن **الخليل بن خالد الثقفي** قال : حدثنا **عيسى بن جعفر القاضي** قال : حدثنا ابن أبي حازم قال :

كنت عند جعفر بن محمد ؛ إذ جاء آذنه فقال : سفيان الثوري بالباب؟ فقال : ائذن له . فدخل ، فقال جعفر : يا سفيان ! إنك رجل يطلبك السلطان ؛ وأنا أتقي السلطان ، قم فاخرج غير مطرود . فقال سفيان : حدِّثني حتى أسمع وأقوم . فقال جعفر : حدثني أبي عن جدي أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره . فلما قام سفيان ؛ قال جعفر : خذها يا سفيان ! ثلاث وأي ثلاث؟!

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون ابن أبي حازم ؛ لم أجد من ترجمهما .

لكنهما قد توبعا ، فرواه البيهقي في «الشعب» من طريق **سعيد بن داود الزبيدي** عن ابن أبي حازم به وقال :

«تفرد به الزبيدي[1] ، والمحفوظ أنه من قول جعفر ، وقد روي من وجه آخر ضعيف» .

---

(١) كذا في الأصل ! وأنا أظنه محرفاً ، والصواب : (الزنبري) ؛ بفتح الزاي المعجمة وسكون النون ؛ فإنه هو الذي يسمى سعيد بن داود ، وضعفه أبو زرعة .

نقلته من المناوي في «الفيض» ، وقال :

«والزبيدي هذا أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال : ضعفه أبو زرعة وغيره» .

قلت : واتهمه بعضهم بالكذب والوضع ، ولكنه لم يتفرد به كما سبق .

ولعل الوجه الآخر الذي أشار إليه البيهقي : هو ما رواه غسان بن سليمان : ثنا عبدالله بن عبدالرحمن الجزري عن سفيان عن إبراهيم بن أدهم عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً به .

أخرجه الرافعي في «تاريخ قزوين» (٢/٣٤٨) ، والضياء في «مشايخ الإجازة» (٣/٢٧٤) .

قلت : والجزري هذا متهم أيضاً ؛ قال ابن حبان :

«يأتي عن الثوري بالأوابد ؛ حتى لا يشك مَنْ كتب الحديثَ أنه عملها» .

٤٥٦٦ - (مَنْ باعَ الخمرَ ؛ فَلْيُشَقِّصِ الخَنازيرَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/١٠٣) ، والدارمي (٢/١١٤) ، وابن نصر في «الصلاة» (ق١٣٣/٢) ، وأحمد (٤/٢٥٣) ، وابن أبي شيبة (٦/٤٤٥/١٦٦٠) ، والحميدي (٣٣٥/٧٦٠) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٣٧٩/٨٨٤) و«الأوسط» (٩/٢٤٢/٨٥٢٧) ، والبيهقي في «السنن» (٦/١٢) ، والخطيب في «التلخيص» (١٢٠/٢) ، وابن عساكر (١١/٢٩٧/١) عن طُعْمَة بن عمرو الجَعْفَري عن عمرو بن بيان التَّغْلِبي عن عروة بن المغيرة الثقفي عن أبيه مرفوعاً . وقال الدارمي :

«إنما هو عمرو بن دينار» !

قلت : كذا قال ! وهو يعني أن الذي في إسناد الحديث : (عمرو بن بيان) خطأ ، والصواب : (عمرو بن دينار) !

وكأنه قال ذلك لما لم يعلم أن في الرواة من يسمى : (عمرو) بفتح العين المهملة (ابن بيان) ! ولا أنا وجدته أيضاً ، وإنما ذكروه في كتب الرجال كلها على أنه : (**عُمر ابن بيان**) بضم العين المهملة ، وذكروا أنه يروي عن عروة بن المغيرة ، وعنه طعمة بن عمرو الجعفري هذا ، والأجلح بن عبدالله الكندي ، وقال فيه أبو حاتم :

«معروف» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ؛ فهو مجهول الحال . وإليه أشار الحافظ بقوله :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ؛ وإلا فلين الحديث .

ثم رأيت الحديث في «كتاب العلل» للإمام أحمد ، رواية ابنه عبدالله عنه ، قال (١٣٨٣) :

«سألته عن حديث طعمة الجعفري عن **عمر بن بيان التغلبي** . . . (فذكره) ؛ قلت : من عمر بن بيان؟ فقال : لا أعرفه» .

قلت : فهو علّة الحديث . وقول الدارمي :

«إنما هو عمرو بن دينار» ! الظاهر أنه يعني : **عمرو بن دينار البصري قهرمان آل الزبير** ، وليس عمرو بن دينار المكي ؛ فإن هذا ثقة ، وذاك ضعيف ! على أنني لم أر من تابعه عليه . والله أعلم .

(**تنبيه**) : (عُمَر) هذا ؛ هكذا وقع في بعض المصادر المذكورة للحديث . ووقع في بعضها : (عَمرو) ، ولعل ذلك مما يؤكد جهالته . والله أعلم .

٤٥٦٧ - (مَنْ بَرَّ والديهِ ؛ طُوبَى له ، زادَ اللهُ في عُمُرِهِ) .

ضعيف . رواه ابن وهب في «الجامع» (ص١٦ - ١٧) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص١٦) ، وأبو يعلى في «المفاريد» (١/٣/١) و«المسند» (١٤٩٤) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٦٢/١ - ١٦٣) ، والحاكم (١٥٤/٤) ، والواحدي (١٥٣/٢) عن زَبَّان بن فائِد عن سهل بن معاذ الجُهَنِي عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته زَبَّان ؛ قال الحافظ :

«ضعيف الحديث ، مع صلاحه وعبادته» .

٤٥٦٨ - (مَنْ بلَغ حَدّاً في غير حدٍّ ؛ فهُوَ مِنَ المُعْتَدِين) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٣٢٧/٨) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٦٦/٧) من طريق محمد بن حُصَيْنٍ الأَصبحِيُّ : ثنا عمر بن علي المُقَدَّميُّ : ثنا مِسْعَرٌ عن خاله الوليد بن عبدالرحمن عن النعمان بن بشير مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«تفرد به عمر بن علي عن مسعر» .

قلت : وهما ثقتان من رجال الشيخين .

وكذلك الوليد بن عبدالرحمن ، ثقة ؛ وهو ابن أبي مالك : هانئ الهَمْداني أبو العباس الدمشقي ؛ قال ابن حبان في «الثقات» :

«روى عن جماعة من الصحابة ، ومات سنة ست» .

ذكره في «التهذيب» . ولما ذكر شيوخه من التابعين ؛ لم يذكر له شيخاً من الصحابة ، وأنا - شخصياً - لم أره في «ثقات التابعين» لابن حبان من النسخة

المطبوعة ؛ فالله أعلم ! ففي اتصال هذا الإسناد نظر ، وقد أشار إلى ذلك البيهقي كما يأتي .

ثم إن محمد بن حصين الأصبحي ترجمه ابن أبي حاتم[1] (٢٣٥/٢/٣) برواية جمع آخر عنه غير المقدمي ، ولكنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال .

وقد خالفه أبو داود فقال : ثنا مسعر عن الوليد **عن الضحاك قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

أخرجه البيهقي .

وأبو داود هذا : هو الحَفَري ؛ واسمه عمر بن سعد بن عبيد ، وهو ثقة من رجال مسلم ، فروايته أصح من رواية الأصبحي . ولذلك قال البيهقي :

«والمحفوظ في هذا الحديث : مرسل» .

قلت : ففيه إشارة إلى أن الضحاك هذا تابعي . وفي التابعين جمع كلهم يسمى الضحاك ، فلم يتبين عندي المراد منهم هنا ! والله أعلم .

٤٥٦٩ - (مَنْ تَأَنَّى ؛ أصابَ أو كادَ ، ومَنْ عَجِلَ ؛ أَخطأَ أو كادَ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (٢٦٢) ، وعنه أبو بكر بن أبي علي المُعَدَّل في «سبع مجالس من الأمالي» (١/١٣) : حدثنا **بكر بن سهل** : ثنا **إبراهيم بن أبي الفياض الرَّقِّيُّ** : ثنا أشهب بن عبدالعزيز عن **ابن لهيعة** عن مِشْرَح بن هاعان عن

(١) لم يُنسَب في «الجرح» أصبحيّاً ، ثم هو تلميذٌ للمقدّمي ، لا شيخٌ ؛ فهو آخر ، والله أعلم . (الناشر) .

عقبة بن عامر مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن عقبة إلا مشرح ، ولا عنه إلا ابن لهيعة ، ولا عنه إلا أشهب ، تفرد به إبراهيم» .

قلت : وفيه ضعف ؛ قال أبو سعيد بن يونس :

«روى عن أشهب مناكير» .

وابن لهيعة ضعيف .

ومثله بكر بن سهل .

لكن تابعه أبو الطاهر بن السَّرْحِ : عند ابن عدي (١/٢١٢) ، والقضاعي (٢/١٥٠ ـ النسخة المشرقية) . وأخرجه أيضاً (ق٢/٢٩ ـ النسخة المغربية) من طريق ابن أبي الفياض .

٤٥٧٠ ـ (مَنْ تأهَّلَ في بلدٍ ؛ فلْيُصَلِّ صلاةَ المُقِيمِ)[1] .

ضعيف . رواه أحمد (٦٢/١) ، والحميدي في «مسنده» (٣٦) ، والضياء في «المختارة» (١٣٦/١) ـ من طريق أحمد وأبي يعلى ـ عن **عكرمة بن إبراهيم الباهلي** : ثنا عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي ذُبابٍ عن أبيه :

أن عثمان بن عفان صلى بمنى أربع ركعات ، فأنكره الناس عليه ، فقال : يا أيها الناس ! إني تأهلت بمكة منذ قدمت ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ الباهلي هذا ؛ قال يحيى وأبو داود :

«ليس بشيء» . وقال النسائي :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «بمعناه الحديث (٦٩٢٦)» . (الناشر) .

«ضعيف» . وفي رواية عنه :

«ليس بثقة» .

وابن أبي ذباب ثقة ؛ وهو عبدالله بن عبدالرحمن بن الحارث بن سعد بن أبي ذباب الدَّوْسِيُّ .

هكذا ساق نسبه ابن أبي حاتم (٩٤/٢/٢) ، وقال :

«وروى عن أبيه عن عثمان رضي الله عنه : مرسل» .

أي : منقطع ، وكأنه يشير إلى هذا الحديث ، وقد صرَّح بانقطاعه الحافظ كما يأتي .

وأبوه عبدالرحمن بن الحارث ؛ مع إشارة ابن أبي حاتم إلى أنه لم يسمع من عثمان ، فإني لم أره قد أفرده بترجمة ؛ فكأنه من المجهولين عنده ، فلم يفرده اكتفاءً منه بتلك الإشارة . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الحافظ في «الفتح» :

«لا يصح ؛ لأنه منقطع ، وفي رواته من لا يحتج به . ويرده قول عروة : إن عائشة تأولت ما تأول عثمان ، ولا جائز أن تتأهل ، فدلّ على وهاء هذا الخبر . والمنقول أنه كان يرى القصر مختصّاً بمن كان شاخصاً سائراً ، وأما من أقام بمكان أثناء سفره ؛ فله حكم المقيم فيتم» . نقله المناوي .

وأقول : وهذا يشبه قول من يقول : إن الجمع بين الصلاتين خاص بمن كان سائراً خلافاً للنازل ! وهذا وذاك خلاف السنة الثابتة ؛ كما هو مبين في «التعليقات الجياد على زاد المعاد» .

٤٥٧١ ـ (مَنْ تَبَتَّلَ فليسَ مِنَّا) .

ضعيف . رواه عبدالرزاق (٢٠٥٧٠ ـ ط) عن معمر عن خالد الحَذَّاء عن أبي قِلابة :

أن النبي ﷺ فقد رجلاً من أصحابه ، فأقام عليه ثلاثاً ، ثم إن الرجل جاء ، فقال له النبي ﷺ :

«أين كنت؟» . قال : رأيت عيينة ـ يعني : عيناً ـ ؛ فتبتلت عندها هذه الثلاث ، فقال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل صحيح الإسناد ؛ فهو ضعيف لإرساله .

٤٥٧٢ ـ (مَنْ تَخَطَّى الحُرْمَتينِ الاثنتينِ ؛ فَخُطُّوا وَسَطَهُ بالسَّيْفِ) .

منكر . أخرجه العقيلي (٢٠١/٢) ، وابن عدي (١٧٥/٣ و٢٢١/٤) ، وعنه البيهقي في «الشعب» (٣٧٩/٤) عن هشام بن عَمَّار : ثنا رِفْدَةُ بن قُضَاعة : حدثنا صالح بن راشد القُرَشي قال :

أُتي الحجاج بن يوسف برجل قد اغتصب أخته نفسها ، فقال : احبسوه ، وسلوا مَنْ ههنا مِنْ أصحاب محمد ﷺ ، فسألوا عبدالله بن أبي مطرف؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . (فذكره) ، وكتبوا إلى عبدالله بن عباس يسألونه عن ذلك؟ فكتب إليهم بمثل قول عبدالله بن أبي مطرف . وقال ابن عدي :

«لا أعرفه إلا من حديث رفدة ، قال البخاري : لا يتابع في حديثه» . وفي رواية عنه :

«في حديثه بعض المناكير» . وقال النسائي :

«ليس بالقوي» .

قلت : وشيخه صالح بن راشد القرشي مثله أو نحوه ؛ قال الذهبي :

«شامي لا يعرف ، وحديثه منكر ، قال البخاري : لم يصح» .

قلت : وفي ترجمته ساق العقيلي هذا الحديث ، وصرح أنه الذي عناه البخاري بقوله :

«لم يصح حديثه» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/٢٦٩) :

«رواه الطبراني ، وفيه رفدة بن قضاعة ؛ وثقه هشام بن عمار ، وضعفه الجمهور ، وبقية رجاله ثقات» !

قلت : توثيق هشام لا يعتد به ؛ مع مخالفته لمن ذكر من الأئمة الذين جرحوه ، ولغيرهم ممن ترى كلامهم في «التهذيب» . ولذا قال في «التقريب» :

«ضعيف» . وقال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ» .

على أن الهيثمي وَهِمَ عن العلّة الثانية ؛ وهي جهالة صالح بن راشد ، وكأنه اعتمد على ابن حبان حيث أورده في «الثقات» (٤/٣٧٥) ! وهو من تساهله ؛ لأنه - مع مخالفته للبخاري - لم يذكر له راوياً غير (رِفْدَة) الواهي !

وقد خولف في إسناده : ففي «اللسان» : أن الأزدي ذكر أنه روى الليث بن الحارث عن عبدالملك بن الوليد عن عمر بن عبدالجبار عن صالح بن راشد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه :

«مَنْ فَجَرَ بذاتِ مَحْرَمٍ منهُ ؛ فقدْ تَخطَّى حرْمتينِ في حرَمِهِ ، فخُطُّوا وسَطهُ بالسيف» .

قلت : والليث بن الحارث ، وعمر بن عبدالجبار ؛ لم أعرفهما .

وعبد الملك بن الوليد مختلف فيه .

وأعلَّه ابن أبي حاتم بعلَّة أخرى ؛ وهي الوقف ، فقال (١/٤٥٦) :

«قال أبي : كذا رواه هشام . وروي عن عبدالله بن مُطَرِّف بن الشِّخِّير هذا الكلام قَوْلَهُ ، فلا أدري هذا هو أو غيره ! وقال عبدالله بن مطرف بن الشخير : إن الحجاج أتي برجل . . الحديث . وهذا الصحيح» .

قال الحافظ في «الفتح» (١٢/١١٨) ـ عقب قوله : «لا أدري . . .» ـ :

«يشير إلى تجويز أن يكون الراوي غلط في قوله : «عبدالله بن مطرف» ، وفي قوله : «سمعت» ، وإنما هو (مطرف بن عبدالله) ، ولا صحبة له . وقال ابن عبدالبر : يقولون : إن الراوي غلط فيه . وأثر مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم : أخرجه ابن أبي شيبة من طريق بكر بن عبدالله المزي (!) قال : أتي الحجاج برجل قد وقع على ابنته وعنده مطرف بن عبدالله بن الشخير وأبو بردة ، فقال أحدهما : اضرب عنقه ، فضربت عنقه . قلت : والراوي عن صالح بن راشد ضعيف ؛ وهو رِفْدَة ـ بكسر الراء وسكون الفاء ـ ، ويوضح ضعفه قوله : «فكتبوا إلى ابن عباس» . وابن عباس مات قبل أن يلي الحجاج الإمارة بأكثر من خمس سنين ، ولكن له طريق أخرى إلى ابن عباس ، أخرجها الطحاوي ؛ وضعف راويها» .

قلت : قوله في السطر الأول : «عبدالله بن مطرف» خطأ ! مطبعي أو قلمي ؛ والصواب : (عبدالله بن أبي مطرف) بزيادة أداة الكنية .

وقوله : «المزي» خطأ أيضاً ! وصوابه : (المزني) .

وروايته في «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠/١٠٥) .

٤٥٧٣ - (مَنْ تركَ الصلاةَ ؛ لَقِيَ اللهَ وهُوَ عليهِ غَضْبانُ) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص٤١) ، والطبراني في «الكبير» (٣/١٣٥/٢) ، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٦٥/٥٨/١) عن محمد بن عبدالله المُخَرِّميِّ : ثنا **سهل ابن محمود** : ثنا صالح بن عمر عن حاتم بن أبي صَغِيرة عن **سِمَاك بن حرب** عن عكرمة عن ابن عباس قال :

لما قام بَصَرِي ؛ قيل : نداويك وتدع الصلاة أياماً؟ قال : لا ؛ إن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . والسياق للبزار . وقال :

«لا نعلمه يروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد ، وقد أوقفه بعضهم» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله ثلاث علل :

الأولى : ضعف سماك في روايته عن عكرمة ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة» .

الثانية : جهالة حال سهل بن محمود ؛ فقد ترجمه ابن أبي حاتم (٢٠٤/١/٢) برواية اثنين آخرين ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

الثالثة : الوقف ؛ كما أشار إليه البزار .

والحديث ؛ عزاه المنذري (١٩٥/١) - وتبعه الهيثمي (٢٩٥/١) - للبزار والطبراني ، فقال الأول :

«وإسناده حسن» !

قلت : وهذا تساهل ظاهر منه ! وقال الآخر :

«وفيه سهل بن محمود، ذكره ابن أبي حاتم، وقال: روى عنه أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقِي وسعدان بن يزيد. قلت: وروى عنه محمد بن عبدالله المُخَرِّمي، ولم يتكلم فيه أحد، وبقية رجاله رجال (الصحيح)»!

كذا قال! والمخرمي ليس من رجال «الصحيح»، وإنما روى له ـ من الستة ـ النسائي فقط.

٤٥٧٤ ـ (مَنْ تَزَيَّن بَعملِ الآخرةِ ـ وهُوَ لا يُرِيدُها ولا يَطْلُبُها ـ؛ لُعِنَ في السَّماواتِ والأرضِ).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٨٤) عن **إسماعيل بن يحيى التيمي** عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«تفرد به إسماعيل».

قلت: وهو كذاب مشهور، وبه أعلَّه الهيثمي (١٠/٢٢٠).

واقتصر المنذري في «الترغيب» (١/٣٢) على الإشارة إلى ضعفه!

٤٥٧٥ ـ (مَنْ تَعَذَّرتْ عليهِ التِّجَارةُ؛ فعليه بِعُمَانَ).

ضعيف. أخرجه تمام في «الفوائد» (٣/٤٠/١): حدثنا أبي رحمه الله: ثنا أبو عبدالله محمد بن أيوب الرازي: ثنا أبو عون محمد بن عون الزيادي: ثنا حماد ابن يزيد المقرئ: ثنا **مخلد بن عقبة بن شُرَحْبِيل الجُعْفي** عن جده شرحبيل ـ وقد لقي النبي ﷺ ـ قال... فذكره مرفوعاً.

ورواه الخطيب في «الموضح» (١/٥٤) من طريق أخرى عن أبي عون به.

وكذلك رواه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بِمَرْوٍ» (٢/٨٨) من طريق أبي بكر الشافعي : ثنا سعيد بن عثمان الأهوازي أبو سهل : ثنا أبو عون به .

وتابعه عمار بن هارون : نا حماد بن يزيد به .

أخرجه ابن قانع في «المعجم» ، ترجمة شُرَحْبِيلَ بن السِّمْطِ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مخلد بن عقبة ؛ قال الغلابي في «الوَشْي» :

«لا أعرف حال عقبة ولا مخلد» .

وحماد بن يزيد المقرئ ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٤٩/١/٤) برواية جمع عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢١٩/٦ و٢٠٥/٨) وهو صدوق ، كما بيَّنت ذلك في «تيسير انتفاع الخلان بكتاب ثقات ابن حبان» .

فالعلَّة ممن فوقه .

٤٥٧٦ - (مَنْ تَقَحَّمَ في الدُّنْيا ؛ فهوَ يَتَقحَّمُ في النَّارِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٥١٣/٣٤٢/٧) من حديث أبي هريرة مرفوعاً . ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» . فتعقبه المناوي بقوله :

«قضية كلام المصنف أن مخرّجه البيهقي خرَّجه وسلّمه ، والأمر بخلافه ؛ فإنه تعقّبه بما نصّه : قال أبو حازم[1] : تفرد به **حفص بن عمر المِهْرَقَانِيُّ** عن يحيى ابن سعيد» !

---

(١) هو شيخ البيهقي (أبو حازم العبدري الحافظ) ، وقد رواه عنه مع شيخين آخرين له .

أقول : لا يظهر التعقّب بمجرد ذكر التفرّد المطلق ، فيبدو لي أن البيهقي أشار بذلك إلى أنه تفرُّدٌ مصحوبٌ مع المخالفة لمن هو أوثق منه ؛ فإن المهرقاني هذا ـ وإن كان صدوقاً لا بأس به ـ ؛ فقد خالفه في لفظه جبل الضبط والحفظ : الإمام أحمد ، فقال في «مسنده» (٢/٤٣٥) : ثنا يحيى عن ابن عجلان عن أبي الزِّنَاد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«الذي يَطْعَنُ نفسَه ؛ إنما يَطْعنها في النارِ . والذي يَتَقَحَّمُ فيها يَتَقَحَّمُ في النارِ . والذي يَخْنُقُ نفسَهُ يَخْنقها في النار» .

قلت : فهذا هو نص الحديث الذي ضبطه الإمام أحمد رحمه الله تعالى بإسناده الحسن .

ويحيى شيخه فيه : هو ابن سعيد القطان ، وهو شيخ المهرقاني كما رأيت .

والتقحُّم المذكور فيه ؛ إنما هو التقحُّم في نار الدنيا ، وليست الدنيا نفسها كما في رواية المهرقاني ! ولعل أصل حديثه : «نار الدنيا» ؛ فسقط من حفظه لفظ : «نار» ، وقانا الله تعالى شر نار الدنيا والآخرة !

ثم رأيت الحديث قد أخرجه أبو عثمان البجيرمي في «الفوائد» (ق٣٦/٢) من طريق **محمد بن عمار بن عطية** : نا حفص بن عمر المهرقاني : ثنا يحيى بن سعيد عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ الترجمة .

ومحمد بن عمار بن عطية ـ وهو السُّكَّري الرازي ـ ؛ قال ابن أبي حاتم (٤/١/٤٣) :

«روى عن أبي هارون البكاء وسهل بن عثمان العسكري» .

ولم يذكر له راوياً ، ولا جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول .

فلعلَّه هو علَّة الحديث ، رواه عن المهرقاني بإسنادين له : مرة عن أبي هريرة - كما رواه البيهقي - ، ومرة عن ابن عمر - كما رواه البجيرمي - ، والله أعلم .

٤٥٧٧ - (أَيُّما رَجُلٍ باعَ عَقرةً مِنْ غَيْرِ حاجةٍ ؛ بعثَ اللهُ لَهُ تالفاً يُتْلِفُها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٤٣/١) عن علي بن عثمان اللاحِقِيِّ : ثنا **حفص بن أبي حرب بن أبي الأسود الدِّيلِيّ** : ثنا **محمد بن أبي المَليح الهُذَلي** عن عبدالله **بن يعلى الليثي - قاضي البصرة -** :

أن مَعْقِلَ بن يسار باع داراً بمئة ألف ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن حفص إلا علي» .

قلت : وهو ثقة صاحب حديث ؛ كما قال الذهبي .

لكن شيخه حفص بن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي ؛ لم أجد له ترجمة .

ومثله عبدالله بن يعلى الليثي .

وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله (٤/١١١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ؛ وفيه جماعة لم أعرفهم ، منهم : عبدالله بن يعلى الليثي» !

قلت : لكن محمد بن أبي المليح - وهو ابن أسامة الهذلي - ؛ أورده الذهبي في «الميزان» ؛ وقال :

«قال محمد بن المثنى : ما سمعت يحيى ولا عبدالرحمن يحدّثان عنه بشيء قط» . زاد في «اللسان» :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» . وذكره الساجي ، والعقيلي في (الضعفاء)» .

والحديث ؛ أورده السيوطي من رواية الطبراني في «الأوسط» عن معقل بن يسار أيضاً ، لكن بلفظ :

«من باع عَقْرَ دار من غير ضرورة ؛ سلط الله على ثمنها تالفاً يتلفه» .

فالله أعلم : هل هذا لفظ آخر للطبراني عنه ، أم هو لغيره ؟! وهذا هو الذي أظنه .

وذكره الهيثمي من حديث عمران بن حصين مرفوعاً ؛ بلفظ :

«ما من عبد يبيع تالداً ؛ إلا سلط الله عليه تالفاً» . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه بشير بن سُرَيْجٍ ، وهو ضعيف» .

قلت : ومن طريقه : رواه الرُّوياني أيضاً في «مسنده» (١/٣٢/١٨) عنه عن قَبيصة بن الجَعْدِ السُّلَمي عن أبي المَلِيح الهُذَلي عن عبدالملك بن يعلى عن عمران ابن حصين به .

لكنه لم ينفرد به ؛ فقد روى البخاري في «التاريخ» (٤٣٧/١/٣) ، والرُّوياني من طريق عبدالصمد[1] : نا محمد بن أبي المَلِيح الهُذَلي : حدثني رجل من الحي :

أن يعلى بن سهيل مرَّ بعمران بن حصين ، فقال له : يا يعلى ! ألم أنبَّأ أنك بعت دارك بمئة ألف؟ قال : بلى ، قد بعتها بمئة ألف . قال . . . فذكره ـ واللفظ للروياني ـ .

---

(١) وعن عبدالصمد ـ به ـ رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤٤٥/٤) ، ولكن بلفظ : «عقدة مالٍ» . (الناشر) .

ولفظ البخاري من هذه الطريق : حدثنا محمد بن أبي المليح : حدثني عبدالملك بن يعلى عن أبيه عن عمران بن حصين به .

وأخشى أن يكون في الأصل سقط .

ثم روى الروياني ، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (١/١٣٧) من طريق **موسى بن أيوب بن عياض الليثي** : نا **أبي** عن عبدالملك بن يعلى - قاضي البصرة - عن محمد بن عمران بن حصين : حدثني أبي به .

وموسى بن أيوب وأبوه مجهولان ؛ كما قال ابن أبي حاتم (١٣٤/١/٤) عن أبيه .

وروى الدَّولابي في «الكنى» (٧١/٢) عن **فَضَالة بن حُصَين** قال : حدثني **عبدالوارث بن أبي محمد** عن يعلى بن عبدالملك البصري الليثي قال : قال لي عمران بن حصين : يا يعلى ! . . . فذكره نحوه .

وفضالة ضعيف ؛ قال البخاري وأبو حاتم :

«مضطرب الحديث» .

وضعفه جماعة .

وعبدالوارث بن أبي محمد ؛ لم أعرفه .

ثم روى الدَّولابي (٢٣/٢) عن **أبي عامر موسى بن عامر** عن **عاصم بن الحَدَثان** قال : قال عمران . . . فذكره .

قلت : وعاصم هذا ؛ أشار الحافظ في ترجمة موسى بن عمران من «اللسان» إلى أنه مجهول .

وموسى بن عامر من شيوخ أبي داود ؛ صدوق له أوهام .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف لاضطراب الرواة في إسناده ، وجهالة الكثير منهم . والله أعلم .

نعم ؛ قد ثبت بلفظ آخر من حديث سعيد بن حُرَيْثٍ وغيره ؛ فراجعه في «الصحيحة» (٢٣٢٧) .

٤٥٧٨ ـ (مَنْ توضَّأ فأحسنَ الوُضوءَ ، ثم قالَ ثلاثَ مراتٍ : أشهدُ أن لا إله إلا الله ، وأشهدُ أن محمداً عبدُهُ ورسولُهُ ؛ فُتِحَ لهُ مِنَ الجنةِ ثَمانيةُ أبوابٍ ، يدخلُ مِنْ أيِّها شَاءَ) .

ضعيف بهذا السياق . رواه ابن ماجه (١٧٤/١) ، وأحمد (٢٦٥/٣) ، والدَّولابي في «الكنى» (١١٨/٢) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٨٠/٢) عن **زيدٍ العَمِّيِّ** عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل زيد العمي ؛ فإنه ضعيف ، كما جزم به الحافظ .

والحديث صحيح دون قوله :

«ثلاث مرات» ؛ فقد رواه كذلك عمر بن الخطاب ؛ وعقبة بن عامر ؛ فراجع له «صحيح أبي داود» (٨٤١) ، و«تخريج الترغيب» (١٠٤/١ ـ ١٠٥) .

٤٥٧٩ ـ (مَنْ تَوضأَ في مَوْضعِ بَوْلِه ، فأَصابَهُ الوَسْواسُ ؛ فَلا يَلُومَنَّ إلا نَفْسَهُ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٢١١) عن **منصور بن عمار** : حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

ونحوه منصور بن عمار ؛ وهو الواعظ المشهور .

٤٥٨٠ - (مَنْ مَشَى معَ قومٍ يُرى أنَّهُ شاهدٌ وليسَ بشاهدٍ ؛ فَهُوَ شاهِدُ زُورٍ ، ومَنْ أعانَ على خُصُومَةٍ بغيرِ علمٍ ؛ كانَ في سَخَطِ اللهِ حَتى يَنْزِعَ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «السنن» (٦/٨٢) عن **رجاء أبي يحيى - صاحب السَّقَطِ** - قال : سمعت يحيى بن أبي كثير يحدّث عن أيوب السَّخْتِيَاني عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاء - وهو ابن صَبِيحٍ الحَرَشِيُّ البصري - أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«ضعفه ابن معين» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

والشطر الثاني منه ؛ أورده السيوطي في «الجامع» من رواية البيهقي في «الشعب» بلفظ :

«من جادل في خصومة . . .» والباقي مثله . وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/١٠٢) :

«رواه ابن أبي الدنيا ، والأصبهاني في «الترغيب» من حديث أبي هريرة ، وفيه رجاء أبو يحيى ، ضعفه الجمهور» .

قلت : وقد صح من حديث ابن عمر مرفوعاً في حديث له :

«. . . ومن خاصم في باطل وهو يعلم ؛ لم يزل . . .» .

وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (٤٣٧) .

٤٥٨١ - (مَنْ جَمعَ بينَ الصَّلاتينِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ؛ فقدْ أَتى باباً مِنْ أبوابِ الكبائرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (١/٣٥٦ - شاكر) ، وأبو يعلى (٢٧٥١) ، والحاكم (١/٢٧٥) ، والعقيلي (٩٠) ، والطبراني (٣/١٢٥/٢) ، والبزار (٤٥٨١ - كشف) ، وعبدالغني المقدسي في «السنن» (٢/٧١) عن حَنَشٍ عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : رواه الخطيب في «الموضح» (٢/٢٠) ؛ وقال :

«حنش : هو حسين بن قيس أبو علي الرَّحْبِي ، وهو ضعيف» .

ولهذا قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٣/١٩/٢) :

«وهو حديث ضعيف» . وقال العقيلي :

«لا أصل له ، وقد روي عن ابن عباس بإسناد جيد أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء» .

قلت : وقال الحافظ في الحنش هذا :

«متروك» . ولذلك لمّا قال الحاكم عقب الحديث :

«حنش بن قيس الرحبي يقال له : أبو علي ، من أهل اليمن ، سكن الكوفة ، ثقة» ! ردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل ضعفوه» .

(تنبيه) : حديث ابن عباس الذي ذكره العقيلي ؛ قد صحَّ موصولاً في «صحيح مسلم» وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (٣/٣٤) ، و«صحيح أبي داود» (١٠٩٦) .

٤٥٨٢ ـ (مَنْ جهَّزَ غازياً في سبيلِ اللهِ حَتى يَسْتقِلَّ ؛ كانَ لَهُ مِثلُ أجرهِ حَتى يموتَ أو يَرْجعَ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢٧٥٨) من طريق **الوليد بن أبي الوليد** عن عثمان بن عبدالله بن سُرَاقة **عن** عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن سراقة هذا ـ وهو ابن بنت عمر بن الخطاب ـ لم يثبت سماعه من عمر .

والوليد بن أبي الوليد وثقه أبو زرعة ، وكذا ابن حبان ؛ إلا أنه قال :

«ربما خالف ؛ على قلة روايته» .

قلت : ولعلَّه لذلك قال الحافظ :

«ليِّن الحديث» .

٤٥٨٣ ـ (مَنْ حاولَ أَمْراً بِمَعْصيةٍ ؛ كانَ ذلكَ أَفْوتَ لما رَجَا ، وأَقربَ لمجيءِ ما اتَّقَى) .

ضعيف . رواه تَمَّام في «الفوائد» (٣١ ـ ٣٢) ، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١/١٠٥ ـ ٢) : أنبا **أبو زرعة محمد بن سعيد بن أحمد القرشي ـ يعرف بابن التَّمَّار ـ** : ثنا **علي بن عمرو بن عبدالله المخزومي** : ثنا **معاوية بن عبدالرحمن** : ثنا حَرِيزُ بن عثمان : ثنا عبدالله بن بُسْرٍ المازني مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مَنْ دون حَرِيز لم أعرفهم .

وأخرجه القُضَاعي (١/٤٤) عن مِقْدام بن داود قال : نا علي بن مَعْبَدٍ قال : نا بقية بن الوليد عن **الحكم بن عبدالله** قال : نا الزهري مرفوعاً .

وأخرجه هو ، وأبو نعيم (٦/٣٣٩) من طريق **عبدالوهاب بن نافع الشَّلَبِيّ** قال : أنا مالك بن أنس عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس رفعه .

قلت : وعبدالوهاب هذا ؛ اتَّهمه الذهبي فقال :

«وهَّاه الدارقطني وغيره ، ألصق بمالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : «لا تُكْرِهوا مرضاكم على الطعام ؛ فإن الله يُطْعِمُهم . . .»[1] .

قلت : وهذا الحديث ؛ أخرجه الخطيب في «الرواة عن مالك» ، والدارقطني أيضاً ؛ وقال بعده :

«عبدالوهاب واهٍ جدّاً» .

والحكم بن عبدالله : هو الأَيْلِيُّ ؛ كذاب ؛ كما قال أبو حاتم . وقال أحمد :

«أحاديثه كلها موضوعة» .

٤٥٨٤ - (مَنْ حَجَّ عَنْ أبيهِ وأُمِّهِ ؛ فقدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّتَهُ ، وكانَ لَهُ فَضْلُ عَشْرِ حِجَجٍ) .

باطل . أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص٢٧٢) **عن عثمان بن عبدالرحمن عن محمد بن عمرو البصري** عن عطاء عن جابر بن عبدالله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عثمان بن عبدالرحمن : هو الطَّرَائفي ؛ كما يأتي في

---

(١) حسَّنه الشيخُ - رحمه الله - في «الصحيحة» (٧٢٧) من غير حديث ابن عمر ، فلتنظر . **(الناشر)**

رواية ابن أبي حاتم ، وهو صدوق في نفسه ، وإنما ضعِّف لكثرة روايته عن الضعفاء .

ومحمد بن عمرو البصري ؛ الظاهر أنه أبو سهل الأنصاري البصري ، وبه جزم بعضهم ، وهو ضعيف كما في «التقريب» ، وكان يحيى بن سعيد يضعِّفه جداً كما في «الجرح والتعديل» (٣٢/١/٤) بروايتين له عنه .

لكني لم أجد من ذكر في شيوخه عطاءً ، ولا في الرواة عنه عثمان بن عبدالرحمن الطائفي ! وكأنه لذلك جزم أبو حاتم بأنه ليس هو محمد بن عمرو ؛ وإنما **محمد بن عمر المُحْرِم** . فقال ابنه في «العلل» (٢٧٨/١) :

«سألت أبي عن حديث رواه عثمان بن عبدالرحمن الطائفي قال : حدثني محمد بن عمرو . . . (فذكره)؟ قال أبي : ليس هذا محمد بن عمرو ، إنما هذا هو محمد بن عمر ؛ الذي يعرف بالمحرم ، وكان واهي الحديث ، وهذا عندي حديث باطل» .

٤٥٨٥ - (مَنْ حَجَّ هذا البيتَ أوِ اعْتَمرَ ؛ فلْيكُنْ آخرُ عهدهِ بالبيتِ [الطَّوافَ]) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٩٤٦) ، وأحمد (٤١٦/٣ - ٤١٧) ، وابن قانع في «المعجم» عن الحَجَّاج بن أرْطاة عن عبدالملك بن المغيرة عن **عبدالرحمن بن البَيْلَماني** عن عمرو بن أوس عن الحارث بن عبدالله بن أوس قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

فقال له عمر : خررت من يديك ! سمعتَ هذا من رسول الله ﷺ ولم تخبرنا به ؟! وقال الترمذي :

«حديث غريب» .

قلت : أي ضعيف ، وذلك لأن عبدالرحمن البيلماني ضعيف .

والحجاج بن أرطاة مدلس ؛ وقد عنعنه .

وقد صحَّ الحديث عن ابن أوس دون ذكر الاعتمار : فرواه الوليد بن عبدالرحمن عن الحارث بن عبدالله بن أوس قال :

أتيت عمر بن الخطاب ، فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض؟ قال : ليكن آخر عهدها بالبيت . قال : فقال الحارث : كذلك أفتاني رسول الله ﷺ . قال : فقال عمر : أَرِبْتَ عن يديك ! سألتني عن شيء سألت عنه رسول الله ﷺ لكيما أخالف؟!

أخرجه أبو داود (٣١٣/١) ، والنسائي في «الكبرى» ـ كما في «تحفة المزِّي» (٦/٣) ـ ، وأحمد (٤١٦/٣) ، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص٤٥ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) ، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٢١/١) .

قلت : وإسناده صحيح ، رجاله ثقات رجال مسلم .

والوليد هذا : هو الجُرَشِيُّ .

وصححه الحافظ في «الإصابة» .

واقتصر المنذري في «مختصر السنن» (٤٣٠/٢) على تحسينه ؛ وهو قصور ! وصرَّح بأن إسناد الترمذي المتقدِّم ضعيف .

واعلم أن ظاهر الحديث : وجوب طواف الوداع على الحائض أيضاً ، وأنه يجب عليها الانتظار حتى تطهر فتطوف ! لكن قد جاءت أحاديث صحيحة بالترخيص لها بالانصراف ؛ ما دام أنها طافت قبل ذلك طواف الإفاضة . ولذلك قال الخَطَّابي في «معالم السنن» :

«قلت : وهذا على سبيل الاختيار في الحائض ؛ إذا كان في الزمان نَفَس ، وفي الوقت مهلة ، فأما إذا أعجلها السير ؛ كان لها أن تنفر من غير وداع ؛ بدليل خبر صفية . وممن قال : إنه لا وداع على الحائض : مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وهو قول أصحاب الرأي وكذلك قال سفيان» .

قلت : ومن تلك الأحاديث التي أشرنا إليها : حديث ابن عباس قال :

أُمِرَ الناسُ أن يكونَ آخر عهدهم بالبيت ؛ إلا أنه خُفِّفَ عن المرأة الحائض .

أخرجه مسلم (٩٣/٤) . وفي رواية له عنه مرفوعاً :

«لا يَنْفرنَّ أحدٌ حتى يكون آخرَ عهدهِ بالبيت» .

ورواه الطحاوي (٤٢٣/١) بإسناد صحيح عن عبدالله بن عمر أيضاً ، وزاد :

إلا الحُيَّضَ ؛ رَخَّصَ لهنَّ رسول الله ﷺ .

وصححه الترمذي (٩٤٤) وغيره .

ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٨٨٨) بلفظ :

«من حجَّ البيت ؛ فليكن آخر عهده بالبيت ؛ إلا الحُيَّضَ ، رخَّصَ لهنَّ رسول الله ﷺ .

ثم رأيت حديث الترجمة ؛ قد أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص٤٠ - ٤١) من طريق الحجاج به ، دون قوله :

«أو اعتمر» ؛ فهو الصواب .

قوله : (أربت عن يديك) ؛ أي : سقطت آرابك من اليدين خاصة ؛ كما في «النهاية» .

و(الآراب) : الأعضاء .

(تنبيه) : عزا السيوطي حديث الترجمة لأصحاب «السنن الثلاثة» ! وليس هو عند أبي دواد والنسائي بهذا اللفظ ، وإنما بلفظ آخر ؛ ليس فيه ذكر العمرة ، ولا هو بهذا المعموم : «من . . . .» ! وهو مخرَّج في «صحيح أبي داود» برقم (١٧٤٩) .

٤٥٨٦ ـ (مَنْ حجَّ فلم يَرْفُثْ ولم يَفْسُقْ ؛ غُفِرَ لهُ ما تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) .

شاذ بهذا اللفظ . أخرجه الترمذي (١/١٥٥) : حدثنا ابن أبي عمر : حدثنا سفيان عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» !

قلت : جرى الترمذي على ظاهر إسناده ، فحكم له بالصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات على شرط الشيخين ؛ غير ابن أبي عمر ـ واسمه محمد بن يحيى ـ ؛ فإنه على شرط مسلم وحده . وقد خولف في لفظ الحديث ؛ فهو العلّة . وقد قال فيه الحافظ :

«صدوق ، صنف «المسند» ، وكان لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم : كانت فيه غفلة» .

قلت : وقد خالفه الإمام أحمد فقال (٢/٢٤٨) : ثنا سفيان عن منصور . . . بلفظ :

« . . . رجع كيومَ ولدتْهُ أُمُّهُ» .

وهذا هو المحفوظ عن منصور ؛ فقد رواه جمع من الثقات الحفاظ عن منصور به .

أخرجه البخاري (١/٤٥٥) ، ومسلم (٤/١٠٧) ، والدارمي (٢/٣١) ، وابن ماجه (٢٨٨٩) ، وأحمد أيضاً (٢/٤١٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩٤) ، والطبري (٣٧٢١ ، ٣٧٢٢ ، ٣٧٢٤) .

وتابعه سَيَّار أبو الحكم قال : سمعت أبا حازم به .

أخرجه البخاري (١/٣٨٦) ، ومسلم أيضاً ، وأحمد (٢/٢٢٩) ، والطبري (٣٧١٨ ، ٣٧١٩ ، ٣٧٢٨) .

وتابعه الأعمش عن أبي حازم به .

أخرجه الطبري (٣٧٢٣) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/١٠٢) ، وزاد في أوله زيادة منكرة بلفظ :

قال ـ ونظر إلى البيت ـ : «من حج . . .» .

وسنده واهٍ .

وتابعه هلال بن يِسَاف عن أبي حازم به .

أخرجه الطبري أيضاً (٣٧٢٦ ، ٣٧٢٧) .

فهؤلاء ثلاثة من الثقات تابعوا منصوراً على اللفظ الثاني الذي رواه عنه الحفاظ ؛ فدلَّ ذلك دلالة قاطعة على شذوذ ابن أبي عمر في روايته باللفظ الأول عن سفيان ، وصواب رواية أحمد عنه ؛ وهو المراد .

٤٥٨٧ ـ (مَنْ حَضَرَ إماماً ؛ فليَقُلْ حَقّاً أَوْ لِيَسْكُتْ) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤/٤٢) : حدثني القاسم بن هاشم : ثنا أحمد بن إسحاق الحضرمي : ثنا وُهَيْبُ بن خالد : ثنا **أبو واقد الليثي** عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

ورواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٦/٦٣/١) ، وعنه ابن عساكر (٨/١٠٨/١) عن سهل بن بَكّار : نا وهيب به .

ورواه ابن عدي (١/١٩٩) من طريق آخر عن أحمد بن إسحاق به . وقال :

«وأبو واقد صالح بن محمد ؛ من الضعفاء الذين يكتب حديثهم» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

ورواه موسى بن إسماعيل عن وهيب عن أيوب عن نافع به .

ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٤٣١) ؛ وقال :

«فسمعت أبي يقول : هذا خطأ ؛ إنما هو وهيب عن أبي واقد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ» .

٤٥٨٨ - (مَنْ حَضَرَ معصيةً فكرِهَها ؛ فكأنَّما غابَ عنها ، ومَنْ غابَ عنها وأَحَبَّها ؛ فكأنَّما حَضَرَها) .

ضعيف . رواه ابن حبان في «الثقات» (٢/٣٠٣) : حدثنا عمرو بن محمد بن سهل بن عسكر : ثنا سعيد بن أبي مريم : ثنا نافع بن زيد عن **يحيى بن أبي سليمان** عن المَقْبُرِي عن أبي هريرة مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف ؛ من أجل يحيى بن أبي سليمان - ؛ فإنه وإن وثقه ابن حبان ، وفي ترجمته ساق له هذا الحديث ، ووثقه الحاكم - ؛ فقد قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال أبو حاتم :

«ليس بالقوي ، يكتب حديثه» .

ومن طريقه : أخرجه الهَرَوي في «ذم الكلام» (٢/٣٩/١ - ٢) ، وابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف» (٢/٦١) . وقال الحافظ :

«لَيِّن الحديث»[1] .

٤٥٨٩ - (منْ حَفِظَ على أُمَّتي أربعينَ حديثاً مِنَ السُّنَّةِ ، كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً يومَ القيامَةِ) .

موضوع . رواه الحسن بن سفيان في «الأربعين» ، وعنه نصر المقدسي في آخر «أربعينه» (٢/٦١) ، وتَمَّام في «الفوائد» (٢/٢٠٩) ، وابن عدي (٢/١٥) ، وأبو عبدالله الصاعدي في «الأربعين» (٢/١) ، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١/٣٢/١) ، وأبو القاسم القُشَيْري في «أربعينه» (١/١٥١) ، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/٤٤) ، والقاسم بن عساكر في «الأربعين البُلْدانية» (١/٤) ، ومحمد ابن طولون في «الأربعين» (١/٦) عن **إسحاق بن نَجِيح** عن ابن جريج عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«إسحاق بن نجيح بَيِّنُ الأمر في الضعفاء ، وهو ممن يضع الحديث» . وقال ابن نصر المقدسي :

«تفرد به إسحاق بن نجيح الملطي» .

وتعقبه ابن طولون بقوله :

«رواه ابن عدي من حديث **خالد بن يزيد العُمَري** عن ابن جريج به ، ثم قال :

«روى هذا الحديث - مع خالد بن يزيد - إسحاق بن نجيح المَلَطِيُّ ، وهو شر منه» . وإسحاق هذا ؛ قال أحمد : هو أكذب الناس . وقال يحيى : هو معروف

---

(١) والحديث قد ورد بنحوه من حديث العُرْسِ بن عَمِيرة ، وعدي بن عدي في «سنن أبي داود» (٤٣٤٥ - ٤٣٤٦) ؛ وهو مخرَّج في «المشكاة» (٥١٤١) محسَّناً . (الناشر) .

بالكذب ووضع الحديث . وقال الحافظ أبو نعيم : رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس متصلة صحيحة على شرط الأئمة ، لكن الراوي عن ابن جريج إسحاق ابن نجيح متروك الحديث» !

قلت : وهذا تعقب شكلي لا طائل تحته ؛ فإن خالداً هذا كذاب أيضاً ، كذبه أبو حاتم ويحيى . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات عن الأثبات» .

وتابعه بقية عن عبدالملك بن عبدالعزيز (وهو ابن جريج) ؛ بلفظ :

«من حمل من أمتي أربعين حديثاً ؛ بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً» .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٠٠ - ٢٠١) ، والسِّلَفِيُّ في «الطُّيُورِيَّات» (١/٨٩ - ٢) ، والقاسم بن عساكر في «أربعينه» (٢/٤) عن عبدالله ابن محمد بن سعيد **الإصْطَخْرِيِّ** : ثنا أبو عبدالله محمد بن أحمد **الشَّرْقي** - بإصطخر - : نا **محمد بن عمرو بن حَنَان** : نا **بقية بن الوليد** . وقال القاسم :

«عبدالله بن محمد بن سعيد الإصطخري أكثر من روى عنه مجهولون لا يعرفون ، وأحاديثه مقلوبة ، قال البرقاني : أظنهم تكلموا فيه . وشيخه مجهول . ومحمد بن عبدالله بن عمرو بن حنان أبو عبدالله الكلبي من أهل حمص ؛ ثقة . وبقية تكلموا فيه» .

قلت : ذكر ابن حبان أنه كان مدلساً ، يدلس عن الثقات ما أخذه عن مثل **المجاشع بن عمرو ، والسَّرِيِّ بن عبدالحميد ، وعمر بن موسى التميمي** ، وأشباههم من المتروكين .

ثم روى ابن عبدالبر من طريق **يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد بن حجر العسقلاني** : حدثنا أبو أحمد حُمَيْد بن مَخْلَد بن زَنْجَوَيْهِ : نا **يحيى بن عبدالله بن بُكَيْر** قال : حدثنا مالك بن أنس عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر مرفوعاً نحوه . وقال :

«هذا أحسن إسناد جاء به هذا الحديث ، ولكنه غير محفوظ ولا معروف من حديث مالك ، ومن رواه عن مالك فقد أخطأ عليه ، وأضاف ما ليس من روايته عليه» !

كذا قال ، وأقرّه ابن طولون ! وهو بحاجة إلى تحرير ؛ فإن ظاهره تعصيب الخطأ بيحيى بن عبدالله بن بكير ؛ فإنه مع كونه من شيوخ البخاري ومسلم ؛ فقد تكلموا في سماعه من مالك ، كما قال الحافظ في «التقريب» .

لكن في الطريق إليه يعقوب العسقلاني ؛ قال الذهبي :

«كذاب» .

ثم ساق له هذا الحديث بهذا الإسناد .

وساق له الحافظ في «اللسان» حديثاً آخر موقوفاً على ابن عمر ، وقال :

«هذا من أباطيل يعقوب» . ثم قال :

«وقد وجدت له حكاية يشبه أن تكون من وضعه» . ثم ذكرها بسنده منه إليه ؛ فهو الآفة .

ثم رواه القاسم بن عساكر من طريق **أبي نصر محمد بن علي بن عبدالله بن أحمد بن وَدْعان المَوْصِلي** : أنا **أبو سعيد الآمُلِيُّ** المقرئ : نا **أبو محمد عبدالله**

ابن أحمد القاضي عن أبيه : ثنا أبو علي الحسن بن الصَّبَّاح البَزَّار : ثنا سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ؛ بلفظ :

«من نقل عني إلى من لم يلحقني من أمتي أربعين حديثاً ؛ كُتِبَ في زُمْرَةِ العلماء ، وحُشِرَ في جملة الشهداء» . وقال :

«أبو نصر بن ودعان غير ثقة عند أهل الحديث ، نسبه قوم إلى الكذب ، وآخرون إلى وضع الأحاديث ، وسمعت أبي رحمه الله يصفه بالكذب والوضع . وأساء الثناء عليه الحافظ أبو طاهر السِّلَفي ، وصنف جزءاً لطيفاً في الطعن في «أربعين ابن ودعان» ـ وهو عندي ـ . وأبو سعيد الآملي غير معروف . وأبو محمد عبدالله بن أحمد القاضي غير مشهور . وأبوه كذلك . والحديث مركَّب على إسناد صحيح» .

وابن ودعان هذا مترجم في «الميزان» ، ووصفه بأنه :

«صاحب تلك «الأربعين الودعانية الموضوعة» ، ذمه أبو طاهر السلفي وأدركه وسمع منه ، وقال : هالك متهم بالكذب . وكتابه في «الأربعين» سرقه من عمه أبي الفتح ، وقيل : سرقه من **زيد بن رفاعة** وحذف منه الخطبة . . . وابن رفاعة وضعها أيضاً ، ولفَّق كلمات من دقائق الحكماء ، ومن قول لقمان ، وطوَّل الأحاديث» .

وزيد بن رفاعة هذا يكنى بأبي الخير ، وله ترجمة أيضاً في «الميزان» ، و«أربعينه» محفوظة في المكتبة الظاهرية .

وقد أخرج الحديث فيه (١/٣) ، وعنه القاسم بن عساكر في «أربعين السلفي» (٢/٦) : حدثني **علي بن شعيب البزاز** ـ بالرَّقَّةِ ـ : نا **إسماعيل بن**

إبراهيم الأسَدِي : نا **عَبَّاد بن إسحاق** : نا **عبدالرحمن بن معاوية** عن الحارث مولى سِبَاع عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ الترجمة ؛ إلا أنه قال :

«أدخلته يوم القيامة في شفاعتي» . وقال ابن عساكر :

«أبو الخير متهم بوضع الحديث ، كذاب ، ذكره أبو بكر الخطيب في «التاريخ» فقال : كان كذاباً وقال : سمعت أبا القاسم هبة الله بن الحسن الطبري ذكر زيد بن رفاعة فقال : رأيته بالري ، وأساء القول فيه . وشيخه علي بن شعيب مجهول . وإسماعيل بن إبراهيم الأسدي غير معروف . وعباد بن إسحاق مجهول . وعبدالرحمن بن معاوية أبو الحويرث الزرقي سئل مالك عنه فقال : ليس بثقة . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بثقة ، يكتب حديثه ولا يحتج به» .

واللفظ الثاني المتقدم من حديث بقية قد روي من حديث أنس أيضاً ، وله عنه طريقان :

الأولى : عن **سليمان بن سلمة الخبائري** : ثنا نصر بن الليث عن **عمر بن شاكر** عنه .

أخرجه ابن عدي (٥٦/٥) ، وتمام (٢/٢٠٦) .

قلت : عمر هذا ضعيف ؛ وفي ترجمته أورده ابن عدي ؛ فما أصاب ؛ لأن الخبائري متهم بالكذب ! لذلك قال الذهبي في آخر ترجمة عمر :

«هذا من وضع سليمان ، فينبغي أن يكون في ترجمته» .

والأخرى : عن **مُعَلَّى بن هلال** عن **أَبَان** عنه .

أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١/٣٢/١) عن **محمد بن أبان** قال : ثنا معلى .

قلت : وأبان : هو ابن أبي عياش ؛ متروك .

ومعلى بن هلال ؛ قال أحمد :

«متروك الحديث ، حديثه موضوع كذب» . وقال الحافظ :

«اتفق النّقاد على تكذيبه» .

ومحمد بن أبان : هو الغَنَوِيُّ أو الغِيَرِيُّ ؛ مجهول الحال .

وخالفه **أبو إسحاق الحجازي** فقال : عن المُعَلَّى عن السُّدِّي عن أنس .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٠٦/١) ، وابن عبدالبر (٤٣/١) عن بقية عنه .

وأبو إسحاق هذا ؛ قال الذهبي :

«روى عن موسى بن أبي عائشة مناكير . قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به» . ثم ذكر له حديثاً طويلاً موضوعاً .

وقد جمع اللفظين المذكورين في سياق واحد بعض المتروكين ، فقال **عبدالملك ابن هارون بن عنترة** عن أبيه عن جده وعن أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ :

«من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها ؛ بعثه الله فقيهاً ، وكنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً» .

أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٢/٣٧/٤) ، وأبو عبدالله بن منده في «الأمالي» (٢/٣٦) ، والسِّلَفي في «الأربعين» (٢/٩) ، والقاسم بن عساكر (١/٦) عن **الفضل بن غانم** عنه . وقال ابن عساكر :

«الفضل بن غانم البغدادي قاضي الري . قال أحمد بن حنبل : من يقبل عن ذاك حديثاً؟! يعني من يكتب عنه؟!

وعبدالملك بن هارون بن عنترة ؛ ضعفه أحمد بن حنبل . وقال يحيى بن معين : كذاب . وقال أبو حاتم : متروك الحديث ، ذاهب الحديث» .

وقال الحافظ ابن حجر في «الأربعين العوالي» (رقم ٤٥) ـ بعدما أخرجه من طريق السلفي ـ :

«هذا حديث مشهور ، وله طرق كثيرة ، وهو غريب من هذا الوجه ، تفرد به عبدالملك . وأخرجه ابن حبان في «كتاب الضعفاء» له من طريق عبدالملك بن هارون هذا ، واتهمه به ، وقال : لا يحل كتب حديثه إلا للاعتبار . وضعفه غيره ، وباقي رجاله ثقات» .

وعبدالملك ؛ قال السعدي :

«دجَّال كذاب» . وقال صالح بن محمد :

«عامة حديثه كذب ، وأبوه هارون ثقة» . وقال الحاكم في «المدخل» :

«روى عن أبيه أحاديث موضوعة» .

وفي الباب طرق أخرى عند ابن عبدالبر وغيره ؛ لا تخلو كلها من مجروح ، وقال ابن عبدالبر في آخرها :

«قال أبو علي بن السكن : وليس يروى هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجه ثابت» . وقال النووي في مقدمة «أربعينه» :

«واتفق الحفّاظ على أنه حديث ضعيف ، وإن كثرت طرقه» .

يعني : أن كثرة طرقه لم ينجبر بها ضعفه ، وما ذلك إلا لشدة ضعفها واختلاف ألفاظها .

والحق : أن الحديث عندي موضوع ، وإن اشتهر عند العلماء ، وعملوا من أجله كتب «الأربعين» ، ولو كان صحيحاً ؛ لما قيَّض الله لروايته والتفرّد به تلك الكثرة من الكذابين والوضاعين !

٤٥٩٠ ـ (منْ حملَ أخاهُ على شِسْعٍ ؛ فكأنَّما حملَهُ على دابّةٍ في سبيلِ اللهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (ص٦٦٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٨٩) عن **الهُذَيْلِ بن إبراهيم** : نا **عثمان بن عبدالرحمن** عن مكحول عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عثمان بن عبدالرحمن ـ وهو الوَقَّاصي ـ ؛ كذاب .

والهذيل ؛ قال ابن حبان في «الثقات» :

«حدثنا عنه أبو يعلى ، يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات ؛ فإنه يروي عن عثمان بن عبدالرحمن ومجاشع بن يوسف وصالح بن بيان الساحلي» .

وقد روي من حديث أنس مرفوعاً به ؛ إلا أنه قال :

« . . . على فرس ؛ شاك السلاح في سبيل الله» .

أخرجه الخطيب (٥/٢٣١) عن **محمد بن حبّان بن عمرو الباهلي** : حدثنا **أبو معمر الضرير العابد** : حدثنا **عبدالواحد بن زيد** عن الحسن عن أنس .

أورده في ترجمة ابن حبّان هذا ، وروى عن عبدالله بن إبراهيم الأبندوني قال :

«كان لا بأس به إن شاء الله» . وعن عبدالغني بن سعيد الحافظ :

«يحدث بمناكير» . وقال الصوري :

«ضعيف» .

وأبو معمر الضرير العابد ؛ لم أعرفه ، ولا أورده الدّولابي في «الكنى» ! وقال المناوي :

«مجهول» .

فلا أدري ؛ أقاله اجتهاداً من عند نفسه ، أم نقله عن غيره؟! وهذا فيه بُعد ، والأول هو الأقرب ، والتعبير حينئذٍ موهم للآخر ؛ فتأمل !

وعبدالواحد بن زيد ضعيف جدّاً ؛ قال البخاري :

«تركوه» . وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

(تنبيه) : أورد السيوطي الحديث في «الجامع الصغير» من رواية الخطيب في «التاريخ» عن أنس ! وهذا من أوهامه رحمه الله ؛ فإن لفظ الخطيب عنه مخالف لهذا كما تقدم !

وأما في «الجامع الكبير» ؛ فإنه ذكره على الصواب .

٤٥٩١ - (مَنْ خَتَمَ القرآنَ أولَ النهارِ ؛ صَلَّتْ عليهِ الملائكةُ حَتى يُمْسِيَ ، ومَنْ خَتَمهُ آخرَ النهارِ ؛ صَلَّتْ عليهِ الملائكةُ حتى يُصْبِحَ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢٦) عن هشام بن عبيدالله عن

محمد ـ يعني : ابن جابر ـ عن ليث عن طلحة بن مُصَرِّف عن مصعب بن سعد عن سعد مرفوعاً ، وقال :

«غريب من حديث طلحة ، تفرد به هشام عن محمد» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علل :

الأولى : ليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ كان اختلط .

الثانية : محمد بن جابر ـ وهو الحنفي اليمامي ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، ذهبت كتبه فساء حفظه ، وخلط كثيراً ، وعمي فصار يُلقَّن ، ورجَّحه أبو حاتم على ابن لهيعة» .

الثالثة : هشام بن عبيدالله ـ وهو الرازي ـ ؛ أورده الذهبي في «المغني» ، وقال :

«قال ابن حبان : كثرت مخالفته للأثبات فبطل الاحتجاج به . ثم روى له حديثين أراهما موضوعين . . وأما أبو حاتم فقال : صدوق . . .» .

والحديثان اللذان أشار إليهما ؛ قد تقدما في سياق واحد برقم (١٩٢) ؛ فراجع إن شئت .

٤٥٩٢ ـ (مَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْناهُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٢٤٦) ، والنسائي (٢/٢٤١ و٢٤٣) ، والحاكم (٤/٣٦٧ ـ ٣٦٨) ، والبيهقي (٨/٣٥) ، والطيالسي (١/٢٩٣) ، وأحمد (٤/١٨) من طريق الحسن عن سمرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : الحسن البصري مدلس ، وقد عنعنه ؛ مع اختلافهم في ثبوت سماعه من سمرة ، والراجح أنه سمع منه في الجملة ؛ فلا يقبل منه إلا ما صرَّح بالسماع . ولذلك قال البيهقي :

«وأكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة ، وذهب بعضهم إلى أنه لم يسمع منه غير حديث العقيقة» .

وقد ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٤٥٩) من رواية **معاذ بن خالد العسقلاني** عن **زهير بن محمد** عن **يزيد بن زياد** عن **أبي إسحاق** عن **الحارث** عن علي مرفوعاً به . وقال :

«قال أبي : هذا حديث منكر» .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته يزيد بن زياد ـ وهو القرشي الدمشقي ـ ؛ قال الحافظ :

«متروك» .

ومن دونه ؛ ضعيفان .

وأبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ مدلس ، مع اختلاطه .

والحارث ـ وهو الأعور ـ ضعيف ؛ بل اتهمه بعضهم .

٤٥٩٣ ـ (مَنْ دَعَا علَى منْ ظَلَمهُ ؛ فَقدِ انْتَصَرَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٥٤٧) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٢/٣٣) ، وابن عدي (٢/٣٣٧) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٣٤٩ و٢/٨٩) ، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢/١٤٩) من حديث أبي الأحوص عن

أبي حمزة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث أبي حمزة ، وقد تكلم بعض أهل العلم في أبي حمزة من قبل حفظه ، وهو ميمون الأعور» .

وذكر ابن عدي نحوه ، وقال :

«وأبو حمزة ميمون القصاب ؛ أحاديثه التي يرويها ـ خاصة عن إبراهيم ـ مما لا يتابع عليه» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

٤٥٩٤ ـ (مَنْ ذَكَرَ اللهَ ، ففاضَتْ عَيْناهُ مِن خشيةِ اللهِ حَتى يُصيبَ الأرضَ مِنْ دُموعهِ ؛ لَمْ يُعَذِّبْهُ اللهُ تعالَى يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/٢٦٠) عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهذا تساهل واضح ؛ خصوصاً من الذهبي ؛ فقد أورد الذهبي أبا جعفر هذا في «الضعفاء» ؛ وقال :

«قال أبو زرعة : يهم كثيراً . وقال أحمد : ليس بقوي . وقال مرة : صالح الحديث . وقال الفلاس : سيئ الحفظ . وقال آخر : ثقة» . وقال الحافظ :

«صدوق سيئ الحفظ» .

قلت : فمثله لا يحسَّن حديثه ؛ فكيف يصحَّح؟!

٤٥٩٥ ـ (مَنْ ذهبَ بَصَرهُ في الدُّنْيا ؛ كانَ لَهُ نوراً يومَ القيامةِ إنْ كانَ صالحاً) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢/٣٣) عن **بِشْر بن إبراهيم الأنصاري** عن الأوزاعي عن حميد بن عطاء عن عبدالله بن الحارث عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

ساقه في ترجمة بشر هذا مع أحاديث أخرى ؛ ثم قال :

«وهي بواطيل» . وقال :

«بشر ؛ منكر الحديث عن الثقات والأئمة ، وهو ممن يضع الحديث على الثقات» .

٤٥٩٦ ـ (مَنْ رَفَعَ رأسَهُ قبلَ الإمامِ أَو وَضَعَ ؛ فَلا صلاةَ لَهُ) .

منكر . رواه ابن الضُّرَيس في «أحاديثه» (١/٣) عن **محمد بن جابر** عن عبدالله بن بدر عن علي بن شيبان عن أبيه قال :

صليت خلف النبي ﷺ ؛ فرفع رجل رأسه قبل النبي ﷺ ؛ فلما انصرف قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير محمد بن جابر ـ وهو الحنفي اليمامي ـ ؛ ضعيف ؛ لسوء حفظه واختلاطه ؛ كما تقدم قريباً .

ومن طريقه : رواه مسدد ـ كما في «إتحاف السادة المهرة» (١/٦٥/١) للبوصيري ـ ؛ وقال :

«وهو ضعيف» .

وكذلك رواه بَقِيُّ بن مَخْلَدٍ في «مسنده» كما في ترجمة شيبان ـ وهو ابن مُحرز اليمامي من «الإصابة» (٢/١٦٠) للحافظ ـ، وقال:

«وقد أخرج ابن ماجه هذا الحديث من هذا الوجه، لكن قال: عن عبدالله بن بدر عن عبدالرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه... وهو المعروف. ووالده[1] (علي) صحابي».

قلت: وقوله: «هذا الحديث» خطأ واضح؛ فإنه لم يخرجه ابن ماجه، وإنما أخرج بالإسناد الذي ذكره عن علي بن شيبان حديثاً آخر فيه:

.. فرأى رجلاً فرداً يصلي خلف الصف، قال: فوقف عليه نبي الله ﷺ حين انصرف، قال:

«استقبل صلاتك، لا صلاة للذي خلف الصف».

وكذا رواه جماعة من الحفاظ من الوجه المذكور، من طريق ملازم بن عمرو عن عبدالله بن بدر... وهو مخرج في «الإرواء» (٢/٣٢٨ ـ ٣٢٩).

وملازم بن عمرو ثقة. فروايته هذه مما يؤكد ضعف محمد بن جابر، وخطأه في روايته لحديث الترجمة سنداً ومتناً، فهو حديث منكر.

والخطأ الذي وقع فيه الحافظ؛ قلده عليه الشيخ الأعظمي رحمه الله في تعليقه على «المطالب العالية» (١/١١٥)، فقد نقله عنه وأقرَّه! وزاد ضِغْثاً على إبّالة؛ فإنه نقله مع الخطأ المطبعي المشار إليه آنفاً! ومع ذلك؛ فقد طبع الناشرون لـ«المطالب» بتحقيقه على طرَّتِه: «تحقيق الأستاذ المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي»!

---

(١) الأصل: (وولده)، وهو خطأ مطبعي ظاهر.

وأنا أرى أن نسبة ذلك إليه فيها نظر ؛ لكثرة الأوهام العلمية والأخطاء المطبعية الواقعة فيه ، وغيرها .

وقد نبَّهت في هذه «السلسلة» وغيرها على الشيء الكثير منها . والله الموفق لا ربَّ سواه ، ولا معبود - بحق - غيره .

وقد أورد حديث الترجمة الشيخ أبو عبدالله بن بَطَّة في كتابه «الشرح والإبانة عن أصول السنة والديانة» (ص٢٠٧) رقم (٣٩٤/ تحقيق صهري رضا نعسان) ، وقال رضا في تخريجه :

«رواه أبو عوانة في «مسنده» ١٣٨/١٥» !

ولم أدر هذا الرقم ؛ رقم المطبوع منه أو المخطوط؟! وعلمي أن المطبوع منه خمس مجلدات ، وقد راجعته في مظانه منها ؛ فلم أجده ! فالله أعلم .

٤٥٩٧ - (مَنْ ركعَ عَشْرَ رَكعاتٍ بينَ المغربِ والعشاءِ ، بُنِيَ لهُ قصرٌ في الجنَّةِ . فقال عمر بن الخطاب : إذاً تكثرُ قصورُنا أو بُيوتنا يا رسول الله؟! فقال : اللهُ أكثرُ وأَفْضلُ ؛ أو قالَ : وأَطْيَبُ)[1] .

ضعيف . رواه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (٢/١١٤ من الكواكب ٥٧٥ ؛ رقم ١٢٦٤ - ط) ، وعنه ابن نصر في «قيام الليل» : أنا يحيى بن أيوب : حدثني **محمد بن أبي الحجاج** أنه سمع عبدالكريم بن الحارث **يحدث أن** رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل ضعيف ؛ محمد بن أبي الحجاج لم أعرفه ، ويحتمل أن تكون أداة الكنية : «أبي» مقحمة من بعض الرواة ، فيكون حينئذٍ محمد بن

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «نصر (٣٣)» . (الناشر) .

الحجاج - وهو اللخمي الواسطي - فقد ذكروا في الرواة عنه يحيى بن أيوب العابد .

ثم بدا لي أنه ليس به ؛ فإن العابد هذا لم يذكر في شيوخ ابن المبارك ، وإنما ذكروا فيهم يحيى بن أيوب الغافقي المصري ! ثم إن العابد متأخر الوفاة عن ابن المبارك بنحو (٤٣) سنة .

٤٥٩٨ - (مَنْ زارَني بالمدينةِ مُحْتَسِباً ؛ كنتُ لهُ شَهيداً أو شَفيعاً يومَ القيامة) .

ضعيف . رواه السَّهْمي في «تاريخ جُرْجان» (٣٩١) : حدثنا **أبو بكر الصَّرَّامِيُّ** : حدثنا **أبو عوانة موسى بن يوسف القَطَّان** : حدثنا عَبَّاد بن موسى الخُتُّلِيُّ : حدثنا ابن أبي فُدَيْك عن **سليمان بن يزيد الكَعْبي** عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ؛ سليمان هذا ؛ قال أبو حاتم :

«منكر الحديث ليس بالقوي» . وقال ابن حبان :

«لا يجوز الاحتجاج به» .

وموسى بن يوسف القطان ؛ لم أجد من ترجمه .

وأبو بكر الصرامي : اسمه محمد بن أحمد بن إسماعيل ؛ ترجمه السهمي وقال :

«إنه توفي سنة (٣٥٨)» ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

لكن ذكره الحافظ في «التلخيص» (٤٦٧/٢) من رواية ابن أبي الدنيا في «كتاب القبور» قال : نا سعيد بن عثمان الجرجاني : نا ابن أبي فديك به .

فانحصرت العلَّة في الكعبي . وبه أعلَّه الحافظ فقال :

«ضعفه ابن حبان ، والدارقطني» .

وللحديث طريق أخرى من حديث ابن عمر ، تأتي برقم (٥٧٣٢) .

٤٥٩٩ ـ (مَنْ زَنَّى أَمَةً لم يَرَها تَزْني ؛ جَلَدهُ اللهُ يومَ القيامةِ بِسَوطٍ مِنْ نارٍ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥/١٥٥) من طريق **عبيدالله بن أبي جعفر** عن **الحمصي** عن **أبي طالب** عن أبي ذر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو طالب والراوي عنه مجهولان . وقال في «كُنى التعجيل» :

«قلت : كذا رأيته في «المسند» . ووقع في «الكنى» لأبي أحمد ـ تبعاً للبخاري ـ : «الجهضمي» ؛ ولم يذكر له اسماً ولا حالاً ، ولا لأبي طالب . وفي «الثقات» لابن حبان : «أبو طالب الضُّبَعِي . عن ابن عباس . وعنه قتادة» . فما أدري هو هذا أو غيره؟» .

قلت : أبو طالب الضُّبَعِي من رجال «المسند» (٥/٢٥٤ ـ ٢٥٥) . فكان على الحافظ أن يفرده بترجمة ، أو أن يشير إلى ذلك على الأقل .

ثم إن صاحب الترجمة ؛ أورده ابن أبي حاتم أيضاً (٤/٢/٣٩٧) من رواية الحمصي عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث في «كنى التاريخ» للبخاري (٤٥) .

وسائر رجال الحديث ثقات رجال الشيخين .

فقد أبعد المناوي النُّجْعة حين أعلَّه بعبيدالله بن أبي جعفر فقط ؛ دون من فوقه !!

٤٦٠٠ - (مَنْ زَهِدَ في الدُّنْيا ؛ عَلَّمهُ اللهُ تعالى بِلا تَعَلُّمٍ ، وهَداهُ اللهُ بلا هِدايَةٍ ، وجَعَلهُ بصِيراً ، وكَشَفَ عنهُ العَمَى) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧٢/١) عن **علي بن حفص العَبْسِيِّ** : ثنا **نُصَيْر بن حمزة** عن أبيه عن جعفر بن محمد عن محمد بن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ من دون أهل البيت رضي الله عنهم لم أعرف أحداً منهم . وقال المناوي :

«ورواه أيضاً الديلمي ، وفيه ضعيف» !

قلت : ولم أعرف الضعيف الذي أشار إليه ! فلعلَّ في سند «الحلية» تحريفاً .

والحديث عندي موضوع ؛ عليه لوائح الوضع بادية ، وظني أنه من وضع بعض الصوفية ؛ الذين يظنون أن لطلب العلم طريقاً غير طريق التلقي والطلب له من أهله الذين تلقوه خلفاً عن سلف ، وهو طريق الخلوة والتقوى فقط بزعمهم ! وربما استدل بعض جهالهم بمثل قوله تعالى : ﴿واتَّقُوا اللهَ ويُعَلِّمُكُمُ اللهُ﴾ !

ولم يَدْرِ المسكين أن الآية لا تعني ترك الأخذ بأسباب التعلُّم ؛ قال الإمام القرطبي في «تفسيره» (٤٠٦/٣) :

«وعدٌ من الله تعالى بأن مَنِ اتّقاهُ علمه ، أي : يجعل في قلبه نوراً يفهم به ما يُلقى إليه ، وقد يجعل الله في قلبه ابتداءً فرقاناً ، أي : فيصلاً يفصل به بين الحق والباطل ، ومنه قوله تعالى : ﴿يا أيُّها الذينَ آمَنُوا إنْ تَتَّقُوا اللهَ يَجْعَلْ لكُمْ فُرقاناً﴾» .

٤٦٠١ - (مَنْ سَبَّ العربَ ؛ فأُولئكَ هُمُ المُشْرِكُون) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/٢١٧) ، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٩٠) ، والخطيب في «التاريخ» (١٠/٢٩٥) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٢/٢/١٠٤) من طريق **معمر بن محمد بن معمر البَلْخِي** : ثنا مَكِّيُّ بن إبراهيم : ثنا مُطَرِّف بن مَعْقِل عن ثابت عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . وقال الأولان :

«والحديث عن ثابت عن أنس عن عمر منكر» . وقال البيهقي :

«منكر بهذا الإسناد» . وقال الذهبي في ترجمة مطرف بن معقل :

«له حديث موضوع» . ثم ساقه .

لكن الحافظ في «اللسان» أفاد أن مطرفاً هذا ثقة ؛ كما قال ابن معين وغيره ، وأن آفة الحديث من غيره .

وكأنه يشير إلى معمر هذا ؛ فقد أورده الذهبي في «الميزان» ؛ وقال :

«وهو صدوق إن شاء الله ، وله ما ينكر . قال النسائي : أنكروا عليه حديثه عن مكي عن مطرف (فذكره) ، وثق» .

قلت : وتعصيب الآفة به أولى من تعصيبها بمطرف ؛ لما علمت من ثقة هذا .

وأما معمر ، فلم يوثقه أحد غير ابن حبان ، ولذلك أشار الذهبي إلى تليين توثيقه بقوله :

«وُثِّقَ» .

٤٦٠٢ - (مَنْ سَرَّهُ أنْ يكونَ أَقوى الناسِ ؛ فَلْيَتوكَّلْ علَى اللهِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن أبي الدنيا في «التوكل على الله عز وجل» (٢/٤) عن **عبدالرحيم بن زيد العَمِّيِّ** عن أبيه عن محمد بن كعب عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالرحيم بن زيد العمي متروك متهم ؛ قال الحافظ :

«كذبه ابن معين» .

ورواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٦٣) عن **أبي المقدام** عن محمد بن كعب القرظي به ؛ إلا أنه قال :

« . . . أغنى الناس» .

قلت : وأبو المقدام : اسمه هشام بن زياد بن أبي زياد المدني ؛ متروك أيضاً .

ومن طريقه : رواه الحاكم ، والبيهقي ، وأبو يعلى ، وإسحاق ، وعبد بن حميد ، والطبراني ، كما في «فيض القدير» .

٤٦٠٣ - (مَنْ سَرَّهُ أنْ يَنْظُرَ إلى امرأةٍ مِنَ الحُورِ العِينِ ؛ فَلْيَنْظُرْ إلى أُمِّ رُومانَ) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٨/٢٧٦ - ٢٧٧) ، وابن منده في «المعرفة» (٢/ ٢/٣٥٣) ، والسَّهْمي في «تاريخ جُرْجان» (١٥٧) عن **علي بن زيد** عن القاسم بن محمد قال :

لما دُلِّيت أمّ رومان في قبرها ؛ قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه - مع إرساله - فيه ضعف علي بن زيد ؛ وهو ابن جُدْعان .

٤٦٠٤ - (.............................)[1] .

٤٦٠٥ - (مَنْ سَعى بالناسِ ؛ فهو لِغَيْرِ رِشْدَةٍ ، وفيهِ شيءٌ مِنهُ)[2] .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/١٠٣ - ١٠٤) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/١/٢٩٥) ، وابن عساكر (٣/٤٨٨ - ٤٨٩) عن مرحوم بن عبدالعزيز العَطَّار : ثنا **سَهْل بن عطية** قال :

كنت عند بلال بن أبي بُرْدة بالطَّفِّ ، فجاء الرَّعْل ، فشكا إليه أن أهل الطف لا يؤدون الزكاة ، فبعث بلال رجلاً يسأل عما يقولون ، فوجد الرجل يطعن في نسبه ، فرجع إلى بلال فأخبره ، فكبّر بلال ، وقال : حدثني أبي ، عن أبي موسى رضي الله عنه قال . . . فذكره مرفوعاً . وقال الحاكم .

«هذا حديث عن بلال بن أبي بردة ؛ له أسانيد ، هذا أمثلها» ! وقال الذهبي :

«قلت : ما صححه ، ولم يصح» .

أقول : وعلته سهل هذا ؛ فإنه لا يعرف ، أورده ابن أبي حاتم (٢/١/٢٠٣) من رواية مرحوم هذا عنه عن **أبي الوليد مولى لقريش** ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وكذلك صنع البخاري في «التاريخ» (٢/٢/١٠٢) وقال :

«قاله لي ابن المثنى : نا مرحوم سمع سهلاً الأعرابي عن أبي الوليد مولى لقريش سمع بلال بن أبي بردة . . . فذكر الحديث بلفظ :

---

(١) كان هنا الحديثُ : «من سرَّه أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة . . .» ؛ وقد نقله الشيخ - رحمه الله - إلى «الصحيحة» برقم (٤٠٠٣) . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «راجع ابن عساكر (١٠/٣٧٨)» .(الناشر) .

«لا يبغي على الناس إلا ولد بَغِيٍّ ، أو فيه عرق منه» .

قلت : فكشفت هذه الرواية أن في إسناد الحاكم سقطاً ؛ هو أبو الوليد هذا ، ولا يعرف أيضاً ، كما في «الميزان» و«اللسان» وغيرهما .

فقد رواه الطبراني في «الكبير» بلفظ «التاريخ» ـ كما في «الجامع الصغير» ـ ، فقال المناوي :

«قال الهيثمي : فيه أبو الوليد القرشي مجهول ، وبقية رجاله ثقات . وقال ابن الجوزي : فيه سهل الأعرابي . قال ابن حبان : منكر الرواية ، لا يقبل ما انفرد به» !

قلت : في هذا النقل عن ابن حبان نظر ؛ فقد قال الحافظ في «اللسان» :

«سهل بن عطية ؛ قال ابن طاهر : منكر الرواية . وقد ذكره قبله ابن حبان في (الثقات)» .

وهذا التوثيق من ابن حبان هو مستند الهيثمي في قوله السابق :

«وبقية رجاله ثقات» ! وهو ينافي ما نقله ابن الجوزي عن ابن حبان أنه قال : «منكر الرواية . . .» .

قلت : ثم تبيَّن لي أن كلاً من النقلين صحيح ، وأن ذلك مما تناقض فيه ابن حبان ؛ فإنه أورده في «الثقات» (٢٨٩/٨) قائلاً :

«سهل بن عطية ، أعرابي ، يروي عن أبي الوليد مولى لقريش . روى عنه مرحوم بن عبدالعزيز العطار» !

وأورده في «الضعفاء» (٣٤٩/١) قائلاً :

«سهل الأعرابي ، شيخ من أهل البصرة ، قليل الحديث ، منكر الرواية ، وليس

بالمحلّ الذي يقبل ما انفرد ؛ لغلبة المناكير على روايته . روى عنه مرحوم بن عبدالعزيز العطار . وروى عن سهل الأعرابي عن بلال . . .» فذكر الحديث بلفظ «التاريخ» ، ولم يذكر في إسناده أبا الوليد ، فدلَّ على أن عدم وروده في رواية الحاكم ليس سقطاً منه ، وإنما الرواية عنده هكذا وفق رواية ابن حبان .

والظاهر أن هذا الاختلاف ؛ إنما هو من سهل نفسه ، وذلك مما يشعر بعدم ضبطه وحفظه ، فتوهم ابن حبان أن سهلاً الراوي عن بلال مباشرة ؛ هو غير سهل ابن عطية الذي روى عن أبي الوليد سمع بلالاً ! وهو هو كما جزم به الحافظ في ترجمة ابن عطية من «اللسان» .

وقد روي من طريق أخرى عن بلال بن أبي بردة عن أبيه عن جده أبي موسى مرفوعاً بلفظ :

«لا يبغي على الناس إلا من يركب مع البغايا ، ومن لم يبال ما قال وقيل فيه ؛ فهو لبغية (الأصل : لبغيه) ، أو يشترك فيه شيطان» .

أخرجه أبو الشيخ في «التوبيخ» (٢٣٩/٢١٩) : حدثنا علي بن إسحاق : ثنا **إبراهيم بن يوسف المقدسي** : نا **عمرو بن بكر** : نا **عكرمة بن إبراهيم الأَزْدي** عن بلال بن أبي بردة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، وله علل :

الأولى : عكرمة هذا ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» .

«مجمع على ضعفه» .

الثانية : عمرو بن بكر ـ وهو السَّكْسَكِيُّ ـ ؛ قال الذهبي أيضاً :

«واهٍ . قال ابن عدي : له مناكير» .

قلت : حاله أسوأ مما قال ابن عدي ، كما تدل عليه ترجمته في «التهذيب» وغيره . وقال الذهبي في آخر ترجمته من «الميزان» :

«قلت : أحاديثه شبه موضوعة» .

فهو متروك ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

الثالثة : إبراهيم بن يوسف المقدسي ؛ لم أعرفه ، ولم يترجمه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» . والله أعلم .

وأما علي بن إسحاق ؛ فهو المعروف بالوزير ، ترجم له أبو الشيخ في «طبقاته» (٣٤٦/٤٧٠) ، وقال :

«حسن الحديث» .

وله ترجمة في «أخبار أصبهان» (٢/١١ ـ ١٢) .

ثم وجدت له متابعاً آخر ؛ أخرجه ابن عساكر (٣/٤٨٩ ـ المصورة) من طريق **الحسن بن خالد البصري** : حدثنا **محمد بن ثابت** قال :

جاء رجل إلى بلال بن أبي بردة . . . الحديث نحوه بلفظ :

«لا يسعى بالناس إلا ولد زِنىً» .

ومحمد بن ثابت ضعيف .

والحسن بن خالد البصري لم أعرفه .

٤٦٠٦ ـ (مَنْ سلَّمَ علَى قومٍ ؛ فَضَلَهمْ بِعَشْرِ حسناتٍ ؛ وإنْ رَدُّوا علَيه) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٢) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/٢٠٣٥) ، وابن عساكر (١٦/١٦٦/٢) عن **مُرَجَّى بن وَداع الرَّاسِبِي** عن غالب

القَطَّان قال : كنا في حلقة أعرابي فقال : حدثني أبي عن جدي أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره . وقال العقيلي :

«مرجى بن وداع الراسبي ؛ قال ابن معين : ضعيف» .

قلت : وقال أبو حاتم :

«لا بأس به» .

وابن عدي أورده في ترجمة شيخ المرجى : غالب القطان ، وقال :

«الضعف على أحاديثه بيّن» !

وهذا خطأ منه ؛ فالرجل ثقة ، كما سبق بيانه تحت الحديث (١٣٧٩) .

ثم أعاده في ترجمة المرجى (٢٤٣٨/٦) ؛ وضعفه تبعاً ليحيى فأصاب ؛ فهو العلَّة وليس غالباً .

وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٠٩) عن أبي عوانة عن غالب القطان : حدثني رجل على باب الحسن ـ قد كنت أحفظ اسمه ـ قال : سلّم علينا ثم جلس ، قال : ما تدخلون حتى يؤذن لكم؟ قال : قلنا : لا . قال : حدثني أبي عن جدي به .

والأعرابي وأبوه مجهولان .

٤٦٠٧ ـ (مَنْ سَمَّى المدينةَ يَثْرِبَ ؛ فَلْيَستغفرِ اللهَ عزَّ وجل ، هيَ طابَةُ ، هيَ طابَةُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢٨٥/٤) ، وأبو يعلى (٢/٩٦ ـ المصورة الثانية) عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد هذا هو الهاشمي مولاهم الكوفي ؛ قال الحافظ : «ضعيف ، كبر فتغيّر ، صار يتلقّن» .

٤٦٠٨ - (مَنْ سود معَ قوم ؛ فَهُوَ مِنهم . ومَنْ روَّعَ مُسْلِماً لِرِضَا سلطانٍ ؛ جيءَ بهِ مَعَهُ يومَ القيامَةِ) .

ضعيف . رواه أبو محمد المَخْلَدِي في «الفوائد» (٢/٢٨٩) ، والخطيب (٤١/١٠) عن **الحارث بن النعمان** قال : سمعت الحسن يحدّث **عن** أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحارث هذا - وهو ابن أخت سعيد بن جبير - ضعيف ؛ كما قال الحافظ .

والحسن مدلس ؛ وقد عنعنه .

٤٦٠٩ - (مَنْ شَدَّدَ سُلْطانَهُ بمعصيةِ اللهِ ؛ أَوْهنَ اللهُ كَيدَهُ يومَ القيامَةِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٦/٦) عن **ابن لهيعة** : ثنا يزيد بن أبي حبيب أن قيس بن سعد بن عبادة قال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة ضعيف ؛ لسوء حفظه .

ثم إني أخشى أن يكون منقطعاً ؛ فإن ابن أبي حبيب ولد سنة ثلاث وخمسين ، ومات قيس بن سعد سنة ستين تقريباً !

٤٦١٠ - (مَنْ شَهِدَ شهادةً لِيُسْتباحَ بها مالُ امرئٍ مُسْلمٍ ، أو يُسْفَكَ بِهَا دَمٌ ؛ فقدْ أوجبَ النَّارَ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٢/١٢٥/٣) ، والبزار (١٣٥٦ - كشف) عن حَنَشٍ عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حنش هذا متروك ، كما تقدم مراراً .

٤٦١١ ـ (مَنْ صامَ ثلاثةَ أيامٍ منْ شَهْرٍ حَرامٍ : الخميسَ والجمعةَ والسبتَ ؛ كُتِبَ لَهُ عبادةُ سَنَتينِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٠٦/١ ـ زوائده) ، وتمَّام في «الفوائد» (١٢٧/٨) ، وعنه ابن عساكر (٢٣٠/٦) ، وأبو عمر بن منده في «أحاديثه» (٢/٢٠) ، وأبو محمد الخَلال في «فضل رجب» (٢/١٤) ، والخطيب في «الموضح» (٦٧/١) ، وأبو الغنائم الدَّجَاجِي في «حديث ابن شاه» (٢/٢) ، وابن الجوزي في «مسلسلاته» (الحديث ٥٣) ، وعبدالغني المقدسي في «الفوائد» (٢/١٥ ـ ٣) كلهم عن **يعقوب بن موسى المدني** عن **مسلمة بن راشد** عن راشد أبي محمد عن أنس مرفوعاً به ـ واللفظ للطبراني ـ . وقال الآخرون :

«تسع مئة سنة» بدل : «سنتين» ! إلا الدجاجي فقال :

«كتب الله له مئة رحمة» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلمة بن راشد ـ وهو الحِمَّاني ـ ؛ قال أبو حاتم الرازي :

«مضطرب الحديث» . وقال الأزدي :

«لا يحتج به» .

قلت : ووالده راشد أبو محمد ـ راوي الحديث عن أنس ـ ؛ قال ابن أبي حاتم (٤٨٤/٢/١) عن أبيه :

«صالح الحديث» .

وقد ذكر نحوَ هذا الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٣/١٩١) .

وأما ما نقله المناوي عنه أنه قال :

«ويعقوب مجهول ، ومسلمة ؛ إن كان الخشني فهو ضعيف ، وإن كان غيره فلم أعرفه» !

أقول : فلعل هذا في مكان آخر من «المجمع» غير المكان الذي أشرت إليه ؛ فإنه قد صرَّح فيه بأنه ابن راشد الحماني ؛ الذي ضعفه أبو حاتمٌ والأزدي كما تقدم . والله أعلم .

٤٦١٢ - (مَنْ صامَ رمضانَ ، وشَوَّالاً ، والأربعاءَ ، والخميسَ ، والجمعة ؛ دخلَ الجنةَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/٤١٦) عن **هلال بن خَبَّاب** عن عكرمة بن خالد قال : حدثني **عَرِيفٌ من عُرَفاء قريش** : حدثني أبي أنه سمع من فَلْقِ فِي رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة العريف القرشي .

وهلال صدوق تغيَّر بآخره ، كما في «التقريب» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٣/١٩٠) دون قوله : «والجمعة» ! وقال :

«رواه أحمد ، وفيه من لم يسمّ ، وبقية رجاله ثقات» .

وكذلك أورده السيوطي في «الجامع» من رواية أحمد عن رجل ، لكن بلفظ :

«وستّاً من شوال» بدل قوله : «وشوالاً» !

فلا أدري : أهذا الاختلاف من اختلاف نُسخ «المسند» ، أم سهو من الناقل؟!

٤٦١٣ ـ (دَخَلتْ أُمَّةٌ الجنةَ بِقَضِّها وقَضِيضِها ؛ كانُوا لا يَكْتَوُون ، ولا يَسْتَرقُون ، وعلَى ربِّهمْ يَتَوكَّلون) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (ق٤٦/١ ـ خط) و(١/٤٥٠/ ٤٧٠ ـ ط) : نا محمد : نا شعيب بن حرب : نا عثمان بن واقد : نا سعيد بن أبي سعيد مولى المَهْرِيِّ عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : أخرجه ابن حبان (١٤٠٩ ـ موارد) ، وتمام في «الفوائد» (ق٨٢/١ ـ خط) و(٣/٢٤٥/١٠٢٥ ـ ترتيب الفوائد) من طرق أخرى عن **محمد ابن عيسى بن حَيَّان** : حدثنا شعيب بن حرب به .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ ابن حيان هذا ـ وهو المدائني البغدادي ـ ؛ قال الدارقطني والحاكم :

«متروك» .

وأما البرقاني ؛ فوثّقه . وكذا ابن حبان (٩/١٤٣) !

ولم يعبأ بذلك الذهبي ؛ فإنه لما أورده في «المغني» ؛ لم يَحْكِ هذا التوثيق ، وإنما ذكر ترك الدارقطني والحاكم له . وزاد فيه وفي «الميزان» :

«وقال آخر : كان مغفلاً» .

لكنه قد توبع ؛ فقال الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢١٠/١/٨٢٤٩) : حدثنا موسى بن هارون : ثنا **الحسن بن الحكم العُرَنِيُّ** : نا شعيب بن حرب به . وقال :

«لم يروه عن سعيد مولى المَهْري إلا عثمان بن واقد ، تفرد به شعيب بن حرب» .

قلت : هو ثقة من رجال البخاري ، والعلّة ممن فوقه ، أو دونه ـ وهو الحسن بن الحكم العُرَني ـ ، وهو غير معروف ؛ إلا أنه يغلب على ظني أنه **الحسن بن الحسين العُرَني** ؛ فإنه من هذه الطبقة وكوفي ، روى عن شريك القاضي الكوفي وغيره . قال الذهبي في «الميزان» :

«قال أبو حاتم : لم يكن بصدوق عندهم . وقال ابن عدي : لا يشبه حديثه حديث الثقات . وقال ابن حبان : يأتي عن الأثبات بالملزقات ويروي المقلوبات» .

فأقول : وعلى هذا ؛ فيكون اسم «الحكم» والد «الحسن» قد تحرّف من «الحسين» ، وهذا ممكن لبعض الشبه بين الاسمين كما ترى ، كما أن نسبته «العرني» قد تحرّفت في «مجمع البحرين» إلى ما يشبه نسبة «القطراني» !

وإنما قلت : «يشبه» لأن ما بعد الراء غير ظاهر في مصورة «المجمع» التي عندي .

فإذا صح ما ذكرت من التحريف فهو السبب ـ والله أعلم ـ في خفاء حاله على الهيثمي ؛ فقال في «مجمع الزوائد» (١٠٩/٥) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفه» !

يشير إلى الحسن هذا . والله أعلم .

وأما العلَّة مِنْ فوق ؛ فقد كشف عنها ابن حبان نفسه في «ثقاته» (٣٦٣/٦) ؛ فقال في ترجمة سعيد بن أبي سعيد المهري :

«كنيته أبو السُّمَيْطِ . روى عن أبيه وإسحاق مولى زائدة . روى عنه أسامة بن زيد وحرملة بن عمران» .

قلت : وكذا في «تاريخ البخاري» (٢/١/٤٧٤/١٥٨٦) . ثم قال ابن حبان :

«وليس هذا بسعيد بن أبي سعيد المقبري ، ذاك أدخلناه في التابعين ، وهذا في أتباع التابعين» .

وهذا يعني أنه منقطع بين سعيد هذا وأبي هريرة ، فهذه علَّة أخرى غير ضعف الراوي عن شعيب ، فَيُتَعَجَّبُ من ابن حبان كيف أورد حديثه هذا في «صحيحه»؟! ومن شروط الصحيح عنده ـ كغيره من المحدثين ـ الاتصال وعدم الانقطاع !

وهذا من الأدلة الكثيرة على أنه لم يتمكن من الوفاء بالشروط التي وضعها لكتابه «الصحيح» وبيَّنها في مقدمته ، ومقدمة كتابه الآخر «الثقات» . ولتفصيل هذا مجال آخر ؛ أرجو أن أوفَّق لبيانه إن شاء الله تعالى .

(تنبيه) : كنت خرَّجت حديثاً آخر لسعيد بن أبي سعيد هذا في «الصحيحة» (١٢٢٨) ؛ لكنه من روايته عن أبيه أبي سعيد ، فهو متصل ، ومن مخرِّجيه هناك ابن حبان ، فلعل هذا ـ أعني : ابن حبان ـ لم يتنبّه لعدم ورود أبي سعيد في حديث الترجمة ، فتوهم أنه متصل أيضاً ! والله أعلم .

ونستفيد من إسناده فائدة قد تكون هامة ، وهي أن لسعيد هذا راوياً آخر عنه ؛ وهو عثمان بن واقد ، فيضم إلى أسامة بن زيد وحرملة بن عمران ؛ اللذين ذكرهما البخاري وابن حبان في الرواة عنه كما سبق ، ولعلهما لم يذكراه معهما لعدم صحة الإسناد إليه كما تقدم . والله أعلم .

هذا ؛ وقد أشار ابن عبدالبر في «التمهيد» (٥/٢٦٦ و٢٧٣) إلى تليينه ، وهو حريٌّ بذلك ؛ لانقطاعه على الأقل .

وخفيت هذه العلة على المعلِّق على «الإحسان» (٢/٥٠٥) ؛ وأعله فقط بابن حَيَّان ، وفاتته متابعة الحسن بن الحسين ـ أو الحكم ـ العرني ! ثم استدرك فقال :

« لكن يشهد له حديث ابن عباس في البخاري (٥٧٥٢) . . ومسلم (٢٢٠) . . وحديث عمران عند مسلم (٢١٨)» !

قلت : وهذا الاستدراك يوهم خلاف الواقع ؛ فإنه ليس في الحديثين اللذين أشار إليهما قوله :

«أمَّة بقضِّها وقَضِيضها» ! فكان ينبغي التنبيه عليه ؛ دفعاً للإيهام .

٤٦١٣/م ـ (إنَّ للرَّحِم حَـقّـاً ، ولكِنْ وَهَبْتُ لكَ الذَّهَبَ ؛ لحُسْنِ ثنائكَ علَى اللهِ عزَّ وجَلَّ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٣٠٦/٢/٩٦٠٢ ـ بترقيمي) قال : حدثنا **يعقوب بن إسحاق بن الزبير** : ثنا عبدالله بن محمد أبو عبدالرحمن الأَذْرَمِيُّ : ثنا هُشيم **عن** حميد عن أنس :

أن رسول الله ﷺ مر بأعرابي وهو يدعو في صلاته ؛ وهو يقول :

يا من لا تراه العيون ، ولا تخالطه الظنون ، ولا يصفه الواصفون ، ولا تغيِّره الحوادث ، ولا يخشى الدوائر ! يعلم مثاقيل الجبال ، ومكاييل البحار ، وعدد قطر الأمطار ، وعدد ورق الأشجار ، وعدد ما أظلم عليه الليل وأشرق عليه النهار ، لا تواري منه سماءٌ سماءً ، ولا أرضٌ أرضاً ، ولا بحرٌ ما في قَعْره ، ولا جبلٌ ما في وَعْره ! اجعل خير عمري آخره ، وخير عملي خواتمه ، وخير أيامي يوم ألقاكَ فيه .

فوكّل رسول الله ﷺ بالأعرابي رجلاً فقال :

«إذا صلى فأتني به» .

فلما صلى أتاه ، وقد كان أُهدي لرسول الله ﷺ ذهب من بعض المعادن ، فلما أتاه الأعرابي وهب له الذهب ، وقال :

«ممن أنت يا أعرابي؟!» .

قال : من بني عامر بن صَعْصَعَةَ يا رسول الله ! قال :

«أتدري لم وهبت لك الذهب؟» . قال :

للرحم بيننا وبينك يا رسول الله ! فقال . . . فذكر الحديث . وقال :

«لم يروه عن حميد إلا هشيم ، تفرد به الأذرمي» .

قلت : وهو ثقة ، ومن فوقه كذلك ، بل هما من رجال الشيخين .

لكنْ هُشيم مدلس ، وقد عنعنه .

فهذه علّة الحديث .

ودون ذلك علة أخرى ، وهي شيخ الطبراني يعقوب بن إسحاق بن الزبير ، وهو الحلبي ؛ كما صرح بذلك في أول ترجمته ـ أعني : الطبراني ـ في الحديث الأول من عشرة أحاديث ساقها له ؛ هذا عاشرها ، وثامنها ـ وهو في فضل ﴿قل هو الله أحد﴾ ـ ؛ أخرجه في «الصغير» أيضاً (٢٣٤ ـ هندية) . وقال الهيثمي في تخريجه (١٤٦/٧) :

«رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» عن شيخه يعقوب بن إسحاق بن الزبير الحلبي ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

وأما في حديث الترجمة ؛ فلم يتعرَّض للحلبي بذكر ، بل سكت عنه ، فقال (١٠/١٥٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله رجال «الصحيح» ؛ غير عبدالله بن محمد أبي عبدالرحمن الأذرمي ، وهو ثقة» !

فأوهم بسكوته عن الشيخ الحلبي أنه ثقة ، فاغترَّ به الشيخ الغماري المغربي ، فجوَّد إسناده في رسالته «إتقان الصنعة في معنى البدعة» (ص٢٧) ، وقلّده ظلّه السقاف ، بل وصرَّح بأنه صحيح في كتابه الذي أسماه : «صحيح صفة صلاة النبي ﷺ . .» (ص٢٣٦) ! وكل ذلك ناشئ من التقليد الأعمى واتباع الهوى ، نسأل الله السلامة !

والشيخ الحلبي المذكور ؛ يبدو أنه من شيوخ الطبراني المغمورين غير المشهورين ، فلم يذكر له الطبراني إلا عشرة أحاديث كما تقدم ، وكأنه لذلك لم يذكره الحافظ المزِّي في الرواة عن شيخه الأذرمي في ترجمة هذا من «تهذيب الكمال» ، ولا وجدت له ذكراً في شيء من كتب الرجال ! والله أعلم .

٤٦١٤ - (مَنْ صامَ يوماً تَطَوعاً ، لَمْ يطَّلِعْ عليهِ أَحدٌ ؛ لمْ يَرْضَ اللهُ لهُ بِثوابٍ دونَ الجَنة) .

موضوع . أخرجه الخطيب (١/٢٧٨) عن عصام بن الوَضَّاح عن سليمان بن عمرو عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً .

وقال عصام بن الوضاح : حدثنا سليمان - يعني : ابن عمرو - عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير اليزني (الأصل : البرقي ؛ وهو خطأ) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . . بمثله .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سليمان بن عمرو هذا ؛ وهو أبو داود النَّخَعِيُّ الكذاب ؛ قال ابن عدي :

«أجمعوا على أنه يضع الحديث» .

وعصام بن الوضاح - وهو السَّرَخْسِيُّ - ؛ قال ابن حبان :

«لا يجوز أن يحتج به إذا انفرد ، روى عن مالك وغيره المناكير» .

وله طريق أخرى عن أبي هريرة ؛ يرويه **حاتم بن زياد العسكري** عن **بشر بن مهران** عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عنه به ، وزاد :

«ومن صلَّى عليَّ عشرة ؛ كُتِبَ له براءة من النار» .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٦٠) .

قلت : وبشر بن مهران ؛ قال ابن أبي حاتم :

«ترك أبي حديثه» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ؛ وقال (٨/١٤٠) :

«روى عنه البصريون الغرائب» !

وحاتم بن زياد لم أجد له ترجمة .

٤٦١٥ - (مَنْ صُدِعَ رَأْسُهُ في سبيلِ الله فاحْتَسَبَ ؛ غُفِرَ لهُ ما كانَ قبلَ ذلِكَ مِنْ ذَنْبٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/١٥٣/٢) ، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/٤٣) ، وأحمد بن الفرات في «جزئه» (٢/٣٦) ،

والبـزار في «مـسنده» (ص٨٢ ـ زوائده) ، وابن عـدي (٢/٢٣٠) ، والطبـراني في «الكبيـر»[1] (٥٣/٢٧/١٣) ، والخطيب في «التاريخ» (١٠٠/١٢) ، والبيهقي في «الشعب» (٩٨٩٩/١٧٥/٧) كلهم عن عبدالرحمن بن زياد بـن أَنْعُم الإفـريقي عن عبدالله بن يزيد عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«والإفريقي عامة حديثه لا يتابع عليه» .

قلت : وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف في حفظه ، وكان رجلاً صالحاً» . وقال الذهبي في «المغني» :

«مشهور جليل ، ضعفه ابن معين والنسائي . وقال الدارقطني : ليس بالقوي . ووهاه أحمد» .

قلت : فتحسين المنذري (١٥٣/٤) والهيثمي لإسناده ـ كما نقله المناوي ـ مما لا يخفى بعده على العارفين بهذه الصناعة ! واغتر بهما المعلقون الثلاثة على الترغيب (١٩٢/٤) !

٤٦١٦ ـ (مَنْ صَلَّى قبلَ الظُّهْرِ أَرْبعاً ؛ غُفِرَ له ذُنوبُهُ يومَهُ ذَلك) .

ضعيف جداً . رواه الخطيب (٢٤٨/١٠) ، وابن عساكر (٤١٠/٩ ـ ٤١١) من طريق أبي سعد أحمد بن محمد الماليني قال : سمعت أبا العباس أحمد بن محمد ابن ثابت يقول : سمعت أبا عبدالله محمد بن عمر (وفي ابن عساكر : عَمرو) بن غالب يقول : سمعت أبا الحسن علي بن عيسى بن فيروز الكَلْوَذَانِيّ يقول : سمعت أحمد بن أبي الحَوَارِي يقول : سمعت أبا سليمان الداراني يقول : سمعت علي بن الحسن بن أبي الربيع الزاهد يقول : سمعت إبراهيم بن أدهم يقول :

---

(١) القطعة المطبوعة ـ منفردةً ـ ، ووقع في أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ : «الأوسط» بدل : «الكبير» . (الناشر) .

سمعت ابن عجلان يذكر عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، أورداه في ترجمة أبي سليمان الداراني هذا ـ واسمه عبدالرحمن بن أحمد بن عطية ـ ، وقال الخطيب :

«ولا أحفظ له حديثاً مسنداً غير هذا» .

قلت : سبق له حديث آخر بلفظ : «علماء حكماء . . .» برقم (٢٦١٤) ، وتكلمنا هناك على ترجمته بشيء من التفصيل ؛ وخلاصتها أنه مجهول الحال عندنا .

وشيخه علي بن الحسن بن أبي الربيع الزاهد ؛ لم أجد له ترجمة .

وعلي بن عيسى الكلوذاني ؛ أورده الخطيب في «تاريخه» (١٣/١٢) ، وساق له حديثاً آخر ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والراوي عنه محمد بن عمر بن غالب : هو الجعفي كما صرَّح به الخطيب في ترجمة شيخه الكلوذاني ، وهو ـ أعني : الجعفي ـ من شيوخ أبي نعيم ؛ كذبه ابن أبي الفوارس ؛ كما في «الميزان» و«لسانه» .

٤٦١٧ ـ (مَنْ صَلَّى ما بينَ صلاة المغربِ إلى صلاةِ العِشاءِ ؛ فإنّها صلاةُ الأَوّابين) .

ضعيف . رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٤/١٠) ، وعنه ابن نصر في «القيام» (ص٣٣) : أنا حيوة بن شريح قال : حدثني **أبو صخر** أنه سمع محمد بن المنكدر **يحدِّث مرفوعاً** .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله .

ورجاله ثقات ؛ على ضعف يسير في أبي صخر ـ واسمه حُمَيْدُ بن زياد الخَرَّاط ـ .

٤٦١٨ ـ (مَنْ صَنَعَ إلى أَحَدٍ مِنْ أهلِ بَيْتي يَداً ؛ كافَيْتهُ يومَ القيامَةِ) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١/١٧٣/١٣) عن محمد بن أحمد الشَّطَوِيِّ : نا محمد بن يحيى بن ضُرَيْس : حدثني **عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب** : حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عيسى هذا ؛ قال الدارقطني :

«متروك الحديث» . وقال ابن حبان :

«يروي عن آبائه أشياء موضوعة ، فمن ذلك . . .» .

قلت : فساق له موضوعات ؛ هذا أحدها .

٤٦١٩ ـ (مَنْ صَنَعَ إلىَ أحد مِنْ وَلَدِ عبدِالمُطَّلِبِ يَداً ، فلمْ يُكافِئْهُ بها في الدُّنْيا ؛ فعليَّ مكافأَتُهُ غداً إذا لَقِيَني) .

ضعيف . رواه الخطيب في «التاريخ» (١٠٣/١٠) ، والضياء في «المختارة» (١/١١٥ ـ مخطوط ، رقم ٢١٨ ـ بتحقيقي) من طريق الطبراني بسنده عن **يوسف بن نافع ابن عبدالله بن أَشْرَسَ المدني** : ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن أبان ابن عثمان قال : سمعت عثمان يقول . . . فذكره مرفوعاً . وقال الضياء :

«قال الطبراني : تفرد به يوسف بن نافع» . قال الضياء :

«يوسف بن نافع ؛ ذكره ابن أبي حاتم ؛ ولم يذكر فيه جرحاً» .

قلت : فهو مجهول .

ثم إنه لم يتفرد به ، فقد تابعه **النضر بن طاهر** : ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد به .

أخرجه أبو الحسن الأزدي في «المجلس الأول من المجالس الخمسة» (٢/١) ، وقال :

«لم يُرْوَ هذا الحديث عن عثمان ـ فيما علمت ـ إلا من هذا الطريق» !

كذا قال ! والنضر بن طاهر ؛ ضعيف جداً ، كما قال ابن عدي .

ولقد أبعد النُّجْعَةَ الحافظُ الهيثميُّ ، فقال في «المجمع» (١٧٣/٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبدالرحمن بن أبي الزناد ، وهو ضعيف» !

وذلك أن عبدالرحمن هذا لا يصحُّ إطلاق الضعف عليه ؛ لأنه قد وثقه جماعة ، وصحح له الترمذي ، وهو ـ كما قال الذهبي ـ حسن الحال في الرواية .

فإعلال الحديث بيوسف ـ الراوي عنه ـ أولى .

٤٦٢٠ ـ (مَنْ طلَبَ العِلمَ ؛ تكفَّلَ اللهُ برِزْقِهِ) .

موضوع . أخرجه أبو محمد الأَرْدُبِيلِيُّ في «الفوائد» (٢/١٨٧) ، وابن حَمْكَان في «فوائده» (٢/١٦٠/١) ، والخطيب في «تاريخه» (١٨٠/٣) ، والقضاعي (١/٣٢) ، وابن عساكر (٢/٤٢٦/١١) ، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢/١٣٦) عن **يونس بن عطاء** ، عن سفيان الثوري عن أبيه عن **جده** عن زياد بن الحارث الصُّدَائي مرفوعاً . وقال الخطيب :

«غريب من حديث الثوري عن أبيه عن جده ، لا أعلم رواه إلا يونس بن عطاء ؛ غير أن **أحمد بن يحيى بن زُكَيْرٍ المصري** قد حدَّث به عن **إسحاق بن إبراهيم بن موسى** عن **أبي زفر سعيد بن يزيد ـ قرابة حجاج الأعور ـ عن أبي ناشزة** ، عن الثوري . ولعل أبا ناشزة هو يونس بن عطاء . فالله أعلم» .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته يونس بن عطاء ـ وهو الصُّدائي ـ ؛ قال ابن حبان :

«لا يجوز الاحتجاج بخبره» . وقال الحاكم ـ وكذا أبو نعيم ـ :

«روى عن حميد الطويل الموضوعات» .

وذِكْرُ جد الثوري فيه غريب ؛ قال الذهبي :

«لا أعرف لجد الثوري ذِكْراً إلا في هذا الخبر» .

وزعم الحافظ في «اللسان» :

«أن الضمير في قوله : «عن جده» ليونس لا الثوري ؛ فإن يونس المذكور : هو ابن عطاء بن عثمان بن ربيعة بن زياد بن الحارث الصدائي» !

قلت : وهذه الدعوى والدليل كما ترى ؛ فإن كون يونس هو ابن عطاء بن عثمان . . . لا يدل على الزعم المذكور بوجه من الوجوه ؛ فإن الضمير في : «جده» هو بلا ريب نفس الضمير في : «أبيه» ، وليس هو بداهةً إلا لسفيان الثوري . والله أعلم .

ثم إن الاحتمال الذي ذكره الخطيب في أبي ناشزة وأنه هو يونس بن عطاء وارد ؛ فإن الإسناد إليه مظلم ؛ فإن رجاله لم يُتَرْجَمْ لهم ؛ سوى ابن زكير ؛ فهو في «اللسان» ؛ وقال :

«قال الدارقطني : ليس بشيء في الحديث» .

فيحتمل أن يكون هو الذي ذكر يونُسَ بهذه الكنية : «أبي ناشزة» تدليساً ! ولذلك قالا في «الميزان» و«اللسان» :

«أبو ناشرة ـ كذا بالراء المهملة ـ لا يعرف» .

٤٦٢١ ـ (مَنْ عَدَّ غداً مِنْ أَجَلِه ؛ فَقَدْ أساءَ صُحْبَةَ المَوْتِ) .

ضعيف . رواه النِّعَالِيُّ في «حديثه» (٢/١٣٢) ـ وعنه الخطيب (٨٩/٣) ـ : حدثنا

أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بَابَوَيْهِ القُمِّيُّ ـ إملاءً ـ : حدثني أبي : حدثنا علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسين بن يزيد النَّوْفَلِيُّ عن إسماعيل ابن مسلم عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه مرفوعاً . وقال الخطيب :

«من دون جعفر بن محمد مجهولون» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي للبيهقي في «الشعب» عن أنس . فقال المناوي متعقِّباً :

«وقضية صنيع المصنف أن مخرِّجه البيهقي خرّجه وسلّمه ؛ وليس كذلك ؛ بل إنما ذكره مقروناً ببيان حاله ، فقال عقبه : هذا إسناد مجهول ، وروي من وجه آخر ضعيف . انتهى بنصه» .

(تنبيه) : أبو جعفر بن بابويه القمي ؛ قال الخطيب :

«نزل بغداد ، وحدث بها عن أبيه . وكان من شيوخ الشيعة ومشهوري الرافضة . حدثنا عنه محمد بن طلحة النعالي» .

ثم ساق له هذا الحديث مشيراً إلى أنه مجهول ، ولم يذكر له وفاة ، ولا راوياً غير النعالي . وكذلك صنع السَّمْعاني في مادة «القمي» .

وقد ساق له عبد الحسين الشيعي في «مراجعاته» (ص٢١٠ ـ ٢١٧) أربعين حديثاً في فضل علي رضي الله عنه ، فيها ـ أو في جُلِّها ـ التصريح بأنه الخليفة من بعد النبي ﷺ ! يشهد القلب بأنها مصنوعة موضوعة ، فهو المتهم بها إن سلم ممن فوقه ، وما إخالها سالمة ؛ فإن في بعضها الأصبغ بن نُبَاتَةَ ؛ وهو متروك رمي بالرفض ! انظر الحديث (٥ ، ١٣) .

وفي أحدها (رقم ١٤) عَبَاية بن رِبْعِيٍّ ، وهو من رواة حديث : «علي قسيم النار» ؛ وسيأتي برقم (٤٩٢٤) .

٤٦٢٢ ـ (مَنْ عَفا عَنْ دمٍ ؛ لَمْ يَكُنْ لهُ ثوابٌ إلا الجَنَّةَ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٢٩/٤) من طريق أبي عَوَانة يعقوب بن إسحاق : حدثنا أحمد بن إسحاق البغدادي : أخبرنا أحمد بن أبي الطيب ـ ثقة ـ : حدثنا أبو إسحاق الفَزَاري عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال أبو عوانة :

«هذا غريب ، لا آمن أن يكون له علة» .

قلت : أورده الخطيب في ترجمة البغدادي هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث ؛ رواه ابن منده عن جابر بن عبدالله الرَّاسِبِي مرفوعاً نحوه . وقال :

«هذا حديث غريب ، إن كان محفوظاً» .

ذكره المناوي ، ولم يذكر علته ، ولا إسناده لِيُنْظَرَ فيه !

٤٦٢٣ ـ (مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّيلَ يَأْوِيهِ إلى أَهْلهِ ؛ فَلْيَشْهَدِ الجُمُعَةَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي (١٧٦/٣) عن المُعَارِكِ بن عَبَّادٍ عن عبدالله ابن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«تفرد به معارك بن عباد عن عبدالله بن سعيد ، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله : معارك لا أعرفه . وعبدالله بن سعيد : هو أبو عباد ، منكر الحديث متروك» . قال :

«والحديث ضعيف بمرة ، ذكرناه ليعرف إسناده» .

٤٦٢٤ ـ (مَنْ غَدا أو راحَ وهوَ في تَعْليمِ دِينِهِ ؛ فَهُوَ في الجَنَّةِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥١/٧) عن إسماعيل بن يحيى :

ثنا مِسْعَر عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً ، وقال :

«غريب من حديث مسعر وعطية ، رواه عنه سفيان بن عيينة موقوفاً» .

قلت : والموقوف أشبه ؛ فإن إسماعيل بن يحيى هذا الذي رفعه ـ وهو التيمي ـ كان يضع الحديث .

٤٦٢٥ ـ (مَنْ غسَّلَ مَيْتاً ؛ فَلْيَبدأْ بِعَصْرِهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي (٣٨٨/٣) عن **أبي المنذر يوسف بن عطية** : ثنا جُنَيْدٌ أبو حازم التيمي عن عبدالملك بن [أبي] بشير عن ابن سيرين قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«هذا مرسل ، وراويه ضعيف» .

قلت : يشير إلى أبي المنذر يوسف بن عطية ، وهو غير **يوسف بن عطيـة أبي سهل الصَّفَّار** ، وكلاهما متروك ، وأبو المنذر أكذب من الصفّار ؛ كما قال عمرو بن علي الفَلاس .

٤٦٢٦ ـ (مَنْ قادَ أَعْمَى أَربعينَ خُطْوةً ؛ غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِنْ ذنبهِ . وفي روايةٍ : وجَبَتْ لَهُ الجَنة) .

ضعيف . روي من حديث عبدالله بن عمر ، وجابر بن عبدالله ، وأنس بن مالك ، وعبدالله بن عباس .

١ ـ **أما حديث ابن عمر** ؛ فله عنه ثلاث طرق :

الأولى : عن **مُعَلَّى بن مَهْدِيٍّ** : ثنا سنان [بن البَخْتَرِيِّ] ـ شيخ من أهل المدينة ـ عن **محمد بن أبي حُمَيْد** ـ وقال بعضهم : **عبيد الله بن أبي حميد**

شيخ من أهل المدينة ـ الأنصاري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» (٢/١٠٥) ، والحسين (الفلاكي) في «الجزء من فوائده» (٢/٨٩) ، والخطيب في «التاريخ» (٢١٤/٩) ، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٧٤/٢) . وقال :

«قوله : «عبيدالله بن أبي حميد» تدليس ، وإنما هو : محمد بن أبي حميد . قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة» .

قلت : وهو الملقب بـ :«حماد» ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه» .

وسنان هذا لم أعرفه .

ومعلى بن مهدي ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«قال أبو حاتم : يأتي أحياناً بالمناكير» . وحكى الحافظ في «اللسان» عن العقيلي أنه قال :

«إنه عندهم يكذب» .

الثانية : عن محمد بن عبدالملك عن محمد بن المنكدر عن ابن عمر به .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٩٠) ، وابن السَّمَّاك في «حديثه» (٢/ ٩٢/١) ، وابن عدي (١/٢٣٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي (١٧٤/٢) . ثم قال (١٧٧/٢) :

«محمد بن عبدالملك ؛ قال أحمد : قد رأيته ؛ كان يضع الحديث ويكذب . وكذلك قال أبو حاتم الرازي . وقال النسائي والدارقطني : متروك» .

قلت : وقد رواه عن ابن المنكدر عن جابر أيضاً كما يأتي . وقد قال فيه البخاري في «الضعفاء الصغير» (ص٣٥) :

«منكر الحديث» .

وقد تابعه **سلم بن سالم** عن **علي بن عروة** عن محمد بن المنكدر بالرواية الثانية .

أخرجه أبو يعلى (٥٦١٣) ، والطبراني في «الكبير» (٢/١٩٧/٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٥٨/٣) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٤٤٥/٢) ، والخطيب في «التاريخ» (١٠٥/٥) ، وعنه ابن الجوزي (١٧٤/٢ ـ ١٧٥) ، وابن النَّجَّار في «ذيل التاريخ» (١/٩٣/١٠) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٢٣٩/١٢) ـ من طريق أبي يعلى ـ . وقال البيهقي ـ بعد أن ساقه من الوجه الأول أيضاً ـ :

«علي بن عروة ضعيف ، وما قبله إسناده ضعيف» !!

قلت : وهذا تساهل كبير في التجريح ؛ فعلي بن عروة ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال ابن حبان :

«يضع الحديث» .

وأما سلم بن سالم ؛ فكان ابن المُنَادِي يكذبه . وقال يحيى :

«ليس حديثه بشيء» . وقال السعدي : «غير ثقة» .

وقد تابعه ـ عند ابن الجوزي ـ : **أصرمُ بنُ حوشب** ، وهو كذاب خبيث ؛ كما قال يحيى .

وأما الوجه الذي قبله ؛ فقد عرفت أن فيه وضاعاً .

وتابعه أيضاً **محمد بن عبدالرحمن القُشَيري** : ثنا ثور بن يزيد عن محمد ابن المنكدر به .

أخرجه ابن عدي (١/٤٨) ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» . وقال ابن عدي :

«لا يرويه عن محمد بن المنكدر غير ثور ، ولا عن ثور غير محمد» .

وهو كذاب مشهور ؛ كما قال الذهبي في «المغني» .

وقوله : «لا يرويه عن محمد بن المنكدر غير ثور» !

غفلة منه عن رواية محمد بن عبدالملك عن محمد بن المنكدر ؛ وقد أخرجها هو نفسه كما تقدم .

وتابعه أبو المغيرة : ثنا ثور بن يزيد به .

أخرجه البيهقي عن أبي حامد بن بلال البَزَّار : ثنا **أبو الأزهر أحمد بن الأزهر** : ثنا أبو المغيرة به . وقال :

«كذا وجدته في أصل سماعه» .

قلت : ولعل هذا من سوء حفظ أبي الأزهر ؛ فقد قال الحافظ :

«صدوق ، كان يحفظ ، ثم كَبِرَ ، فصار كتابه أثبت من حفظه» .

الثالثة : عن محمد بن عبدالرحمن بن بَحِيرٍ : حدثنا خالد بن نِزَارٍ : حدثنا سفيان الثوري عن عمرو عن أبي وائل عن ابن عمر باللفظ الأول .

أخرجه ابن الجوزي . وقال :

«محمد بن عبدالرحمن بن بحير ؛ قال ابن عدي : روى عن الثقات المناكير ، وعن أبيه عن مالك البواطيل» .

قلت : وقال الخطيب :

«كذاب» .

٢ ـ **وأما حديث جابر** ؛ فيرويه **محمد بن عبدالملك الأنصاري** أيضاً عن محمد بن المنكدر عنه مرفوعاً بالرواية الثانية .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٩٠) . وقال :

«لا يتابع عليه إلا من جهة هي أوهى» .

يعني : الأنصاري هذا ، وقد عرفت مما سبق أنه متهم بالوضع .

وله عند ابن الجوزي (١٧٦/٢) طريق أخرى ؛ وفيها **أبو البَخْتَرِي وهب بن وهب** ، وهو من المشهورين بالوضع .

٣ ـ **وأما حديث أنس** ؛ فيرويه **يوسف بن عطية الصفّار** : ثنا سُلَيْمان التيمي عنه .

أخرجه البيهقي . وقال :

«يوسف بن عطية ضعيف» !

كذا قال ! والحق أنه شديد الضعف ؛ كما يفيده قول الحافظ وغيره :

«متروك» .

وقد تابعه ـ عند ابن الجوزي ـ : **المُعَلَّى بنُ هلال ويَغْنَمُ بن سالم** ؛ وكلاهما كذاب .

٤ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فيرويه **عبدالله بن أبان بن عثمان بن حذيفة بن أوس الثقفي** : حدثنا سفيان الثوري : حدثني عمرو بن دينار عنه .

أخرجه ابن عدي (٢/٢٢٢) ، وعنه ابن الجوزي (٢/١٧٥) . وقال ابن عدي :

«وهذا باطل بهذا الإسناد ، وعبدالله بن أبان ليس بالمعروف ، حدث عن الثقات بالمناكير» .

وجملة القول ؛ أن الحديث ـ كما قال ابن الجوزي ـ موضوع ؛ وذلك غير بعيد بالنظر إلى هذه الطرق .

لكنه قد تعقب بطريقين آخرين ذكرهما ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/١٣٨) ؛ ليس فيهما متهم .

فالحديث ـ على كل حال ـ ضعيف لا تقوم به حجة . والله أعلم .

(تنبيه) : قد ذكره ابن الجوزي من حديث عبدالله بن عمرو أيضاً ! وذلك تصحيف ؛ فإنه رواه من طريق الخطيب المشار إليها آنفاً في (ص ١٤١) ، وهي عن ابن عمر ، وليس عن ابن عمرو ! فاقتضى التنبيه .

٤٦٢٧ ـ (مَنْ قتلَ حيَّةً ؛ فكأَنَّما قتلَ رجُلاً مُشْرِكاً قدْ حَلَّ دَمُهُ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/١٧٢/٢) ، وأحمد (١/ ٣٩٥ و٤٢١) ، والهيثم بن كُلَيْبٍ في «مسنده» (٢/٧٩ و١/٨١) ، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٢٥٦) ، والطبراني في «الكبير» (٣/٦٤/١) ، وأبو بكر الكَلاَبَاذِيُّ في «مفتاح المعاني» (٢/٨٦) من طريق محمد بن زيد العَبْدِي ـ قاضي خراسان ـ عن **أبي الأَعْيَن** ، عن أبي الأحوص الجُشَمِي أنه سمع ابن مسعود مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته أبو الأعين هذا ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«ضعفه يحيى بن معين ، وابن حبان ، وقال : هو الذي روى عن أبي الأحوص . . . (فذكره) ، وجاء عنه بهذا السند أحاديث أخر ، ما للكثير منها أصل يرجع إليه» .

وقد وجدت له طريقاً أخرى مختصراً ، يرويه **فَضَالة بن الفَضْل التميمي** قال : نبأنا أبو داود الحَفَرِيُّ عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله مرفوعاً بلفظ :

« . . . فكأنما قتل كافراً» .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٣٤/٢) . وقال :

«هكذا روى فضالة بن الفضل عن أبي داود مرفوعاً . ورواه سَلْمُ بن جُنَادة عن أبي داود موقوفاً . لم يذكر فيه النبي ﷺ» .

قلت : كل من فضالة وسلم بن جنادة ثقة ربما خالف ؛ كما في «التقريب» ، فلا مجال للترجيح بالأحفظية ؛ إلا أن ابن جنادة قد توبع :

فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» : حدثنا أبو داود الحَفَرِي عمر بن سعد عن سفيان به موقوفاً . وقال : نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال : قال عبدالله . . . فذكره موقوفاً .

وهذان إسنادان صحيحان ؛ فترجح الوقف بالأحفظية والأكثرية .

(تنبيه) : أورد السيوطي الحديث من رواية الخطيب عن ابن مسعود بلفظ :

«من قتل حيةً **أو عقرباً** ؛ فكأنما قتل كافراً» .

فزاد فيه : «أو عقرباً» ! وليست هذه الزيادة في «تاريخ الخطيب» من النسخة المطبوعة كما رأيت .

وقد عزاه في «الجامع الكبير» (١/٢٧٩/٢) إلى أبي معاذ عبدالرحمن بن محمد السَّجْزِيِّ في «معجمه» ، وابن النجار أيضاً ! فلعلها عندهما أو عند أحدهما دون الخطيب ، فعزاه إليهم جميعاً من باب التسامح المعروف في التخريج ، فلما نقل الحديث إلى «الجامع الصغير» واختصر التخريج بعزوه للخطيب وحده دونهما ؛ لم يتنبه إلى أن هذه الزيادة ليست عنده ، فوقع في الوهم ! والله أعلم .

وقد وجدت هذه الزيادة في بعض الطرق الموقوفة من حديث ابن مسعود : فأخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/٤٥/٢ ـ خط) و(٩/٤١٠/٩٧٤٥ ـ ط) من طريق المسعودي عن القاسم قال : قال عبدالله . . . فذكره . وقال :

«لم يقل المسعودي : (عن أبيه)» .

ثم رواه من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن عبدالله قال . . . فذكره موقوفاً . وقال :

«لم يرفعه إسرائيل ، ورفعه شريك» .

قلت : ثم ساقه عن شريك عن أبي إسحاق عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن عبدالله مرفوعاً بلفظ :

«اقتلوا الحيات ؛ فمن خاف ثَأْرهنَّ فليس مني» .

قلت : وهذا لفظ آخر كما ترى ، وهو صحيح لما له من الشواهد ، وقد أشرت إلى بعضها في تخريجه في «المشكاة» (٤١٤٠) .

ورواه البزار (١٢٢٩ ـ كشف) من طريق يزيد بن هارون : أبنا **شريك عن أبي إسحاق** به مثل سياق الطبراني ؛ لكن مرفوعاً بلفظ :

«من قتل حيةً ؛ فكأنما قتل كافراً» . وقال :

«لا نعلم روى أبو إسحاق عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود إلا هذا» .

قلت : وأبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ مدلِّس مختلط .

وشريك ـ وهو القاضي ـ سيِّئ الحفظ .

والخلاصة ؛ أن حديث الترجمة ضعيف ؛ للاختلاف في رفعه ووقفه ، والراجح الوقف . ولا يرجح الرفع حديث شريك ؛ لما عرفت من الضعف والاختلاف عليه في لفظه . والراجح فيه الأمر بقتل الحيات . والله أعلم .

٤٦٢٨ ـ (مَنْ قتلَ حيةً ؛ فلهُ سبعُ حَسَنات ، ومنْ قتلَ وَزَغاً ؛ فلَهُ حَسَنةٌ ، ومنْ تركَ حيَّةً مخافةَ عاقِبَتِها ؛ فليسَ مِنّا) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (١٠٨١) ، وأحمد (٤٢٠/١) ، والطبراني في «الكبير» (٣/٨٠/١ ـ خط) و (١٠/٢٥٨/١٠٤٩٢ ـ ط) عن المُسَيَّبِ بن رافع **عن ابنِ مسعود مرفوعاً** .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ إلا أن المسيب بن رافع لم يَلْقَ ابن مسعود كما قال أبو حاتم . وكذلك نفى سماعه منه أبو زرعة .

وأعلَّه ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٢٢/٢ ـ ٣٢٣) عن أبيه بالوقف ، وهو ضعيف مرفوعاً وموقوفاً ؛ إلا الجملة الأخيرة ؛ فقد جاءت من غير هذه الطريق عن ابن مسعود ، ولها شواهد كما سبقت الإشارة إليه في الحديث الذي قبله .

٤٦٢٩ ـ (مَنْ قَتَلَ وَزَغَةً ؛ مُحِيَ عنهُ سَبْعُ خَطِيئاتٍ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٣٠/١) : حدثنا مقدام بن داود : ثنا أصبغ بن الفَرَجِ : ثنا ابن وهب : أخبرني **أبو صَخْرٍ** عن **عبدالكريم** عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن عطاء إلا عبدالكريم بن أبي المخارق ، تفرد به أبو صخر» .

قلت : واسمه حميد بن زياد ، وهو صدوق يهم .

لكن ابن أبي المخارق ضعيف .

وقد رواه مسعر عنه عن عطاء قال . . . فذكره مقطوعاً موقوفاً عليه ؛ لم يذكر عائشة ولم يرفعه .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/١٧١/٢) .

٤٦٣٠ ـ (مَنْ قَدَّمَ مِنْ نُسُكِهِ شَيئاً أَوْ أَخَّرَهُ ؛ فلا شيءَ علَيْهِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٥/١٤٣ ـ ١٤٤) عن العلاء بن المسيَّب عن رجل **ـ يقال له : الحسن ـ** سمع ابن عباس قال : قال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ؛ غير الحسن هذا ـ وهو الكوفي ـ ؛ أورده ابن أبي حاتم (١/٢/٤٥) من رواية العلاء من المسيب هذا وليث بن أبي سليم عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ومن عجائب ابن حبان : أنه أورده في كتاب «الثقات» من رواية ليث فقط عنه ؛ ثم قال :

«لا أدري من هو؟! ولا ابن من هو؟!» !

قلت : والحديث أصله في «صحيح البخاري» من طريق عكرمة عن ابن عباس :

أن النبي ﷺ سئل في حجة الوداع ، فقيل : يا رسول الله ! ذبحت قبل أن أرمي؟ فأَوْمَى بيده وقال :

«لا حرج» . وقال رجل : حلقت قبل أن أذبح؟ فأَوْمَى بيده وقال :

«لا حرج» . فما سئل يومئذٍ عن شيء من التقديم ولا التأخير ؛ إلا أومى بيده وقال :

«لا حرج» .

قلت : فكأن الحسن الكوفي روى هذا الحديث بالمعنى ، فأخطأ في سياق لفظه . والله أعلم .

٤٦٣١ ـ (مَنْ قَرأ خَواتيمَ الحَشْرِ مِنْ ليلٍ أو نَهارٍ ، فَقُبِضَ في ذلكَ اليومِ أو الليلةِ ؛ فقدْ أَوْجَبَ الجَنَّةَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١/١٦٧) ، والثعلبي (٢/١٨٩/٣) ، والخطيب (٤٤٤/١٢) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٢٦/٤) عن **أبي عثمان ـ يعني : المؤذن ـ** : ثنا محمد بن زياد قال : سمعت أبا أمامة يقول . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو عثمان هذا : اسمه سُلَيم بن عثمان الفَوْزِيُّ الحمصي ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«متهم واهٍ» .

قلت : وقد تفرّد به ؛ كما قال البيهقي في «الشعب» ـ فيما نقله المناوي عنه ـ .

وروى الثعلبي أيضاً عن محمد بن يونس الكُدَيْمِيِّ : ثنا عمرو بن عاصم : ثنا أبو الأشهب عن يزيد بن أبان عن أنس مرفوعاً به نحوه ؛ إلا أنه قال في آخره :

«غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» .

ويزيد بن أبان ضعيف .

والكديمي وضاع .

وفي رواية من طريق أبي الأشهب بلفظ :

«فمات من ليلته مات شهيداً» .

وقد قال الخفاجي في «حاشيته على البيضاوي» (١٨٣/٨) ـ وقد أورده باللفظ الذي قبله ـ :

«رواه الثعلبي عن أنس ، ولم يقل ابن حجر : إنه موضوع كغيره من الأحاديث الموضوعة في فضائل السور» !

قلت : لكن تلميذ ابن حجر الشيخ زكريا الأنصاري قال في «تعليقه على البيضاوي» (١/١٤١) :

«موضوع» .

ومن علم حجة على من لم يعلم !

٤٦٣٢ ـ (مَنْ قرأَ سُورةَ الدُّخانِ في ليلةِ الجُمعةِ ؛ غُفِرَ لَهُ) .

ضعيف جداً . رواه الواحدي في «تفسيره» (١/٤٦/٤) عن سَلامِ بنِ سُلَيْم : نا هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي أمامة عن أُبَيٍّ بن كعب مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سَلام - بتشديد اللام - ابن سُلَيم - وهو الطويل المدائني - ؛ وهو متروك ، اتهمه بالوضع الحاكمُ وغيره .

وهارون بن كثير ؛ قال الذهبي :

«مجهول . وزيد عن أبيه نكرة» .

وقد روي من حديث أبي هريرة مرفوعاً ؛ وإسناده ضعيف جدّاً ، كما بيَّنته في «المشكاة» (٢١٥٠) .

وروي بلفظ :

« . . . ليلة ؛ بات يستغفر له سبعون ألف ملك حتى يصبح» .

وهو موضوع ، وسيأتي برقم (٦٧٣٤) .

٤٦٣٣ - (مَنْ قرأَ سورةَ البقَرةِ ؛ تُوِّجَ بتاجٍ في الجَنَّةِ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» عن **محمد بن أحمد بن مَهْدِيٍّ أبي عُمَارة المُسْتَمْلِي** عن **محمد بن الضَّوْءِ بن الصَّلْصَالِ** [عن أبيه] عن الصلصال مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته ابن الضوء هذا ؛ قال الخطيب (٥/٣٧٥) :

«ومحمد بن الضوء ليس بمحلٍّ لأن يؤخذ عنه العلم ؛ لأنه كان كذاباً ، وكان أحد المتهتِّكين المشتهرين بشرب الخمور ، والمجاهرة بالفجور» . وقال الجَوْرَقَاني في «الموضوعات» :

«محمد بن الضوء كذاب» .

ومحمد بن أحمد بن مهدي أبو عمارة ؛ قال الخطيب أيضاً (١/٣٦٠) :

«في حديثه مناكير وغرائب . قال الدارقطني : ضعيف جدّاً» .

(تنبيـه) : نقلت إسناد الحديث من «فيض القدير» للمناوي ، وفصَّلْتُ القول في حالهِ لسببين اثنين :

الأول : أنه وقع فيه محرّفاً تحريفاً فاحشاً ، بحيث إنه لم يعد بالإمكان معرفة حال رجاله ؛ إلا بعد دراسته دراسة دقيقة كما فعلنا .

والآخـر : أن المناوي لم يكشف عن علّته الحقيقية ، ولعلَّ ذلك لأن الإسناد تحرف عليه هو نفسه ، وليس على الطابع لكتابه ، وإليك صورة النص فيه :

«(هب) عن علي بن أحمد بن عبيد بن أبي عمارة المستملي عن محمد بن النضر بن الصلصال (عن الصلصال) بفتح الصاد ابن الدَّلَهْمَسِ ـ بفتح الدال واللام وسكون الهاء وفتح الميم ـ . **وأحمد بن عبيد** ، قال ابن عدي : ثقة له مناكير» !!

ثم طبع كتـاب «الشعـب» ؛ والحـديث فيـه (٢/٤٥٥/٢٣٨٤) ، فوجـدت التصحيح مطابقاً لما فيه والحمد لله . وروى عَقِبَهُ بالإسناد نفسه مرفوعاً :

«اقرؤوا سورة البقرة في بيوتكم ولا تجعلوها قبوراً» .

وهذا صحـيح من حـديث أبي هريرة وابن مسـعود ، فـانظر «الصـحيحـة» (١٥٢١) .

وقد أضاف السيوطي إلى هذه الفقرة حديث الترجمة في «الجامع الصغير» ، وذكر الحديث دون الفقرة في مكان آخر . وكنت ذكرته شاهداً في «أحكام الجنائز» قبل تخريجه هنا ؛ فليحذف .

٤٦٣٤ - (مَنْ قَرأَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾ ثلاثَ مراتٍ ؛ فكأنَّما قرأَ القُرآنَ أَجْمَعَ) .

ضعيف جداً . ١ - أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٤٦) عن **أحمد بن الحارث الغَسَّاني** قال : حدثتنا سَاكِنَةُ بنت الجَعْد قالت : سمعت **رَجاءً الغَنَوِيَّ يقول** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«أحمد بن الحارث ؛ قال البخاري : فيه نظر» . قال :

«ولا يعرف لرجاء الغنوي رواية . فأما الرواية في ﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن ؛ فثابتة عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه» .

وعزا المناوي هذا القول الأخير للحافظ في «اللسان» ! وإنما هو للعقيلي ؛ نقله عنه في «اللسان» .

وقال أبو حاتم في الغساني هذا :

«متروك الحديث» .

ثم وجدت له طرقاً أخرى :

٢ - أخرجه الخلال في «فضائل ﴿قل هو الله أحد﴾» (ق ١/١٩٣) من طريق **محمد بن علي بن الوليد السُّلَمِي** : ثنا محمد بن عبدالأعلى : ثنا معتمر بن سليمان عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

«من قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ ؛ فكأنما قرأ ثلث القرآن ، ومن قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ مرتين ؛ فكأنما قرأ ثلثي القرآن ، ومن قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ ثلاث مرات ؛ فكأنما قرأ جميع ما أنزل الله عز وجل» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته السلمي هذا ؛ قال الإسماعيلي :

«بصري منكر الحديث» .

وساق له البيهقي حديث الضبّ بإسناد نظيف ، ثم قال :

«الحمل فيه على السلمي هذا» . قال الذهبي :

«صدقَ - واللهِ - البيهقيُّ ؛ فإنه خبر باطل» .

٣ - ثم روى (ق١/١٩٤) من طريق **أحمد بن القاسم الأَكْفَاني** : ثنا **إبراهيم ابن إسحاق** عن **عمرو بن ثابت** عن سماك بن حرب الضَّبِّيِّ عن النعمان بن بَشِيرٍ مرفوعاً مثله ؛ إلا أنه قال :

«فكأنما قرأ القرآن ارتجالاً» .

قلت : وهذا ضعيف أيضاً ؛ فإن عمرو بن ثابت ضعيف رافضي ، ومنهم من تركه .

ومن دونه ؛ لم أعرفهما .

٤ - وأخرج أبو يعلى في «مسنده» (١٠٢٣/٣) عن **عُبَيْسِ بن ميمون** : نا **يزيد الرَّقَاشي** عن أنس مرفوعاً بلفظ :

«أما يستطيع أحدكم أن يقرأ في الليلة ﴿قل هو الله أحد﴾؟! فإنها تعدل القرآن كله» .

ويزيد الرقاشي ضعيف .

وعبيس بن ميمون مثله في الضعف أو أشد ؛ فقد قال أحمد والبخاري :

«منكر الحديث» . وقال الفلاس :

«متروك» . وقال ابن حبان :

«يروي عن الثقات الموضوعات توهُّماً» .

ثم رواه أبو يعلى (١٠١٧/٣) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن **يزيد الرقاشي** به ؛ إلا أنه قال :

« . . . ﴿قل هو الله أحد﴾ ثلاث مرات في ليلة ؛ فإنها تعدل ثلث القرآن» .

قلت : هكذا وقع هنا : « . . . سعيد بن أبي عروبة عن يزيد الرقاشي» !

وقد ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٤٧/٧) من رواية أبي يعلى باللفظين المذكورين ، وقال في كل منهما :

«وفيه عُبَيس بن ميمون ، وهو متروك» .

فلعله سقط ذكره من إسناد اللفظ الثاني من نسختنا من «أبي يعلى» ؛ فإنها نسخة سيئة .

ثم إن الرقاشي ـ أو الراوي عنه ـ قد اضطرب في متنه كما ترى ؛ ففي اللفظ الأول جعل قراءة ﴿قل هو الله أحد﴾ مرة تعدل القرآن كله . وعكس ذلك في اللفظ الآخر ، فجعل قراءتها ثلاثاً تعدل ثلث القرآن !!

(تنبيه) : قد عرفت مما سبق أن طرق الحديث ضعيفة كلها ، بل هي شديدة الضعف ؛ بحيث لا يمكن أن يقال : إن بعضها يقوي بعضاً ، لا سيما والمحفوظ في الأحاديث الصحيحة :

«﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن» ؛ دون تثليث قراءتها ، فلا أدري كيف

جزم شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه لفظ من ألفاظ الحديث ـ يعني : الصحيح ـ؟! انظر كتابه : «جواب أهل الإيمان في أن ﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن» ، وهو مطبوع في مصر والشام وغيرها ، وهو في أول المجلد السابع عشر من «مجموعة الفتاوى» .

٤٦٣٥ ـ (مَنْ قرأَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾ مئةَ مَرَّةٍ ؛ غَفَرَ اللهُ لَهُ خطيئَتَهُ خمسينَ عاماً ؛ ما اجتنبَ خِصالاً أَرْبَعاً : الدماءَ ، والأموالَ ، والفُروجَ ، والأَشْرِبَةَ) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١/١١٨/١٥) عن **عثمان بن مطر** عن **الخليل بن مُرَّة** عن شعبة[١] بن عمرو عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الخليل بن مرة وعثمان بن مطر[٢] ؛ كلاهما ضعيف .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن أنس به ، وزاد :

« . . . في خلاء لا يجيز بها أحد» .

ولكنه موضوع ؛ فيه كذاب ؛ كما بيَّنه السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص٢٨ ـ ٢٩) .

---

(١) كذا في «تاريخ ابن عساكر» ! وفي «الكامل» لابن عدي : (سعيد) ؛ وكذا في ترجمة (الخليل بن مرة) من «تهذيب المزي» ! (الناشر) .

(٢) لكن (عثمان بن مطر) قد تابعه الليث بن سعد : عند ابن عدي في «الكامل» ؛ فبقيت العهدة على (الخليل) ؛ وفي ترجمته أورد ابن عدي الحديث ! (الناشر) .

٤٦٣٦ - (مَنْ قرأَ ﴿يس﴾ يريدُ بِها اللهَ ؛ غفرَ اللهُ لهُ ، وأُعطِيَ منَ الأَجْرِ كأنَّما قرأَ القرآنَ اثنتَيْ عشْرةَ مَرةً . وأيُّما مريض قُرئَ عندهُ سُورةُ ﴿يس﴾ ؛ نزلَ عليه بِعَددِ كُلِّ حرف عَشَرةُ أَمْلاك ، يَقُومونَ بينَ يديهِ صُفُوفاً ؛ فيُصَلّونَ ويستغفرونَ لهُ ، ويشهدونَ قبضَهُ وغَسْلَه ، ويَتْبعونَ جنازَتَهُ ويُصَلُّونَ عليهِ ، ويشهدونَ دفْنَهُ . وأيُّما مريض قرأَ سورةَ ﴿يس﴾ وهُوَ في سَكَراتِ الموتِ ؛ لمْ يَقْبِضْ مَلَكُ الموتِ روحَهُ حَتى يَجيئَهُ رِضْوانُ خازنُ الجِنانِ بِشُرْبَةٍ مِنَ الجَنَّةِ ؛ فَيَشْرَبُها وَهُوَ على فِراشِهِ ، فيموتُ وهو رَيَّانُ ، ولا يحتاجُ إلى حوضٍ مِنْ حِياضِ الأنبياءِ ؛ حتى يدخُلَ الجنةَ وهو ريَّانُ) .

موضوع . رواه الثعلبي (٣/١٦١/١) عن إسماعيل بن إبراهيم : ثنا **يوسف بن عطية** عن **هارون بن كثير** عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي أمامة عن أُبَيِّ بن كعب مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ لوائح الوضع والصنع عليه ظاهرة ؛ وآفته يوسف بن عطية - وهو الباهلي الكوفي - ؛ فإنه متهم ؛ قال عمرو بن علي الفَلاس :

«هو أكذب من **يوسف بن عطية البصري**» . وقال الدارقطني :

«هما متروكان» .

ومن فوقه مجهول ؛ كما سبق قريباً (٤٦٣٢) .

ونحوه في الوضع ؛ ما في «علل ابن أبي حاتم» قال(٢/٦٧) :

«سألت أبي عن حديث رواه **سُوَيدٌ أبو حاتمٍ** عن سليمان التيمي عن أبي عثمان أن أبا هريرة قال :

من قرأ ﴿يس﴾ مرة ؛ فكأنما قرأ القرآن عَشْرَ مِرارٍ .

وقال أبو سعيد :

من قرأ ﴿يس﴾ [مرة] ؛ فكأنما قرأ القرآن مرتين .

قال أبو هريرة : حدِّث أنتَ بما سمعتَ ، وأُحدِّثُ أنا بما سمعتُ؟! قال أبي :

هذا حديث منكر» .

قلت : بل هو باطل ظاهر البطلان ؛ إذ كيف يُعْقَلُ أن يكون جزء الشيء الفاضل أفضل أو مثل الشيء مرتين ؛ فضلاً عن العشر؟! فإن من قرأ القرآن مرتين ؛ فقد قرأ ﴿يس﴾ مرتين ، فكيف يكون قراءتها مرةً أفضل من قراءتها مرتين ؛ مع قراءة القرآن مرتين؟!

وآفة هذا الحديث الذي علقه ابن أبي حاتم : سويد هذا ـ وهو ابن إبراهيم الحناط البصري ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، سيئ الحفظ ، له أغلاط ، وقد أفحش ابن حبان فيه القول» .

قلت : وهذا إذا كان ليس فيمن دونه من هو شر منه .

ومن طريقه : رواه البيهقي في «الشعب» ، كما يستفاد من كلام المناوي عليه في «فيض القدير» . ثم رأيته في «شعب الإيمان» (٢/٤٨١/٢٤٦٦) .

والشطر الأول من حديث أبي هريرة ؛ أخرجه الترمذي من حديث أنس نحوه ، وفيه كذاب ؛ كما حققته فيما تقدم برقم (١٦٩) .

ثم رأيت حديث أبي هريرة قد رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/٢٨٣/٧٥) ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢/٤٧٩/٢٤٥٩) : نا إسماعيل بن عياش عن

أسيد بن عبدالرحمن الخَثْعَمِيٌّ عن حسان بن عطية أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

ورجاله ثقات ، لكنه مرسل أو معضل ؛ فإن حساناً هذا أكثر روايته عن التابعين .

وروي بلفظ :

«من قرأ ﴿يس﴾ ابتغاءَ وجهِ الله ؛ غفر له» ؛ وسيأتي (٦٦٢٣) .

٤٦٣٧ - (مَنْ قَعَدَ علَى فِرَاشِ مُغِيبةٍ ؛ قيَّضَ اللهُ لهُ يومَ القيامةِ ثُعْباناً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥/٣٠٠) : ثنا [أبو] سعيد مولى بني هاشم : ثنا ابن لهيعة : ثنا عبيد الله بن أبي جعفر عن ابن أبي قتادة عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير ابن لهيعة ؛ فإنه ضعيف ؛ لسوء حفظه .

والحديث ؛ أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٩٦ - ٢٩٧) من طريق هشام ابن عمار عن الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة به . وقال عن أبيه :

«هذا حديث باطل» !

كذا قال ! ولم يظهر لي وجه بطلانه .

وقد أخرجه الطبراني أيضاً في «الكبير» (١/٣٣٥/٢) وفي «الأوسط» (١/١٨٣/٢) عن ابن لهيعة به . وقال الهيثمي (٦/٢٥٨) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف» !

قلت : ففاته عزوه لأحمد ! وهو في ذلك تابع للمنذري في «ترغيبه» (١٩٥/٣) ، وقال :

«(المُغِيبةُ) ـ بضم الميم وكسر الغين المعجمة ، وبسكونها أيضاً مع كسر الياء ـ : هي التي غاب عنها زوجها» .

ثم ذكر له شاهداً من حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً بلفظ :

«مَثَلُ الذي يجلسُ على فراشِ المُغِيبةِ ؛ مثلُ الذي يَنْهَشُهُ أَسْوَدُ من أساودِ يوم القيامة»[1] . وقالا :

«رواه الطبراني ، ورواته ثقات» . وقال المنذري :

«(الأساود) : الحيّات ، واحدها أسود» .

قلت : لم أقف على إسناده ؛ لأن مسند ابن عمرو من «المعجم الكبير» لم يطبع منه إلا قطعة ، وليس فيها هذا الحديث .

ولكني وقفت عليه عند غيره ، فقد جاء في «المطالب العالية» (١/٦٦/١ ـ المسندة) : قال أبو يعلى : حدثنا سفيان بن وكيع : ثنا شريك عن الأعمش عن خيثمة عن عبدالله بن عمرو . . . رفعه .

وهذا إسناد واهٍ ؛ سفيان هذا اتهم بالكذب . وقال الحافظ في «التقريب» :

«كان صدوقاً ؛ إلا أنه ابتلي بورّاقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصح فلم يقبل ، فسقط حديثه» .

---

(١) ثم حسّنه الشيخ ـ رحمه الله ـ مرفوعاً في «صحيح الترغيب والترهيب» (٦١٦/٢/ رقم ٢٤٠٥) . (الناشر) .

ورواه أبو الشيخ في «الأمثال» من طريق أبي يعلى عنه (٢١٨) .

لكنه رواه من طريق أخرى ، فقال (رقم ٢٢٢) : حدثنا **يحيى بن عبدالله السَّكُوني** : ثنا أبو كريب : ثنا **عبدالرحمن بن شَرِيك** : حدثني **أبي** به .

وهذه متابعة ضعيفة ؛ عبدالرحمن بن شريك ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«وُثِّقَ . وقال أبو حاتم : واهٍ» . وقال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وشيخ أبي الشيخ (يحيى بن عبدالله السكوني) ؛ لم أجد من ذكره ، حتى ولا المزِّي في الرواة عن أبي كريب محمد بن العلاء !

وشريك : هو ابن عبدالله القاضي ، وهو ـ مع فضله ـ قد ضعف بسبب سوء حفظه . ورَفْعُهُ لهذا الحديث مما يدلُّ على ذلك ؛ فقد خالفه ابن عيينة ؛ فرواه عن الأعمش به موقوفاً على عبدالله بن عمرو بن العاص .

أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٢٥٤٧/١٣٩/٧) عنه .

وهذا إسناد صحيح .

فتبيَّن أن الصواب في حديث ابن عمرو الوقف . وبالله التوفيق .

ثم رأيت في «المطالب العالية» (٢/٣٠/١ ـ المسندة) أنه رواه مسدد : ثنا يحيى عن الأعمش : أنبأني خيثمة بن عبدالرحمن قال . . . فذكره ، أوقفه على خيثمة .

فهذا مما يؤكد خطأ رفعه ، ويبيِّن ـ من جهة أخرى ـ خطأ قول المعلِّق على «أمثال أبي الشيخ» ـ على حديثه المرفوع عن ابن عمرو ـ :

«والحديث رواه مسدد (المطالب العالية ٢١٠/١ برقم ٧٤٨)» !

فهذا يوهم أنه عند (مسدد) مرفوع ! والواقع أنه مقطوع موقوف على خيثمة في المكان الذي أشار إليه ، كما في أصله «المسندة» كما سبق .

وكذلك أخطأ في قوله ـ عطفاً على قوله المذكور ـ :

«ورواه أبو يعلى (مجمع الزوائد ٦/٢٥٨)» !

فإنه لا ذكر لأبي يعلى في الصفحة المشار إليها ، لا في هذا الحديث ولا في غيره ، فما أكثر تخاليطه ! والله المستعان .

٤٦٣٨ ـ (مَنْ كانَ عليهِ دَيْنٌ يُهِمُّهُ قضاؤهُ ـ أو هَمَّ بقضائِه ـ ؛ لم يزَلْ مَعَهُ منَ اللهِ حَارِسٌ) .

ضعيف . رواه الطبراني (١/١٤٥/٢) وفي «الأوسط» (٣٧٥٩) عن مسلم بن إبراهيم : ثنا **طلحة بن شُجَاعٍ الأَزْدِي** : حدثتني **وَرْقاءُ بنت هَرَّاب**[1] :

أن عمر بن الخطاب كان إذا خرج من منزله ؛ مرَّ على أمّهات المؤمنين ؛ فسلَّم عليهنَّ قبل أن يأتي مجلسه ، فإذا انصرف إلى منزله مرّ عليهن ، فكان كلما مرَّ ؛ وجد على باب عائشة رجلاً جالساً ، فقال له : ما لي أراك ههنا جالساً؟! قال : حقٌّ لي أطلب به أم المؤمنين . فدخل عليها عمر ، فقال لها : يا أم المؤمنين ! ما لك في سبعة آلاف كفاية في كل سنة؟ قالت : بلى ، ولكنْ عليَّ منها حقوق ، وقد سمعت أبا القاسم ﷺ يقول . . . فذكره ، قالت : فأنا أحب أن لا يزال معي من الله حارس . وقال :

«لم يروه عن ورقاء إلا طلحة ـ وهو [شيخ] بصري ـ ، تفرد به مسلم» !

وأقول : كلا ؛ فقد تابعه أبو سعيد مولى بني هاشم في «مسند أحمد» (٦/٢٥٥) . . . المرفوع منه فقط .

---

(١) وقع اسمها في «الكبير» : «ورقاء بنت هدابة» . (الناشر) .

والإسناد ضعيف ؛ لأنَّ ورقاء هذه لا تعرف ؛ كما في «التعجيل» .

ومثلها طلحة بن شجاع ؛ كما في «اللسان» .

وقد روي الحديث بإسناد آخر منقطع عن عائشة بلفظ آخر ، وهو أقرب إلى الصحة ؛ لما له من الشواهد ، وقد خرَّجته في «الترغيب» (٣/٣٣) .

٤٦٣٩ - (مَنْ كانَ في قلبهِ مَودَّةٌ لأخيهِ ، لَمْ يُطْلعهُ علَيها ؛ فقدْ خانَهُ) .

ضعيف . رواه ابن قُدامة في «المتحابِّين في الله» (٢/١١٢) من طريق أبي بكر الشافعي : ثنا زياد بن أيوب : ثنا **عبدالحميد بن عبدالرحمن** : ثنا **أبو كعب الشامي** عن مكحول **قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله .

وأبو كعب الشامي لم أعرفه .

وعبدالحميد بن عبدالرحمن : هو الحِمَّاني ؛ وفيه ضعف .

٤٦٤٠ - (مَنْ كانَ لهُ صَبِيٌّ فَلْيَتَصَبَّ لَهُ) .

ضعيف . رواه **أبو علي الأهوازي الحسن بن علي** - وهو متهم - في «عَقْدِ أهل الإيمان» (٤/١٩١ - ١٩٢) عن **محمد بن زكريا الغَلابي** قال : نا **العلاء بن الفضل بن عبدالملك بن أبي سَوِيَّةَ المِنْقَرِي** قال : **نا العلاء بن جَرِير العَنْبَرِي** عن **أبيه** عن الأحنف بن قيس قال :

دخلت على معاوية بن أبي سفيان وهو مُسْتلقٍ على قفاه ، وعلى صدره صبيٌّ أو صبية تناغيه ، فقلت : أَمِطْ عنك هذا يا أمير المؤمنين ! فقال : يا أحنف ! سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ الغَلابي وضّاع .

والعلاء بن الفضل ضعيف .

والعلاء بن جرير العنبري وأبوه لم أجدهما .

وأبو علي الأهوازي نفسه متهم .

لكن عزاه السيوطي في «الجامع» لابن عساكر ، فلما تكلم عليه المناوي ؛ تبين أنه من رواية **محمد بن عاصم** - مجهول - . . . عن أبي سفيان القُتَبِيِّ عن معاوية . وقال ابن عساكر :

«غريب جداً» ، كما في «الجامع الكبير» .

ومثل هذا الحديث : ما رواه الدِّينَوَرِيُّ في «المنتقى من المجالسة» (٢/٧٨ - نسخة حلب) ، ومن طريقه ابن عساكر (٤١١/٨) : حدثنا إبراهيم بن دازيل الهَمَذَاني : أنبأنا أبو حذيفة عن الثوري عن أبيه عن إبراهيم التيمي قال : كان عمر ابن الخطاب يقول :

ينبغي للرجل أن يكون في أهله مثل الصبي ، فإذا التُمسَ ما عنده وُجِدَ رجلاً . قال الثوري رحمه الله :

وبلغنا عن زيد بن ثابت أنه كان مِنْ أَفْكَهِ الناسِ في أهله ، وأَزْمَتِهِمْ إذا جلسَ مع القوم .

ورواه البيهقي (٢٩٢/٦) ، وعنه ابن عساكر من طريق ثابت بن عبيد قال :

كان زيد بن ثابت . . . فذكره .

٤٦٤١ - (مَنْ كانَ لَهُ مالٌ يُبْلِغُهُ بيتَ ربِّهِ ، أَوْ يَجِبُ فيهِ زكاةٌ - فلَمْ يَفْعَل - ؛ سألَ الرَّجْعَةَ عندَ الموتِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٣١٣) ، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند»

(٢/٧٨) ، والطبراني في «الكبير» (٣/١٧٠/٢) ، والواحدي في «تفسيره» (١/١٤٨/٤) ـ دون ذكر الحج ـ عن **يحيى بن أبي حية** عن الضَّحَّاك بن مُزَاحِم عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الترمذي :

«يحيى بن أبي حية ليس بالقوي في الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» : «ضعفوه لكثرة تدليسه» .

والضحاك بن مزاحم لم يسمع من ابن عباس .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ، ولكنها واهية جداً ؛ لأنه يرويه **محمد بن عبدالله بن إبراهيم الأُشْنَانِيُّ** : ثنا أحمد بن حنبل : ثنا محمد بن جعفر : أنا شعبة عن سِمَاك بن حَرْب عن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه مرفوعاً بلفظ :

«من كان مُوسراً ولم يحجّ ، وعنده مالٌ تجب فيه الزكاة ، ولم تَشْغَلْهُ حاجة ظاهرة ، ولا مرض حابس ، ولا سلطان جائر ؛ فَلْيَمُتْ على أي دِينٍ شاء ؛ يهوديّاً أو نصرانيّاً» .

أخرجه **أبو الحسن النِّعالي** في «حديثه» (ق١٣٢/٢) .

وهذا إسناد موضوع على الإمام أحمد ؛ آفته الأشناني هذا ؛ قال الدارقطني : «كان دجّالاً» . وقال الخطيب :

«كان يضع الحديث» .

على أن النِّعالي هذا شيخ رافضي يتتبَّعُ المناكير ، مات سنة (٤١٣) .

وجملة الحجّ التي وردت فيه ؛ قد رويت من طرق أخرى ، قد أعلّها كلّها ابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢٠٩ ـ ٢١٠) . وناقشه في ذلك السيوطي في

«اللآلئ» (٢/١١٧ ـ ١١٩) بما يستخلص منه خطأ حكمه على الحديث بالوضع ، وقد تكلَّمت على بعض طرقه في «المشكاة» (٢٥٢١) ، و«الترغيب» (٢/١٣٤) ؛ وبيَّنت عِللها .

وإنما ثبت ذلك من قول عمر بن الخطاب موقوفاً عليه :

أخرجه العَدَنِيُّ في «الإيمان» (ق٢٣٩/١) ، والبيهقي في «السنن» (٤/٣٣٤) عن ابن جريج : أخبرني عبدالله بن نُعَيْمٍ أن الضحاك بن عبدالرحمن الأشعري أخبره أن عبدالرحمن بن غنم أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب يقول :

لِيَمُتْ يَهودِيّاً أو نَصرانيّاً (يقولها ثلاث مرات) ؛ رجلٌ ماتَ ولم يحجّ ، وَجَد لذلك سعة ، وخُلِّيَتْ سبيله .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات ؛ غير عبدالله بن نعيم ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقد روى عنه جمع آخر من الثقات ، ووثقه ابن نُمير . ولم يعرفه ابن معين فقال :

«مظلم» ! يعني : أنه ليس بمشهور ؛ كما قال البُنَانِي .

ثم روى العدني : حدثنا هشام عن ابن جريج قال : أخبرني **سليمان ـ مولى لنا ـ** عن عبدالله بن المسيَّب بن أبي السائب أنه سمعه يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول . . . فذكره نحوه .

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال «الصحيح» ؛ غير سليمان هذا ؛ فلم أعرفه ، وفي شيوخ ابن جريج ممن يسمَّى سليمان كثرة ، ولا يَبْعُدُ أن يكون هو سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي ، صدوق في حديثه بعضُ لين .

فإن كان هو ؛ فالسند حسن أيضاً . والله أعلم .

٤٦٤٢ ـ (مَنْ كانَ يُحِبُّ اللهَ عزَّ وجَل ورسولَهُ ؛ فَلْيُحِبَّ أُسامَةَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٥٦/٦) عن الشعبي **قال : قالت عائشة :**

لا ينبغي لأحد أن يبغض أسامة بعد ما سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ رجاله ثقات ؛ إلا أنه منقطع ؛ فإن الشعبي لم يسمع من عائشة ؛ كما قال الحاكم . وقال ابن معين :

«الشعبي عن عائشة : مرسل» .

٤٦٤٣ ـ (مَنْ كَثُرَ كلامُهُ كَثُرَ سَقَطُهُ ، ومَنْ كَثُرَ سَقَطُهُ كَثُرَتْ ذُنوبُهُ ، ومنْ كَثُرَتْ ذنوبُهُ كانَتِ النارُ أَوْلَى بهِ) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء»(٣٣٦) ، والطبراني في «الأوسط» (٥٠٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٧٤/٣) ، وأبو الغَنَائِم النَّرْسِيُّ في «انتخاب الحافظ الصُّورِي على أبي عبدالله العَلَوي» (١/١٣٢) ، والقُضَاعي (٢/٣٠) عن إبراهيم **بن الأشعث** ـ صاحب الفُضَيْلِ بن عِيَاض ـ : ثنا **عيسى بن موسى** ـ يعني : غُنْجاراً ـ عن **عمر ابن راشد** عن يحيى بن أبي كثير عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال العقيلي :

«عيسى مجهول ، وعمر لا أدري من هو : ابن راشد أو غيره؟! والحديث غير محفوظ» . ثم قال :

«إن كان هذا عمر بن راشد ؛ فهو ضعيف ، وإن كان غيره ؛ فمجهول . أول الحديث معروف من قول عمر بن الخطاب[1] ، وآخره يروى بإسناد جيد بغير هذا الإسناد» .

---

(١) والموقوف ؛ أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٢٥٩) . (الناشر) .

وقوله : إن عيسى هذا مجهول !! مردود ؛ فإنه معروف مشهور ؛ وثَّقه ابن حبان والحاكم وغيرهما . وقال مسلمة بن قاسم في «الصلاة» :

«كان ثقةً جليلاً مشهوراً بخراسان ، وهو قديم ، لم يقع في التواريخ» .

وإنما أنكروا عليه روايته عن المتروكين والمجهولين ، وقد لخَّص الحافظ أقوال العلماء فيه : فقال :

«صدوق ربّما أخطأ ، وربّما دلس ، مُكْثرٌ من الحديث عن المتروكين» .

وعمر : هو ابن راشد ، كذلك وقع منسوباً في رواية الطبراني والنَّرْسي ، وهو اليمامي . وفي ترجمته ساق الذهبي هذا الحديث .

وقال ـ في إبراهيم بن الأشعث ـ :

«قال أبو حاتم : كنا نظن به الخير ؛ فقد جاء بمثل هذا الحديث . وذكر حديثاً ساقطاً» ؛ غير هذا .

فهو علَّة هذا الحديث ، أو عمر بن راشد ؛ فقد صرَّح العقيلي والطبراني بسماع غنجار منه ؛ فبرئت ذمّته من الحديث .

ثم رأيت الحديث رواه ابن عدي (٢/٢٤١) في ترجمة ابن راشد هذا ؛ من طريق إبراهيم المذكور .

ورواه الدَّولابي (٢/١٣٨ ـ ١٣٩) من طريق أبي نُعَيْم عُمَرَ بن صُبْحٍ عن يحيى به . وقال :

«قال أبو عبدالرحمن ـ يعني : النسائي ـ : هذا حديث منكر ، وعمر بن صبح ليس بثقة» .

قلت : وروي الحديث عن أبي هريرة بأتم منه ، وسيأتي برقم (٦٠٣٢) .

٤٦٤٤ ـ (مَنْ كَثُرتْ صَلاتُهُ باللَّيْلِ ؛ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهارِ)[1] .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (١/٤٠٠) ، وابن نصر في «قيام الليل» (ص١٤٨) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (١/٧٤) ، والخطيب في «التاريخ» (١/٣٤١ و١٣/١٢٦) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١١٠) عن ثابت بن موسى عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً . وقال ابن أبي حاتم :

«قال أبي : فذكرت لابن نمير؟ فقال : الشيخ لا بأس به ، والحديث منكر . قال أبي : الحديث موضوع» .

قلت : ويشير بقوله : «الشيخ» إلى ثابت بن موسى ، وهو مختلف فيه ؛ فقال ابن معين :

«كذاب» . وقال أبو حاتم :

«ضعيف» .

ووثقه مُطَيَّنٌ . وقال العقيلي :

«كان ضريراً عابداً ، وحديثه (يعني : هذا) باطل لا أصل له ، ولا يتابعه عليه ثقة» . وقال ابن حبان :

«كان يخطئ كثيراً ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، وهو الذي روى عن شريك . . .» فذكر الحديث . قال :

«وهذا قول شريك ، قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر : «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد . . .» الحديث ، فأدرج ثابت

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «مسند الشهاب» . (الناشر) .

قول شريك في الخبر ، ثم سرق هذا من شريك جماعة ضعفاء» .

وقد ساق ابن الجوزي بعض تلك الطرق المسروقة ، وبيّن عللها ؛ وأنها تدور على كذابين وضعاف ومجاهيل .

ومنها : ما أخرجه من طريق ابن عدي ـ وهذا ساقه في كتابه «الكامل» تحت باب «ما سرقه **العدوي الحسن بن علي بن صالح بن زكريا** من الحديث ، وألزقه على قوم آخرين» ـ : ثنا العَدَوي : حدثنا الحسن بن علي بن راشد : ثنا شريك به . وقال :

«هذا حديث ثابت بن موسى عن شريك . على أن قوماً ضعفاء قد سرقوه منه فحدثوا به عن شريك ، وليس فيهم أشهر وأصدق من الحسن بن علي بن راشد ؛ هذا الذي ألزقه العدوي عليه» .

والعدوي هذا من الكذابين الذين يضعون الحديث .

ومنها : ما أخرجه ابن الجوزي أيضاً من طريق الخطيب ـ وهذا في «التاريخ» (٣٩٠/٧) ـ عن **أبي صخر محمد بن مالك بن الحسن بن مالك بن الحكم بن سنان السَّعْدِي المَرْوَزِي** : حدثنا **صَعْصَعَةُ بن الحسين الرَّقِّيُّ** ـ **بِمَرْوٍ** ـ : حدثنا **محمد بن ضِرَار بن رَيْحَانَ بن جميل** : حدثنا أبي حدثنا **أبو العَتَاهِيَةِ إسماعيل ابن القاسم** : حدثنا الأعمش به .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ قال ابن الجوزي ـ وأقره الحافظ في «اللسان» ـ :

«محمد بن ضرار وأبوه مجهولان» .

قلت : وأبو العتاهية ـ الشاعر المشهور ـ ؛ قال الذهبي :

«ما علمت أحداً يَحْتَجُّ بأبي العتاهية» .

وصعصعة بن الحسين الرقي لم أجد له ترجمة ، وقد أورده الحافظ في «اللسان» قائلاً :

«يأتي ذكره في ترجمة محمد بن حماد بن عنبسة» .

ثم لم أجد هذه الترجمة فيه أصلاً ![1]

ومحمد بن مالك لم أعرفه .

وقد تناقض في هذا الحديث السيوطيُّ أشدَّ التناقض ، وذلك أنه ساق له في «اللآلئ» (٢/٣٣ ـ ٣٥) طرقاً أخرى ، زيادة على طرق ابن الجوزي ، محاولاً بذلك تقوية الحديث ـ كما هي عادته ـ بكثرة الطرق ، دون أن يحقق القول فيها ، أو ـ على الأقل ـ تخليص الحديث من الوضع .

وكأن ذلك هو عمدته في إيراده الحديث من رواية ابن ماجه في كتابه «الجامع الصغير» ، الذي ادعى في مقدمته : أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع ! ومع ذلك ؛ وجدته قد جزم بوضع الحديث في رسالته «أعذب المناهل في حديث : (من قال : أنا عالم ؛ فهو جاهل)» من كتابه «الحاوي للفتاوي» (٢/١٤٦ ـ ١٤٩) ؛ فإنه ـ بعد أن بيَّن ضعف إسناد حديث الجاهل هذا من أجل أنه من رواية ليث بن أبي سليم المختلط ، وأيد بطلانه من جهة المعنى ـ أورد على نفسه سؤالاً فقال :

«فإن قلت : كيف حكم على الحديث بالإبطال ، وليث لم يتهم بكذب؟ قلت : الموضوع قسمان :

قسم تعمَّد واضِعُه وضْعَه ، وهذا شأن الكذابين .

---

(١) هي فيه ، لكن وقع اسم أبيه هنا مقلوباً ، والصواب : «محمد بن عنبسة بن حماد» . (الناشر) .

وقسم وقع غلطاً لا عن قصد ، وهذا شأن المخلِّطين والمضطربين [في] الحديث ، كما حكم الحفاظ بالوضع على الحديث الذي أخرجه ابن ماجه في «سننه» وهو : «من كثرت صلاته . . .» ؛ فإنهم أطبقوا على أنه موضوع ، وواضعه لم يتعمَّد وضعه ، وقصَّته في ذلك مشهورة» .

ولذلك تعجَّب المناوي من صنيع السيوطي هذا ؛ فقال :

«ومن العجب العجاب أن المؤلف قال في كتابه «أعذب المناهل» : إن الحفَّاظ حكموا على هذا الحديث بالوضع ، وأطبقوا على أنه موضوع . هذه عبارته ، فكيف يورده في كتاب ادَّعى أنه صانه عما تفرد به وضاع؟!» .

٤٦٤٥ ـ (مَنْ كذَّبَ بالقَدَرِ ؛ فقدْ كذَّبَ بما أُنزل علَيَّ) .

ضعيف جداً . أخرجه العقيلي في ترجمة (**سَوَّار بن عبدالله بن قُدَامة**) من «الضعفاء» (ص١٧٤) قال : حدثنا أحمد بن عمرو قال : حدثنا **محمد بن الحسين** قال : حدثنا عبدالأعلى بن القاسم قال : حدثني **سَوَّار بن عبدالله العنبري** عن كُلَيب بن وائل عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«سوار ؛ قال سفيان (يعني : الثوري) : ليس بشيء . وقد روي في الإيمان بالقدر أحاديث صحاح . وأما هذا اللفظ ؛ فلا يحفظ إلا عن هذا الشيخ» !

كذا قال ! وخالفه ابن عدي فأورده في ترجمة **سوار بن مصعب** من «الكامل» فقال (ق ٢/١٨٩ ـ ١/١٩٠) : ثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز : حدثنا **العلاء ابن موسى** : ثنا سوار بن مصعب عن كليب بن وائل به . وقال :

«هذا الحديث يرويه عن كليب سوار بن مصعب ، وعامة ما يرويه غير محفوظ ، وهو ضعيف كما ذكروه» .

قلت : والعلاء بن موسى صدوق ؛ كما في «التاريخ» (١٢/٢٤٠ ـ ٢٤١) ، وكناه بأبي الجهم .

وتابعه أبو الربيع الزهراني ـ كما ذكر الذهبي في ترجمة ابن مصعب في «الميزان» ـ وساق له هذا الحديث في جملة ما أنكر عليه .

وتبعه على ذلك الحافظ في «اللسان» ، وجزم بأن عزو الحديث في كتاب العقيلي «الضعفاء» لرواية سوار بن عبدالله وهم من بعض الرواة عنده .

وأشار الحافظ في ترجمة (ابن عبدالله) إلى هذا الحديث إشارة سريعة ، لا يمكن فهم المراد منها إلا من وقف على كلامه حوله في ترجمة (ابن مصعب) ! فقال معللاً الوهم المذكور :

«لعله وقع في الرواية : «سوار» غير منسوب ، ونسبه بعضهم فأخطأ ؛ وإلا فهذا الحديث رُوِّيناه في «جزء أبي الجَهْمِ» عن سَوَّار بن مصعب عن كليب ؛ كما سيأتي قريباً ، وهو المعروف بالرواية عن كليب» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢٠٥) . وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه **محمد بن الحسين القَصَّاصُ** ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : ومحمد بن الحسين[1] القصاص ؛ هو محمد بن الحسين الذي في طريق

---

(١) لعله : (محمد بن الحُصَين) ـ بالصاد المهملة ـ ؛ كما في «أوسط الطبراني» (٨٢٩٨) ، و«ضعفاء العقيلي» (٢/٥٤٢) ، وكذا وقع في حديث آخر في «الصحيحة» (١/٥٥٥/رقم ٢٧٣) . ووقع ـ بالسين المهملة ـ في «مجمع البحرين» (٨/٢٣) . (الناشر) .

العقيلي المتقدمة ، وقد بحثت عنه فلم أجد من ذكره ! فالظاهر أن الوهم المذكور منه . والله أعلم .

(تنبيه) : نقل المناوي عن ابن الجوزي أنه قال (ولعله في كتابه «العلل») :

«حديث لا يصح ، وفيه سوار بن عبدالله ، قال أحمد والنسائي [و] يحيى : متروك . اهـ» !

وأقرَّه المناوي !

قلت : وقد اختلط عليهما سوار بن مصعب بسوار بن عبدالله العنبري ؛ فابن مصعب هو المتروك ، وهو الذي قال فيه أحمد :

«متروك الحديث» . وسئل عنه ابن معين؟ فقال :

«ضعيف ليس بشيء» . وقال النسائي :

«متروك» .

وأما العنبري ؛ فلم نقف على من جرحه سوى الثوري ؛ كما تقدم في نقل العقيلي عنه .

وقد خالفه جمع فوثقوه ؛ فذكره ابن حبان في «الثقات» ، وكذا ابن شاهين ، وقال ابن المديني :

«ثقة» ؛ كما في «اللسان» .

وكذلك وثقه النسائي ؛ كما في «تاريخ بغداد» (٢١٢/٩) ، وقال ابن عدي :

«أرجو أنه لا بأس به» . وقال الذهبي ـ عقب جرح الثوري إياه ـ :

«كان من نبلاء القضاة ، روى عنه ابن عُلَيَّةَ وبشر بن المُفَضَّل ، ومات سنة ست وخمسين ومئة ، وكان ورعاً» .

قلت : فالرجل ثقة فاضل ، فالجرح المشار إليه مردود ؛ لأنه جرح مُبْهم ؛ مع ما فيه من مخالفة لتوثيق أولئك الأئمة .

ويدور في البال أنه لا يبعد أن الثوري أراد سوار بن مصعب ، ففهم الراوي أنه أراد العنبري ؛ وهماً منه ، على النحو الذي وقع في سند الحديث . والله أعلم .

٤٦٤٦ ـ (مَنْ كَذَبَ عليَّ ؛ فَهُوَ في النَّارِ) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/١٦٥) ، وأحمد (١/٤٦ ـ ٤٧) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٥٨) ـ عن أحمد وعن غيره ـ عن **دُجَيْنٍ أبي الغُصْنِ ـ بصري** ـ قال :

قَدِمْتُ المدينة ، فلقيتُ أسلمَ مولى عمر بن الخطاب ، فقلت : حدِّثني عن عمر ، فقال : لا أستطيع ، أخاف أن أزيد أو أنقص ، كنا إذا قلنا لعمر : حدِّثنا عن رسول الله ﷺ قال : أخاف أن أَزيد حرفاً أو أنقص ؛ إن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ دجين هذا اتفقوا على تضعيفه ، وقد نسبه بعضهم إلى التلقين ؛ فروى البخاري في «التاريخ الصغير» (١٨١) بسند صحيح عن عبدالرحمن بن مهدي قال :

قال لنا دجين أول مرة : حدثني مولى لعمر بن عبدالعزيز لم يدرك عمر بن الخطاب ، فتركه ، فما زالوا يلقِّنونه حتى قال : أسلم مولى عمر بن الخطاب ! قال البخاري :

«ولا يعتدّ به ، كان يتوهّم ، ولا يُدرى ما هو؟» .

وفي رواية لابن الجوزي من طريق أخرى عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

«من كذب عليَّ متعمّداً ؛ فليتبوّأ مقعده من النار» .

وهذا هو المحفوظ عن النبي ﷺ في «الصحيحين» ، و«السنن» ، و«المسانيد» ، و«الفوائد» ؛ من طرق كثيرة عن جمع كبير من الصحابة ، وقد خرَّج السيوطي أكثرها في «الجامع الصغير» .

٤٦٤٧ - (مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ ؛ سترَ اللهُ عَوْرتَهُ ، ومَنْ كظَمَ غيظَهُ - ولَوْ شاءَ أنْ يُمْضِيَهُ أَمضاهُ - ؛ ملأَ اللهُ قلبَهُ يومَ القيامةِ رضاً ، ومَنْ مشَى معَ أخيهِ في حاجتِهِ حتَّى يُثْبِتَها لهُ ؛ أَثبتَ اللهُ قدمَهُ يومَ تزولُ الأَقْدامُ) .

ضعيف[1] . رواه نصر المقدسي في «الأربعين» (رقم ٣١) عن **محمد بن صالح ابن فيروز بن كعب التميمي** : نا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال نصر :

«حديث غريب ، تفرد به محمد بن صالح التميمي ؛ وليس هو بمشهور ، وفي حديثه نكارة» . وقال الذهبي :

«ليس بثقة» . ثم ساق له ثلاثة أحاديث بهذا السند ؛ أبطل أحدها ، وقال في الآخرَيْن :

«موضوعان» .

---

(١) ذكر له الشيخ - رحمه الله - طريقاً حسناً ثبت به الحديث ؛ فانظر «الصحيحة» (٩٠٦) ! (الناشر) .

ورواه الطبراني (٣/٢٠٩/٢/٢) من طريق سُكَين بن [أبي] سِرَاج : نا عمرو بن دينار عن ابن عمر به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سكين هذا ؛ اتهمه ابن حبان ، فقال :

«يروي الموضوعات» .

وقد ثبت الشطر الأول منه بلفظ :

«منْ كفَّ غضبه ؛ كفَّ اللهُ عنه عذابه» ؛ فراجعه في «الصحيحة» (٢٣٦٠)[1] .

٤٦٤٨ - (مَنْ كَفَّن مَيْتاً ؛ كانَ لهُ بكلِّ شَعْرةٍ مِنْهُ حَسَنَةٌ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٤/٤٤) عن أحمد بن أيوب البغدادي : حدثنا سليمان بن داود : حدثنا الصَّلْتُ بن الحَجَّاج : حدثنا أبو العلاء الخَفَّافُ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«تفرد به أبو العلاء خالد بن طَهْمَانَ الخفاف عن نافع ، وعنه الصلت ، ولم أكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أورده الخطيب في ترجمة أحمد هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وفي «اللسان» :

«مجهول ، قاله مسلمة في (الصِّلة)» .

والصلت بن الحجاج ؛ قال ابن عدي :

«عامة حديثه منكر» .

---

(١) ولْيُنظر رقم (١٩١٦) - فيما سبق من هذه «السلسلة» - . (الناشر) .

وخالد بن طهمان صدوق مختلط .

ونقل المناوي عن «الميزان» أنه قال :

«الظاهر أن هذا حديث موضوع» .

فلينظر أين قال هذا؟!

ثم رأيته ذكر هذا في ترجمة أبي العلاء من «كنى الميزان» ، فقال :

«أبو العلاء عن نافع . غمزه ابن حبان ، فقال : روى عن نافع ما ليس من حديثه ، من ذلك . . . (فذكر هذا الحديث ، وقال :) ؛ قال ابن حبان : لا يجوز الرواية عنه . قلت : والظاهر أن هذا حديث موضوع» .

أقول : فالظاهر من صنيع ابن حبان - ثم الذهبي - : أن أبا العلاء هذا هو عندهما غير خالد بن طهمان الخفاف ، بدليل أن ابن حبان قد ذكر الخفاف في «الثقات» وقال :

«يخطئ ويهم» . وترجم له الذهبي في «أسماء الميزان» ترجمة خاصة !

لكن الأرجح أنهما واحد ، كما يفيده تصريح الخطيب السابق ، وهو عمدة في هذا الشأن . والله أعلم .

٤٦٤٩ - (مَنْ لَبِسَ ثوباً جديداً فقال : الحمدُ لله الذي كَساني ما أُوَاري عَوْرَتي ، وأتجمَّلُ بهِ في حَياتي ، ثمَّ عَمَدَ إلى الثوبِ الذي أَخْلَقَ ، - أو قالَ : ألقى - فتصدَّقَ به ؛ كانَ في كَنَفِ اللهِ ، وفي حفظِ اللهِ ، وفي سَتْرِ اللهِ حَيّاً ومَيْتاً . قالها ثلاثاً) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٤٥/١٢) ، وعنه ابن ماجه

(٣٦٨/٢) ، وابن السني في «عمله» (٢٦٧/٩٠) : نا يزيد بن هارون : نا أصبغ بن زيد : نا **أبو العلاء** عن أبي أمامة قال :

لَبِسَ عمر بن الخطاب ثوباً جديداً ، فقال : الحمد لله الذي كساني ما أواري به عورتي ، وأتجمل به في حياتي . ثم قال . . . فذكر الحديث .

ومن طريق يزيد : أخرجه الترمذي (٣٥٥٥) ، وضعفه بقوله :

«حديث غريب» .

قلت : وعلَّته أبو العلاء هذا ـ وهو الشامي ـ ؛ مجهول .

وله طريق أخرى عند الحاكم (١٩٣/٤) ، وابن أبي الدنيا في «الشكر» (ص١٦) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٢٤١/٢ ـ ٢) ، والطبراني في «الدعاء» (٩٣٧/٢) عن **عُبَيْدِ الله بن زَحْرٍ عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبدالرحمن** عن أبي أمامة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ قال ابن حبان ـ في ابن زحر ـ :

«يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسناد خبر : عبيد الله ، وعلي بن يزيد ، والقاسم أبو عبدالرحمن ؛ لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم» .

٤٦٥٠ ـ (مَنْ لَبِسَ ثوبَ شُهْرةٍ ؛ أَعْرضَ اللهُ عنهُ حَتى يَضَعَهُ متى ما وضَعَهُ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٧٩/٢) ، وابن حبان في «الثقات» (٢٣٠/٩) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٤٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٩٠/٤ ـ ١٩١) عن وَكِيع بن مُحْرِز الشامي عن **عثمان بن الجَهْم** عن زِرِّ بن حُبَيْشٍ عن أبي ذر مرفوعاً وقال العقيلي :

«وكيع بن محرز الشامي ؛ قال البخاري : عنده عجائب» .

قلت : لكن قال نصر بن علي الجهضمي - وهو من الرواة عنه - :

«لا بأس به» .

وكذا قال أبو زرعة ، وأبو حاتم .

وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق له أوهام» .

قلت : فهو حسن الحديث إذا لم يخالف .

وبقية رجال الإسناد ثقات ؛ غير عثمان بن الجهم ؛ وهو مجهول ؛ قال الذهبي :

«روى عنه وكيع بن المحرز فقط» .

فهو علّة هذا الحديث ، وإن وثقه ابن حبان ؛ لما عُرِف من تساهله في التوثيق .
ومنه يتبيّن أنّ قول البوصيري في «زوائده» (١/٢١٨) :

«إسناده حسن» !

غير حسن[1] . والله أعلم .

---

(١) لكن استروح الشيخ - رحمه الله - في «الجلباب» (ص٢١٤) إلى تحسينه لغيره ؛ فإنه - بعد أن تعقّب البوصيري - بهذا الكلام - استثنى فقال :

« . . إلا إن كان يريد أنه حسن لغيره ؛ فسائغ . ولعله - لذلك أورده المقدسي في «الأحاديث المختارة» ، والله أعلم» .

ويؤيد هذا : أن له شاهداً من حديث الحسن والحسين رضي الله عنهما : عند الطبراني في «الكبير» (٣/١٣٤/٢٩٠٦) بإسناد فيه ضعف ، والله أعلم . (الناشر) .

٤٦٥١ - (مَنْ لَقِيَ العَدُوَّ ، فَصبرَ حَتى يُقْتَلَ أو يَغْلِبَ ؛ لَمْ يُفْتَنْ في قَبْرِهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/٢٠٥/١) ، والحاكم (١١٩/٢) عن **أبي مطيع معاوية بن يحيى** عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ بن علقمة عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : معاوية ضعيف»[1] . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق له أوهام ، وغَلِطَ من خَلَطهُ بالذي قبله (يعني : **الصدفي**) ؛ فقد قال ابن معين وأبو حاتم وغيرهما : الطرابلسي أقوى من الصدفي . وعكس الدارقطني» .

٤٦٥٢ - (مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ ؛ فأَنا منهُ بَريءٌ) .

ضعيف . رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٥١٦/٤) ، وابن عدي في «الكامل» (١/٣٢) عن معتمر : حدثني **أَشْرَسُ بن أبي الحسن**[2] عن **يزيد الرَّقَاشِيِّ** عن **صالح بن شُرَيْحٍ** عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«أشرس هذا ؛ لا أعرف له من الرواية إلا أقل من عشرة أحاديث ، وأرجو أنه لا بأس به» .

---

(١) ورجّح الشيخ - رحمه الله - في مواضع من كتبه تحسين حديثه ؛ فانظر - مثالاً - «ظلال الجنة بتخريج كتاب السنة» (رقم ٧٧٨) ! (الناشر) .

(٢) في مطبوعتي «أبي يعلى» (١١/٢٨٨ - ٦٤٠٤/٢٨٩ - داراني) و(٦٣٧٣/٤٤/٦ - إرشاد الحق) : زيادة : (سيف) بين (أشرس) و(يزيد) ! ولا يعرف من سيف هذا ؟! (الناشر) .

قلت : ويزيد الرقاشي ضعيف .

وصالح بن شريح ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢/١/٤٠٥) بروايته عن أبي عُبَيْدَةَ ابن الجَرَّاح وغيره ، ورواية محمد بن زياد الألهاني عنه . وقال :

«سألت أبا زرعة عنه؟ فقال : مجهول» .

قلت : ووقع في «مسند أبي يعلى» : (صالح بن سَرْجٍ) ! وبناءً على ذلك قال الهيثمي (٧/٢٠٦) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه **صالح بن سرج** ، وكان خارجيّاً» !

قلت : وما أظنه إلا تصحيفاً ؛ فإن صالح بن سرج الخارجي دون صالح بن شريح في الطبقة ؛ فإنه من أتباع التابعين ، يروي عن عِمْران بن حِطَّان التابعي الخارجي .

وأما ابن شريح ؛ فهو تابعي كما رأيت .

٤٦٥٣ ـ (مَنْ لمْ يَتْرك ولَداً ولا والداً ؛ فَوَرَثَتُهُ كَلالةٌ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «سننه»[1] (٦/٢٢٤) عن عمار بن رُزيق عن **أبي إسحاق عن** أبي سلمة بن عبدالرحمن **قال** :

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾؟ قال . . . فذكره . وقال :

---

(١) وقد أخرجه أبو داود في «المراسيل» (رقم : ٣٧١ ـ المسندة) ، ومن طريقه البيهقي .

وأخرجه موصولاً ـ عن أبي هريرة ـ : الحاكم (٤/٣٣٦) من طريق الحِمَّاني عن يحيى بن آدم عن عمار . . . به . والحماني متهم . (الناشر) .

«قال أبو داود (يعني : السِّجِسْتَاني) : وروى عمار عن أبي إسحاق عن البراء في الكلالة؟ قال : «تكفيك آية الصيف» . قال البيهقي :

«هذا هو المشهور ، وحديث أبي إسحاق عن أبي سلمة منقطع ، وليس بمعروف» .

قلت : يعني : أنه مرسل ؛ لأن أبا سلمة بن عبدالرحمن تابعي .

وأبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ مدلس ؛ وقد عنعنه ، وكان اختلط .

وقد أخرجه الشيخان ، وأبو داود (٢٨٨٨ و٢٨٨٩) ، وأحمد (٤/٢٩٣ و٢٩٥ و٣٠١) من طرق عن أبي إسحاق مختصراً نحو رواية عمار التي علّقها البيهقي . وزاد أبو داود من طريق أبي بكر بن عياش :

فقلت لأبي إسحاق : هو من مات ولم يدع ولداً ولا والداً؟ قال : كذلك ظنوا أنه كذلك .

قلت : فهذا مما يعلُّ رفع الحديث إلى النبي ﷺ كما في رواية أبي سلمة .

وقد صح عن الشعبي أنه قال :

سئل أبو بكر عن الكلالة؟ فقال : إني سأقول فيها برأيي ؛ فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان ، أراه ما خلا الوالد والولد .

فلما استخلف عمر قال : إني لأستحيي الله أن أرد شيئاً قاله أبو بكر .

أخرجه الدارمي (٢/٣٦٥ ـ ٣٦٦) ، والبيهقي .

وروى هذا الأخير عن السُّمَيْطِ بن عُمَيْرٍ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

أتى عليَّ زمان ما أدري ما الكلالة؟! وإذا الكلالة من لا أب له ولا ولد .

وإسناده صحيح .

٤٦٥٤ - (مَنْ لَم يَحْلِقْ عانَتَهُ ، ويُقَلِّمْ أَظْفارَهُ ، ويَجُزَّ شارِبَهُ ؛ فليسَ مِنَّا) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤١٠/٥) عن **ابن لهيعة** : ثنا يزيد بن عمرو المَعَافِرِيُّ عن رجل من بني غِفَار أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

والرجل الغفاري لم يسمَّ فهو مجهول ، وليس فيه التصريح بأنه صحابي ، حتى يقال : إن الصحابة كلهم عدول ؛ فلا يضر عدم تسميته ! وكون يزيد بن عمرو - وهو المعافري المصري - من التابعين ؛ لا يلزم منه أن لا يكون شيخه تابعيّاً مثله أو أكبر منه ، وهذا مثله كثير في الأحاديث ؛ كما لا يخفى على من تعانى هذا الفن الشريف .

نعم ؛ قد صح الشطر الأخير من الحديث ؛ بلفظ :

«من لَم يأخذْ من شاربِه فليسَ منّا» .

وهو مخرّج في «المشكاة» (٤٤٣٨) ، و«الروض النضير» (٣١٣) .

(تنبيـــه) : لقد رأيت هذا الحديث في رسالة «حكم اللحية في الإسلام» للشيخ محمد الحامد رحمه الله (ص٢٨) معزوّاً للطبراني عن واثلة !!

ولا أصل له عند الطبراني ولا عند غيره عن واثلة ؛ ولم يذكره السيوطي في «جامعيه» إلا من رواية أحمد عن الرجل . وكذلك فعله قبله الهيثمي في «المجمع» (١٦٧/٥) . وقال :

« . . وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وقد عرفت أنه فيه الرجل الذي لم يُسَمَّ .

٤٦٥٥ ـ (مَنْ لَم يُخَلِّلْ أصابِعَهُ بالماءِ ؛ خُلِّلَتْ بالنَّارِ يومَ القيامةِ) .

ضعيف . رواه أبو موسى المديني في «جزء من الأمالي» (٢/٦٢) عن الهيثم ابن حُمَيْدٍ عن **العلاء بن الحارث** عن مكحول **عن** واثلة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكن مكحولاً مدلس ، وقد عنعنه .

والعلاء بن الحارث ـ وهو الحضرمي الدمشقي ـ كان اختلط ، ولست أدري إذا كان ذكره في هذا الإسناد محفوظاً ! فقد أورد الهيثمي هذا الحديث في «مجمع الزوائد» (٢٣٦/١) ؛ وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه **العلاء بن كثير الليثي** ، وهو مجمع على ضعفه» .

قلت : والليثي هذا هو من طبقة الحضرمي ، وكلاهما روى عن مكحول . فالله أعلم .

والحديث ؛ أشار المنذري في «الترغيب» (١٠٣/١) إلى ضعفه .

٤٦٥٦ ـ (مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الرَّكْعَةَ ؛ لمْ يُدرِكِ الصَّلاةَ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٨٩/٢ ـ ٩٠) عن شعبة : ثنا **عبد العزيز بن محمد المكي** عن **رجل** عن النبي ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الرجل لم يسم ، وليس في السياق ما يدل على أنه من الصحابة ؛ لما سبق ذكره قبل حديث .

وعبد العزيز بن محمد المكي لم أجد من ذكره ، ولا أورده الحافظ المزِّي في جملة شيوخ شعبة الذين استقصاهم في «التهذيب» كعادته . والله أعلم .

وقد رواه البيهقي من طريق أخرى عن شعبة عن عبدالعزيز بن رُفَيْعٍ عن رجل به ، بلفظ :

«إذا جئتم والإمام راكع فاركعوا ، وإن كان ساجداً فاسجدوا ، ولا تعتدوا بالسجود إذا لم يكن معه الركوع» .

وعبدالعزيز بن رفيع مكي من شيوخ شعبة الثقات المعروفين ؛ فلعلَّ بعض الرواة في الطريق الأولى وهِمَ فسمى أباه محمداً ، وإنما هو رفيع !

والحديث بلفظ ابن رفيع صحيح ؛ له شواهد من حديث أبي هريرة وغيره ، وهو مخرَّج في «الأحاديث الصحيحة» (١١٨٨) وغيره .

وأما لفظ ابن محمد المكي ؛ فكأنه مقلوب الحديث الصحيح :

«من أدرك من الصلاة ركعةً ؛ فقد أدرك الصلاة» .

أخرجه الستة وغيرهم ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٠٢٦) .

٤٦٥٧ ـ (مَنْ لَمْ يُطهِّرْهُ ماءُ البَحْرِ ؛ فَلا طَهَّرَهُ اللهُ)[١] .

ضعيف جداً . أخرجه الدارقطني (ص١٣) ، والبيهقي (٤/١) عن محمد بن حُمَيْدٍ الرازي : نا إبراهيم بن المختار : نا عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز عن سعيد بن ثوبان عن أبي هند [الفِرَاسي] عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الدارقطني :

«إسناده حسن» !

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «معرفة السنن (ص٦٣)» . (الناشر) .

قلت : وهذا منه عجيب ؛ فإنّ الرازي هذا ـ مع حفظه ـ ضعيف ، بل اتهمه أبو زرعة وغيره بالكذب .

وإبراهيم بن المختار ؛ قال الحافظ :

«صدوق ضعيف الحفظ» .

وعبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز ـ وهو الأموي ؛ مع كونه من رجال الشيخين ـ مُضَعَّف ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وسعيد بن ثوبان لا يعرف ، لم يزد ابن أبي حاتم في ترجمته على قوله (٢/١/٩) :

«روى عن أبي بكر بن أبي مريم» !

وأبو هند الفراسي ؛ لم أجد من ذكره .

٤٦٥٨ ـ (مَنْ ماتَ علَى غيرِ وَصِيَّة ؛ لمْ يُؤْذَن لهُ في الكلامِ إلى يومِ القيامة ؛ قالوا : يا رسول الله ! أوَيَتكلَّمونَ قبلَ يومِ القيامة؟! قال : نَعَم ؛ ويزورُ بعضُهم بَعضاً) .

ضعيف . رواه أبو عمر بن منده في «أحاديثه» (١/٢٠) عن **أحمد بن بكرويه البالسي** : حدثنا زيد بن الحُبَاب : حدثنا **أبو محمد الكوفي** عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو محمد الكوفي ؛ أورده الذهبي ثم العسقلاني ـ في كنى «الميزان» و«اللسان» ـ ، وقالا :

«وعنه زيد بن الحباب : بخبر باطل» .

وكأنهما يشيران إلى هذا .

وأحمد بن بكرويه البالسي ؛ قال ابن عدي :

«روى مناكير عن الثقات» . وقال الأزدي :

«كان يضع الحديث» . وقال الحافظ :

«وله حديث موضوع بسند صحيح» .

يعني : أنه هو الذي وضعه وركَّب عليه الإسناد الصحيح .

وروي الحديث عن قيس بن قبيصة مرفوعاً بلفظ :

«من لم يوصِ ؛ لم يؤذَنْ له في الكلامِ مع الموتى» . قيل : يا رسول الله ! وهل يتكلمون؟ قال :

«نعم ، ويتزاورون» .

ذكره الحافظ في «الإصابة» (٣/٢٤٧) من رواية أبي موسى المديني من طريق **عبدالله الألهاني** عنه وقال :

«سنده ضعيف» .

قلت : وعبدالله الألهاني لم أعرفه .

ورواه أيضاً أبو الشيخ في «الوصايا» عن قيس ؛ كما في «الجامع الصغير» و«الكبير» أيضاً .

ثم رأيت الحافظ ابن رجب قد أورد الحديث في «أهوال القبور» (ق٩٥/١) ؛ وقال :

«لا يصح ، قال أبو أحمد الحاكم : هذا حديث منكر ، وأبو محمد هذا رجل مجهول» .

قلت : وهذه فائدة كان على الذهبي والعسقلاني أن يذكراها !

٤٦٥٩ ـ (مَنْ ماتَ غَدْوَةً ؛ فلا يَقِيلَنَّ إلا في قَبْرِهِ ، ومنْ ماتَ عَشِيَّةً ؛ فلا يَبِيتَنَّ إلا في قَبْرِهِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (١/٦٧) عن **الحَكَمِ بن ظُهَيْرٍ** عن **ليث** عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«لم يحدث به عن ليث غير الحكم بن ظهير ، وعامة أحاديثه غير محفوظة» .

قلت : وهو متروك ، واتهمه ابن معين كما في «التقريب» .

ثم رواه ابن عدي (٢/٧٥) عن **حماد بن أبي حنيفة** عن **ليث** عن مجاهد مرفوعاً به . وقال :

«وهذا اختلاف على ليث ، وليث ليس ممن يعتمد عليه في الحديث» . قال :

«وحماد بن أبي حنيفة لا أعلم له رواية مستوية فأذكرها» .

ومن الطريق الأولى : أخرجه الطبراني ؛ كما في «فيض القدير» .

٤٦٦٠ ـ (مَنْ ماتَ مُحْرِماً ؛ حُشِرَ مُلَبِّياً) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٣/٣٣٨) عن **الحسين بن الضَّحَّاك الخَلِيع** عن **الأمين (بن هارون الرشيد)** : حدثني **أبي** عن **أبيه المنصور** عن أبيه عن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون أبي المنصور ـ واسمه محمد بن علي بن عبدالله ـ غير معروفين برواية الحديث ، وبعضهم لم تثبت عدالته ، كالأمين ـ واسمه محمد ـ ؛ قال الحافظ في «اللسان» :

«وسيرة الأمين مشهورة في محبَّة اللهو والخلاعة ، واتباع هوى النفس ، إلى أن جرَّه ذلك إلى الهلاك ، وكان قتله سنة ثمان وتسعين ومئة» .

وساق له هذا الحديث الغريب .

والحسين بن الضحاك ؛ قال الخطيب (٢/٥٥) :

«شاعر ماجن مطبوع ، حسن الافتنان في ضروب الشعر وأنواعه . . . مات سنة خمسين ومئتين» .

٤٦٦١ ـ (مَنْ ماتَ مريضاً ماتَ شهيداً ، ووُقِيَ فِتْنَةَ القَبْرِ ، وغُدِيَ وريحَ عليهِ برزْقِهِ منَ الجنةِ)[1] .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (١/٤٩١) ، وابن عدي (١/٣٢٥) ، وأبو بكر القَطِيعِيُّ في «قطعة من حديثه» (١/٦٩) ، والحاكم في «علوم الحديث» (١٧٨) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٢٠٨/١٧) عن حجاج بن محمد عن ابن جريج : أخبرني **إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء** عن موسى بن وَرْدَان عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢١٦ ـ ٢١٧) . وقال :

«لا يصح ، ومداره على إبراهيم ـ وهو ابن أبي يحيى ـ ، وقد كانوا يدلسونه لأنه ليس بثقة ، وهو **إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي** ، قال مالك

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن بخطه : «عد (١/١٣٢)» .

ويحيى بن سعيد وابن معين : هو كذاب ، وقال أحمد : قد ترك الناس حديثه ، وقال الدارقطني : متروك» .

وقد تابع حَجَّاجاً : عبدُالرزاق : أنبأنا ابن جريج به .

أخرجه ابن ماجه ، وابن الجوزي .

والقَدَّاح عن ابن جريج به .

أخرجه أحمد في «الزهد» (٢/٩٧/٢٠) ، وابن الجوزي .

وخالفهم **الحسن بن زياد اللؤلؤي** فقال : ثنا ابن جريج عن موسى بن وَرْدان به ، فأسقط من السند إبراهيم بن محمد .

أخرجه ابن عدي (٢/٨٩) . وقال :

«وهذا الحديث يرويه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن موسى بن وردان ، ويقول : إبراهيم بن أبي عطاء ، هكذا يسميه ، فإذا روى ابن جريج عن موسى هذا الحديث يكون قد دلسه . والحسن بن زياد ليس صنعته الحديث ، وهو ضعيف ، وكان يكذب على ابن جريج» .

قلت : وكذّبه ابن معين مطلقاً ، وكذا أبو داود .

وخالفهم جميعاً : **الحسن بن قُتَيْبَةَ** فقال : ثنا عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة به .

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ص٦٦ ـ زوائده) : حدثنا الحسن ابن قتيبة به .

ومن طريق الحارث : أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٠٠ ـ ٢٠١) ، وقال :

«غريب من حديث عبدالعزيز عن محمد ، ما كتبناه عالياً إلا من حديث الحسن» .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الدارقطني ، وقال الذهبي :

«هو هالك» .

وخالفه **حفص بن عمر البصري** ؛ فقال : عن عبدالعزيز بن أبي رواد عن طَلْقٍ عن جابر بن عبدالله مرفوعاً بلفظ :

«من ماتَ غريباً أو غريقاً ؛ ماتَ شهيداً» .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٠٣/٨) . وقال :

«غريب من حديث عبدالعزيز عن طلق ، لم نكتبه إلا من حديث البَاوَرْدِيِّ عن حفص» .

قلت : وهو ابن عمر بن ميمون العَدَنيّ أبو إسماعيل ؛ الملقب بالفَرْخِ ، فهو الذي ذكروا له رواية عن عبدالعزيز بن أبي رواد ، وهو متروك كما قال الدارقطني .

وجملة القول ؛ أن الحديث ليس في شيء من طرقه ما يشدُّ من عَضُدِهِ ، ولذلك ؛ فإن ابن الجوزي ما جانف الصواب حين حكم عليه بالوضع ، لا سيّما وقد قال :

«قال أحمد بن حنبل : إنما هو : «من مات مرابطاً» ، وليس هذا الحديث بشيء» .

ثم روى بإسناده عن إبراهيم بن أبي يحيى الذي في الطريق الأولى ؛ قال :

حدثت ابن جريج بهذا الحديث : «من مات مرابطاً . . .» ؛ فروى عني : «من مات مريضاً . . .» ، وما هكذا حدثته !

وعقَّب عليه ابن الجوزي بقوله :

«قلت : ابن جريج هو الصادق» .

قلت : وصدق ـ رحمه الله ـ ؛ فإنه لا يجوز تصديق المتَّهم في طعنه في الصادق الحافظ كما هو ظاهر .

ومن العجيب : قول ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٣٦٤) بعد أن أشار إلى طرقه المتقدمة ـ أو أكثرها ـ :

«والحق أنه ليس بموضوع ، وإنما وهِمَ راويه في لفظة منه» !!

ثم ذكر قول إبراهيم الآنف الذكر ، ثم قال :

«فالحديث إذاً من نوع المعلَّل أو المصحَّف» .

قلت : ولا يخفى على الناقد البصير أن هذا التحقيق صوري شكلي ؛ فإن جزمه بأنه مصحَّف ، معناه أنه موضوع بهذا اللفظ ، فما قيمة التحقيق المذكور؟!

تنبيهان :

الأول : قوله في الطريق الأخيرة : «أو غريقاً» ! هكذا وقع في «الحلية» .

وفي «اللآلئ المصنوعة» (٢/٤١٤) ـ نقلاً عنها ـ :

«أو مريضاً» . ولعله الأصل . والله أعلم .

والآخر : حديث : «من مات مرابطاً . . .» الحديث نحو لفظ الترجمة .

أخرجه أحمد (٢/٤٠٤) من طريق ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن أبي هريرة به .

وابن لهيعة ـ وإن كان سيئ الحفظ ـ ؛ فقد تابعه زهرة بن معبد عن أبيه عن أبي هريرة به .

أخرجه ابن ماجه (٢/١٧٤ ـ ١٧٥) ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٨/٤/٢) .

قلت : وهذا إسناد لا بأس به في المتابعات .

وأما قول المنذري في «الترغيب» (٢/١٥١) ـ وتبعه البوصيري في «الزوائد» (١/١٧٢) ـ :

«إسناده صحيح» !!

ففيه نظر بيَّنته في «التعليق الرغيب» .

لكن الحديث صحيح بما له من الشواهد ، وقد أشرت إليها في المصدر المذكور .

٤٦٦٢ ـ (مَنْ ماتَ مِنْ أُمَّتي يَعْمَلُ عملَ قومِ لُوطٍ ؛ نقلَهُ اللهُ إليهِمْ حَتى يُحْشَرَ معهُم) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١١/١٦٠) عن مسلم بن عيسى : حدثنا أبي : حدثنا حماد بن زيد عن سهيل (!) عن أنس مرفوعاً .

أورده في ترجمة عيسى بن مسلم الصفّار ـ والد مسلم ـ ، وقال :

«حدث عن مالك بن أنس وحماد بن زيد وإسماعيل بن عياش أحاديث منكرة» .

قلت : لكن ابنه مسلم بن عيسى شرٌّ منه ؛ فقد قال الدارقطني :

«متروك» .

واتهمه الذهبي بوضع حديث .

وأما قول السيوطي في «الفتاوي» (٢/٢٠٢) :

«وله شاهد أخرجه ابن عساكر عن وكيع قال : سمعنا في حديث : «من مات وهو يعمل عمل قوم لوط ؛ سار به قبره حتى يصير معهم ، ويحشر معهم يوم القيامة» . . .» !

فأقول : هذا مردود من وجهين :

الأول : أن الشاهد لا يقوِّي الحديث الذي اشتدَّ ضعف سنده ؛ كهذا .

والآخر : أنه مقطوع ليس بمرفوع ؛ فكيف يصلح شاهداً ؟!

٤٦٦٣ - (مَنْ مثَّلَ بذِي حياةٍ ؛ فعليهِ لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أَجْمَعينَ) .

ضعيف . رواه محمد بن محمد البزار في «حديث أبي عمرو الدَّقَّاق» (١/١٧٨/١) عن **عطية** بن بقية قال : حدثني أبي : ثنا **مُعَان بن رِفاعة السَّلامي** قال : حدثني **الأصم** عن سعيد بن المسيب عن عبدالله بن عمر رفعه .

وأخرجه الطبراني (٣/١٩٠/١) من طريق أخرى عن بقية **عن مُعَان** بن رفاعة به ؛ إلا أنه قال :

« . . . بأخيه فعليه . . .» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بقية مدلس وقد عنعنه . وتصريحه بالتحديث في الطريق الأولى مما لا يعتمد عليه ؛ لأن عطية بن بقية تفرد به ، وقد كانت فيه

غفلة ؛ كما قال ابن أبي حاتم (٣/١/٣٨١) .

ثم إن مدار الطريقين على الأصم ؛ ولم أعرفه[1] .

ومعان ليِّن الحديث كثير الإرسال ؛ كما في «التقريب» .

٤٦٦٤ - (مَنْ مَشى إلى رجلٍ مِنْ أُمَّتي لِيَقْتُلَهُ ؛ فَلْيَقُلْ هكَذا ، فالقاتِلُ في النَّارِ ، والمَقْتُولُ في الجَنَّةِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٢٠٤) ، وأحمد (٢/٩٦) عن عون بن أبي جُحَيْفَةَ عن عبدالرحمن بن سُمَيْرَةَ قال :

«كنت آخذاً بيد ابن عمر في طريق من طرق المدينة ؛ إذ أتى على رأس منصوب فقال : شقي قاتل هذا ! فلما مضى قال : وما أرى هذا إلا قد شقي ؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

ثم أخرجه أحمد (٢/١٠٠) ، والبخاري في «التاريخ» (٣/١/٢٩١) من هذا الوجه ؛ بلفظ :

«أَيَعْجِزُ أحدُكم - إذا جاءه من يريد قتله - أن يكون كابني آدم؟! القاتل في النار . . .» إلخ .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ لجهالة ابن سميرة ؛ فإنهم لم يذكروا له راوياً غير عون ابن أبي جحيفة ، ومع ذلك ذكره ابن حبان في «الثقات» (١/١٥٤) !

---

(١) الأصم هذا : هو يزيد بن هرمز ؛ كما صرّح به الطبراني بعد تخريجه للحديث في «المعجم الكبير» (١٢/٢١١/١٣٠٩١) ! (الناشر) .

٤٦٦٥ ـ (منْ وافقَ موتُهُ عندَ انقضاءِ رمضانَ ؛ دخلَ الجنَّة ، ومنْ وافقَ موتُهُ عندَ انقضاءِ عرفةَ ؛ دخلَ الجنّةَ ، ومنْ وافقَ موتُهُ عندَ انقضاءِ صدقةٍ ؛ دخلَ الجنَّة) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢٣) ، والقاسم بن عساكر في «التعزية» (٢/٢٢٣/٢) عن **نضر بن حماد** : ثنا همام : ثنا محمد بن جُحَادة عن طلحة بن مُصَرِّفٍ قال : سمعت خَيْثَمة بن عبدالرحمن يحدث عن ابن مسعود مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث طلحة ، لم نكتبه إلا من حديث نَضر» .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما في «التقريب» .

٤٦٦٦ ـ (مَنْ يَتزوَّدْ في الدُّنيا ؛ يَنْفَعْهُ في الآخِرَةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٢٣١/١) ، وأبو بكر المقرئ في «الفوائد» (١/١٠١/١) ، وأبو الحسن الحَرْبِي في «الفوائد المنتقاة» (١/١٥٣/٣) ، والبيهقي في «الزهد» (١/٥٢ و٢/٨٦) ، والسِّلَفِيُّ في «الحادي عشر من المشيخة البغدادية» (٢/٤١) ، وأحمد بن عيسى المقدسي في «فضائل جرير» (٢/٢٣٦/٢) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٣/٤ و١/١٩٨/١٦) عن **هشام بن عمار** : ثنا مروان ابن معاوية : ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير هشام بن عمار ؛ فهو ـ مع كونه من شيوخ البخاري ـ متكلَّمٌ في ضبطه وحفظه ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ثقة مكثر ، له ما ينكر . قال أبو حاتم : صدوق قد تغيَّر ، وكان كلما لُقِّن تلقَّن . وقال أبو داود : حدث بأرجح من أربع مائة حديث لا أصل لها» . وقال الحافظ :

«صدوق ، مقرئ ، كبر فصار يتلقَّن ، فحديثه القديم أصح» .

قلت : ويظهر من كلام أبي حاتم الآتي : أن هذا الحديث من تلك الأحاديث التي أشار إليها أبو داود مما لا أصل له ؛ فقد قال ابنه في «العلل» (٢/١٣٥) :

«سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار . . . (فذكره)؟ فقال أبي :

هذا حديث باطل ؛ إنما يروى عن قيس قَوْلَهُ . قلت : ممن هو؟ قال : من هشام ابن عمار ، كان هشام بأخرة يلقنونه أشياء فَيُلَقَّن ، فأرى هذا منه» .

٤٦٦٧ ـ (مُناوَلَةُ المسكينِ تَقي مِيتةَ السُّوءِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (١٨٠/١/١) ، وابن سعد (٤٨٨/٣) ، والطبراني (١/٣٣٠/١ ـ ٢ و١/٣٣١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٥٦/١) ، وعنه الديلمي (٧٤/٤) ، والبيهقي في «الشعب» (٢٢ ـ باب : ق٢/١٧٢) عن ابن أبي فُدَيْك قال : ثنا **محمد بن عثمان** عن **أبيه** قال : قال حارثة بن النعمان : سمعت النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة محمد بن عثمان وأبيه .

وفي ترجمة الأول أورده البخاري ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك صنع ابن أبي حاتم (٢٤/١/٤) .

٤٦٦٨ ـ (مَوْتُ العالِمِ ثُلْمَةٌ في الإسلامِ؛ لا تُسَدُّ ما اختلفَ الليلُ والنَّهارُ) .

موضوع . أخرجه البزار في «مسنده» (ص٣١) ، والديلمي (٦٤/٤) من طريق **محمد بن عبدالملك** عن الزهري عن نافع عن ابن عمر . وعن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عبدالملك ـ وهو الأنصاري ـ ؛ قال الحاكم :

«روى عن نافع وابن المنكدر الموضوعات» . وقال أحمد :

«كذاب ، خرقنا حديثه» . وقال البزار عقبه :

«يروي أحاديث لم يتابع عليها ، وهذا منها» .

وأقرّه الهيثمي في «المجمع» (٢٠١/١) .

وقد روي الشطر الأول منه بزيادة من حديث أبي الدرداء ، وسيأتي تخريجه برقم (٤٨٣٨) .

٤٦٦٩ ـ (المُؤَذِّنُ أَمْلَكُ بالأَذانِ ، والإمامُ أملَكُ بالإقامَةِ) .

ضعيف . رواه البَاطِرْقَانِيُّ في «جزء من حديثه» (٢/١٥٦) ، والديلمي (٨٠/٤) ـ عن ابن لال معلّقاً ـ عن **شريك** عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : رواه ابن عديٍّ (١/١٩٣) . وقال :

«لا يروى بهذا اللفظ إلا عن شريك ؛ وإنما رواه الناس عن الأعمش بلفظ آخر

وهو : «الإمام ضامن والمؤذّن مؤتمن ، اللهم ! أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين» . . .» .

قلت : وشريك ضعيف ؛ لسوء حفظه .

ورواه أبو حفص الكتّاني في «حديثه» (٢/١٣٣) عن أبي حفص الأَبّار قال : نا منصور عن هلال بن يِسَافٍ عن أبي عبدالرحمن السُّلَمِيِّ عن علي قال . . . فذكره موقوفاً عليه .

وأبو حفص هذا : هو عمر بن عبدالرحمن ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، وكان يحفظ» .

قلت : وبقية رجال الإسناد كلهم ثقات ، فهو صحيح موقوفاً على علي .

وكأن البغوي لم يقف عليه ؛ فقد عزاه في «شرح السنة» (١/٦٠/٢) لبعض أهل العلم !

ثم وجدت الأثر في «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٩٦/١) : حدثنا وكيع قال : حدثنا مسور ، عن منصور به ؛ إلا أنه قال : عن أبي عبدالرحمن - أو هلال عن سعد بن عُبَيْدة ، عن أبي عبدالرحمن - به .

٤٦٧٠ - (المُؤْمِنُ [مَنْفَعَةٌ] ؛ إنْ ماشَيْتَهُ نَفَعَكَ ، وإن شاوَرْتَهُ نفعَكَ ، وإن شارَكْتَهُ نفَعَكَ ، وكلُّ شيءٍ منْ أمرِهِ مَنْفَعةٌ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٢٩) من طريق ليث بن أبي سُليم عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«غريب بهذا اللفظ ، تفرد به ليث عن مجاهد ، وهو ثابت صحيح عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه» !

قلت : كذا قال ! وليث ضعيف مختلط . ولست أدري ما هو اللفظ الآخر الذي أشار إليه أبو نعيم وصححه؟!

٤٦٧١ - (المؤمِنُ هَيِّنٌ لَيِّنٌ ، تَخالُهُ مِنَ اللِّينِ أَحْمَقَ) .

ضعيف . أخرجه المخلِّص في «بعض الخامس من الفوائد» (١/٢٥٤) ، والثقفي في «الثقفيات» (ج ١٠/رقم ٢٤) ، والبيهقي في «الشعب» (٨١٢٧/٢٧٢/٦) ، والديلمي (٧٦/٤) من طريق **يزيد بن عِيَاض** عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ يزيد بن عياض كذبه مالك وغيره . وقال البيهقي :

«تفرد به يزيد بن عياض ، وليس بقوي ، وروي من وجه صحيح مرسلاً» !

كذا قال ! وفي ترجمته ليزيد تساهل ظاهر !

وأما المرسل الذي أشار إليه ؛ فقد أخرجه عقب هذا من طريق سعيد بن عبدالعزيز عن مكحول قال : قال رسول الله ﷺ :

«المؤمنون هيِّنون ليِّنون ؛ كالجمل الأَنِفِ : إن قيد انقاد ، وإن أُنيخ على صخرة استناخ» .

وهو - كما ترى - شاهد قاصر لحديث الترجمة ؛ ليس فيه :

«تخاله من اللين أحمق» ، وقد روي موصولاً ، وتكلمت عليه في «الصحيحة» (٩٣٦) .

ثم رواه البيهقي (٨١٣٠) من طريق يحيى بن سعيد قال : قال ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«المؤمن ليِّن ، حتى يقال من لينه : أحمقُ» .

وهذا معضل .

٤٦٧٢ ـ (المؤمِنُ لا يُثَرَّبُ على شيءٍ أصابَهُ في الدُّنْيا ، إنّما يُثَرَّبُ علَى الكافِرِ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (٢/٨٠) عن الكَلْبِيِّ : حدثني الشعبي عن الحارث عن عبدالله بن مسعود :

أن أبا بكر خرج لم يخرجه إلا الجوع ، وأن عمر خرج لم يخرجه إلا الجوع ، وأنّ النبيّ ﷺ خرج عليهما ، وأنهما أخبراهُ أنهُ لم يُخْرِجْهمَا إلا الجوع . فقال :

«انطلقوا بنا إلى منزل رجل من الأنصار» ، يقال له : أبو الهيثم بن التَّيِّهان ؛ فإذا هو ليس في المنزل ؛ ذهب يستسقي . قال : فرحَّبَتِ المرأةُ برسول الله ﷺ وبصاحبيه ، وبسطت لهم شيئاً ، فجلسوا عليه . فسألها النبي ﷺ :

«أين انطلق أبو الهيثم؟» . قالت : ذهب يستعذب لنا . فلم يلبثوا أن جاء بقربة فيها ماء ، فعلّقها ، وأراد أن يذبح لهم شاة ، فكأنّ النبي ﷺ كره ذاك لهم ، قال : فذبح لهم عَنَاقاً ، ثم انطلق فجاء بكبائِسَ من النخل ، فأكلوا من ذلك اللحم والبر والرطب ، وشربوا من الماء . فقال أحدهما ـ إما أبو بكر وإما عمر ـ : هذا من النعيم الذي يسأل عنه؟! فقال النبي ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ الكلبي : اسمه محمد بن السائب بن بشر ، النسابة المفسر ؛ قال الحافظ :

«متهم بالكذب ، ورمي بالرفض» .

٤٦٧٣ - (المُؤْمِنُ يَسيرُ المُؤْنَةِ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٣١٥/٥) عن **محمد بن سهل بن الحسن العَطَّار** : ثنا مُضَارِبُ بن نُزَيْلٍ الكَلْبِي : ثنا أبي : ثنا الفِرْيابي محمد بن يوسف : ثنا إبراهيم بن أدهم عن محمد بن عجلان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده في ترجمة محمد بن سهل هذا ، وروى عن الدارقطني أنه قال فيه :

«كان ممن يضع الحديث» . وفي رواية عنه :

«متروك» . وعن أبي محمد الحسن بن محمد الخلال :

«كان يضع الحديث» .

وقال السيوطي : «رواه أبو نعيم في «الحلية» ، والبيهقي في «الشعب» عن أبي هريرة» .

أما أبو نعيم ؛ فرواه في «الحلية» (٤٦/٨) ، وعنه الديلمي (٧٨/٤) من هذا الوجه . وقال ابن الجوزي :

«موضوع ، ومحمد بن سهل كان يضع الحديث» . قال المناوي :

«وتعقّبه المؤلف (السيوطي) بأن له طريقاً آخر عند البيهقي ، وهو ما ذكره هنا بقوله : (هب) . رواه عن علي بن أحمد بن عَبْدان عن أحمد بن عُبَيْدٍ الصَّفَّار عن **أبي حكيم الأنصاري** عن حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن ابن لَهِيعَة عن يعقوب عن عقبة عن المغيرة بن الأخنس عن أبي هريرة» .

قلت : وسكت على هذا الإسناد المناوي .

وأبو حكيم الأنصاري لم أعرفه .

والحديث ؛ أورده في «كشف الخفاء» وقال :

«هو موضوع كما قاله الصَّغاني ؛ لكن معناه صحيح» !

قلت : الطريق الثاني يمنع الحكم عليه بالوضع . والله أعلم .

وعلي بن أحمد بن عبدان ، وشيخه أحمد بن عبيد الصفّار ؛ ثقتان مترجمان في «تاريخ بغداد» (٢٢٩/١١) و(٢٦١/٤) .

وأما يعقوب عن عقبة عن المغيرة بن الأخنس ؛ فلم أعرفهم ! ويغلب على الظن أن فيه تحريفاً ، وأن الصواب : يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وهو ثقة ، لكنهم لم يذكروا له رواية عن الصحابة ؛ فإن كان هو هذا ؛ فالحديث منقطع أيضاً . والله أعلم .

ثم تيقَّنتُ مما ظننته فقد رأيت الحديث قد أخرجه الضياء المقدسي في «المنتقى من حديث الأمير أبي أحمد وغيره» (ق٢٦٨/١) ، والقُضَاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٢/٢) من طريقين آخرين عن ابن لهيعة عن عُقَيْل بن خالد عن يعقوب ابن عتبة بن المغيرة بن الأخنس عن أبي هريرة مرفوعاً .

فللحديث من هذه الطريق علّتان :

الأولى : الانقطاع .

والأخرى : جهالة أبي حكيم .

٤٦٧٤ ـ (المرأةُ تَرِثُ مِنْ دِيَةِ زَوجِهـا ومـالِه ، وهو يَرِثُ مِنْ دِيَتِـهـا ومالِها ؛ ما لَمْ يَقْتُلْ أحدُهما صاحِبَه ، فإذا قتلَ أحدُهما صاحِبَهُ عَمْداً لم يرثْ مِنْ دِيَتِه ومالِه شَيئاً ، وإن قتلَ أحدُهما صاحِبَهُ خَطأً ؛ وَرِثَ مِنْ مالِهِ ، ولم يَرِثْ مِنْ دِيَتِه) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢٧٣٦) عن **محمد بن سعيد** ـ وقال محمد بن يحيى (وهو أحد شَيْخَي ابن ماجه) : عن **عمر بن سعيد** ـ عن عمرو بن شعيب : حدثني أبي عن جدي عبدالله بن عمرو :

أن رسول الله ﷺ قام يوم فتح مكة ، فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن سعيد ؛ وهو المصلوب في الزندقة ، وهو كذّاب وضّاع ، وهو عمر بن سعيد نفسه في رواية محمد بن يحيى .

٤٦٧٥ ـ (المِزْرُ كلُّه حَرامٌ : أَبْيَضُهُ ، وأَحْمَرُهُ ، وأَسْوَدُهُ ، وأَخْضَرُهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١١٢/٢) عن مَيَّاح بن سَرِيع عن مجاهد :

أن رجلاً كوفيّاً سأل ابن عباس عن نبيذ الجَرِّ ؟ فوضع ابن عباس إصبعيه في أذنيه ؛ وقال : صُمَّتا إن كذبتُ على رسول الله ﷺ ، سمعته يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مياح هذا ؛ قال الذهبي :

«مجهول ، وله مناكير» .

لكن يشهد لطرفه الأول ـ على الأقل ـ : ما روى وُهَيْبٌ عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما :

أن النبي ﷺ ذكر الخمر ، فقال رجل : يا رسول الله ! إنا نتخذ شراباً من هذا المزر؟ فقال النبي ﷺ :

«كل مسكر حرام» .

أخرجه الطبراني (٣/١٠٣/١) .

قلت : وإسناده صحيح .

٤٦٧٦ - (المستشارُ مُؤْتَمَنٌ ؛ فإنْ شاءَ أَشارَ ، وإنْ شاءَ سكَتَ ؛ فإنْ أشارَ فَلْيُشِرْ بما لَو نَزلَ بهِ فَعَلَهُ) .

ضعيف جداً[1] . أخرجه القُضَاعي في «مسنده» (١/٢) ، والخَطَّابي في «العُزْلة» (ص٥٠) عن إبراهيم بن مَهْدِيٍّ قال : حدثنا **الحسن بن محمد بن محمد البَلْخِيُّ** عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن **عن** سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الحسن بن محمد البلخي ؛ قال ابن عدي :

«كل أحاديثه مناكير» . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات ، لا تحل الرواية عنه» .

لكن رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث علي مرفوعاً ، بلفظ :

«المستشار مؤتمن ؛ فإذا استشيرَ فَلْيُشِرْ بما هو صانعٌ لنفسه» . وقال الهيثمي (٨/٩٦) :

«رواه عن شيخه أحمد بن زهير عن **عبدالرحمن بن عتبة**[2] **البصري** ؛ ولم

---

(١) صحّت منه جملة : «المستشار مؤتمن» ؛ فانظر «الصحيحة» (تحت ١٦٤١) . (الناشر) .

(٢) صوابه : «عُتَيْبَة» كما في «الإكمال» (٦/١٢٤) . (الناشر) .

أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : وأحمد بن زهير : هو أحمد بن يحيى بن زهير التُّسْتَرِيُّ الحافظ ؛ ثقة ، ينسب إلى جده ! فسبحان ربي لا يَضِلُّ ولا ينسى !

٤٦٧٧ - (المُسْلِمُونَ إِخْوَةٌ ، لا فضلَ لأحدٍ على أحدٍ إلا بالتَّقْوى) .

موضوع . رواه الطبراني (٢/١٧٤/١) : حدثنا أبو عبيدة عبدالوارث بن إبراهيم العسكري : نا **عبدالرحمن بن عمرو بن جَبَلَةَ** : نا عُبَيْدُ بن حُنَيْنٍ الطائي قال : سمعت محمد بن حبيب بن خِرَاش العَصَرِي يحدِّث عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن جبلة هذا ؛ قال الذهبي :

«كذاب . قال أبو حاتم : كان يكذب ، فضرب على حديثه . وقال الدارقطني : متروك يضع الحديث» .

٤٦٧٨ - (المُصيبةُ تُبيِّضُ وجهَ صاحِبِها يومَ تَسْوَدُّ الوُجوهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٦٦/١) عن **سليمان بن مِرْقَاعٍ الجُنْدَعِيِّ** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

«لم يرو شعيب عن ابن عباس حديثاً غير هذا» . قال الهيثمي عقبه :

«قلت : وقد روى عنه غير هذا من قوله وفتواه» .

قلت : والجندعي منكر الحديث ؛ كما قال العقيلي . وبه أعلَّه الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٩١) .

ولذا أشار المنذري في «الترغيب» (٤/١٤٨) إلى تضعيف الحديث .

٤٦٧٩ ـ (**المُعْتَكِفُ يَعُودُ المريضَ ، ويَشْهدُ الجنازةَ ، فإذا خرجَ مِنَ المسجدِ ؛ قَنَّعَ رأسَهُ حتى يَرْجعَ**) .

موضوع . رواه السيوطي في «أربعين حديثاً في الطَّيْلَسَانِ» (٢/٥٤ رقم الحديث ٢٩) من طريق عنبسة بن عبدالرحمن عن عبدالله بن عبدالخالق عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عنبسة هذا ؛ قال أبو حاتم :

«كان يضع الحديث» .

وعبدالله بن عبدالخالق لم أعرفه .

وقد أخرجه ابن ماجه (١/٥٤٠) من هذه الطريق دون الخروج ؛ وقال : (عبدالخالق) مكان : (عبدالله) ؛ ولم ينسبه . وقال الذهبي :

«لا يُدْرَى من ذا !» .

وفي الباب عن عائشة بلفظ :

إن كان النبي ﷺ يعود المريض وهو معتكف .

أخرجه أبو داود (٢٤٧٢) عن الليث بن أبي سليم عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عنها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف الليث بن أبي سليم ، وكان قد اختلط .

ويعارضه ما روى الزهري عن عروة عنها قالت :

السنة على المعتكف : أن لا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة . . .

أخرجه أبو داود (٢٤٧٣) ، والبيهقي (٤/٣١٥ ، ٣٢١) من طريقين عنه .

وهذا إسناد صحيح .

ولعلَّ الرواية الأخرى عن الليث عند أبي داود بلفظ :

كان يمرُّ بالمريض وهو معتكف ، فيمرُّ كما هو ، ولا يعرّج يسأل عنه .

قلت : لعلها تلتقي مع رواية الزهري هذه ؛ فإنها كالصريحة بأنه لا يعود المريض .

٤٦٨٠ ـ (المعروفُ بابٌ مِنْ أبوابِ الجَنَّةِ ، وهُوَ يَدْفَعُ مَصارِعَ السُّوءِ) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «الثواب» ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٤٢٢/١ و٣١٩/٢) من طريق **محمد بن القاسم الأَسَدِيِّ** عن **عنبسة** عن زيد بن أسلم عن أبيه عن [ابن] عمر مرفوعاً . وقال ابن أبي حاتم :

«هذا حديث منكر ، وعنبسة ضعيف الحديث» .

قلت : بل هو وضّاع ؛ كما سبق في الحديث الذي قبله .

ومحمد بن القاسم ؛ كذبه أحمد والدارقطني ، كما نقله المناوي عن الذهبي في «الضعفاء» .

٤٦٨١ ـ (المَعْكُ طَرَفٌ مِنَ الظُّلْمِ) .

ضعيف[1] . رواه الطبراني (١/١٧٣/١) ، وعنه أبو نعيم (٣٤٥/٤ ـ ٣٤٦) : حدثنا العَبَّاس بن حَمْدان الحنفي الأصبهاني : نا **علي بن موسى بن عُبَيْدٍ الحارثي الكوفي** : نا عبيدالله بن موسى : نا إسرائيل عن **أبي إسحاق** عن حُبْشِيٍّ ابن جُنَادَةَ مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

---

(١) وقد صح بلفظ : «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ» ؛ كما في «صحيح الجامع» . (الناشر) .

«غريب من حديث أبي إسحاق ، تفرد به عبيدالله» .

قلت : وهو ثقة . لكن الراوي عنه - علي بن موسى - لم أعرفه .

وأبو إسحاق : هو السبيعي ، وهو مدلس مختلط .

٤٦٨٢ (المنافقُ لا يُصَلِّي الضُّحَى ، ولا يَقْرأُ : ﴿قُلْ يا أيُّها الكافِرون﴾) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/٨١) عن **ظَفَرِ بن الليث** : حدثنا **زياد بن صالح** : حدثنا **عمرو بن إسماعيل** عن **يعلى بن الأَشْدَقِ** عن **عبدالله بن جَرَادٍ** رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحد هؤلاء الأربعة :

الأول : يعلى بن الأشدق ؛ قال ابن عدي :

«روى عن عمه عبدالله بن جراد ، وزعم أن له صحبه ، فذكر أحاديث كثيرة منكرة ، وهو وعمه غير معروفين» . وقال البخاري :

«لا يكتب حديثه» . وقال ابن حبان :

«وضعوا له أحاديث ؛ فحدث بها ولم يَدْرِ» . وقال أبو زرعة :

«ليس بشيء ، لا يصدق» .

الثاني : عمرو بن إسماعيل ؛ الظاهر أنه الهَمْدَاني ؛ قال الذهبي :

«عن أبي إسحاق السبيعي بخبر باطل في علي عليه السلام وهو : «مثل عليّ كشجرة أنا أصلها ، وعلي فرعها ، والحسن والحسين ثمرها ، والشيعة ورقها» . . .» .

الثالث : زياد بن صالح ؛ لم أعرفه .

الرابع : ظفر بن الليث ؛ قال الذهبي :

«لا أعرفه ، أتى بخبر باطل» ، ثم ساق له خبراً في التوحيد ، وأنه لا رياء فيه .

٤٦٨٣ - (المنافقُ يملكُ عَيْنَيهِ : يَبْكِي كَما يَشاءُ) .

ضعيف جداً . رواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١/٢٦) ، وأبو نعيم في «صفة النفاق» (١/٣٢) ، والديلمي (٤/٨١) عن إسحاق بن محمد الفَرْوِيِّ عن **عيسى بن عبدالله** - يعني : **ابن محمد بن علي** - عن أبيه عن جده عن أبي جده عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عيسى هذا ؛ قال أبو نعيم :

«روى عن آبائه أحاديث مناكير ، لا يكتب حديثه ، لا شيء» . وقال ابن عدي :

«حدث عن آبائه بأحاديث غير محفوظة ، وبأحاديث مناكير» .

٤٦٨٤ - (المَهْـدِيُّ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِي ، وَجْـهُـهُ كـالكَوكبِ الدُّرِّيِّ ، اللَّوْنُ لونُ عَـرَبِيٍّ ، والجسمُ جسمُ إسرائيليٍّ ، يملأُ الأرضَ عَدْلاً كـما مُلِئَتْ جَوْراً ، يَرْضَى خلافَتَـهُ أهلُ السماءِ وأهلُ الأرض والطيـرُ في الجَوِّ ، يملكُ عشرينَ سنةً) .

باطل . أخرجه الديلمي (٤/٨٤ - ٨٥) - عن أبي نُعَيْم والرُّوياني معلقاً - عن **محمد بن إبراهيم بن كَثِيرٍ الأنطاكي** عن رَوَّادِ بن الجَرَّاح عن سفيان عن منصور عن رِبْعِيٍّ عن حذيفة رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الأنطاكي هذا ؛ قال الذهبي :

«روى عن رواد بن الجراح خبراً باطلاً أو منكراً في ذكر المهدي (يعني : هذا) . قال عبدالرحمن بن حمدان الجَلاب : هذا باطل ، ومحمد الصوري (يعني : الأنطاكي) لم يسمع من رواد ، وكان هذا غالياً في التشيع» . قال الحافظ في «اللسان» :

«وهذا الكلام ـ برُمَّتهِ ـ منقول من «كتاب الأباطيل» للجَوْرَقَانِيِّ . ومحمد بن إبراهيم ؛ قد ذكره ابن حبان في (الثقات)» .

قلت : فإن ثبت أنه ثقة ؛ فالعلّة من رواد بن الجراح ؛ فإنه ـ وإن كان صدوقاً ؛ فقد كان ـ اختلط بآخره فترك ؛ كما في «التقريب» ، فيكون الحديث من تخاليطه .

٤٦٨٥ ـ (الموتُ كَفَّارةٌ لِكُلِّ مُسلِمٍ) .

موضوع . وله طريقان عن أنس :

الأولى : عن **أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد المُفِيدِ** قال : نبأنا **أحمد ابن عبدالرحمن السَّقَطِيُّ** قال : نبأنا يزيد بن هارون قال : أنبأنا عاصم الأحول عنه مرفوعاً .

أخرجه أبو المُظَفَّرِ الجوهري في «العوالي الحسان» (ق١٦١/١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٢١/٣) و«الفوائد» (٥/٢١٧/١ ـ ٢) ، وعنه الخطيب في «التاريخ» (٢٤٧/١) ، وكذا الديلمي (٨٨/٤) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢١٨/٣) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١٤/٣٦١/١ ـ ٢) ، وابنه القاسم في «التعزية» (٢/٢١٦/١) ، والحافظ في «اللسان» (٢١١/١) .

وهذا إسناد مجهول ؛ أورده الخطيب في ترجمة أبي بكر المفيد ، وقال :

«روى مناكير عن مشايخ مجهولين ، منهم أحمد بن عبدالرحمن السَّقَطِي ، روى عنه جزءاً عن يزيد بن هارون . والسقطي هذا مجهول ، ولا أعلم أحداً من البغداديين ولا غيرهم عرفه ولا روى عنه سوى المفيد ، وأكثر أحاديث السقطي عن يزيد صحاح ومشاهير ؛ إلا هذا الحديث ، وهو إنما يُحْفَظُ من رواية مُفَرِّجِ بن شُجَاعٍ المَوْصِلِيِّ عن يزيد» . وقال الذهبي في ترجمة السَّقَطِيِّ :

«شيخ لا يعرف إلا من جهة المفيد ، روى عن يزيد خبراً موضوعاً» .

قلت : يشير إلى هذا . وقال في المُفِيدِ :

«وهو متّهم» .

ووافقه الحافظ . وقال ابن الجوزي :

«حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ؛ فإن أبا بكر المفيد ضعيف جدّاً ، والسقطي مجهول» .

وأما رواية مفرج بن شجاع ؛ فقال أبو علي الصواف في «الفوائد» (٣/١٦٧/٢) : حدثنا بشر بن موسى : ثنا **مُفَرَّجُ بن شُجَاعٍ** : ثنا يزيد بن هارون به .

ومن طريق الصواف : أخرجه أبو نعيم في «فوائده» .

وأخرجه ابن شاذان في «مشيخته الصغرى» (١/٥٣) ، والقُضَاعي في «مسند الشهاب» (٧/ ١/١) ، والخطيب أيضاً ، وعنه ابن الجوزي . وقالا :

«قال الأزدي : مفرج بن شجاع واهي الحديث . ومفرج في عداد المجهولين ، والحديث عن يزيد شاذ ، مع أنه قد روي عن نصر بن علي الجهضمي أيضاً عن يزيد ، وليس بثابت عنه . ورواه **إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله التيمي** عن

الحسن بن صالح عن عاصم الأحول . وإسماعيل كان كذاباً . ورواه **أصرم بن غِيَاث النَّيْسَابوري** عن عاصم الأحول . وأصرم لا تقوم به حجة» .

قلت : وقد وصل رواية أصرم : أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٣١/٢) ؛ لكن وقع فيه حفص بن غياث !

والظاهر أنه تحريف من بعض الناسخين أو الطابع .

وأما أصرم بن غياث ؛ فقال أحمد والبخاري والرازي والدارقطني : «منكر الحديث» .

وتابعه حفص بن عبدالرحمن عن عاصم الأحول به .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٢٥ و٤٣٨) من طريق **داود بن المُحَبَّرِ** عن **خَضر بن جَمِيلٍ** قال : حدثنا **حفص** . . . وقال :

«خضر وحفص مجهولان ، وحديثهم غير محفوظ ، قد روي بغير هذا الإسناد من وجه ليِّن» .

قلت : وداود بن المحبر متروك متهم بالوضع .

وقوله : «خضر» تصحيف ، والصواب أنه «نضر» ؛ كما قال الحافظ .

والطريق الأخرى : يرويه الحسن بن عمرو بن شَفِيق : نا **أصرم بن عَتَّاب** عن **حُمَيْدٍ** قال : سمعت أنس بن مالك يقول . . . فذكره موقوفاً عليه .

أخرجه القاسم بن عساكر .

وأصرم بن عتاب لم أعرفه ؛ بل الظاهر أن (عتاب) محرف من (غياث) ، وقد عرفت أنه منكر الحديث .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف جداً من جميع طرقه . قال الحافظ :

«قلت : وقد جمع شيخنا الحافظ أبو الفضل بن العراقي طرقه في جزء ، والذي يصح في ذلك حديث حفصة بنت سيرين عن أنس رضي الله عنه بلفظ : «الطاعون كفارة لكل مسلم» . أخرجه البخاري» .

٤٦٨٦ ـ (نامُوا ؛ فإذا انْتَبَهْتُمْ فأَحْسِنُوا) .

ضعيف . رواه أبو سعيد بن الأعرابي (١/٨٨) ، والهيثم بن كُلَيْبٍ في «المسند» (١/٤٩ ـ ٢) ، والبزار (٧٩ ـ زوائده) ، والجُرجَاني في «الفوائد» (١/١٤٨ ـ ٢) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٣٦/٢) عن **يحيى بن المنذر الحُجَرِيِّ** : ثنا إسرائيل عن أبي حَصِينٍ عن يحيى بن وَثَّاب عن مسروق عن عبدالله مرفوعاً . وقال البزار :

«تفرد به يحيى بن المنذر ، وهو ضعيف» .

قلت : وهو الكندي ؛ قال الذهبي :

«ضعفه الدارقطني وغيره . وقال العقيلي : في حديثه نظر» .

٤٦٨٧ ـ (نباتُ الشَّعْرِ في الأَنْفِ أمانٌ مِنَ الجُذامِ) .

موضوع . روي من حديث عائشة ، وجابر بن عبدالله ، وعبدالله بن عباس ، وأبي هريرة ، ومجاهد موقوفاً عليه .

١ ـ أما حديث عائشة ؛ فيرويه **أبو الرَّبِيعِ السَّمَّان** : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

أخرجه البغوي في «حديث كامل بن طلحة الجَحْدَرِيِّ» (١/٢) ، وأبو يعلى (٤٣٦٨/٧) ، والطبراني في «الأوسط» (٣٩٠ ـ حرم) ، وابن عدي (١/٢٤) ، والسَّهْمِي

في «تاريخ جُرْجان» (١٤٩) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٦٩/١) وغيرهم عن **أبي الرَّبِيعِ السَّمَّان** : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عنها مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن هشام إلا أبو الربيع» !

كذا قال ! وذلك على ما أحاط به علمه ؛ وإلا فقد قال ابن عدي :

«قال لنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز (يعني : الحافظ البغوي) : «وهذا الحديث عندي باطل» .

قلت : وذلك لأن أبا الربيع متروك ؛ كما في «التقريب» . ثم قال :

«وهذا الحديث قد سرقه من أبي الربيع السمان جماعةٌ ضعفاءُ ، منهم : **نُعَيْمُ ابن مُوَرِّعٍ** ، **ويعقوب بن الوليد الأَزْدي** ، **ويحيى بن هاشم الغَسَّاني** ، وغيرهم» .

قلت : رواية نعيم ؛ وصلها العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٦) ، والبزار (٣٠٣٠) ، وابن الجوزي (١٦٩/١ ، ١٧٠) من طريقين عنه : حدثنا هشام بن عروة به .

ونعيم هذا ـ وهو ابن مُوَرِّع بن توبة العنبري ـ متروك ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الحاكم ، وأبو سعيد النَّقَّاش :

«روى عن هشام أحاديث موضوعة» .

ورواية الغَسَّاني ؛ وصلها ابن الأعرابي في «المعجم» (١/٣٢) ، والخطيب في «التاريخ» (٤٣٧/١٢ و١٤١/١٣) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٢/٩٣/٢) ، وابن الجوزي (١٦٩/١ ، ١٧٠) .

والغساني ؛ قال الذهبي :

«كذبه يحيى بن معين . وقال النسائي وغيره : متروك . وقال ابن عدي : كان يضع الحديث ويسرقه . ومن بلاياه . . .» .

قلت : فساق له أحاديث ، هذا أحدها !

وأما رواية يعقوب بن الوليد ؛ فلم أجد الآن من وصلها . وقد كذبه أحمد وغيره .

٢ ـ **وأما حديث جابر** ؛ فيرويه **شيخ بن أبي خالد الصوفي البصري** : ثنا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عنه .

أخرجه ابن عدي (١/١٩٨) مع أحاديث أخرى لشيخ هذا ، ثم قال :

«ليس بمعروف ، وهذه الأحاديث بواطيل كلها» .

وذكر له ابن الجوزي طريقاً أخرى فيها **حمزة النَّصِيبِيُّ** ؛ قال ابن عدي :

«كان يضع الحديث» .

٣ ـ **وأما حديث ابن عباس** ؛ فيرويه **فِهْرُ بن بِشْرٍ** : ثنا **عمر بن موسى** عن الزهري عن الأعمش عنه مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (٢/٢٤٠) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١١٦) .

وعمر بن موسى هذا : هو الوَجِيهِيُّ ؛ كما قال ابن الجوزي (١/١٧٠) ، وهو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً ؛ كما قال ابن عدي .

وفهر بن بشر ؛ قال ابن القطان :

«لا يعرف» .

٤ ـ **وأما حديث أبي هريرة** ؛ فيرويه أبو صالح : ثنا **رِشْدِين عن عُقَيْلٍ** عن ابن شهاب عن أبي سلمة عنه .

أخرجه ابن عدي (١/١٣٦) : ثنا **علي بن الحسن بن هارون البَلَدِيُّ** : ثنا إسحاق بن سَيَّار : ثنا **أبو صالح** به . وقال :

«وهذا الحديث منكر بهذا الإسناد ، ولم أكتبه إلا عن علي بن الحسن هذا» .

قلت : وهو مستور ؛ قال ابن يونس :

«هو من أهل بلد (بلدة قرب الموصل) ، قدم علينا مصر ، وكتبنا عنه ، حدث عن علي بن حرب الموصلي» .

كذا في «أنساب السمعاني» (٢/٣٠٧ ـ هندية) .

وإسحاق بن سَيَّار ؛ الظاهر أنه أبو يعقوب النَّصِيبِيُّ ؛ قال ابن أبي حاتم (١/١/٢٢٣) :

«أدركناه ، وكتب إليَّ ببعض حديثه ، وكان صدوقاً ثقة» .

وأبو صالح : اسمه عبدالله بن صالح ؛ من شيوخ البخاري ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة» .

قلت : ومن غفلته : أن **خالد بن نَجِيح** ـ جار له ـ كان يضع الحديث على شيخ أبي صالح ، ويكتبه بخط يشبه خط عبدالله ، ويرميه في داره بين كتبه ، فيتوهم عبدالله أنه خطه فيحدِّث به ؛ كما قال ابن حبان . ومن هنا وقعت المناكير في حديثه ؛ وإلا فهو صدوق في نفسه .

ورشدين : هو ابن سعد المصري ؛ وهو ضعيف ؛ بل قال النسائي :

«متروك» .

وقدَّم أحمدُ وأبو حاتم ابنَ **لهيعة** عليه !

٥ ـ **وأما أثر مجاهد** ؛ فرواه الفِرْيَابي محمد بن يوسف عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد **قال** . . . فذكره .

أخرجه ابن عدي (٢/٣٦٦) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٤٧/٢٥٦٤) وقال :

«ثم رجع عنه الفريابي : وقال : قال لي يحيى بن معين : هذا حديث كذب . وجعل يستعظم زلَّته فيه ؛ وقال : لولا أن الفريابي شيخ صالح ؛ ولكني أظنه يحمل عليه فيه» !

كذا الأصل ! وفي الجملة الأخيرة منه شيء . وقال ابن عدي ـ عن ابن معين ـ :

«وهذا حديث باطل لا أصل له» .

رواه من طريق عباس عنه .

وقد رأيته في كتاب «التاريخ والعلل» ليحيى بن معين (ق٢٢/١ ـ رواية عباس الدُّورِيِّ عنه) .

وجملة القول في هذا الحديث ؛ أن طرقه كلها واهية جدّاً ، وبعضها أشدّ ضعفاً من بعض ، ولذلك جزم ببطلانه جماعة من الأئمة ؛ كابن معين ، والبغوي ، وابن عدي ، وجزم ابن الجوزي بوضعه ، وتبعه الحافظ الذهبي حين قال :

«إنه من بلايا الغساني» .

وأما قول السيوطي في «اللآلئ» (١٢٣/١) ـ متعقباً على ابن الجوزي ـ :

«قلت : الأشبه أنه ضعيف ، لا موضوع ، وأصلح طرقه طريق رشدين ، وطريق أبي الربيع السّمان ، روى له الترمذي وابن ماجه . . .» !

قلت : قد رويا له ؛ فماذا؟! بل نفرض أنهما وثّقاه ؛ فما قيمة ذلك إذا اتفق العلماء على ضعفه ؛ كما قال ابن عبدالبر ، واتهمه بعضهم بالكذب . ولذلك قال الحافظ :

«متروك» ؛ كما سبق .

هذا على الفرض المذكور ، فكيف وهما لم يوثّقاه؟! فكيف وهما قد خرّجا لكثير من المتروكين ، وبعضهم متّهم بالوضع ؛ كما هو معروف عند العارفين بهذا الشأن؟!

وأما طريق رشدين ؛ فمع كونه هو نفسه ضعيفاً ؛ ففي الطريق إليه ما عرفت من العلل ، خاصة أبا صالح الذي كانت توضع الأحاديث على شيوخه ، فيرويها عنهم دون أن يشعر بذلك !

ثم إن حكم السيوطي على الحديث بالضعف فقط ـ خلافاً لأولئك الأئمة ـ ، إنما هو وقوف منه عند ظاهر حال الراوي ، يعني : أنه نقد الحديث بالنظر إلى سنده فقط ! وأما أهل التحقيق ؛ فإنهم ينظرون في هذه الحالة إلى متن الحديث أيضاً ، فينقدونه بما يظهر لهم من نكارةٍ في معناه .

وهذا مما لا يلتفت إليه السيوطي إلا نادراً ، ولذلك فهو ليس معدوداً عند أهل العلم من النقّاد ، وإنما من الحفّاظ فقط ، ولذلك وقعت الأحاديث الموضوعة في كتبه ، وبعضها موضوعة السند أيضاً ، كما يتبيّن ذلك لمن تتبع هذه «السلسلة» من الأحاديث الضعيفة والموضوعة .

ألا ترى إلى أثر مجاهد المتقدم ؛ فإنه ـ مع كونه موقوفاً عليه ، ورجاله ثقات رجال الشيخين ـ حكم ابن معين وابن عدي ببطلان متنه ، ونسبوا الوهم فيه إلى الفريابي الثقة ، وما ذلك إلا تبرئةً منهم لمجاهد أن يروي مجرد رواية لمثل هذا الحديث الباطل ، فمن باب أولى أن يُبَرِّئوا النبي ﷺ أن يتلفّظ به !

وأما على طريقة السيوطي التي لا تتعدى الإسناد في النقد ؛ فهو يلزمه أن يقول : إن مجاهداً قد قال هذا الحديث موقوفاً عليه ! ولعلَّ هذا هو السبب في عدم إيراده هذا الأثر في جملة الطرق التي استدركها على ابن الجوزي ، وذلك لما رأى أن نقد ابن معين وغيره إياه يخالف طريقته في الجمود على نقد السند فقط !

وخلاصة القول ؛ أن الحديث من جميع طرقه موضوع المتن . والله أعلم .

٤٦٨٨ ـ (نحنُ ـ ولَدَ عبدِالمُطَّلبِ ـ سادةُ أهلِ الجنَّة : أنا ، وحَمزةُ ، وعليٌّ ، وجَعفرٌ ، والحَسنُ ، والحسَينُ ، والمَهْدِيُّ) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٥١٩/٢) ، والحاكم (٢١١/٣) كلاهما عن سعد ابن عبدالحميد بن جعفر عن علي (وقال الحاكم : عبدالله) بن زياد اليَمَامِيِّ عن عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك مرفوعاً .
وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : ذا موضوع» .

قلت : وآفته علي ، والصواب : عبدالله كما في رواية الحاكم ، كما جزم به في «التهذيب» ، وهو مع أنه ليس من رجال مسلم ؛ فقد قال فيه البخاري :

«منكر الحديث ، ليس بشيء» .

وسعد بن عبدالحميد ؛ لم يرو له مسلم أيضاً ، وهو صدوق له أغاليط .

وللحديث طريق أخرى لا يُفْرِحُ بها : أخرجها الخطيب في «التاريخ» (٩/٤٣٤) ، والديلمي (٤/١٠٥) كلاهما عن أبي نُعَيْم بسنده عن عبدالله بن الحسن بن إبراهيم الأَنْبَارِيِّ : حدثنا عبدالملك بن قُرَيْبٍ ـ يعني : الأصمعي ـ قال : سمعت كِدَامَ بن مِسْعَرِ بن كِدَامٍ يحدث عن أبيه عن قتادة عن أنس به . وقال الخطيب :

«هذا الحديث منكر جداً ، وهو غير ثابت ، وفي إسناده غير واحد من المجهولين» .

أورده في ترجمة الأنباري هذا ، ولم يذكر فيها سوى هذا الحديث ، فكأنه أحد المجهولين الذين أشار إليهم .

وفي ترجمته قال الذهبي :

«عن الأصمعي بخبر باطل في المهدي» .

يعني : هذا . وأقرّه الحافظ في «اللسان» ، وقال :

«رواه الخطيب في «تاريخه» . . .» إلخ .

وكدام بن مسعر ؛ قال ابن أبي حاتم (٣/٢/١٧٤) :

«روى عنه يحيى بن سعيد القطان وعبدالله بن داود الخُرَيْبِيٌّ» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فكأنه من أولئك المجهولين عند الخطيب .

٤٦٨٩ ـ (نُطْفَةُ الرَّجُلِ بَيْضاءُ غَليظَةٌ ، ونُطْفةُ المرأةِ صَفْراءُ رَقيقةٌ ، فأيُّهما غلبَتْ صاحِبَتها فالشَّبَهُ لهُ ، وإنِ اجْتَمَعَتَا جَميعاً ؛ كانَ مِنْها ومِنْهُ)[1] .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٢٢/١) عن إبراهيم

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن بخطه : «ك (٤٨١/٣)» . (الناشر) .

ابن طَهْمَان عن **مسلم** عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

أتى نفرٌ من اليهود النبيَّ ﷺ فقالوا : إن أَخْبَرَنَا بما نسأله فإنه نبي . فقالوا : مِنْ أين يكون الشَّبَهُ يا محمد؟! فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ إن كان مسلم هو ابن عمران البَطِينَ .

وأما إن كان ابن كَيْسَان المُلاَئي الأعور ؛ فهو ضعيف ؛ لم يخرج له البخاري ولا مسلم شيئاً .

وكلاهما يروي عن مجاهد ، ولم يذكرهما المزِّي في شيوخ إبراهيم بن طهمان ؛ فلم يتبيَّن لي أيهما المراد الآن؟!

ثم رجعت إلى «مشيخة إبراهيم بن طَهْمَان»[1] لعلي أجد فيه ما يساعدني على التحديد ، فلم أجد في «مشيخته» من اسمه «مسلم» مطلقاً .

ولذلك ؛ فإني أتوقف عن الحكم على هذا الإسناد بصحة أو ضعف ، حتى يتبيَّن لي هوية مسلم هذا .

وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس ؛ يرويه عبدالحميد : ثنا شَهْرٌ : قال ابن عباس :

حَضَرَتْ عِصابةٌ من اليهود نبيَّ الله ﷺ يوماً ؛ فقالوا . . . الحديث نحوه ، دون قوله :

«وإن اجتمعتا جميعاً ؛ كان منها ومنه» .

---

(١) مخطوط محفوظ في «المكتبة الظاهرية» بدمشق في جزأين صغيرين .

أخرجه أحمد (٢٧٨/١) .

وإسناده حسن في الشواهد والمتابعات .

والحديث صحيح بلا ريب ؛ دون الزيادة التي في الطريق الأولى ؛ فإني لم أجد لها شاهداً يقويها ، فلعل ذلك يمكننا من ترجيح أن (مسلماً) الذي في طريقها هو (ابن كيسان) الضعيف !

وأما الحديث بدونها ؛ فقد أخرجه أبو الشيخ (٢/٢٢١) ، وأحمد (٤٦٥/١) من طريق أبي كُدَيْنَةَ عن عطاء بن السائب عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه ، عن عبدالله بن مسعود به ؛ دون الزيادة .

ورجاله ثقات .

وأخرجه مسلم ، وأبو عوانة في «صحيحيهما» من حديث أنس مرفوعاً ؛ دون الزيادة أيضاً ، وقد سبق تخريجه برقم (١٣٤٢) من «الصحيحة» .

وأخرجه مسلم أيضاً (١/١٧٣ ـ ٢٧٦) ، وأبو عوانة (١/٢٩٣ ـ ٢٩٤) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/٢٧٥ ـ ٢٧٦) ، والحاكم (٤٨١/١) ـ فوهم ! ـ من حديث ثوبان ؛ دونها .

٤٦٩٠ ـ (نَظَرُ الرَّجُلِ إلى أخيهِ المسلمِ حُبّاً لهُ وشَوْقاً إليهِ ؛ خيرٌ لهُ مِنِ اعتكافِ سنةٍ في مَسْجدِي هذا) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/١٠٣) معلقاً قال : قال ابن لالٍ : حدثنا محمد ابن معاذ بن فَهْدٍ : حدثنا إبراهيم بن زهير الحُلْوَانيُّ : حدثنا يحيى بن يزيد : حدثنا ابن المبارك عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مَنْ دون ابن المبارك لم أعرفهم ؛ غير ابن فهد ـ وهو الشَّعْرَاني أبو بكر النَّهَاوَنْدِيُّ الحافظ ـ ؛ قال الذهبي :

«واهٍ ، روى عن إبراهيم بن دِيزِل ، بقي إلى سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة» .

والحديث ؛ أورده السيوطي من رواية الحكيم عن ابن عمرو . وقال المناوي :

«وهو من رواية عمرو بن شعيب ؛ عن أبيه ؛ عن جده» !

فلم يصنع شيئاً ، بل لعلّه أوهم ما لا يقصد ؛ فإن هذا السند حسن ؛ إذا كان مَنْ دون عَمْروٍ ثقةً ، فهل الواقع كذلك؟ هذا هو الذي كان يجب عليه أن يُبيِّنه إن كان ذلك في طوقه !

ثم روى الديلمي (١٠٥/٤) من طريق **محمد بن عَبْدَةَ** عن أبي إسحاق الطَّالْقَانِيِّ عن بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«النظر إلى وجه الإخوان على الشوق ؛ أحبُّ إليَّ من ألفِ ركعةٍ تطوعاً» .

قلت : وهذا آفته محمد بن عبدة ؛ وهو أبو عبيدالله البصري القاضي ، وهو من المتروكين ، كما قال البرقاني وغيره . وقال ابن عدي :

«كذاب» .

٤٦٩١ ـ (نَعْلانِ أُجاهِدُ فِيهما ؛ خَيرٌ منْ أَنْ أُعْتِقَ ولَدَ الزِّنى) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢٥٣١) ، والحاكم (٤١/٤) ، وأحمد (٤٦٣/٦) ، وابن راهويه في «مسنده» (١/٢٥٣/٤) عن **أبي يزيد الضِّنِّي** عن ميمونة بنت سعد مولاة النبي ﷺ :

أن رسول الله ﷺ سئل عن ولد الزِّنى ؛ فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير الضنِّي هذا ؛ فإنه مجهول كما قال الحافظ ، تبعاً للبخاري وغيره . وقال عبدالغني بن سعيد :

«منكر الحديث» .

وبهذا الإسناد عنها :

أن رسول الله ﷺ سئل عن رجل قَبَّلَ امرأته وهما صائمان؟ قال :

«قد أفطرا» .

أخرجه ابن راهويه وغيره .

وهو باطل مخالف لهديه ﷺ .

٤٦٩٢ - (نِعْمَ الحيُّ الأَسْدُ والأَشْعريُّون ؛ لا يَفِرُّونَ في القتالِ ، ولا يَغُلُّونَ ، هُمْ مِنّي ، وأنَا مِنْهم) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٣٣٠) ، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٢١١) ، والدولابي في «الكنى» (١/٤١ - ٤٢) ، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (١١٤) ، والحاكم (٢/١٣٨ - ١٣٩) ، وأحمد (٤/١٢٩ ، ١٦٤) ، وعنه ابن منده في «المعرفة» (٢/٣٥ و٣٦) عن **عبدالله بن مَلاذٍ** عن نُمَيْرِ بن أوس عن مالك بن مَسْرُوحٍ عن عامر بن أبي عامر الأشعري عن أبيه مرفوعاً . قال :

فحدثتُ بذلك معاوية ، فقال : ليس هكذا قال رسول الله ﷺ ! قال :

«هم مني وإلي» . فقلت : ليس هكذا حدثني أبي ، ولكنه حدثني قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«هم مني ، وأنا منهم» . قال : فأنت أعلم بحديث أبيك ! وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب» ! وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

وهذا عجيب ؛ فإن عبدالله بن ملاذ لم يوثقه أحد ؛ بل أورده الذهبي نفسه في «الميزان» ؛ وقال :

«قال ابن المديني : مجهول» . ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه : «مجهول» .

٤٦٩٣ - (نِعْمَ تُحفَةُ المؤمنِ التَّمْرُ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨/٢٨٩) عن **إسماعيل بن محمد ابن إسماعيل الكاتب** : حدثنا أبو محمد **حُبّان بن محمد بن إسماعيل الواسطي** : حدثنا أبو يحيى عبدالله بن أحمد بن أبي مَسَرَّةَ : حدثنا أحمد بن محمد الأزرقي : حدثنا عبد العزيز عن محمد بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة أنها **قالت** قال : رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ فاطمة هذه : هي بنت الحسين بن علي بن أبي طالب ، فهي فاطمة الصغرى ، وليست الكبرى ؛ كما أوهم السيوطي بإطلاقه عزو الحديث إليها في «الجامع الصغير» !

وحُبّان هذا ؛ لم يذكر له الخطيب راوياً عنه سوى إسماعيل الكاتب ، فهو مجهول .

وكان يلزم الذهبي والعسقلاني أن يذكراه في كتابيهما «الميزان» و«اللسان» ، لا سيما والراوي عنه إسماعيل بن محمد بن إسماعيل - وهو أبو القاسم المعروف بابن زَنْجِيٍّ - قد ترجمه الخطيب أيضاً (٦/٣٠٨) ، وقال :

«سمعت أبا القاسم الأزهري ذكر أبا القاسم الزنجي ، فقال : لا يساوي شيئاً» !

٤٦٩٤ - (نَوِّرُوا بالفَجْرِ ؛ فإنَّهُ أَعْظَمُ لِلأَجْرِ) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه القضاعي (١/٥٩) من طريق علي بن داود القَنْطَرِيِّ قال : نا آدم بن أبي إياس : نا شعبة عن **أبي داود** عن زيد بن أسلم عن عمرو بن لَبِيدٍ عن رافع بن خَدِيجٍ قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

وأخرجه الخطيب (١٣/٤٥) من طريق **موسى بن عبدالله بن موسى القَرَاطِيسِيِّ أبي عمران البغدادي** : حدثنا آدم بن أبي إياس : حدثنا شعبة عن داود به . وقال :

«كذا قال ، وإنما يحفظ هذا من رواية بقية بن الوليد عن شعبة عن داود . وأما آدم فيرويه عن شعبة عن أبي داود عن زيد بن أسلم» .

ذكره في ترجمة القراطيسي هذا ، ولم يذكر فيها سوى هذا الحديث ، فهو مجهول . وقد خالفه علي بن داود القنطري - كما رأيت - ؛ فقال : «أبي داود» ، وهو - أعني : القنطري - صدوق . ولذلك كانت روايته هي المحفوظة كما سبق عن الخطيب .

وعليه ؛ فالحديث بهذا اللفظ والسند ضعيف ؛ لأن أبا داود هذا ؛ قال الذهبي :

«شيخ لشعبة ، واسطي مجهول» .

والحديث محفوظ عن رافع بلفظ :

«أسفروا بالفجر . . .» .

وهو مخرّج في «المشكاة» (٦١٤) ، و«الإرواء» (٢٥٨) .

٤٦٩٥ - (نَوِّرُوا بيوتَكُم ما اسْتَطَعْتُم ؛ فإنَّ البيتَ الذي يُقْرأُ فيهِ القرآنُ ؛ يَتَّسعُ على أَهْلِهِ ، ويَكْثُرُ خَيْرُهُ ، وتَحْضُرُهُ الملائكةُ ، وتَهْجُرُهُ الشياطينُ ، وإنَّ البيتَ الذي لا يُقْرأُ فيهِ القرآنُ ؛ يَضِيقُ علَى أَهْلِهِ ، ويَقِلُّ خَيْرُهُ ، وتَهْجُرُهُ الملائِكَةُ ، وتَحْضُرُهُ الشياطِينُ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/٩٢ - ٩٣) عن أبي نعيم - معلقاً - عن عمرو ابن أبي قيس عن [عبدالرحمن بن عبدالله بن] عَبْدِ رَبِّهِ أبي سفيان عن عمر بن نَبْهان عن الحسن عن أنس وأبي هريرة قالا : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علل :

الأولى : عنعنة الحسن - وهو البصري - ؛ فإنه مدلس .

الثانية : عمر بن نبهان - وهو العَبْدِي البصري - ؛ أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«ضعفه أبو حاتم وغيره» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

وعمرو بن أبي قيس صدوق له أوهام .

والحديث ؛ أورده السيوطي من رواية البيهقي في «الشعب» عن أنس وحده مختصراً ؛ بلفظ :

«نَوِّروا منازِلَكُم بالصلاةِ وقراءَةِ القُرآن» . وقال المناوي :

«وفيه كثير ؛ قال ابن حبان : هو ابن عبدالله ، يروي عن أنس ، ويضع عليه .

وقال أبو حاتم : لا يروي عن أنس حديثاً له أصل . وقال أبو زرعة : واهي الحديث» .

قلت : إسنادُ الديلمي سالِمٌ من مثله ، فلو عزاه إليه كان أولى !

٤٦٩٦ ـ (نَوْمُ الصَّائمِ عِبادَةٌ ، وسُكوتهُ تَسْبِيحٌ ، ودُعاؤُهُ مُسْتجابٌ ، وعَمَلُهُ مُتَقبَّلٌ) .

ضعيف . رواه أبو محمد بن صاعد في «مسند ابن أبي أوفى» (٢/١٢٠) ، والديلمي (٩٣/٤) ، والواحدي في «الوسيط» (١/٦٥/١) عن سليمان بن عمرو عن عبدالملك بن عُمَيْرٍ عن ابن أبي أوفى مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ سليمان بن عمرو : هو أبو داود النخعي ، وهو كذاب .

وقد تابعه أبو معاذ معروف بن حسان عن زياد الأعلم عن عبدالملك بن عمير به . إلا أنه قال :

«مضاعف» بدل : «متقبّل» .

أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (ق١/٢٨٣) ، وابن الحمامي في «جزء منتخب من مسموعاته» (ق٢/٣٥) ، والسِّلَفِيُّ في «أحاديث منتخبة» (١/١٣٣) .

قلت : ومعروف هذا ؛ أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«قال ابن عدي : منكر الحديث» .

وقد وجدت له شاهداً من حديث ابن مسعود مرفوعاً به ، دون الجملة الأخيرة منه .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨٣/٥) من طريق جعفر بن أحمد بن بَهْرَام

قال : ثنا علي بن الحسن عن أبي طَيْبَةَ عن كُرْزِ بن وَبْرَةَ عن الربيع بن خُثَيْمٍ عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كرز بن وبرة رجل صالح ، لا أعرف حاله في الحديث ، ترجم له أبو نعيم في «الحلية» (٥/٧٩ ـ ٨٣) ؛ وأظن أن له ترجمة مطولة في «تاريخ جرجان» للسهمي ؛ فليراجع[1] .

وأبو طيبة : اسمه عبدُالله بن مُسلمٍ المَرْوَزيُّ : ضعيف .

ومن دونه ؛ لم أعرفهما .

وقد روي بلفظ :

«نومُ الصائمِ عبادَةٌ ، ونَفَسُه تَسْبيحٌ» .

رواه الجرجاني (٣٢٨) : أخبرنا أبو ذر إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الضَّبَّابي ـ بالكوفة في بني كاهل ، عند مسجد الأعمش ـ : حدثنا **جعفر بن محمد النَّيْسَابُورِيُّ** : حدثنا **علي بن سَلَمَةَ العامري** : حدثنا محمد بن جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب : حدثني أبي عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ فإنه ـ مع إعضاله ـ واهٍ ؛ محمد بن جعفر تُكُلِّم فيه .

ومَنْ دونه ـ باستثناء أبي ذر ـ ؛ لم أعرفهما .

٤٦٩٧ ـ (نَومٌ علَى علمٍ ؛ خَيْرٌ مِنْ صلاةٍ علَى جَهْلٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٨٥) ، وعنه الديلمي (٤/٩٣) عن **عبدالرحمن بن الحسن** قال : نا **أحمد بن يحيى الصُّوفي** قال : نا **محمد بن**

---

(١) ذكره الشيخ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (٢/٦٣٧) ؛ وأفاد أنه وثقه ابن حبان (٩/٢٧) ، وروى عنه جمع من الثقات ، ذكرهم ابن أبي حاتم (٧/١٧٠) .

يحيى الضَّرير (وفي الديلمي : **بن الضُّرَيْسِ**) ، قال : ثنا **جعفر بن محمد** عن أبيه ، عن **إسماعيل** عن الأعمش عن أبي البَخْتَرِيِّ عن سلمان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مَنْ دون الأعمش لم أعرفهم .

وأحمد بن يحيى الصوفي ؛ الظاهر أنه أبو عبدالله المعروف بابن الجَلاءِ ، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٥/٢١٣) بما يدل على أنه من كبار مشايخ الصوفية ، وأصحاب الشطحات منهم ، فقد سئل عن الذين يدخلون البادية بلا زاد ، يزعمون أنهم متوكلون فيموتون؟ فقال :

«هذا فعل رجال الحق ، فإن ماتوا ؛ فالدية على القاتل» !!

وإسماعيل ؛ يحتمل أنه **ابن أَبَان الغَنَوِيُّ الخَيَّاط الكوفي** ؛ فإنه يروي عن الأعمش ، فإن يكن هو ؛ فهو متروك كذاب .

وهناك راوٍ آخر يدعى **إسماعيلَ الكِنْدِيَّ** ، روى عن الأعمش ؛ قال في «اللسان» :

«منكر الحديث . قاله الأزدي» .

فيحتمل أن يكون هو هذا ، كما يحتمل أن يكون هو الخياط نفسه .

وأما المناوي ؛ فأعلَّه بقوله :

«وفيه **أبو البختري** ، قال الذهبي في «الضعفاء» : قال دحيم : كذاب» !

قلت : وهذا وهم فاحش ؛ فإن أبا البختري الكذاب - واسمه وهب بن وهب - متأخر عن هذا ، يروي عن هشام بن عروة وطبقته .

وأما هذا ؛ فتابعي روى عن سلمان وغيره ، واسمه سعيد بن فيروز ، وقد أورده الذهبي في كنى «الميزان» - عقب الأول - ، وقال :

«صدوق . قال شعبة : لم يدرك عليّاً . قلت : اسمه سعيد بن فيروز ، وقد أشار أبو أحمد الحاكم في «الكنى» إلى تليين رواياته ، وما ذاك إلا لكونه يرسل عن علي والكبار . . فما كان من حديثه سماعاً هو حسن ، وما كان «عن» فهو ضعيف» .

٤٦٩٨ - (النائِمُ في سبيلِ اللهِ ؛ كالصَّائمِ لا يُفْطِرُ ، والقائِمِ لا يَفْتُرُ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١١١/٤) عن **مُجَّاعَةَ بن ثابت** : حدثنا **ابن لهيعة** عن **عبدالرحمن بن خُنَاسٍ** عن عمرو بن حُرَيْثٍ **رفعه** .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون عمرو لم أعرفهم .

سوى ابن لهيعة ؛ فإنه سيئ الحفظ .

ومن طريقه : أخرجه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق٢/٧٩) من طريق عثمان بن صالح عنه به ؛ إلا أنه وقع فيه : **عبدالرحمن بن حُسَاسٍ** مولى آل عمر بن الخطاب (ولم أعرفه أيضاً) عن عمرو بن حريث مختصراً بلفظ :

«النائم الطاهر ؛ كالصائم القائم» . وقال :

«قال علي بن عبدالعزيز (يعني : البغوي) : وهذا عمرو بن حريث المصري ، وليس هو عمرو بن حريث المخزومي ، وليس للمصري صحبة» .

قلت : فالحديث - على ضعف إسناده - مرسل أيضاً .

وعزاه السيوطي للحكيم الترمذي عن عمرو بن حريث باللفظ الثاني المختصر . ونقل المناوي عن الحافظ العراقي أنه قال :

«سنده ضعيف» .

٤٦٩٩ ـ (النُّجُومُ أَمانٌ لأهلِ السَّماءِ ، وأَهْلُ بَيْتِي أَمانٌ لأُمَّتِي) .

ضعيف . أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٢٠٥) ، والرُّوياني في «مسنده» (١/٢٠٦/١٩ ، ٢/٢٠٧) ، وابن السَّمَّاك في «جزء من حديثه» (٢/٦٧) ، والكُدَيْمِيُّ في «حديثه» (١/٣٢) ، والخطيب في «الموضح» (٢/٢١٩) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٢/٢٢٣/١١) عن **موسى بن عُبَيْدَةَ** عن إياس بن سَلَمَةَ بن الأكوع عن أبيه مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : رواه الطبراني في «الكبير» ـ كما في «مجمع الزوائد» (١٧٤/٩) ـ ، وقال :

«وموسى بن عبيدة متروك» .

وروي من حديث علي مرفوعاً أتمّ منه ، ولفظه :

« . . فإذا ذهبت النجوم ؛ ذهب أهل السماء ، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض ، فإذا ذهب أهل بيتي ؛ ذهب أهل الأرض» .

أخرجه عبدالرحمن بن عثمان التميمي في «مسند علي» (٢/١) من طريق **المأمون** عن **الرشيد** قال : حدثني **المهدي** عن المنصور قال : حدثني أبي عن جدي قال : سمعت عبدالله بن عباس : قال علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم مسلسل بالملوك العباسيين ؛ مَنْ دون المنصور ـ واسمه عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس ـ ؛ لا يعرف حالهم في الحديث .

ثم رواه التميمي (٢/٢) من طريق **محمد بن يونس بن موسى البصري أبي العباس** : ثنا عمرو بن الحُبَاب السُّلَمِي : ثنا **عبدالملك بن هارون بن عنترة** عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً نحوه .

قلت : وهذا موضوع ؛ محمد بن يونس ـ وهو الكديمي ـ كذاب .

وعبدالملك بن هارون كذبه يحيى . وقال ابن حبان :

«يضع الحديث» .

وروى **محمد بن المغيرة اليَشْكُرِيُّ** : ثنا **القاسم بن الحَكَم العُرَنِيُّ** : ثنا **عبدالله بن عمرو بن مُرَّةَ** : حدثني محمد بن سُوقَةَ عن محمد بن المنكدر عن أبيه مرفوعاً نحوه .

أخرجه الحاكم (٤٥٧/٣) في «معرفة الصحابة» ساكتاً عليه ، وكذا الذهبي !

وأقول : إسناده ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : عبدالله بن عمرو بن مرة ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

والثانية : العرني ؛ صدوق فيه لين .

والثالثة : محمد بن المغيرة اليشكري ؛ قال السُّلَيْمَاني :

«فيه نظر» .

وقد خالفه حفص بن عمر المِهْرَقَانِيُّ : حدثنا **القاسم بن الحكم العرني** به ، دون ذكر أهل البيت .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٦٧/٣ ـ ٦٨) من طريق الطبراني . وقال ـ أعني : الطبراني ـ :

«لم يروه عن ابن سوقة إلا عبدالله بن عمرو بن مرة ، تفرد به القاسم بن الحكم» .

قلت : وقد علمت أنه صدوق فيه لين .

والمِهْرَقَاني ثقة من شيوخ النسائي وأبي زرعة وغيرهما .

والحديث ـ دون ذكر أهل البيت ـ صحيح ؛ فإن له شاهداً من حديث أبي موسى الأشعري : عند مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٨٧٥) .

وقد رواه بدونها : **القاسم بن غُصْنٍ** ـ وهو ضعيف ـ عن محمد بن سوقة عن علي بن أبي طلحة مولى ابن عباس عن ابن عباس مرفوعاً نحوه .

أخرجه الخطيب في «الفوائد الصحاح» (ج٢ رقم ١٣ ـ منسوختي) . وقال :

«حديث غريب من حديث أبي بكر محمد بن سوقة العجلي عن علي بن أبي طلحة ، تفرد بروايته عنه هكذا القاسم بن غصن . وتابعه الصباح بن محارب عن ابن سوقة . وخالفهما عبدالله بن المبارك ؛ فرواه عن ابن سوقة عن علي بن أبي طلحة عن النبي ﷺ ، ولم يذكر فيه ابن عباس . وابن سوقة كوفي ثقة عزيز الحديث ، والحفاظ من الرواة يجمعون حديثه» .

قلت : فهذا اختلاف شديد على ابن سوقة .

وقد وجدت عنه اختلافاً آخر ؛ فقال **عُبَيْدُ بن كَثِيرٍ العامري** : ثنا **يحيى بن محمد بن عبدالله الدارمي** : ثنا عبدالرزاق : أنبأ ابن عيينة عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً به ، وفيه الزيادة .

أخرجه الحاكم (٢/٤٤٨) وقال :

«صحيح الإسناد» ! ورده الذهبي بقوله :

«قلت : أظنه موضوعاً ، وعبيد متروك ، والآفة منه» .

قلت : وشيخه يحيى بن محمد بن عبدالله الدارمي ؛ لم أعرفه ، ولم يورده السَّمْعاني في مادة «الدارمي» من «الأنساب» .

وبالجملة ؛ فهذه الزيادة لم تثبت في شيء من طرق الحديث ، وليس فيها ما يشدّ من عضدها ، مع عدم ورودها في الحديث الصحيح المشار إليه . والله أعلم .

٤٧٠٠ ـ (النَّخْلُ والشَّجَرُ بَرَكَةٌ على أَهْلِهِ ، وعلَى عَقِبِهم بَعْدَهُم إذا كانُوا للهِ شاكِرينَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١٣٢/١) عن **محمد بن جامع العَطَّارِ** : نا **فَضَالة بن حُصَيْنٍ** : حدثني **رجل من أهل المدينة ـ يكنى أبا عبدالله ـ** : حدثني عبدالله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده الحسن بن علي رضي الله عنهم مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : جهالة أبي عبدالله المدني هذا ؛ فإني لم أعرفه ، ولا رأيت أحداً ذكره .

الثانية : فضالة بن حصين متفق على تضعيفه ؛ بل اتَّهمه ابن عدي بوضع حديث في الطِّيبِ لِيُنَفِّقَ العِطْرَ .

الثالثة : محمد بن جامع العطار ضعيف أيضاً . وقال ابن عبدالبر :

«متروك الحديث» .

قلت : وبه ـ وحده ـ أعلَّه الهيثمي ، وتبعه المناوي ؛ فقصَّرا ! قال في «مجمع الزوائد» (٤/٦٨ ـ ٦٩) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه محمد بن جامع العطار ، وهو ضعيف» !

٤٧٠١ - (النَّظَرُ إلى الكَعْبةِ عِبادَةٌ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١١٧/٤) ، عن أبي الشيخ معلقاً : ثنا عبدالله بن محمد بن زكريا : حدثنا سعيد بن يحيى : حدثنا زافر عن أبي عثمان عن يحيى ابن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عائشة رفعه .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ زافر - وهو ابن سليمان أبو سليمان القُهُسْتَانِيُّ - صدوق كثير الأوهام ؛ كما في «التقريب» .

وسعيد بن يحيى : هو الطَّويل الأصبهاني ؛ قال أبو حاتم :

«لا أعرفه» ! وعرفه أبو نعيم فقال في «التاريخ» :

«يُعْرَف بـ (سَعْدَوَيْهِ) ، صدوق» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» .

وأبو عثمان ؛ لم أعرفه .

ورواه الأزرقي في «تاريخ مكة» (٢٥٦) من قول يونس بن خَبَّاب ومجاهد .

وعن ابن عباس موقوفاً عليه بلفظ :

« . . . محض الإيمان» .

وكذلك رواه عبدالله بن أحمد في «الزهد» (ص٣٦٢) من قول عبدالرحمن ابن الأسود .

وسنده حسن .

ثم رواه الديلمي بإسناده المذكور عن عائشة بلفظ :

النظر في ثلاثة أشياء عبادة : النظر في وجه الأبوين ، وفي المصحف ، وفي المحز ! كذا !

وبه :

«النظر في كتاب الله عبادة» .

٤٧٠٢ - (النَّظَرُ إِلَى عليٍّ عِبادَةٌ) .

موضوع . روي من حديث عبدالله بن مسعود ، وعمران بن حصين ، وعائشة ، وأبي بكر الصديق ، وأبي هريرة ، وأنس بن مالك ، ومعاذ بن جبل ، وعثمان بن عفان ، وغيرهم .

١ - أما حديث ابن مسعود ؛ فيرويه هارون بن حاتم قال : ثنا يحيى بن عيسى الرَّمْلِيُّ ، عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عنه مرفوعاً .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥٨/٥) .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم - على ضعف في الرملي - ؛ غير هارون بن حاتم ؛ فإنه متَّهم ، سمع منه أبو زرعة وأبو حاتم ، وامتنعا من الرواية عنه ، سئل عنه أبو حاتم؟ فقال :

«أسأل الله السلامة» . قال الذهبي :

«ومن مناكيره . . .(فساق هذا الحديث وقال :) وهذا باطل» .

وذكر في ترجمة الرملي أن أحمد كان يثني عليه . وقال النسائي :

«ليس بالقوي» . وقال ابن معين :

«ضعيف» .

ثم ساق له أحاديث أنكرت عليه ، هذا أحدها ، ثم قال :

«قلت : لعلّه من وضع هارون» .

قلت : كلا ؛ فقد تابعه عبدالله بن محمد بن سالم ـ وهو ثقة ـ : ثنا يحيى بن عيسى الرملي به .

أخرجه الحاكم (٣/١٤١) : حدثناه ابن قانع : ثنا **صالح بن مقاتل** : ثنا محمد ابن عُبَيْدِ بن عتبة عنه .

ذكره شاهداً لحديث عمران الآتي ؛ وصححهما !

وتناقض الذهبي ؛ فقال عقب حديث عمران :

«قلت : ذا موضوع ، وشاهده صحيح» !

كذا قال ! ولما ساق الحاكم الشاهد المشار إليه من طريق ابن قانع ؛ قال الذهبي :

«قلت : ذا موضوع» !

فأقول : إن كان يعني أن في إسناده وضاعاً ـ كما هو ظاهر كلامه ـ ؛ فليس بصواب ؛ لأنه لا وضاع فيه .

نعم ؛ صالح بن مقاتل ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«قال الدارقطني : ليس بالقوي ، من شيوخ ابن قانع» .

وإن كان يعني أنه موضوع متناً ؛ فبيَّنا فيه قوله المتقدم :

«ذا موضوع ، وشاهده صحيح» !

وهذا ظاهر لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى .

وبالجملة ؛ فالسند إلى هذه المتابعة ضعيف أيضاً .

وله متابع آخر ؛ وهو **أحمد بن بُدَيْلٍ اليَامِيُّ** : نا **يحيى بن عيسى** به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٦٠/١) : حدثنا **محمد بن عثمان ابن أبي شيبة** : نا أحمد بن محمد اليامي . . .

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد (٩/١١٩) :

«وأحمد بن بديل اليامي ؛ وثقه ابن حبان وقال : مستقيم الحديث . وقال ابن أبي حاتم : فيه ضعف ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» .

وأقول : محمد بن أبي شيبة ليس من رجال «الصحيح» ، ثم هو متكلم فيه ، لكن الراجح أنه ثقة ؛ كما بينته في مقدمة رسالة «المسائل» ، يسَّر الله نشرها .

قلت : وبالجملة ؛ فعلَّة هذه الطريق يحيى بن عيسى ، فقد أورده العقيلي في «الضعفاء» (٤٦٥) - وروى تضعيفه عن ابن معين - . وابن عدي في «الكامل» (١/٤٢١) . وقال :

«وعامة رواياته مما لا يتابع عليه» .

ثم روى تضعيفه عن ابن معين أيضاً ؛ من طريق الحافظ الدارمي عثمان بن سعيد قال :

«قلت ليحيى بن معين : فيحيى بن عيسى الرملي ؛ ما تعرفه؟ قال : نعم ، ما هو بشيء . قال عثمان : هو كما قال يحيى : هو ضعيف»[1] .

---

(١) قلت : هذا كالنص من الإمام الدارمي على أن قول ابن معين في الراوي : «ما هو بشيء» ومثله : «ليس بشيء» معناه عنده أنه ضعيف ، فلا تغتر بما ذكره أبو الحسنات في «الرفع والتكميل» (ص٩٩ - ١٠٠) مما يخالف هذا ؛ فإنه من تكلفات المتأخرين وآرائهم .

وضعفه جماعة آخرون . وأما العجلي فقال :

«ثقة ، وكان فيه تشيع» !

وذكره ابن حبان في «الثقات» ! وقال مسلمة :

«لا بأس به ، وفيه ضعف» . وقال أحمد :

«ما أقرب حديثه» . ولخّص هذه الكلماتِ الحافظُ ابن حجر في «التقريب» على عادته فيه ، فقال :

«صدوق يخطئ ، ورمي بالتشيع» . وقال الذهبي في «الضعفاء» :

«صدوق يهم . ضعفه ابن معين . وقال النسائي : ليس بالقوي» .

قلت : فمثله لا يحتج به ، لا سيما فيما يؤيّد تشيّعه .

نعم ؛ ذكر السيوطي له متابِعَيْنِ اثنَيْن في «اللآلئ» (١/٣٤٣) :

الأول : منصور بن أبي الأسود عن الأعمش به .

أخرجه الشِّيرازي في «الألقاب» من طريق **أحمد بن الحَجَّاج بن الصَّلْتِ** : حدثنا محمد بن مبارك عنه .

قلت : وأخرجه ابن عساكر أيضاً (١٢/١٥١/٢) .

وسكت عليه السيوطي ! وليس بجيِّد ؛ فإن ابن الصلت هذا اتهمه الذهبي بوضع حديث بإسناد «الصحاح» ؛ فلا قيمة لهذه المتابعة .

والآخر : **عاصم بن عمر البَجَلِيُّ** عن الأعمش به .

أخرجه أبو نعيم في «فضائل الصحابة» : حدثنا **محمد بن الحسين بن أبي**

الحسين : حدثنا **أحمد بن جعفر بن أَصْرَمَ** : حدثنا **علي بن المثنى** : حدثنا **عاصم بن عمر البَجَلِيُّ** . . .

قلت : سكت عليه السيوطي أيضاً ! وهو إسناد مظلم ، لم أعرف أحداً منه ؛ البجلي فمن دونه ؛ غير علي بن المثنى :

فإن كان الطهوي ؛ فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وأشار ابن عدي إلى ضعفه .

وإن كان الموصلي والد أبي يعلى الحافظ ؛ فهو مجهول .

وذكر الحاكم متابعاً للأعمش فقال : حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن يحيى القاري : ثنا **المسيِّب بن زهير الضَّبِّيُّ** : ثنا **عاصم بن علي** : ثنا **المسعودي** عن عمرو بن مرة عن إبراهيم به .

قلت : سكت عليه هو والذهبي ! وفيه علل :

الأولى : اختلاط المسعودي ، واسمه عبدالرحمن بن عبدالله .

الثانية : عاصم بن علي ؛ وإن كان من رجال البخاري ؛ فقد تكلَّم فيه بعضهم ، فضعفه ابن معين والنسائي وغيرهما . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ربما وهم» .

الثالثة : المسيب بن زهير الضبي : هو المسيب بن زهير بن مسلم أبو مسلم التاجر ، ترجمه الخطيب (١٣/١٤١) ، وذكر أن وفاته سنة خمس وثمانين ومئتين ، ولم يَحْكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم وجدتُ له متابعاً ثالثاً عن الأعمش ، فقال **حماد بن المبارك** : نا أبو نعيم : نا الثوري عن الأعمش به .

أخرجه أبو القاسم إسماعيل الحلبي في «حديثه» (٢/١١٣) ، وعنه ابن عساكر (١/١٥٢/١٢) .

وحماد هذا مجهول لا يعرف .

٢ ـ وأما حديث عمران ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن **إبراهيم بن إسحاق الجُعْفِيِّ** : ثنا **عبدالله بن عبد ربه العِجْلِيُّ** : ثنا شعبة عن قتادة عن حُمَيْدِ بن عبدالرحمن عن أبي سعيد الخدري عنه به .

أخرجه الحاكم ، وابن منده في «المعرفة» (٢/٨٣/٢) ، وأبو بكر بن خَلاد في «الثاني من حديثه» (٢/١١٤) ، وأبو بكر الشافعي في «حديثه» (١/٤) . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد ، وشواهده عن عبدالله بن مسعود صحيحة» !

كذا قال ! وردَّه الذهبي في الشطر الأول من كلامه ، فقال :

«قلت : ذا موضوع ، وشاهده صحيح» !

وأقول : لا صحة لهذا ولا لذاك .

وأما هذا ؛ فلجهالة عبدالله بن عبدربه العجلي ؛ فإني لم أجد من ذكره .

ومثله إبراهيم بن إسحاق الجعفي .

وأعلَّه ابن الجوزي بأنه من رواية **محمد بن يونس** عنه : عند ابن مردويه ، ومحمد بن يونس : هو الكديمي كذَّبوه .

فأقول : وعنه أخرجه من ذكرنا ؛ غيرَ الحاكم ؛ فإنه رواه عن **علي بن عبدالعزيز بن معاوية** عن إبراهيم بن إسحاق به .

وعلي هذا لم أعرفه أيضاً .

والطريق الأخرى : عن **عمران بن خالد بن طَلِيقٍ أبي نُجَيْدٍ الضَّرِيرِ عن أبيه عن جده** قال :

رأيت عمران بن حصين يُحِدُّ النظر إلى علي بن أبي طالب ، فقيل له؟! فقال : سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره .

أخرجه ابن السَّمَّاك في «الفوائد المنتقاة» (٢/٤/٢) ، وأبو بكر الأبهري في «جزء من الفوائد» (١/١٤٤ ـ ٢) ، وابن منده أيضاً في «المعرفة» ، والسِّلَفِيُّ في «الطُّيُورِيَّات» (٢/١١٦) .

وهذه الطريق علَّقها ابن الجوزي (١/٣٦٣) ، وقال :

«وخالد بن طليق ضعفوه» .

وخرَّجه السيوطي في «اللآلئ» (١/٣٤٥) من رواية الطبراني فقط .

قلت : وبه أعلَّه الهيثمي أيضاً (٩/١١٩) !

وإعلاله بابنه عمران أولى ؛ لأنه أشدّ من أبيه ضعفاً ، حتى قال أحمد :

«متروك الحديث» .

وذكر له الذهبي هذا الحديث ، وقال :

«وهذا باطل في نقدي» . وتعقَّبه الحافظ بقوله :

«وقال العلائي : الحكم عليه بالبطلان فيه بُعْد ، ولكنه كما قال الخطيب : غريب» .

٣ ـ وأما حديث عائشة ؛ فيرويه عُبَادةُ بن صُهَيْبٍ قال : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عنها .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/١٨٢ ـ ١٨٣) . وقال :

«غريب من حديث هشام بن عروة ، ولم نكتبه إلا من حديث عبادة» .

قلت : وهو كذاب هالك ؛ كما قال الذهبي في «الضعفاء» .

لكن روي من غير طريقه ، فقال **الدِّيـنَوَرِيُّ** في «المجالسة» (١/٧/٢٧) ـ وعنه ابن عساكر (٢/١٥١/١٢) ـ : **ثنا علي بن سعيد قال : ثنا محمد بن عبدالله القاضي** قال : ثنا أبو أسامة عن هشام به .

ومحمد بن عبدالله القاضي لم أعرفه .

ومن طبقته : محمد بن عبدالله بن نُمَيْرٍ الهَمْداني الخَارِفِيُّ الثقة الثبت ، وأستبعد جداً أن يكون هو هذا ، وإن كانوا ذكروه في الرواة عن أبي أسامة ؛ لأنهم لم يصفوه بـ«القاضي» .

وعلي بن سعيد : هو الرازي ؛ قال الدارقطني :

«ليس بذاك ، تفرد بأشياء» .

ولا أستبعد أن تكون الآفة من الدينوري نفسه ؛ وهو أحمد بن مروان أبو بكر القاضي المالكي ؛ فإنه كان متهماً عند الدارقطني بوضع الحديث .

وروى أبو القاسم الحلبي في «حديثه» (٢/١١٣) ـ وعنه ابن عساكر (٢/١٥١/١٢) ـ : **نا أبو علي الحسين بن عبدالغفار بن عمرو الأَزْدِيُّ** : نا دُحَيْمٌ : نا شعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة به .

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ غير الحسين هذا ؛ قال الدارقطني :

«متروك» . وقال ابن عدي :

«روى عن جماعة لم يَحْتَمِلْ سنُّه لقاءهم ، وله مناكير» .

قلت : فهو آفة هذه الطريق .

٤ ـ **وأما حديث أبي بكر الصديق** ؛ فيرويه القاضي محمد بن عبدالله الجُعْفِيُّ قال : حدثني **أبو الحسين محمد بن أحمد** بن مَخْزُوم ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني محمد بن الحسن الرَّقِّيُّ ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني مُؤَمَّلُ بن إِهَابٍ ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني عبدالرزاق ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني مَعْمَرٌ ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني الزهري ـ وَحْدِي ـ عن عروة عن عائشة عنه .

أخرجه ابن النَّجَّار في «ذيل التاريخ» (١/١٢٧/١٠) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٥٨/١) ، وابن حجر في «المسلسلات» (٢/١٠٨) ، وقال ابن الجوزي :

«موضوع ، سرقه أحد الكوفيين الغلاة ، والله أعلم هل هو الجعفي أو شيخه؟!» .

قلت : الجعفي هذا ؛ أظنه محمد بن عبدالله بن الحسين أبا عبدالله الجعفي القاضي الكوفي المعروف بابن الهَرَوَانِيِّ ، ترجمه الخطيب ترجمة جيدة ؛ وقال (٤٧٢/٥) :

«وكان ثقةً فاضلاً جليلاً ، يقرئ القرآن ، ويفتي في الفقه على مذهب أبي حنيفة ، توفي سنة (٤٠٢) وله خمس وتسعون سنة» .

فهو بريء العهدة من هذا الحديث ، فالحمل فيه على شيخه أبي الحسين محمد بن أحمد بن مخزوم ؛ فإنه مترجم في «الميزان» بما يُدينه ، فقال :

«قال حمزة السهمي : سألت أبا محمد بن غلام الزهري عنه؟ فقال : ضعيف . وسألت أبا الحسن التمار عنه؟ فقال : كان يكذب ، مات بعد الثلاثين والثلاث مئة» .

فهو آفة هذه الطريق . والموفق الله .

وقد ذكر له ابن الجوزي طريقاً أخرى عن الزهري به .

وفيها **الحسن بن علي بن زكريا العَدَوِيُّ** ؛ وهو كذاب وضاع .

وقد ركَّب هذا الكذّاب عدّة أسانيد لهذا الحديث ؛ كما يأتي .

٥ ـ **وأما حديث أبي هريرة** ؛ فيرويه **الحسن بن علي العدوي** المذكور ـ بثلاثة أسانيد له افتعلها ـ عن الأعمش عن أبي صالح عنه .

أخرجها ابن عدي (٢/٩٢) ـ مع إسناد رابع له عن أنس ـ ؛ ثم قال :

«وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد باطلة ، والحسن بن علي يضع الحديث» .

وله طريق أخرى عن أبي هريرة : عند ابن عساكر (٢/١٥١/١٢) .

٦ ـ **وأما حديث أنس** ؛ فيرويه **مَطَرُ بن أبي مَطَرٍ** عنه .

أخرجه ابن عدي (١/٣٣٥) . وقال :

«مطر هذا ؛ إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق» .

قلت : وهو مطر بن ميمون ؛ قال الحاكم وأبو نعيم :

«روى عن أنس الموضوعات» . وقال ابن الجوزي (١/٣٦٢) :

«قال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات ؛ لا تحلّ الرواية عنه» .

وذكر له طريقين آخرين عن أنس ، في أحدهما : العدوي الكذاب كما تقدم .

وفي الآخر : **محمد بن القاسم الأسدي** ؛ قال الدارقطني :

«يكذب» . وقال أحمد :

«أحاديثه موضوعة» .

٧ ـ **وأما حديث معاذ** ؛ فيرويه **محمد بن إسماعيل بن موسى الرازي** قال : نبأنا **محمد بن أيوب** قال : نبأنا هَوْذَةُ بن خليفة قال : نبأنا ابن جريج عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

رأيت معاذ بن جبل يُدِيمُ النظر إلى علي بن أبي طالب ، فقلت : ما لك تديم النظر إلى عليّ كأنك لم تره؟! فقال : سمعت رسول الله ﷺ : فذكره .

أخرجه الخطيب (٢/٥١) ، وعنه ابن الجوزي (١/٣٥٩) . وقال :

«محمد بن أيوب ؛ لا يعرف أنه سمع من هوذة ولا روى عنه . قال ابن حبان :

يروي الموضوع ، لا يحل الاحتجاج به» . وفي «الميزان» :

«قال أبو حاتم : كذاب» .

وأما الخطيب ؛ فأعلّه بالراوي عنه ، فقال :

«وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، لا أعلم جاء به إلا محمد بن إسماعيل الرازي ، وكان غير ثقة ، على أنا لا نعلم أن محمد بن أيوب روى عن هوذة بن خليفة شيئاً قط ، ولا سمع منه» .

وتبعه الذهبي ؛ فقال في ترجمة ابن إسماعيل هذا :

«المتهم بوضعه : الرازي» .

وقد وجدت له طريقاً أخرى عن أبي صالح عن معاذ به .

أخرجه أبو بكر بن خَلاد في «الثاني من حديثه» (٢/١١٤) : نا **محمد بن يونس** : نا عبدالحميد بن يحيى : نا **سَوَّار بن مصعب** عن **الكلبي** عنه .

والكلبي : اسمه محمد بن السائب بن بشر ، متهم بالكذب .

وسوار بن مصعب متروك .

ومحمد بن يونس هو الكديمي الوضّاع المتقدم .

٨ ـ **وأما حديث عثمان** ؛ فيرويه **محمد بن غسان الأنصاري** عن **يونس مولى الرشيد** عن **المأمون** : سمعت **الرشيد** يقول : سمعت **المهدي** يقول : سمعت **المنصور** يقول : سمعت **أبي** يقول : سمعت جدي يقول : سمعت ابن عباس يقول عن عثمان مرفوعاً به .

أخرجه أبو الحسين الأبنوسي في «الفوائد» (١/٢٣) ، وعنه ابن عساكر (٢/١٥١/١٢) ، وابن الجوزي (١/٣٥٨) ، وأعلَّه بقوله (١/٣٦٢) :

«رواته مجاهيل» .

وهم مَنْ دون جدّ المنصور .

٩ ـ **وفي الباب** : عند ابن الجوزي **عن جابر** ؛ وفيه **العدوي** الكذاب المتقدم .

١٠ ـ **وثوبان** ؛ وفيه **يحيى بن سلمة بن كهيل** ؛ وهو متروك ؛ كما قال النسائي والدارقطني .

وجملة القول ؛ أن الحديث ـ مع هذه الطرق الكثيرة ـ لم تطمئن النفس لصحته ؛ لأن أكثرها من رواية الكذّابين والوضّاعين ، وسائرها من رواية المتروكين

والمجهولين الذين لا يبعد أن يكونوا ممن يسرقون الحديث ، ويركِّبون له الأسانيد الصحيحة . ولذلك فما أبعدَ ابن الجوزي عن الصواب حين حكم عليه بالوضع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٤٧٠٣ - (النَّمِيمَةُ والشَّتِيمَةُ والحَمِيَّةُ في النَّارِ ، ولا يَجْتَمِعْنَ في صَدْرِ مُؤْمِن)[١] .

ضعيف . رواه الطبراني في «الكبير» (٣/٢٠٨ - ٢٠٩) ، وأبو أمية الطَّرَسُوسِيُّ في «مسند ابن عمر» (٢٠٢/١) عن **محمد بن يزيد بن سنان** قال : ثنا **يزيد** قال : قال عطاء : أخبرني عبدالله بن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن يزيد بن سنان ، وأبوه يزيد ؛ ضعيفان ، والأب أشدّ ضعفاً من الابن .

٤٧٠٤ - (النِّيَّةُ الحسَنَةُ تُدْخِلُ صاحِبَها الجنَّةَ ، والخُلُقُ الحَسَنُ يُدْخِلُ صاحِبَهُ الجنَّةَ ، والجِوارُ الحَسَنُ يُدْخِلُ صاحِبَهُ الجنّةَ . فقال رجل : وإن كان رَجُلَ سُوءٍ؟ قال : نعم ؛ على رُغْمِ أنْفِكَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/١١٢ - ١١٣) عن **محمد بن عبدالرحيم بن حَبِيبٍ** : حدثنا **أبي** : حدثنا **إسماعيل بن يحيى** عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ إسماعيل بن يحيى : هو أبو يحيى التيمي ؛ كذاب وضاع ؛ كما تقدم مراراً .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «سيأتي بأوسع مما هنا ، برقم (٦٦٦٦)» **(الناشر)** .

ومحمد بن عبدالرحيم بن حبيب ؛ لم أجد من ترجمه .

وأما أبوه عبدالرحيم ؛ فالظاهر أنه ابن حبيب الفَارِيَابِيُّ . وبه جزم المناوي ؛ قال ابن حبان :

«لعله وضع أكثر من خمس مئة حديث على رسول الله ﷺ » . وقال أبو نعيم :

«روى عن ابنِ عيينةَ وبقيةَ : الموضوعاتِ» .

قلت : فهو الذي اختلق هذا الحديث ، أو شيخه .

ومثله في البطلان : ما أخرجه الخطيب (١٢/٤٤٨) من طريق **القاسم بن نَصْرِ الطَّبَّاخ** : حدثنا سليمان بن محمد بن الفضل : أخبرنا أبو معمر : حدثنا **إسماعيل** عن قُرَّةَ عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ؛ بلفظ :

«النيّةُ الصادقةُ معلّقةٌ بالعرش ، فإذا صدق العبدُ نيتَهُ ؛ تحرَّكَ العرش ؛ فيغفر له» .

أورده في ترجمة القاسم هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف ، أتى بخبر باطل عجيب» . ثم ساق هذا الحديث .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

قلت : وإسماعيل الذي رواه عن قرة ؛ لا أستبعد أن يكون هو ابن يحيى التيمي الكذاب ؛ الذي في إسناد الحديث الذي قبله . والله أعلم .

٤٧٠٥ - (نَهَى أَنْ يُصافَحَ المُشْرِكُونَ ، أَوْ يُكْنَوا ، أَوْ يُرَحَّبَ بِهِم) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم (٩/٢٣٦) عن بقية : حدثني **محمد القُشَيْرِيّ** عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث أبي الزبير ، تفرد به بقية عن القشيري» .

قلت : وهو ابن عبدالرحمن القشيري الكوفي ؛ قال الذهبي :

«وفيه جهالة ، وهو متهم ، ليس بثقة ؛ قال ابن عدي : منكر الحديث . وقال أبو الفتح الأزدي : كذاب متروك الحديث» .

٤٧٠٦ - (نَهَى أَنْ تُكْسَرَ سَكَّةُ الْمُسْلِمينَ الجائِزةُ بَيْنَهم ؛ إلا مِنْ بَأْسٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٣٤٤٩) ، وابن ماجه (٢٢٦٣) ، والحاكم (٣١/٢) ، وأحمد (٤١٩/٣) ، وابن عدي (١/٣٥٥ - ٢) عن معتمر بن سليمان قال : سمعت **محمد بن فَضَاءٍ** يحدث ، عن **أبيه** ، عن علقمة بن عبدالله عن أبيه مرفوعاً :

وأخرجه الكَشِّيُّ في «جزء الأنصاري» (ق١/٨) ، ومن طريقه الحاكم أيضاً ، والبيهقي (٣٣/٦) عن محمد بن عبدالله الأنصاري : ثنا محمد بن فضاء به ، وزاد :

أن يكسر درهماً فيجعل فضة ، أو يكسر الدينار فيجعل ذهباً .

وسكت الحاكم عن إسناده ، وكذا الذهبي !

وأما الحافظ السخاوي ؛ فقد ذكر في «الفتاوى الحديثية» (٢/١) أن الحاكم صححه ، ولذلك فقد تعقَّبه بقوله :

«وسكت عليه أبو داود ، فهو عنده صالح للاحتجاج ، وهو عجيب منهما ؛ لأن مداره على محمد بن فضاء . . .» .

قلت : وهو متفق على ضعفه . ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وأبوه فضاء - وهو ابن خالد الجَهْضَمِيُّ البصري - مجهول .

٤٧٠٧ - (نَهَى أنْ يَتخلَّى رَجُلٌ تحتَ شَجَرةٍ مُثْمِرَةٍ ، ونَهى أنْ يَتخلَّى الرَّجُلُ علَى ضفَّةِ نَهْرٍ جارٍ) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٩٣/٤) ، عن **الفرَات بن السَّائِبِ** عن ميمون بن مهران عن ابن عمر مرفوعاً . وقال العقيلي :

«الفرات بن السائب ؛ قال البخاري : تركوه ، منكر الحديث . وقال أحمد : هو قريب من **محمد بن زياد الطَّحَّان** في ميمون ؛ يتهم بما يتهم به ذاك . وقال ابن معين : ليس بشيء» . ثم قال :

«فيه رواية من غير هذا الوجه يقارب هذه الرواية» .

قلت : وقال البخاري في «التاريخ الصغير» (١٨٥) :

«سكتوا عنه» ، وهذا كناية عن شدة ضعفه . وقال النسائي في «الضعفاء» (٢٥) :

«متروك الحديث» .

ومن طريقه : رواه ابن عدي (٢/٢٦٤) . وقال :

«وعامة أحاديثه - خاصة عن ميمون بن مهران - مناكير» .

أقول : ولعلَّ الرواية التي تقارب هذا الحديث - كما أشار العقيلي - إنما هي حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«اتّقوا الملاعن الثلاثة : أن يقعد أحدكم في ظلّ يُستظل به ، أو في طريق ، أو في نقع ماء» .

وهو حديث حسن ، مخرج في «الإرواء» (٦٢) .

ثم روى ابن عدي (١/٢٤١) عن فِهْرِ بنِ بِشْرٍ : حدثنا عمر بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بالشطر الأول منه . وقال :

«عمر بن موسى الوَجِيهِيُّ يضع الحديث» .

٤٧٠٨ - (نَهى أَنْ يَسْتَوْفِزَ الرَّجُلُ في صَلاتِهِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١/٢٧١) عن سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً . وقال :

«صحيح على شرط البخاري» ! ووافقه الذهبي !

وأقول : كلا ؛ فإن البخاري لم يرو عن الحسن عن سمرة معنعناً ؛ لأنه مدلس ، فما لم يصرح بالتحديث ؛ فليس بحجة .

ورواه سعيد بن بَشِيرٍ عن قتادة بلفظ :

أمرنا رسول الله ﷺ أن نَعْتَدِلَ في الجلوسِ ، وأن لا نَسْتَوفِزَ .

أخرجه أحمد (٥/١٠) .

وسعيد بن بشير فيه كلام ؛ كما قال الهيثمي (٢/٨٦) ، وقال :

«رواه البزار ، والطبراني في «الأوسط» من طريقه» !

ففاته أنه في «المسند» !

٤٧٠٩ - (نَهَى أَنْ يُسَمَّى كَلْبٌ وكُلَيْبٌ) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٩٩) ، والطبراني (١/٥٨/١) عن علي ابن غراب عن صالح بن حَيَّان عن ابن بُرَيْدَةَ عن أبيه مرفوعاً . وقال العقيلي :

«لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به» .

يعني : علي بن غراب . [وكان قد قال :] «حدثنا عبدالله بن أحمد قال : سألت أبي عن علي بن غراب المُحَاربي؟ قال : ليس لي به خبرة ، سمعت منه مجلساً واحداً ، كان يدلس ، ما أراه إلا صدوقاً» . وفي «التقريب» :

«صدوق يدلس ، أفرط ابن حبان في تضعيفه» .

قلت : وبقية رجال الإسناد ثقات ؛ فلولا تدليس علي بن غراب ؛ لقلت بصحته .

٤٧١٠ - (نَهَى أَنْ يُشارَ إِلَى المَطَرِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٣/٣٦٣) عن الكُدَيْمِيِّ : ثنا أبو عاصم النَّبِيل : ثنا عبدالله بن عبدالرحمن - يعني : ابن أبي حسين - قال - يعني : أبا عاصم - : وأفادنيه ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

«وقد روي من وجه آخر ضعيف» .

قلت : والكديمي : اسمه محمد بن يونس بن موسى ، وكان يضع الحديث ؛ كما قال ابن حبان وغيره .

وقد خالفه محمد بن بشار ؛ فقال : حدثني أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي حسين : أن النبي ﷺ . . . فذكره .

أخرجه البيهقي أيضاً . وقال :

«هذا هو المحفوظ مرسلاً» .

قلت : ورجاله ثقات . فعلَّة الحديث الإرسال .

٤٧١١ - (نَهى أنْ يُضَحَّى لَيلاً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/١٢٢/٣) عن **سليمان بن سَلَمَةَ الخَبَائِرِيِّ** : نا بقية بن الوليد : حدثني **أبو محمد** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الخبائري هذا ؛ فإنه كان يكذب ؛ كما قال ابن الجُنَيد .

وذكر له الذهبي أحاديث أنكرت عليه ؛ وقال :

«إنها من بلاياه» ! وقال في أحدها :

«هذا موضوع» .

وأبو محمد لم أعرفه ، والظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين .

٤٧١٢ - (كانَ يَنْهانا أنْ نَعْجُمَ النَّوى طَبْخاً) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١٣٢/٢) ، وأحمد (٢٩٢/٦) عن **ثابت بن عُمَارة** : حدثتني **رَيْطَةُ** عن **كَبْشَةَ بنت أبي مريم** قالت :

«سألت أم سلمة : ما كان النبي ﷺ ينهى عنه؟ قالت . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كبشة و ريطة - وهي بنت حريث - لا تُعرفان .

وثابت بن عمارة صدوق فيه لين .

٤٧١٣ - (نَهى أنْ يُقالَ للمُسلمِ : صَرُورةٌ) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص٢٨٦) ، والبيهقي (١٦٤/٥ - ١٦٥) عن **عمر**

ابن قيس عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البيهقي :

«عمر بن قيس ليس بالقوي» .

قلت : وهو المعروف بـ(سندل) ، وهو متروك ؛ كما في «التقريب» .

ثم أخرج البيهقي ، وأبو داود أيضاً (١/٢٧٣) ، وأحمد (١/٣١٢) عن **عمر بن عطاء** عن عكرمة ... بلفظ :

«لا صَرُورةَ في الإسلام» .

وعمر بن عطاء - وهو ابن وَرَازٍ - ضعيف ؛ كما قال الحافظ .

وأخرج الدارقطني ، والبيهقي من طريق **معاوية بن هشام** : ثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس - أراه رفعه - قال :

«لا يقولنّ أحدكم : إني صَرُورة» . وقال البيهقي :

«قال سليمان بن أحمد (يعني : الطبراني) : لم يرفعه عن سفيان إلا معاوية» .

قلت : وهو صدوق له أوهام ؛ كما في «التقريب» . وهو - مع شكِّه في رفعه ، كما يفيده قوله : «أراه رفعه» ؛ فيبدو من صنيع البيهقي أنه - قد خولف في رفعه ؛ فقد قال البيهقي :

«ورواه ابن جريج عن عمرو عن عكرمة من قوله ، ونفى أن يكون ذلك عن ابن عباس أو عن النبي ﷺ . (قال :) وقد رواه سفيان بن عيينة عن عمرو عن عكرمة عن النبي ﷺ **مرسلاً** . فالله أعلم» .

٤٧١٤ - (نَهى أَنْ يكونَ الإمامُ مُؤَذِّناً) .

ضعيف . أخرجه الغطريف في «جزئه» (١/٦١) ، وابن عدي (٢/١٤) ، وعنه

البيهقي في «السنن» (٤٣٣/١) عن **إسماعيل بن عمرو البَجَلِيِّ** : ثنا **جعفر بن زياد** عن محمد بن سُوقَةَ عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله مرفوعاً . وقال البيهقي :

«إسناده ضعيف بمرة ؛ إسماعيل بن عمرو بن نَجِيحٍ أبي إسحاق الكوفي حدث بأحاديث لم يتابع عليها ، وجعفر بن زياد ضعيف» . وقال ابن عدي :

«إسماعيل لا يتابعه عليه أحد ، وهو ضعيف» !

كذا قال ! وقد وجدت له متابعاً ؛ فقال أبو محمد الخُلْدِيُّ في «جزء من فوائده» (١/٤٩) : أخبرنا **القاسم** (يعني : ابنَ مُحَمَّدٍ الدَّلالَ) : ثنا أبو عبدالله عن محمد بن سوقة به .

والقاسم هذا ؛ ضعفه الدارقطني .

وذكره ابن حبان في «الثقات» .

وأخرج له الحاكم في «المستدرك» ؛ كما قال الحافظ في «اللسان» .

قلت : فهذه متابعة لا بأس بها لإسماعيل .

وأبو عبدالله : كُنيةُ جعفر بن زياد الذي في الإسناد الأول .

وإطلاق البيهقي الضعف عليه فيه نظر عندي ؛ فإني لم أره لأحد من أئمة الجرح والتعديل قبله ! بل قال فيه أحمد ، وأبو حاتم :

«صالح الحديث» . وقال أبو زرعة ، وأبو داود :

«صدوق» .

ووثقه ابن معين في رواية جماعة عنه ، وكذا الفسوي ، وعثمان بن أبي شيبة ، والعجلي .

وأما في التجريح ؛ فلم أجد ما يمكن إدخاله فيه إلا روايتين :

الأولى : قول عثمان الدارمي : سئل يحيى عنه؟ فقال بيده ؛ لم يثبته ، ولم يضعفه .

وهذا ؛ الجواب عنه واضح ، وهو أنه ليس جرحاً ولا توثيقاً ، وإنما هو التوقف ، فيقدم عليه رواية الجماعة المتقدمة عنه الصريحة في التوثيق .

والأخرى : إيراد ابن حبان إياه في «الضعفاء» ، وقوله فيه :

«كثير الرواية عن الضعفاء ، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء ، في القلب منها شيء» .

قلت : وهذا جرح مبهم ؛ فإنه بعد ثبوتِ العدالة ، فلا يضر مجرّد التفرد ، وإنما يضرّ المخالفة لمن هو أوثق ، فمَنْ مِنَ الثقات لم يتفرد ببعض الأحاديث؟!

وأما إكثاره من الرواية عن الضعفاء فلا لوم عليه في ذلك ؛ فإنه ﴿لا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ، وليس هو متفرداً بالرواية عنهم ، كما لا يخفى على أولي النهى .

نعم ؛ قد قال غير واحد من الأئمة بأنه كان يتشيع ، وهذا ليس جرحاً في الرواية ، كما هو مقرّر في علم مصطلح الحديث ؛ لأن العبرة فيها إنما هو الضبط والصدق ، وهذا قد ثبت لجعفر بما سبق من شهادة العلماء فيه .

ولذلك ؛ فإني أرى ـ بعد ثبوت تلك المتابعة لإسماعيل ـ أن الحديث حسن . والله تعالى أعلم .

ثم تبيَّنت أن المتابعة غير ثابتة ، والسبب أنه سقط من قلمي - في المُسَوَّدَةِ التي فيها هذا الإسناد - الرجل الذي بين القاسم الدلال وأبي عبدالله ، وهو آفة هذه الطريق ! والصواب هكذا : أخبرنا القاسم : ثنا **إبراهيم الضَّبِّيُّ** : ثنا أبو عبدالله . . .

وإبراهيم هذا : هو ابن محمد بن ميمون ، كما في حديث آخر ساقه عن القاسم عنه (ق٢/٤٦) .

وابن ميمون هذا ؛ قال الذهبي :

«من أجْلاد الشيعة ، لا أعرفه ، روى حديثاً موضوعاً» .

ثم ساق حديثاً في فضل علي وأنه سيد المسلمين ، وقائد الغرّ المحجلين ، وخاتم الوصيين .

فهو متهم . وقال الحافظ العراقي :

«ليس بثقة» .

قلت : فمثله لا يستشهد به ولا كرامة ! فيبقى الحديث على الضعف . والله تعالى أعلم .

٤٧١٥ - (نَهَى أَنْ يُنْفَخَ في الطَّعامِ والشَّرابِ والثَّمَرةِ) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٣٥/٣) عن **محمد بن جابر** عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن جابر هذا - وهو الحنفي اليمامي - ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، ذهبت كتبه ، فساء حفظه ، وخلط كثيراً ، وعمي ، فصار يلقَّن ، ورجَّحه أبو حاتم على **ابن لهيعة**» .

قلت : ومما يدل على سوء حفظه : زيادته في هذا الحديث قوله : و«الثمرة» .

فقد رواه عبدالكريم الجزري عن عكرمة به ؛ دونها .

أخرجه أحمد (١/٣٠٩ ، ٣٥٧) .

قلت : وإسناده صحيح .

٤٧١٦ ـ (نَهى عَنْ أكْلِ الرَّخَمَةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (٢/١٢١) ، وعنه البيهقي (٩/٣١٧) عن **وارث بن الفضل** : ثنا **خلف بن أيوب** : ثنا **خارجة بن مصعب** عن عبدالمجيد بن سهيل عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البيهقي :

«لم أكتبه إلا بهذا الإسناد ، وليس بالقوي» .

قلت : بل هو ضعيف جداً ؛ فإن خارجة هذا ـ وهو أبو الحَجَّاج السَّرَخْسِيُّ ـ ؛ قال الحافظ :

«متروك ، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه» .

وخلف بن أيوب ؛ ضعفه ابن معين .

ووارث بن الفضل ؛ لم أجد من ترجمه .

٤٧١٧ ـ (نَهَى عَنِ الذَّبِيحَةِ أَنْ تُفْرَسَ قبل أنْ تَمُوتَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/٢٤٨/١٣٠١٣) ، والبيهقي

(٢٨٠/٩) ، والضياء المقدسي في «المختارة» (٢/٢٧٣/٦٢) عن **شهر بن حوشب** عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البيهقي :

«هذا إسناد ضعيف» .

قلت : لسوء حفظ شهر بن حوشب .

(تُفْرَس) : تُدَقّ عنُقها .

٤٧١٨ - (نَهى عَنِ السِّواكِ بِعُودِ الرَّيحانِ والرُّمَّانِ ؛ وقال : إنَّهُ يحرِّكُ عِرْقَ الجُذامِ) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (١/٢ - نسخة الشيخ السفرجلاني) عن الحكم بن موسى : ثنا عيسى بن يونس : ثنا **أبو بكر بن أبي مريم** عن ضَمْرَةَ ابن حبيب **قال** . . . فذكره .

وكذا رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ص٣٦ من زوائده) عن أبي بكر به .

قلت : وهو - مع إرساله - ضعيف الإسناد ؛ فإن ابن أبي مريم كان اختلط .

٤٧١٩ - (نَهَى عنِ السَّوْمِ قبلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وعَنْ ذَبْحِ ذَواتِ الدَّرِّ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٢٢/٢) ، والحاكم (٢٣٤/٤) ، وابن عدي (٢/١٣٣) ، والخطابي في «غريب الحديث» (١/١٣٥) ، والضياء في «المختارة» (٢٢٥/١) عن **الربيع بن حبيب** - أخي عائذ بن حبيب - عن **نَوْفَلِ بن عبد الملك** عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً . وقال الضياء :

«الربيع بن حبيب أبو سلمة ؛ وثقه أحمد ويحيى . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بقوي ، وأحاديثه عن نوفل مناكير» .

قلت : ونوفل بن عبدالملك ؛ قال أبو حاتم :

«مجهول» . وقال ابن معين :

«ليس بشيء» .

لكن الشطر الثاني من الحديث ؛ يشهد له حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ لأبي الهَيْثَم بن التَّيِّهان :

«إيّاكَ واللَّبون ! اذبح لنا عَناقاً» .

أخرجه الحاكم أيضاً . وقال :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

أخرجه مسلم (٦/١١٦ ـ ١١٧) ، وابن ماجه (٢/٢٨٤ ـ ٢٨٥) ، وكذا الترمذي في «الشمائل» (١١٩ ـ بتحقيقي) و«السنن» . وقال :

«حسن صحيح غريب» .

وشاهد آخر من حديث أبي بكر بن أبي قحافة أن رسول الله ﷺ قال :

«إيّاك والحَلُوب ـ أو قال : ذات الدر ـ » .

أخرجه ابن ماجه أيضاً .

وفيه **يحيى بن عبيدالله ـ وهو التيمي المدني ـ** متروك ؛ كما في «التقريب» ، فلا يستشهد به .

(تنبيه) : تحرَّف لفظ : (السَّوْم) في هذا الحديث على الحافظ المنذري إلى لفظ : (النوم) ! فأورده لذلك في باب «الترغيب في البكور في طلب الرزق» من كتابه «الترغيب والترهيب» (٣/٥) !

ونبَّه على ذلك الحافظُ الناجيُّ في «عجالة الإملاء» (ق١٥٨/٢) .

٤٧٢٠ - (نَهَى عَنِ الصَّرْفِ ؛ قبلَ موتِه بِشَهْرين) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (ص١٣١ - زوائده) عن **بَحْرِ بن كُنَيْزٍ** عن عبدالعزيز بن أبي بكرة عن أبيه مرفوعاً . وقال :

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن أبي بكرة ، وبحر : هو جد عمرو بن علي ؛ لين الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وكذا قال الهيثمي في «المجمع» (٤/١١٦) بعد ما عزاه للبزار وحده .

وأما السيوطي في «الجامع» فعزاه لـ(طب) أيضاً ؛ يعني «المعجم الكبير» للطبراني . والله أعلم .

٤٧٢١ - (نَهَى عَنِ الصَّلاةِ في السَّراويلِ) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٩١) ، والخطيب في «التاريخ» (٥/١٣٨) عن **الحسين بن وَرْدان** عن أبي الزبير عن جابر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : عنعنة أبي الزبير ؛ فإنه كان مدلساً .

والأخرى : الحسين بن وردان ؛ قال العقيلي عقبه :

«لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به» . وقال الذهبي فيه :

«لا يعرف ، وحديثه هذا منكر . قال أبو حاتم : ليس بالقوي . قلت : والحديث يروى نحوه من حديث بريدة» .

قلت : حديث بريدة فيه زيادة :

وليس عليه رداء .

وهو حسن ، مخرج في «صحيح أبي داود» (٦٤٦) .

٤٧٢٢ - (نَهى عَنْ لُبسِ الحَرِيرِ ، وعنْ لُبسِ الذَّهَب إلا مُقَطَّعاً ، وعنْ رُكُوبِ [جُلودِ] النُّمور ، وعَنِ الشُّرْبِ في آنيةِ [الذهبِ و] الفضّةِ ، وعنْ جمع بينَ حجٍّ وعُمْرَةٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١/٢٨٣) ، والنسائي (٢/٢٨٦) - الفقرة الثانية منه - ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/٢٦٣ - ٢٦٤) - الفقرة الثالثة - ، وأحمد (٤/٩٢ و٩٥ و٩٩) - والسياق له - ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٣٥٢ - ٣٥٤) عن قتادة عن أبي شَيْخٍ الهُنَائِيِّ قال :

كنت في ملأ من أصحاب رسول الله ﷺ عند معاوية ، فقال معاوية : أَنْشُدُكُمُ الله ؛ أتعلمون أن رسول الله نهى عن لبس الحرير؟! قالوا : اللهم نعم . . . قال : وأنا أشهد . . . فذكر الحديث على هذه الوتيرة من المناشدة في كل فقرة ، وجوابهم بـ : اللهم نعم . . . ؛ إلا الفقرة الأخيرة ففيه :

قالوا : أما هذا فلا . قال : أما إنها معهنَّ [ولكنكم نسيتم] .

ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي شيخٍ الهنائي ، واسمه خيوان - بالمعجمة ؛ وقيل : بالمهملة - بن خالدٍ ؛ وثقه ابن سعدٍ وابن حبان والعجلي ، وروى عنه جمع من الثقات . ولذلك قال الحافظ :

«وهو ثقة» .

وأما قول ابن قيم الجوزية :

«إنه مجهول» ! فمردود عليه ؛ لمخالفته لمن ذكرنا من الأئمة .

وكأنه ذهب إلى ذلك ؛ لمخالفة الفقرة الأخيرة للأحاديث المتواترة في إقراره ﷺ الجمع بين الحج والعمرة من القارنين الذين ساقوا الهدي ، والمتمتِّعين بالعمرة إلى الحج ! ولذلك قال ابن القيم رحمه الله تعالى في «زاد المعاد» (١/٢٦٤) :

«ونحن نُشْهِدُ اللهَ أن هذا وَهَمٌ من معاوية ، أو كذبٌ عليه ، فلم يَنْهَ رسول الله ﷺ عن ذلك قط . وأبو شيخ لا يحتج به ، فضلاً عن أن يقدم على الثقات الحفاظ الأعلام ، وإن روى عنه قتادة ويحيى بن أبي كثير . واسمه خيوان بن خالد - بالخاء المعجمة - وهو مجهول» !!

أقول : لو أنه اقتصر على التوهيم أو التكذيب المذْكُورَيْن ؛ لكان أقرب إلى الصواب من التجهيل للثقة ، المستلزم لرد أقوال أولئك الأئمة بدون حجة ! وكان يمكنه الخلاص من ذلك لو أنه أمعن النظر في هذا الإسناد وفي غيره عن أبي شيخ إذن لوجد فيه علّتين ، تغنيانه من كل ما ذكر من التوهيم والتجهيل !

الأولى : عنعنة قتادة ؛ فإنه مذكور بالتدليس ، ومعلوم أن المدلس لا يحتج به بحديثه إذا عنعن ، لا سيما عندما يضيق الدرب على الباحث ؛ فلا يجد في الحديث المنكر علّة ظاهرة غير العنعنة .

والأخرى : مخالفة يحيى بن أبي كثير لقتادة في إسناده ، فقال يحيى : حدثني أبو شيخ الهنائي عن **أخيه حِمَّان** :

أن معاوية ـ عام حجَّ ـ جمعَ نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ في الكعبة . . . فذكره باختصار بعض فقراته .

أخرجه النسائي ، والطحاوي ، وأحمد (٤/٩٦) ، والطبراني (١٩/٣٥٤ ـ ٣٥٦) .

وحمان هذا لا يدرى من هو؟! كما قال الذهبي ؛ فهو علة الحديث ، وليس جهالة أبي شيخ . والله أعلم .

وإنما يستنكر من هذا الحديث : النهي الأخير منه ؛ لما ذكرنا من مخالفته للأحاديث المتواترة .

وأما سائر الحديث ؛ فثابت من طرق وأحاديث أخرى .

أما النهي عن لبس الحرير والشرب في آنية الذهب والفضة ؛ فأشهر من أن يذكر .

وأما النهي عن لبس الذهب إلا مقطعاً ، وركوبِ النِّمار ؛ فرواه **ميمون القَنَّاد** عن أبي قِلابة عن معاوية به .

أخرجه النسائي ، وأحمد (٤/٩٣) .

ورجاله ثقات ؛ غير ميمون القناد ؛ فهو مقبول عند الحافظ .

وروى أبو المعتمر عن ابن سيرين عن معاوية مرفوعاً ؛ بلفظ :

«لا تركبوا الخَزَّ ولا النِّمَار» .

أخرجه أبو داود (٢/١٨٦) ، وأحمد (٤/٩٣) .

وإسناده صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي المعتمر هذا ؛ واسمه يزيد بن طهمان ؛ وهو ثقة .

وروى بقية عن بَحِيرٍ عن خالد أنه قال :

وَفِدَ المقدام بن مَعْدِي كَرِبَ إلى معاوية بن أبي سفيان ، فقال : . . يا معاوية . . فأنشدك بالله ؛ هل سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن لبس الحرير؟ قال : نعم . قال : فأنشدك الله ؛ هل سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن لبس الذهب؟ قال : نعم . قال : فأنشدك الله ؛ هل تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها؟ قال : نعم .

أخرجه أبو داود (١٨٦/٢) ، والنسائي (١٩٢/٢) ، وأحمد (١٣٢/٤ ـ ١٣٣) ـ الفقرة الأخيرة منه بلفظ ـ :

«نهى عن الحرير والذهب ، وعن مياثر النمور . . .» ، وفيه مرفوعاً :

«هذا مني (يعني : الحسن) ، وحسين من علي[1]» .

وإسناده جيد ، صرح بقيةُ فيه بالتحديث .

وفي الباب : عن علي ، ووالد أبي المَلِيحِ ، فراجع الحديث (١٠١١) من «الصحيحة» .

(**تنبيه**) : أورد السيوطي الحديث بتمامه في «الجامع الصغير» ، وزاد في آخره : ونهى عن تشييد البناء . وقال :

---

(١) هذه الرواية عند أبي داود . أما أحمد ففرّقه في موضعين . وأما النسائي ؛ فلم يروِ الزيادة . (الناشر) .

«رواه الطبراني في «الكبير» عن معاوية» .

وأوردها الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٧٠) بلفظ :

«عن معاوية بن أبي سفيان قال : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن الركوب على جلود السباع ، وعن تشييد البناء ـ قلت : روى النسائي منه النهي عن جلود السباع ـ : رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه **يزيد بن سفيان أبو المُهَزِّم** ؛ قال أحمد : ما أقرب حديثه ! وقال [النسائي] : متروك . وضعفه الناس» .

قلت : وقال الحافظ :

«متروك» .

٤٧٢٣ ـ (نَهَى عَنِ العُمْرَةِ قَبْلَ الحَجِّ) .

منكر . أخرجه أبو داود (١/٢٨٣) عن **أبي عيسى الخراساني** عن **عبدالله ابن القاسم** عن سعيد بن المسيِّبِ :

أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فشهد عنده أنه سمع رسول الله ﷺ في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالله بن القاسم ـ وهو التيمي البصري ـ روى عنه ثقتان آخران ، ولم يوثقه غير ابن حبان . وقال ابن القطان :

«مجهول» .

ونحوه أبو عيسى الخراساني ؛ إلا أنه روى عنه جمع أكثر . ولما قال ابن القطان :

«لا يعرف حاله» ! تعقَّبه الذهبي في «الميزان» بقوله :

«قلت : ذا ثقة ، روى عنه حيوة بن شريح ، و . . . ووثقه ابن حبان» .

وأما الحافظ ؛ فقال في كل منهما :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ؛ وإلا فليِّن الحديث .

على أن الإسناد صورته صورة المرسل ؛ للخلاف المعروف في سماع سعيد بن المسيب من عمر ، وقد كان صغيراً في عهده .

والحديث عندي منكر ؛ فالأحاديث في اعتماره ﷺ قبل الحج كثيرة ؛ في «الصحيحين» وغيرهما .

بل روى أحمد (٢/٤٦ ـ ٤٧) ، وأبو داود (١/٣١١) عن ابن جريج قال : قال عكرمة بن خالد :

سألت عبدالله بن عمر عن العمرة قبل الحج؟ فقال ابن عمر : لا بأس على أحد يعتمر قبل أن يحج . قال عكرمة : قال عبدالله : اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج .

ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ إلا أن ابن جريج مدلس .

لكن رواه ابن إسحاق : حدثني عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي قال :

قدمت المدينة في نفر من أهل مكة نريد العمرة منها ، فلقيت عبدالله بن عمر ، فقلت : إنا قوم من أهل مكة ، قدمنا المدينة ولم نحج قط ، أفنعتمر منها؟ قال : نعم ، وما يمنعكم من ذلك؟! فقد اعتمر رسول الله ﷺ عُمَرَهُ كلها قبل حجته ، واعتمرنا .

أخرجه أحمد (٢/١٥٨) .

قلت : وإسناده جيد .

٤٧٢٤ - (نَهى عَنِ المَرَاثِي) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/٤٨٣) ، والحاكم (١/٣٨٣) ، والطيالسي (١/١٥٨) ، وأحمد (٤/٣٥٦ ، ٣٨٣) ، والخَطَّابي في «غريب الحديث» (١/١٤١) عن **إبراهيم الهَجَرِيِّ** عن عبدالله بن أبي أوفى مرفوعاً . وقال الحاكم :

«غريب صحيح ، إبراهيم بن مسلم الهجري ليس بالمتروك ؛ إلا أن الشيخين لم يحتجّا به» !

قلت : ولكنه ليس بالثقة أيضاً ؛ ففي «التقريب» :

«ليّن الحديث» . بل قال البوصيري في «الزوائد» (٢/١٠٠) :

«ضعيف جداً» .

(فائدة) : قال الخطابي :

«المراثي : النياحة ، وما يدخل في معناها من تأبين الميت ؛ على ما جرى عليه مذاهب أهل الجاهلية من قول المراثي ، ونصب النوائح على قبور موتاهم . وأما المراثي التي فيها ثناء على الميت ، ودعاء له ؛ فغير مكروه ، وقد رثى رسولَ الله ﷺ غيرُ واحد من الصحابة بمراثي رواها العلماء ، ولم يكرهوا إنشادها ، وهي أكثر من أن تُحصى» .

ثم أخرج الحديث من طريق الدبري عن عبدالرزاق عن ابن جريج قال : حُدِّثْتُ عن عبدالله بن أبي أوفى الأسلمي مرفوعاً بلفظ :

نهى عن مزابي القبور ! وقال الخطابي :

«ما أراه محفوظاً ، والمحفوظ الأول ، صحَّفه بعض الرواة» .

٤٧٢٥ ـ (حَرَّمَ سَبْعَةَ أشياءَ : النَّوح ، والشِّعْرَ ، والتَّصاويرَ ، والتبرُّجَ ، وجلودَ السّباع ، والذهبَ ، والحريرَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٠١/٤) ، والبخاري في «التاريخ» (٢٣٤/١/٤) ، والدَّولابي في «الأسماء» (٥٠/٢) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٣٧٤) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٣/١٩ ـ ٣٧٤/٨٧٦ ـ ٨٧٨) ، ومن طريقه المزِّي في «التهذيب» (٥٨١/٥ ـ ٥٨٢) ، والطبراني أيضاً في «مسند الشاميين» (١٤٢٢) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧٩/٥٠ ـ ٢٨٠) من طريق **عبدالله بن دينار** ومحمد بن مهاجر عن **أبي حَرِيزٍ مولى معاوية** قال :

خطب الناسَ معاويةُ بحمص ، فذكر في خطبته أن رسول الله ﷺ حرم . . . فذكره . والسياق لأحمد .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير أبي حريز هذا ؛ وهو مجهول ؛ كما قال الدارقطني والحافظ . وقال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف» .

ولم يعرِّج على كلام هؤلاء الحفاظ المعلِّقُ على «مسند أبي يعلى» ؛ اغتراراً منه بذكر ابن حبان إياه في «الثقات» (٥٧٩/٥) ! كأنه عرف هو ما لم يعرفوا ، وهي عادة له معروفة ، لذلك تكثر أخطاؤه ومخالفته ، مغترّاً بما عنده من علم ضحل !

وإن من جهله : أنه لم يلتفت مطلقاً إلى اضطرابه في متنه ، ففي رواية ـ كما ترى ـ يقول : (سبعة) ، وفي أخرى : (تسعة) ، وفي ثالثة قال :

(حرم عشرة أشياء لا أحفظ عددهن) . وهذه عند ابن عساكر . ومرة بذكر : (الحرير) مكان : (الخز) !

والحديث ؛ روى منه ابن ماجه (١٥٨٠) النهي عن النوح فقط ، وهذا له شواهد كثيرة ، وكذلك بقية السبعة ، إلا الشعر ؛ فإني لم أجد له شاهداً في النهي عنه ؛ ولذلك خرجته هنا .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية (حم ـ عن معاوية) باختلاف يسير في أوله عما هنا ؛ إلا أنه زاد :

«والخز» !

ولا ذكر لها في «المسند» ، وبها يصير العدد ثمانية !

(تنبيه) : من أوهام العلماء ؛ قول الهيثمي في تخريج الحديث (١٢٠/٨) :

«رواه الطبراني بإسنادين ، رجال أحدهما ثقات» !

فأقول : قد تبيَّن من تحقيقنا أن مدار الإسنادين على (أبي حريز) ؛ وأنه مجهول .

وابن حبان لم يعرفه إلا من الإسناد الأول ؛ وهو (عبدالله بن دينار) ؛ وهو الحِمْصِيُّ البَهْرَانِيُّ ، وهو ضعيف ، كما قال الحافظ . وابن حبان يقول فيه :

«عزيز الحديث جدّاً» ! ومع ذلك يورده في «الثقات» مع شيخه !!

٤٧٢٦ ـ (نَهَى عَنْ بيعِ المُحَفَّلات ، فقالَ : مَنِ ابْتاعَهُنَّ فَهوَ بالخِيارِ إذا حَلَبَهُنَّ) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص ١٣٠) و (١٢٧٤ ـ كشف) عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن : هو البصري ؛ مدلس .

وإسماعيل بن مسلم : هو أبو إسحاق المكي البصري ، وهو ضعيف .

وقال المناوي في «فيض القدير» :

«رمز المصنف لصحته ، وليس بصحيح ؛ فقد قال الهيثمي : فيه إسماعيل بن مسلم المكي ؛ وهو ضعيف» .

لكن الحديث قد صح من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه بزيادة :

« . . . ثلاثة أيام ؛ إن شاء أمسكها ، وإن شاء رد معها صاعاً من تمر»[1] .

أخرجه مسلم (٦/٥) وغيره ، وهو مخرج في «أحاديث البيوع» ، وراجع لفقه هذه الزيادة «فتح الباري» (٣٦٢/٤ - ٣٦٣) ، وانظر «الصحيحة» (٣٢٣٦) .

٤٧٢٧ - (نَهَى عَنْ حَلْقِ القَفا إلا للحِجامَةِ)[2] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٠٦) ، وابن عدي (١/١٧٧) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٣٩/١) عن سَعِيدِ بن بَشِيرٍ عن قتادة عن الحسن عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن قتادة إلا سعيد» .

وكذا قال ابن عدي ؛ وزاد في أوله :

«هذا متن منكر» .

قلت : وسعيد بن بشير ضعيف .

والحسن - وهو البصري - مدلس .

وقد وجدت له طريقاً أخرى من حديث أبي هريرة مرفوعاً به .

رواه أبو موسى المديني في «اللطائف» (٢/١٩) عن محمد بن نهار قال :

---

(١) وأوله : «من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار . . .» . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ بخطه فوق هذا المتن : «كأنه تقدم» . **انظره برقم (٣٤٩٦) . (الناشر).**

سمعت الرِّيَاشي يقول : سمعت الأصمعي يقول : كنت عند مالك بن أنس فدخل الأوزاعي فقال له مالك : حديثاً نرويه عن يحيى بن أبي كثير في حلق القفا . فقال الأوزاعي : ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«هذا حديث غريب بهذا الإسناد ، لم يروه إلا محمد بن نهار ؛ وليس بالقوي ، وقد روي بإسناد آخر مثله عن الأوزاعي» .

ومحمد بن نهار ، ضعفه الدارقطني أيضاً ، وأخرج له هذا الحديث في «غرائب مالك» ؛ وقال :

«هذا باطل ، لا يصح عن مالك ، ولا عن الأوزاعي ، ومحمد بن نهار ضعيف» .

قلت : ثم ساقه من طريق **أبي سعيد الحسن بن علي العدوي** : ثنا عثمان ابن عمرو الدَّبَّاغ : ثنا ابن عُلاثة : ثنا الأوزاعي به .

قلت : والعدوي هذا كذاب .

ثم رأيت ابن أبي حاتم قد أورد الحديث في «العلل» (٢/٣١٦) من طريق سعيد ابن بشير . . . وقال :

«قال أبي : هذا حديث كذب بهذا الإسناد ، يمكن أن يكون دخل لهم حديث في حديث . . .» .

٤٧٢٨ - (نَهَى عنْ صيامِ رجَبٍ كلِّهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١٧٤٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٩٣/٣) عن **داود بن عطاء** : حدثني زيد بن عبدالحميد بن زيد بن الخطاب عن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ داود بن عطاء ؛ قال البخاري وغيره :

«منكر الحديث» . وقال الدارقطني :

«متروك» .

وزيد بن عبدالحميد ، وسليمان بن علي ؛ من المقبولين عند الحافظ .

٤٧٢٩ـ (نَهَى عنْ ضَرْبِ الدُّفِّ ، ولَعِبِ الصَّنْجِ ، وصَوْتِ الزَّمَّارةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٣/٣٠٠ ـ ٣٠١) عن **إسماعيل ابن عَيَّاش** عن **عبدالله بن ميمون** عن **مطر بن [أبي] سالم** قال : قال علي بن أبي طالب . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مطر هذا مجهول ، كما في «الميزان» .

وعبدالله بن ميمون ؛ الظاهر أنه ابن داود القَدَّاح المخزومي المكي ؛ قال الحافظ :

«منكر الحديث ، متروك» .

وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين ، وهذا منه .

٤٧٣٠ ـ (نَهَى عَنْ قَتْلِ كُلِّ ذِي رُوحٍ ؛ إلا أَنْ يُؤْذِيَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/١٧٠/٢) عن **عمر أبي يحيى** عن **جُوَيْبِرٍ** عن **الضَّحَّاك** عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فيه علل :

الأولى : الانقطاع ؛ فإن الضحاك لم يسمع من ابن عباس .

الثانية : جويبر ـ وهو ابن سعيد ـ ضعيف جداً ؛ كما في «التقريب» .

الثالثة : عمر أبو يحيى ؛ لم أعرفه .

وقال الهيثمي (٤/٤٢) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه جويبر بن سعيد ، وهو ضعيف» !

كذا قال ! وفيه نظر من وجوه لا تخفى على البصير .

٤٧٣١ - (نَهَى عَنْ قِسْمَةِ الضِّرَارِ) .

ضعيف . أخرجه ابن منده في «المعرفة» (٢/٢٠٢/٢) ، والبيهقي (١٠/١٣٤) عن سليمان بن موسى عن **نُضَيْرٍ مولى معاوية قال** . . . فذكره مرفوعاً . وقال البيهقي :

«وهذا مرسل» .

قلت : ومع إرساله ؛ فهو ضعيف ؛ لجهالة نضير هذا - وهو بإعجام الضاد على ما في «الجرح والتعديل» (٥١٠/١/٤) مصغراً ، ويقال بالإهمال - ، ذكره من رواية سليمان هذا ولم يزد !

٤٧٣٢ - (نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكرٍ ومُفَتِّرٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/١٣٠) ، والبيهقي (٨/٢٩٦) ، وأحمد (٦/٣٠٩) ، والضياء في «المختارة» (١/١٠٥/١٠) عن **شهر بن حوشب** عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ شهر بن حوشب ؛ قال الحافظ :

«صدوق ؛ كثير الإرسال والأوهام» .

قلت : ومما يدلُّ على وهمهِ في هذا الحديث ؛ تفرده فيه بقوله :

«ومُفَتِّرٍ» .

فإنه قد ثبت عن جمع من الصحابة في «صحيح مسلم» (٦/١٠٠) وغيره ، بألفاظ متقاربة ، وطرق متكاثرة ، لم يرد فيها هذا الذي تفرَّد به شهر ، فدلَّ على أنه منكر .

ومن ذلك تعلم خطأ من صحح إسناده ، ففي «فيض القدير» :

«رمز المصنف لصحته ، وهو كذلك ؛ فقد قال الزين العراقي : إسناده صحيح» !

وكأن هذا هو مستندُ قول الشيخ محمد بن إبراهيم - مفتي المملكة السعودية سابقاً رحمه الله - : إن سنده صحيح ! في فتوى له مفيدة في «تحريم القات» : النبات المشهور مَضْغُه في اليمن ، نشرتها مجلة «الحج» الغرّاء ، في «الجزء الرابع» من السنة (١٤) (ص٢٧٨) .

ومن تلك الأحاديث الشاهدة المشار إليها آنفاً : ما أخرجه النسائي (٥٦٨٢) من طريق **أَبَان بن صَمْعَة** قال : حدثتني **والدتي** عن عائشة :

أنها سئلت عن الأشربة؟ فقالت :

كان رسول الله ﷺ ينهى عن كل مسكر .

وأبان هذا ثقة ؛ لكنه كان اختلط ، ووالدته لم أعرفها ، وقد ذكرها المزّي فيمن روى عنها ابنها ، ولكني لم أره ترجم لها ؛ لا هو ولا غيره ممن جاء بعده .

لكن هذا القدر من الحديث صحيح ؛ لما ذكرنا آنفاً .

٤٧٣٣ - (هاجِرُوا تُوَرِّثُوا أَبْناءَكُمْ مَجْداً) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢/٩٤) ، وعنه الديلمي (٤/١١٣) عن **يعقوب بن داود** عن ابن تَلِيدٍ عن القاسم عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن تليد ، ويعقوب ؛ لم أعرفهما .

٤٧٣٤ ـ (هاجِرُوا مِنَ الدُّنْيا وما فِيها) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٢٦٠) ، وعنه الديلمي (١١٣/٤) عن **سعيد بن عثمان التَّنُوخِيِّ** قال : ثنا **ابن أبي السَّرِيِّ** قال : ثنا عَبْدَةُ ابن سُلَيْمان عن ابن أبي عَرُوبة عن قتادة عن زُرَارة بن أَوفى عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«كذا رواه التنوخي عن ابن أبي السري ، فإن كان محفوظاً ؛ فهو غريب . وصوابه ما رواه سليمان التيمي وأبو عوانة عن قتادة بإسناده : «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها» . . .» .

قلت : التنوخي ؛ ضعفه الدارقطني .

وابن أبي السري ؛ أخوان : محمد ، وحسين :

فإن كان الأول ؛ فهو موثق .

وإن كان الآخر ؛ فهو مكذب ، وهذا هو الأقرب . والله أعلم .

٤٧٣٥ ـ (هَذا أَسْبَغُ الوُضُوءِ ، وهو وُضُوئي ، ووضوءُ خليلِ اللهِ إبراهيمَ ، ومَنْ توضَّأَ هكذا (يَعْني : ثلاثاً ثلاثاً) ؛ ثم قالَ عِنْدَ فَراغِه : أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ ، وأشهدُ أنَّ مُحَمّداً عبدُهُ ورسولُهُ ؛ فُتِحَ لهُ ثمانيةُ أبوابِ الجنَّةِ ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّها شاءَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١٦٢/١ ـ ١٦٣) عن **عبدالرحيم بن زيد العَمِّيِّ** عن أبيه عن معاوية بن قُرَّةَ عن ابن عمر قال :

توضأ رسول الله ﷺ واحدة واحدة ، فقال :

«هذا وضوء مَنْ لا يقبل الله منه صلاة إلا به» . ثم توضأ ثنتين ، فقال :

«هذا وضوء القدر من الوضوء» ، وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالرحيم بن زيد العمي متروك .

وأبوه زيد العمي ضعيف .

وقد رواه **سَلام الطَّويل** عن زيد العمي به ؛ دون قوله :

«ثم قال عند فراغه . . .» .

أخرجه الطيالسي (١/٥٣) ، والدارقطني (ص٢٩ ـ ٣٠) ، والبيهقي (١/٨٠) .

قلت : وسلام الطويل متروك أيضاً . وقال البيهقي :

«وهكذا روي عن عبدالرحيم بن زيد العمي عن أبيه . وخالفهما غيرهما ؛ وليسوا في الرواية بأقوياء» .

قلت : وتابعهما **محمد بن الفضل** عن زيد العمي به ، دون الزيادة .

أخرجه الدارقطني .

ومحمد بن الفضل ـ وهو ابن عطية ـ متروك أيضاً .

وخالفهم **أبو إسرائيل** فقال : عن زيد العمي عن نافع عن ابن عمر به ؛ دون الزيادة أيضاً .

أخرجه الدارقطني ، وأحمد (٢/٩٨) .

وأبو إسرائيل ـ واسمه إسماعيل بن خليفة ـ ضعيف ؛ لسوء حفظه .

فقول الهيثمي (١/ ٢٣٠) :

«رواه أحمد ، وفيه زيد العمي ، وهو ضعيف ، وقد وثّق ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» !

أقول : فهذا وهم منه رحمه الله ؛ فإن أبا إسرائيل ليس من رجال «الصحيح» ، ولعلَّه توهَّم أنه إسرائيل ، وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، أو لعلَّه وقع كذلك في نسخته من «المسند» ؛ فإنه من رجال «الشيخين» ! والله أعلم .

وجملةُ القول ؛ أن هذه الزيادة قد تفرد بها عبدالرحيم العمي دون أولئك الثلاثة : سلام الطويل ومحمد بن الفضل وأبي إسرائيل ، وهم - مع ضعفهم الشديد - باستثناء الثالث ؛ فما اتفقوا عليه أقرب إلى الصواب مما تفرد به عبدالرحيم .

وما اتفق عليه هذا مع سلام وابن الفضل - أن زيداً العمي رواه عن معاوية بن قرة عن ابن عمر - أقرب إلى الصحة من رواية أبي إسرائيل عن العمي عن نافع عن ابن عمر .

وعليه ؛ ففي الإسناد علَّة أخرى ؛ وهي الانقطاع بين معاوية بن قرة وابن عمر . وقد أشار إلى ذلك الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٥٠) ، وصرَّح بذلك بعض المتقدمين . وناقشهم في ذلك العلامة أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٨/ ١١٣) . والله أعلم .

وقد خالفهم جميعاً في إسناده : عبدالله بن عَرَادَةَ الشَّيْبَاني فقال : عن زيد ابن الحَوَارِي عن معاوية بن قرة عن عبيد بن عمير عن أبي بن كعب مرفوعاً به ، دون الزيادة .

أخرجه ابن ماجه .

والشيباني هذا ضعيف أيضاً .

٤٧٣٦ ـ (هَذا قَبْرُ أَبي رِغَالٍ ؛ وهوَ أَبو ثَقيفٍ ، وكانَ من ثَمُودَ ، وكانَ بهذا الحَرَمِ يُدْفَعُ عنه ، فلما أصابَتْهُ النِّقْمَةُ التي أَصابت قومَهُ بهذا المكان ، فَدُفِنَ فيهِ ، وآيةُ ذلكَ أنّهُ دُفِنَ مَعَهُ غُصْنٌ مِنْ ذَهَبٍ ، إن أَنْتُم نَبَشْتُم عنهُ أَصَبْتُموهُ . قال : فابْتَدَرَهُ النَّاسُ مَعَهُ الغُصْنُ) .

ضعيف . رواه أبو داود (٥٢/٢) ، والبيهقي في «الدلائل» (ج٢) و(٢٩٧/٦ ـ ط) ، والديلمي (١١٥/٢) ، والذهبي في «الميزان» من طريق ابن إسحاق عن إسماعيل بن أمية عن **بُجَيْر بن أبي بُجَيْر** قال : سمعت عبدالله بن عمر يقول . . . فذكره مرفوعاً .

ثم رواه البيهقي من طريق رَوْحِ بن القاسم عن إسماعيل بن أمية به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بُجَيْر بن أبي بُجَيْر ؛ قال الذهبي :

«لم يعرفه ابن أبي حاتم بشيء . وروى عباس عن ابن معين قال : لم أسمع أحداً حدَّث عنه غير إسماعيل بن أمية . وصدق» .

وهذا معناه أنه مجهول . وبه صرَّح الحافظ في «التقريب» . ثم قال الذهبي :

«قلت : له حديث واحد انفرد ابن إسحاق به ، أخبرناه . . .» ثم ساقه بإسناده !

قلت : وخفيت عليه متابعة روح بن القاسم لابن إسحاق التي ذكرنا ، ولولاها لكان تفرده علَّة أخرى في الحديث لعدم تصريحه بالتحديث .

وقد أعلَّه المنذري في «مختصر السنن» (٢٧٢/٤) به ! فلم يُحْسِن من وجهين :

الأول : أنه قد توبع ؛ كما عرفت .

والآخـــــر : أن العلَّة من شيخ شيخه بُجَيْر بن أبي بُجَيْر ، كما أشار إليه الذهبي ، وصرَّح الحافظ في «التقريب» أنه مجهول .

ثم وقفت على علَّة أخرى له ، فقال عبدالرزاق في «مصنفه» (١١/٤٥٤/٢٠٩٨٩) : أخبرنا معمر عن إسماعيل بن أمية قال :

مرَّ النبي ﷺ بقبر فقال . . .

قلت : وهذا مُعْضَلٌ .

٤٧٣٧ ـ (هذهِ إدامُ هذهِ . يُشيرُ إلى كِسْرةِ خُبْزٍ وتَمْرَةٍ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤/٢/٣٧١ ـ ٣٧٢) ، وأبو داود (٢/١٤٧) ، والترمذي في «الشمائل» (١٨٤ ـ حمص) ، وأبو زرعة في «التاريخ» (ق٢/٩٧)[1] ، والحَرْبي في «الغريب» (٥/١٩٨) عن يزيد الأعور عن يوسف بن عبدالله بن سلام قال :

رأيت النبي ﷺ أخذ كسرةً من خبز شعير ، فوضع عليها تمرة وقال . . . (فذكره) ؛ فأكلها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد الأعور ـ وهو ابن أبي أمية ـ مجهول ؛ كما في «التقريب» .

٤٧٣٨ ـ (هذهِ الحُشُوشُ مُحْتَضَرَةٌ ، فإذا دخَلَ أَحدكمُ الخلاءَ ؛ فَلْيَقُل : بِسْمِ اللهِ)[2] .

ضعيف . أخرجه ابن السني (٨ رقم ١٩) من طريق قَطَنِ بن نُسَيْرٍ (وفي الأصل : يسير ! وهو خطأ) : ثنا عَدِيُّ بن أبي عُمَارة الدارع قال : سمعت قتادة

(١) كذا قرأناها في أصل الشيخ ، وكونها (ق٤٧/٢) ليس بعيداً . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ هنا : «قد خُرج بعد برقم (٥٠٤٢) ، ولعله أتم» . (الناشر) .

عن أنس مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ؛ عدي هذا ؛ قال في «الميزان» :

«قال العقيلي : في حديثه اضطراب ، وعنه قطن بن نُسَيْرٍ» . زاد في «اللسان» :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال : روى عنه القاسم بن عيسى الطائي والبصريون . قلت : ومن أغلاطه أنه روى عن قتادة عن أنس : في القول عند دخول الخلاء ، وإنما رواه قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم . وقيل : عن النضر بن أنس عن أبيه . والأول أصح» .

قلت : وقد تقدم حديث زيد بلفظ : «إن هذه الحشوش . . .» فراجعه .

وقد غلط هذا الراوي في متن الحديث أيضاً ؛ حيث قال :

«فليقل : بسم الله» ، وإنما هو :

«أعوذ بالله من الخبث والخبائث» ؛ كما رواه الثقات عن قتادة . فانظره هناك في «الصحيحة» (١٠٧٠) .

٤٧٣٩ ـ (هاشِمٌ والمُطَّلِبُ كَهاتَيْن ـ وضمَّ أصابعَهُ ، وشبَّكَ بينَ أصابعه ـ ، لعنَ اللهُ منْ فَرَّقَ بَيْنَهما ، رَبَّوْنا صِغاراً ، وحَمَلْناهُمْ كباراً) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٦/٣٦٥ ـ ٣٦٦) عن زيد بن علي **قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله ، ورجاله ثقات .

وزيد : هو ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وهو الذي ينسب إليه الزيدية .

وقد صحَّ الحديث موصولاً من حديث جُبَيْرِ بن مُطْعِم مرفوعاً ـ دون الشطر الثاني منه ـ : عند البخاري وغيره ، وهو مخرَّج في «الإرواء» (١٢٤٢) .

٤٧٤٠ ـ (هَدِيَّةُ اللهِ إلى المؤْمِنِ : السائِلُ علَى بابِهِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١١٤/٤) عن **سليمان بن سَلَمَةَ** : حدثنا **سعيد ابن موسى الأَزْدِي** عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه .

ومن طريق أبي نعيم عن **أحمد بن سعيد بن فِرْضِح** : حدثنا عبدالله بن محمد الدِّمْيَاطِيِّ : حدثنا موسى بن محمد المقدسي : حدثنا مالك به .

قلت : وهذا موضوع من الوجهين :

أما الأول : فآفته :

أ ـ إما سعيد بن موسى الأزدي ؛ اتهمه ابن حبان بالوضع ، ثم ساق له هذا الحديث من طريق سليمان بن سلمة الخبائري .

وساق له الذهبي حديثاً آخر طويلاً موضوعاً .

ب ـ وإما سليمان بن سلمة ـ وهو الخبائري ـ ؛ قال ابن الجُنَيْدِ :

«كان يكذب» . وقال أبو حاتم :

«متروك لا يشتغل به» . وساق له الذهبي هذا الحديث ، وقال :

«قال الخطيب : سعيد مجهول ، والخبائري مشهور بالضعف . قلت : هذا موضوع على مالك» .

وأما الآخر : فآفته ابن فرضح ؛ قال الدارقطني :

«روى أحاديث في ثواب المجاهدين والمرابطين والشهداء موضوعة ، كلها كذب ، لا تحلّ روايتها ، والحمل فيها عليه ، فهو المتهم بها ؛ فإنه كان يركّب الأسانيد ويضع عليها أحاديث» . قال الحافظ في «اللسان» :

«ورأيت له تصانيف ؛ منها كتاب «الاحتراف» ، ذكر فيه أحاديث وآثاراً في فضائل التجارة ؛ لا أصل لها» . ثم ساق له واحداً منها .

٤٧٤١ - (هلْ مِنْ أَحَدٍ يَمْشي علَى الماءِ إلا ابتلَّتْ قَدَماهُ؟! قالُوا : لا يا رسولَ اللهِ ! قالَ : كذلِكَ صاحِبُ الدُّنْيا ؛ لا يَسْلَمُ مِنَ الذُّنوبِ) .

ضعيف . رواه البيهقي في «الزهد» (٢/٣٢/١ - ٢) عن **سَيَّار بن حاتم** : ثنا هلال بن حِقٍّ : ثنا سعيد الجُرَيْرِيُّ والحسن بن ذَكْوان عن الحسن عن أنس .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سيار بن حاتم ؛ قال العقيلي :

«أحاديثه مناكير . ضعفه ابن المديني» . وقال أبو أحمد الحاكم :

«في حديثه بعض المناكير» .

ولم يوثقه غير ابن حبان . ومع ذلك قال الذهبي :

«صالح الحديث ، وثقه ابن حبان» ! وقال الحافظ :

«صدوق ، له أوهام» !

قلت : وقد خُولفَ في إسناده ؛ فقال ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٢/١٩) : حدثني إسحاق بن إسماعيل قال : ثنا رَوْحُ بن عُبَادة عن عوف عن الحسن قال : **بلغني** أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره بلفظ :

«إنما مَثَلُ الدنيا كمثل الماشي في الماء ، فهل يستطيع الذي يمشي في الماء أن لا تبتل قدماه؟!» .

قلت : وهذا مرسل ، وسنده صحيح ، رجاله رجال الشيخين ؛ غير إسحاق - وهو الطَّالْقَانِيُّ - ثقة .

فالصواب في الحديث الإرسال .

وقد أشار المنذري (٤/١٠٤) إلى تضعيفه ، وعزاه للبيهقي فقط في «الزهد» .

٤٧٤٢ - (هَلَكَ المُتَقَذِّرُونَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٢٩٢ - ٢٩٣) ، والخطيب في «التلخيص» (ق١٨٠/١) عن **إبراهيم بن شُعَيْبٍ** (وقال الخطيب : **شُعَيْثٍ**) عن عبدالله بن سعيد عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

وروى الخطيب عن ابن معين أنه قال في إبراهيم هذا :

«ليس بشيء» .

وكذا في «الميزان» . وزاد في اللسان» :

أن ابن حبان ذكره في «الثقات» .

ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم (١/١/١٠٥) جرحاً ولا تعديلاً .

وقد وجدتُ له متابعاً قويّاً : يرويه **أحمد بن أبي عَوْنٍ** : ثنا عمرو الناقد : ثنا وكيع : ثنا عبدالله بن سعيد بن أبي هند عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٣٧٩) وقال :

«تفرد به عبدالله بن سعيد عن أبيه» .

قلت : وهما ثقتان من رجال الشيخين .

ومن دونه ثقات ؛ غير أحمد بن أبي عون ؛ فإني لم أعرفه .

فقد خالف وكيعٌ إبراهيمَ بنَ شُعَيْثٍ في إسناده ، فجعله من مسند أبي هريرة ، وليس من مسند عائشة . ولا شك أن روايته هي الأرجح ؛ بل الصواب ؛ لولا أن في الطريق من لم نعرفه . والله أعلم .

٤٧٤٣ - (هُنَّ أَغْلَبُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٩٤٨) ، وأحمد (٢٩٤/٦) عن أسامة بن زيد عن محمد بن قيس عن **أبيه** (وقال أحمد : **أمه**) عن أم سلمة قالت :

كان النبي ﷺ يصلي في حجرة أم سلمة ، فمرَّ بين يديه عبدالله - أو عمر - ابن أبي سلمة ، فقال بيده ، فرجع ، فمرَّت زينب بنت أم سلمة ، فقال بيده هكذا ، فمضت ! فلما صلى رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سواء كان عن أبي محمد : قيس أو أمه ؛ فإنهما لا يعرفان ، كما قال البوصيري .

٤٧٤٤ - (الهَدِيَّةُ تَذْهَبُ بالسَّمْعِ والبَصَرِ) .

ضعيف جداً . رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/١٢) عن **الفضل** عن **أبان** عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبان - وهو ابن أبي عياش - متروك .

ومثله الفضل ـ وهو ابن المختار ـ ؛ قال أبو حاتم :

«أحاديثه منكرة ، يحدث بالأباطيل» .

ومن طريقه : أخرجه الطبراني في «الكبير» ؛ لكن جعله من مسند عصمة بن مالك ؛ كما في «المناوي» نقلاً عن الهيثمي .

ورواه **يحيى بن العلاء البَجَلِيُّ** : أخبرنا الضحاك بن عثمان قال : سمعت أبا سلمة بن عبدالرحمن يحدث عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه عبدالرحمن بن نصر الدمشقي في «الفوائد» (٢/٢٢٨/١) .

لكن البجلي كذاب .

٤٧٤٥ ـ (الهَدِيَّةُ تُعْوِرُ عَيْنَ الحَكِيمِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/١٢٠ ـ ١٢١) عن **عبدالله بن عبدالعزيز** عن الثوري عن **عبدالوهاب بن مجاهد** عن أبيه عن ابن عباس رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبدالوهاب بن مجاهد ؛ قال الحافظ :

«متروك . وكذبه الثوري» .

وعبدالله بن عبدالعزيز ؛ الظاهر أنه ابن أبي رَوَّاد ؛ قال أبو حاتم وغيره :

«أحاديثه منكرة» . وقال ابن الجُنَيْدِ :

«لا يساوي شيئاً ، يحدث بأحاديث كذب» .

وضعفه غيرهما .

٤٧٤٦ - (وَأَيُّ وضوءٍ أَفْضَلُ مِنَ الغُسْلِ؟!) .

ضعيف مرفوعاً . أخرجه الطبراني (٣/١٩٩/٢) ، والحاكم (١/١٥٣ - ١٥٤) عن محمد بن عبدالله بن بَزِيع : ثنا عبدالأعلى : ثنا **عُبَيْدُالله**[1] **بن عمر** عن نافع عن ابن عمر :

أن النبي ﷺ سئل عن الوضوء بعد الغسل؟ فقال . . . فذكره . وقال الحاكم :

«محمد بن عبدالله بن بَزِيع ثقة ، وقد أوقفه غيره» !

قال الذهبي عقبه :

«قلت : وهو الصواب» .

قلت : لم أقف على من تابعه في روايته عن عبدالأعلى . . . ولو موقوفاً ، حتى أتمكن من الترجيح في هذه الطريق .

وأما من غيرها ؛ فقد وجدته موقوفاً من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه أنه كان يقول :

وأي وضوء أتم من الغسل إذا اجتنب الفرج؟!

أخرجه البيهقي (١/١٧٨) .

قلت : وإسناده صحيح .

---

(١) كذا في نسخة من «المستدرك» ، وفي أخرى : «عبدالله» مكبّراً ، وهي التي اعتمدها المحقق ، مع أن النسخة الأولى مطابقة لما في «تلخيص المستدرك» ، والأخرى موافقة لما في «مصنف عبدالرزاق» كما يأتي .

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٣٨) : أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم قال :

كان أبي يغتسل ثم يتوضأ ؛ فأقول : أما يجزيك الغسل؟! وأي وضوء أتم من الغسل؟! قال : وأي وضوء أتم من الغسل للجنب؟ ولكنه يُخَيَّلُ إليَّ أنه يخرج من ذَكَرِي الشيءُ ، فأمسه ، فأتوضأ لذلك .

ورأيته عنده من الطريق الأولى موقوفاً أيضاً ، فقال عبدالرزاق (١٠٣٩) : عن ابن جريج قال : أخبرني نافع عن ابن عمر كان يقول :

«إذا لم تَمَسَّ فرجك بعد أن تَقْضِيَ غُسْلَكَ ؛ فأي وضوء أسبغ من الغسل؟!

وقال (١٠٤٠) : عن عبدالله بن عمر عن نافع قال :

سئل ابن عمر عن الوضوء بعد الغسل؟ فقال : أي وضوء أفضل من الغسل؟!

قلت : وعبدالله بن عمر ـ وهو العُمَرِيُّ ـ المكبَّر ضعيف .

وأما عبيد الله بن عمر المصغَّر ؛ فهو ثقة ، وقد اختلفت نسخ «المستدرك» فيه ، فوقع في بعضها مصغراً ، وفي بعضها مكبراً ، ولعل هذا هو الأرجح ؛ لمطابقته لرواية «المصنف» . وهذا مما يوهن في صحته مرفوعاً ، ويؤكد ذلك رواية ابن جريج عن نافع موقوفاً .

وكذلك رواه غُنَيْمُ بن قيس عن ابن عمر :

سئل عن الوضوء بعد الغسل؟ فقال : وأي وضوء أعم من الغسل؟!

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٦٨) .

قلت : وإسناده صحيح على شرط مسلم .

وبالجملة ؛ فالحديث لا يصح مرفوعاً :

أما على اعتبار أن الذي رفعه هو عبدالله المكبر ؛ فواضح .

وأما على اعتبار أنه المصغر ؛ فالعلة الشذوذ والمخالفة لرواية ابن جريج عن نافع ، ولرواية الزهري عن سالم ؛ كلاهما عن ابن عمر ، ولرواية غنيم بن قيس عنه . وبذلك تأكدنا من صحة قول الذهبي المتقدم :

«وقفه هو الصواب» .

٤٧٤٧ - (وَدِدْتُ أَنَّ ﴿تَبَارَكَ﴾ المُلْكَ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه السَّرَّاج في «حديثه» (ق١٨٨/١ و١٩٨/٢) ، وعنه أبو محمد المَخْلَدِيُّ في «الفوائد» (٢٦٧/١) ، وكذا القَزْوِينِيُّ الرافعي في «تاريخ قزوين» (٢٠١/٤) ، والحاكم (٥٦٥/١) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٤٥١/٨/١) من طريق **حفص بن عمر** : ثنا **الحكم بن أَبَانَ** عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحاكم :

«هذا إسناد صحيح» ! وأقرّه المنذري في «الترغيب» (٢٢٣/٢) !

وأما الذهبي فَرَدَّهُ بقوله :

«قلت : حفص واهٍ» .

قلت : وهو ابن ميمون العَدَنيُّ الملقَّب بالفَرْخِ . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

لكن تابعه إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٢٩/٣) .

وإبراهيم بن الحكم ضعيف أيضاً ؛ كما في «التقريب» .

لكن ضعفه البخاري جداً ؛ بقوله :

«سكتوا عنه» . وقال النسائي وغيره :

«ليس بثقة» .

فلا يستشهد به . والله أعلم .

وأبوه الحكم بن أبان صدوق عابد ، وله أوهام .

٤٧٤٨ - (وُزِنَ حِبْرُ العُلماءِ بِدَمِ الشُّهداءِ ، فَرَجَحَ عَلَيْهِم) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٩٣/٢) عن **محمد بن الحسن العسكري** : نا العباس بن يزيد البَحْرَانِيُّ قال : نا إسماعيل بن عُلَيَّةَ : قال أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : هذا موضوع ؛ آفته العسكري ؛ ساقه الخطيب في ترجمته ، وقال :

«وكان غير ثقة ، يروي الموضوعات عن الثقات» .

ثم ساق له حديثاً آخر ، لوائح الوضع عليه ظاهرة كهذا . ثم قال :

«رجال هذين الحديثين كلهم ثقات ؛ غير محمد بن الحسن ، ونرى الحديثين مما صنعت يداه» . وقال الذهبي :

«اتهمه الخطيب بأنه يضع الحديث . قلت : وهو الذي انفرد برواية كتاب «الحيدة» ، رواه عنه أبو عمرو بن السماك . ورأيت له حديثاً رجال إسناده ثقات

سواه - وهو كذب - في فضل عائشة رضي الله عنها . ويغلب على ظني أنه هو الذي وضع كتاب «الحيدة» ؛ فإني لأستبعد وقوعه جداً» . قال الحافظ في «اللسان» :

«ووجه استبعاد المصنف كتاب «الحيدة» : أنه يشتمل على مناظرات أقيمت فيها الحجة لتصحيح مذهب أهل السنة عند المأمون ، والحجة [في] قول صاحبها ، فلو كان الأمر كذلك ؛ ما كان المأمون يرجع إلى مذهب الجهمية ، ويحمل الناس عليه ، ويعاقب على تركه ، ويهدد بالقتل وغيره ، كما هو معروف في أخباره في كتب المحنة» . وقال أيضاً في حق المترجم :

«قال ابن السمعاني : كان يضع الحديث» .

٤٧٤٩ - (وَفِّرُوا اللِّحَى ، وخُذُوا مِنَ الشَّوارِبِ ، وانْتِفُوا الآباطَ ، واحْذَرُوا الفلْقَتَيْنِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٠٤) عن بِشْر بن الوليد : نا **سليمان بن داود اليمامي** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن يحيى إلا سليمان» .

قلت : وهو متروك .

وبشر بن الوليد صدوق ؛ لكنه كان قد خَرِفَ ؛ كما قال صالح جَزَرَةُ .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٦٨/٥) بهذا اللفظ ، وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه سليمان بن داود اليمامي ؛ وهو ضعيف» .

ومن رواية الطبراني : أورده السيوطي في «الجامع» ، لكن بلفظ :

«وقُصُّوا الأظافير» ! بدل : «واحذروا الفلقتين» .

فلا أدري أهو وهم من السيوطي ، أم رواية للطبراني؟! والله أعلم .

والشطر الأول من الحديث صحيح ، ورد من طريق العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب مولى الحُرَقَةِ عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«جزُّوا الشوارب ، وأرخوا اللحى : خالفوا المجوس» .

أخرجه مسلم (١٥٣/١) .

وقد سبق تحت الحديث (٢١٠٧) .

٤٧٥٠ ـ (وَقْتُ العِشاءِ ؛ إذا مَلأَ اللَّيْلُ بَطْنَ كُلِّ وادٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٧/١) عن قَطَنِ بن نُسَيْرٍ : ثنا جعفر بن سليمان الضُّبَعِيِّ عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمن عن عائشة قالت :

سئل رسول الله ﷺ عن وقت العشاء؟ قال : «إذا . . .» الحديث . وقال :

«لم يروه عن محمد إلا جعفر» .

قلت : وهما ثقتان على شرط مسلم ، وكذلك مَنْ دونهما ؛ إلا أنه إنما أخرج لمحمد بن عمرو ـ وهو ابن علقمة الليثي ـ متابعة .

وعلى ضعف في قطن بن نسير من قبل حفظه ، وقد خولف كما يأتي .

ويحيى بن عبدالرحمن : هو ابن حاطب بن بَلْتَعَةَ المدني .

وقد أخرجه الديلمي (١٣٠/٤) معلقاً على أبي نعيم : حدثنا محمد بن

حميد : حدثنا **عبدالله بن صالح** : حدثنا الصَّلْتُ بن مسعود : حدثنا جعفر بن سليمان : حدثنا عمرو بن علقمة : حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن حاطب عن أبيه مرفوعاً !

هكذا وقع إسناده فيه ، وأظن أن فيه تحريفاً في موضعين :

الأول : قوله : محمد بن عبدالرحمن بن حاطب ! والصواب : يحيى بن عبدالرحمن . . . ؛ كما تقدم عند الطبراني ؛ وليس في الرواة : محمد بن عبدالرحمن ابن حاطب .

والآخر : عمرو بن علقمة ! صوابه : محمد بن عمرو بن علقمة .

وعبدالله بن صالح ؛ فيه ضعف .

ومثله ـ بل أدنى منه ـ : محمد بن حميد ؛ وهو الرازي .

والحديث ؛ قال الهيثمي (١/٣١٣) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله رجال (الصحيح)» !

وخولف جعفر بن سليمان الضبعي في إسناده ؛ فقال الإمام أحمد في «مسنده» (٥/٣٦٥) : ثنا يزيد : ثنا محمد ـ يعني : ابن عمرو ـ عن عبدالعزيز بن عمرو بن ضَمْرَةَ الفَزَارِيِّ عن رجل من جُهَيْنَةَ قال :

سألت رسول الله ﷺ : متى أصلي العشاء الآخرة؟ قال : «إذا . . .» الحديث .

ويزيد هذا : هو ابن هارون ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

قلت : وهذا اختلاف شديد في السند والمتن كما هو ظاهر ؛ ولذلك لم ينشرح الصدر لتقوية الحديث بهذه الطرق . والله أعلم .

٤٧٥١ - (وَقِّرُوا مَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُ العِلْمَ ، وَوَقِّرُوا مَنْ تُعَلِّمُونَ العِلْمَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١٢١/٤) عن محمد بن عبدالملك الأنصاري عن نافع عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الأنصاري هذا ؛ قال أحمد :

«كان أعمى يضع الحديث» . وقال الحاكم :

«روى عن نافع وابن المنكدر الموضوعات» .

٤٧٥٢ - (وَلَدُ المُلاعِنَةِ عُصْبَتُهُ عُصْبَةُ أُمِّهِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣٤١/٤) ، والبيهقي (٢٥٩/٦) عن حَمَّاد بن سَلَمَةَ عن داود بن أبي هند عن عبدالله بن عُبَيْدِ بن عُمَيْر عن رجل من أهل الشام أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير الرجل الشامي ؛ فلم أعرفه ، وهو إما تابعي كبير ؛ فيكون مرسلاً ، وإما صحابي ؛ فيكون مسنداً .

وعلى الأول ؛ فهو ضعيف .

وعلى الآخر صحيح ؛ لأن الجهالة في الصحابة لا تضر . ولكن ليس لدينا ما يرجِّح أحدهما على الآخر ، بل ظاهر رواية سفيان الثوري عن داود بن أبي هند : حدثني عبدالله بن عُبَيْدٍ الأنصاري قال :

كتبت إلى أخ لي من بني زُرَيْقٍ : لِمَنْ قضى رسول الله ﷺ بولد الملاعنة؟ فقال : قضى به رسول الله ﷺ لأمه ؛ قال :

«هي بمنزلة أبيه ومنزلة أمه» .

أخرجه البيهقي .

قلت : فقوله : (أخ لي) ظاهر أنه تابعي مثله . ولعله لذلك قال البيهقي :

«وهذا منقطع» ؛ أي : مرسل .

٤٧٥٣ ـ (وَما لِيَ لا أَغْضَبُ وأَنا آمرُ بالأَمْرِ فَلا أُتَّبَعُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/٢٣٠) ، وأحمد (٤/٢٨٦) عن أبي بكر بن عَيَّاش : ثنا **أبو إسحاق عن** البراء بن عازب قال :

خرج رسول الله ﷺ وأصحابه ، قال : فأحرمنا بالحج ، فلما قدمنا مكة ؛ قال :

«اجعلوا حجكم عمرة» . قال : فقال الناس : يا رسول الله ! قد أحرمنا بالحج ؛ فكيف نجعلها عمرة؟! قال :

«انظروا ما آمركم به فافعلوا» . فردوا عليه القول ! فغضب ، ثم انطلق حتى دخل على عائشة غضبان ، فرأت الغضب في وجهه ، فقالت : من أغضبك أغضبه الله؟! قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة أبي إسحاق واختلاطه ؛ قال البوصيري في «زوائده» (٢/١٨٣) :

«رجاله ثقات ؛ إلا أن فيه أبا إسحاق ـ واسمه عمرو بن عبدالله ـ اختلط بآخره . ولم [يتبين] حال أبي بكر بن عياش ؛ هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده؟ فيوقف حديثه حتى يتبين حاله . رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» عن أبي بكر بن عياش به» .

٤٧٥٤ ـ (وَهَبْتُ لخالَتي غُلاماً ، ونَهَيْتُ أَنْ تَجْعَلَهُ حَجَّاماً) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢٩٨/٢/٣) عن محمد بن إسحاق عـن العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب عن رجل من بني سَهْمٍ عـن علي بن ماجدة سمع عمر رضي الله عنه سمع النبي ﷺ قال . . . فذكره .

ومن طريق أخرى عن ابن إسحاق عن العلاء عن أبي ماجدة عن عمر به وقال :

«لم يصح إسناده» .

ومن هذا الوجه : أخرجه أحمد (١٧/١) ، وأبو داود (٣٤٣٠ ـ ٣٤٣٢) .

وصرح ابن إسحاق بالتحديث عندهما ، وأسقط أبو داود الرجل السهمي من إسناده ؛ كما في رواية البخاري الثانية .

وعلَّة الحديث : الاضطراب في إسناده .

وجهالة علي بن ماجدة ؛ قال الحافظ فيه :

«مجهول» . وقال الذهبي :

«ذكره البخاري في «الضعفاء» . . .» .

والحديث ؛ رواه الطبراني من حديث جابر مرفوعاً نحوه ؛ قال الهيثمي (٩٣/٤) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه عثمان بن عبدالرحمن الوَقَّاصِيُّ ، وهـو متروك» .

قلت : ولم أره في ترجمة جابر بن عبدالله ، ولا في ترجمة غيره ممن يسمى جابراً من «المعجم الكبير» ؛ فلعله أورده في ترجمة أخرى لمناسبة ما ؛ فإنه قد يفعل ذلك أحياناً[١] .

---

(١) نعم ؛ رواه فيه (٤٣٩/٢٤) في مسند فاختة بنت عمرو رضي الله عنها . (الناشر) .

٤٧٥٥ ـ (وَيْحَ الفِراخِ فِراخِ آلِ مُحَمَّدٍ ؛ مِنْ خَلِيفَةٍ مُسْتَخْلَفٍ مُسْرِفٍ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/١٣٣) من طريق أبي نعيم عن المُقَدَّمِيِّ : حدثنا عبدالله بن جعفر عن موسى بن عُبَيْدَةَ عن إياس بن سَلَمَةَ عن سلمة بن الأكوع رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف موسى بن عبيدة .

وعبدالله بن جعفر ؛ الظاهر أنه ابن المَدِينِيِّ ، وهو ضعيف أيضاً .

٤٧٥٦ ـ (وَيْلٌ للعالِمِ مِنَ الجاهِلِ ، وَوَيْلٌ للجاهِلِ مِنَ العالِمِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/١٣٥) عن محمد بن مُصْعَبٍ عن المبارك بن فَضَالَةَ عن الحسن عن أنس رفعه .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ المبارك بن فضالة مدلس ؛ وقد عنعنه .

ومحمد بن مصعب ـ وهو القُرْقُسَاني ـ فيه ضعف من قبل حفظه .

٤٧٥٧ ـ (وِيلٌ للمالِكِ مِنَ المَمْلُوكِ ، وَوَيْلٌ للمَمْلُوكِ مِنَ المالِكِ ، وَوَيْلٌ للغَنِيِّ مِنَ الفَقيرِ ، وَوَيْلٌ للفَقيرِ مِنَ الغَنِيِّ ، وَوَيْلٌ للشَّديدِ مِنَ الضَّعيفِ ، وَوَيلٌ للضَّعيفِ مِنَ الشَّديدِ) .

ضعيف . رواه أبو يعلى (٧/٤٠٠٩) ، وأبو محمد الأَرْدُبِيليُّ في «الفوائد» (١/١٨٣) ، وابن بِشْران في «الأمالي» (٢/٩١/٢٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/٥٥) ، وأبو طاهر القُرَشِي في «حديث أبي عبدالله بن مروان الأنصاري» (٢/١) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/٤١٦/٢) من طرق عن أبي شهاب الحَنَّاط عبدربه بن نافع عن الأعمش عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لانقطاعه بين الأعمش وأنس ؛ فإنه لم يثبت له منه سماع ، كما في «التهذيب» .

وأبو شهاب عبدربه ؛ وإن كان من رجال الشيخين ؛ فقد قال الحافظ :

«صدوق يهم» .

والحديث ؛ قال الهيثمي :

«رواه البزار عن شيخه **محمد بن الليث**[1] ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : يخطئ ويخالف . وبقية رجاله رجال «الصحيح» . ورواه أبو يعلى وغيره» . كما في «فيض القدير» !

لكن قال الحافظ :

«وهذا الذي قال فيه ابن حبان ما قال ؛ وجدت له خبراً موضوعاً ، رواه بسند «الصحيح» عن ابن عمر . . .» . وقال الذهبي :

«لا يدرى من هو ، وأتى بخبر موضوع . . . قال السليماني : فيه نظر» .

٤٧٥٨ - (وَيْلٌ للمُتَـأَلِّينَ مِنْ أُمَّتي الذينَ يَقُولونَ : فلانٌ في الجنَّةِ ، وفلانٌ في النَّارِ) .

ضعيف . رواه البخاري في «التاريخ» (١٩١/٢/١) ، وابن بَطَّةَ في «الإبانة» (١/٦٠/٦) بسند صحيح عن **ليث** عن زيد عن جعفر العبدي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليث : هو ابن أبي سليم ، كان قد اختلط .

---

(١) وأخرجه من طريق أخرى عن حذيفة (٣٤٤١) .

وزيد : هو ابن أرطاة الدمشقي ؛ ثقة عابد ، وهو تابعي صغير .

وجعفر العبدي : هو ابن زيد ؛ قال ابن أبي حاتم (١/١/٤٨٠) :

«روى عن أنس . روى عن صالح المُرِّيُّ ، وسَلام بن مِسْكين ، وحماد بن زيد . قال أبي : ثقة» .

قلت : فالحديث مرسل ؛ فهو علَّة أخرى نبَّهَ السيوطي عليها ؛ فإنه قال في «الجامع الصغير» :

«تخ - عن جعفر العبدي مرسلاً» .

٤٧٥٩ - (وَيْلٌ لمنِ اسْتَطالَ على مُسْلِمٍ ، فانْتَقصَ حَقَّهُ ، وَيْلٌ لَهُ - ثلاثاً -) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٤٣/٧) ، وعنه الديلمي (١٣٣/٤) من طريق **محمد بن محمد بن عبدالله** : ثنا شعيب بن حرب : ثنا سفيان عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رفعه . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث الثوري ، تفرد به شعيب ، **وبشر بن إبراهيم الأنصاري**» .

قلت : الأنصاري هذا ممن يضع الحديث ؛ وهو ليس في هذا الإسناد ، وإنما ذكره أبو نعيم متابعاً لشعيب .

وأما شعيب الذي في الإسناد ؛ فهو ثقة .

لكن الرواي عنه محمد بن محمد بن عبدالله ؛ لم أجد له ترجمة ؛ فهو آفة هذا الإسناد . والله أعلم .

٤٧٦٠ - (الوَرِعُ : الذي يَقِفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ) .

موضوع . رواه ابن أبي الدنيـا في «الـورع» (١/١٦٢) ، وعنه الأصبهـاني في «الترغيب» (٢/٣٢٧) : حـدثنا القـاسم بن هاشم قـال : ثنا الخَطَّاب بن عثـمـان الفَوْزِيُّ قـال : ثنا **عبيد الله بن القاسم الأَسَدِيُّ** قـال : حـدثني **العلاء بن ثعلبة الأَسَدِيُّ** عن أبي المَلِيح عن واثلة بن الأسقع قال :

قلت : يا رسول الله ! من الوَرِعُ؟ قال : «الذي . . .» فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ العلاء بن ثعلبة مجهول .

وعبيد الله ؛ كذا وقع في هذه الرواية ؛ وإنما هو عبيد بن القاسم الأسدي ؛ وهو كذاب .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٩٤) مطولاً ، وقال :

«رواه أبو يعلى ، والطبراني ، وفيه عبيد بن القاسم ، وهو متروك» .

٤٧٦١ - (الوُرودُ الدُّخولُ ؛ لا يَبْقَى بَرٌّ وَلا فاجِرٌ إلا دخَلَها ، فَتكونُ علَى المؤمنينَ بَرْداً وسَلاماً [كما كانت] على إبْراهيمَ ، حَتى إن للنارِ - أو قالَ : لجهنَّمَ - ضَجيجاً مِنْ بَرْدِهِمْ ، ثمّ يُنجِّي اللهُ الذينَ اتَّقَوا ويَذَرُ الظالمينَ فيها جِثِيّاً) .

ضعيف . رواه البيهقي في «الشعب» (١/٣٣٦/٣٧٠) ، وعبدالغني المقدسي في «جزء ذكر النار» (٢/٢٢٥) عن أبي صالح غالب بن سليمان عن كَثِيرِ بن زياد البُرْسَانِيِّ عن **أبي سُمَيَّةَ** قال :

اختلفنا ههنا بالبصرة في الورود ؛ فقال قوم : لا يدخلها مؤمن . وقال قوم :

يدخلونها جميعاً ثم ينجي الله الذين اتقوا . فأتيت جابر بن عبدالله ، فسألته فقلت له : اختلفنا فيه بالبصرة ، فقال قوم : لا يدخلها مؤمن . وقال آخرون : يدخلونها جميعاً ثم ينجي الله الذين اتقوا . فأهوى بأصبعيه إلى أذنيه ، وقال : صُمَّتَا إن لم أكن سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

ومن هذا الوجه : رواه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/١١٩ ـ ٢) ، وأحمد (٣/٣٢٨ ـ ٣٢٩) . وقال في «الترغيب» (٤/٢١٢) :

«رواه أحمد ، ورواته ثقات ، والبيهقي بإسناد حسنه» !

ورواه الحاكم (٤/٥٨٧) ؛ لكنه قال ـ بدل (أبي سمية) ـ : (**مُنْيَة الأَزْدية** عن عبدالرحمن بن شيبة) ، ولم يذكر جابراً ، مع أن عبدالرحمن هذا تابعي كـ(مُنْيَةَ) ؛ وهي مجهولة . ومع ذلك قال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !!

فلعل في إسناده زيادةً ونقصاً .

ورجال إسناد الحديث ثقات معروفون ؛ غير أبي سمية ؛ فأورده ابن أبي حاتم (٤/٢/٣٨٨) بهذه الرواية ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال الذهبي في «الميزان» :

«مجهول» .

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (١/٣٠٢) من هذه الرواية أيضاً ـ وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣/١٣٢) ـ بعدما عزاه لأحمد ـ :

«غريب» .

ومع هذه الجهالة والغرابة ؛ تجرأ الشيخ الرفاعي ، فقال بغير علم ـ كعادته ـ في فهرس «مختصره» (٢/٦٢٢) :

«صحيح» !

وأما قول البيهقي عقب الحديث :

«هذا إسناد حسن ، ذكره البخاري في «التاريخ» ، وشاهده الحديث الثابت عن أبي الزبير عن جابر عن أم مُبَشِّرٍ عن النبي ﷺ مثله» !

قلت : فهو مردود من الناحيتين : السند ، والشهادة :

أما السند : فقد عرفت أن فيه جهالة ، وذِكْر البخاري إياه في «التاريخ» لا يعطيه قوة ، والأمر أوضح من أن يحتاج إلى بيان .

وأما الشهادة : فهي قاصرة ؛ لأن حديث أم مبشر ليس فيه إلا ما يفهم منه أن الورود بمعنى الدخول ، لا شيء غير ذلك . انظر «صحيح مسلم» (٧/١٩٦) .

٤٧٦٢ ـ (الوُضُوءُ شَطْرُ الإيمانِ ، والسِّواكُ شَطْرُ الوُضُوءِ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٧٠) : حدثنا وكيع : حدثنا عبدالرحمن ابن عمرو الأوزاعي عن حسان بن عطية **قال** . . . فذكره موقوفاً عليه لم يرفعه ، لكن تمامه يشعر بأنه مرفوع ؛ فإنه قال :

«ولولا أن أشق على أمتي ؛ لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة[1] ، ركعتان يَسْتَاكُ فيهما العبد ؛ أفضل من سبعين ركعةً لا يستاك فيها» .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ، ولكنه مرسل .

---

(١) وقد صحَّت هذه الفقرة ؛ انظر «صحيح الترغيب» (رقم : ٢٠٥) .

والشطر الأول منه ؛ قد جاء موصولاً من حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً بلفظ :

«الطُّهور شطر الإيمان» .

أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرّج في «تخريج مشكلة الفقر» (٥٩) .

٤٧٦٣ - (الوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعامِ حَسَنَةٌ ، وبعْدَ الطَّعامِ حَسَنَتانِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١٤٣/٤) عن الحاكم بسنده عن **عيسى بن إبراهيم** : حدثنا **الحكم بن عبدالله** عن الزهري عن سعيد بن المسيَّب عن عائشة قالت . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الحكم بن عبدالله ؛ وهو كذاب هالك .

وعيسى بن إبراهيم - وهو ابن طَهْمَان الهاشمي - متروك .

ونحو هذا الحديث : ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«الوضوء قبل الطعام وبعده ؛ مما ينفي الفقر ، وهو من سنن المرسلين» . قال الهيثمي (٢٤/٥) :

«وفيه **نَهْشَلُ بن سعيد** ، وهو متروك» .

وكذا قال الحافظ ، وزاد :

«وكذبه إسحاق بن راهويه» .

وروى الدّولابي (٩٩/٢) عن معاذ بن رفاعة قال : سمعت **أبا محمد عبدالرحمن ابن إبراهيم** قال :

الوضوء قبل الطعام وبعد الطعام ؛ يُورث الغِنَى ، وينفي الفقر .

وأبو محمد هذا ؛ لم أعرفه ، وهو تابعي ؛ فإن معاذ بن رفاعة تابعي صغير .

٤٧٦٤ ـ (الوَلَدُ ثَمَرَةُ القَلْبِ ، وإنَّهُ مَجْبَنَةٌ ، مَبْخَلَةٌ ، مَحْزَنَةٌ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (١/٢٩٠) ، والبزار (١٨٩٢ ـ كشف) **عن ابن أبي ليلى عن العوفي** عن أبي سعيد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ العوفي هو عطية بن سعد ، وهو ضعيف مدلس .

وابن أبي ليلى : اسمه محمد بن عبدالرحمن ، وهو سيئ الحفظ .

والحديث ؛ إنما أوردته من أجل قوله :

«ثمرة القلب» ؛ وإلا فسائره له شواهد ؛ فانظر «صحيح الجامع الصغير» (١٩٨٥ و١٩٨٦) ، وأوردت حديث الترجمة في «ضعيف الجامع الصغير» (٦١٧٨) .

٤٧٦٥ ـ (الوَلَدُ مِنْ رَيْحانِ الجَنَّةِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٢١١) عن الوليد بن مسلم **عن ابن لهيعة عن** أبي الأسود **عن** عروة **عن** عائشة مرفوعاً . وقال :

«حديث غير محفوظ» .

قلت : وعلَّته شيئان :

الأول : ضعف ابن لهيعة .

والآخر : العنعنة في سلسلة السند ؛ فإن الوليد بن مسلم كان يدلِّس تدليس التسوية .

والحديث ؛ عزاه السيوطي للحكيم الترمذي عن خولة بنت حكيم ؛ وقد مضى من رواية الترمذي وغيره عنها بلفظ :

« . . وإنكم لمن ريحان الله» .

انظر الحديث (٣٢١٤) .

٤٧٦٦ - (لا أَشْتَري شَيْئاً ليسَ عِنْدِي ثَمَنُهُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٨٥) ، وأحمد (١/٢٣٥) ، والضياء في «المختارة» (١/٥٢/٦٥) عن وكيع : ثنا **شَرِيك** عن سِمَاك عن عكرمة عن ابن عباس قال :

قَدِمَتْ عِيرٌ المدينةَ ، فاشترى النبي ﷺ ، فرَبِحَ أواقيَّ ، فقسمها في أرامل عبدالمطلب ، وقال . . . فذكره .

وقال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة وقتيبة بن سعيد عن **شريك** عن **سماك** عن عكرمة رفعه .

قلت : لم يذكر ابن عباس في إسناده ؛ فأرسله .

وهو ضعيف موصولاً ومرسلاً ؛ لأن مداره على شريك ؛ وهو ابن عبدالله القاضي ؛ وهو ضعيف لسوء حفظه .

وقد أخرجه الحاكم (٢/٢٤) ، والطبراني (٣/١٣٤/١) عن سعيد بن سليمان الواسطي : ثنا شريك به موصولاً . وقال الحاكم :

«صحيح» ! ووافقه الذهبي !

وقد أشار البخاري إلى ضعف الحديث بقوله في «الصحيح» :

«باب من اشترى بالدَّيْنِ وليس عنده ثمنه ، أو ليس بحضرته» . قال الحافظ في «شرحه» (٤١/٥) :

«أي : فهو جائز . وكأنه يشير إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس مرفوعاً : «لا أشتري ما ليس عندي ثمنه» . تفرَّد به شريك عن سماك ، واختلف في وصله وإرساله» .

٤٧٦٧ - (لا أُعافِي أَحَداً قَتَل بعْدَ أَخْذِه الدِّيَةَ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي (٢٩٦/١) : حدثنا حماد بن سلمة عن **مَطَرٍ الوَرَّاقِ** عن **رجل** عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مطر الوراق ؛ فيه ضعف .

والرجل لم يسم .

لكن رواه أبو داود (٢٤٥/٢) ، وأحمد (٣٦٣/٣) من طريقين آخرين عن حماد ابن سلمة به ؛ إلا أنه زاد فقال : عن رجل أحسبه الحسن .

والحسن هذا : هو البصري ، فإن كان الوراق قد حفظه ؛ فهو مدلس ؛ وقد عنعنه .

٤٧٦٨ - (لا اعْتكافَ إلا بِصيامٍ) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص٢٤٧) ، والحاكم (٤٤١/١) ، وعنه البيهقي (٣١٧/٤) عن **سُوَيْدِ بن عبد العزيز** : ثنا **سفيان بن حسين** عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وقال الدارقطني :

«تفرد به سويد عن سفيان بن حسين» . وقال الحاكم مشيراً إلى تضعيفه :

«لم يحتج الشيخان بسفيان بن حسين» .

يعني : في روايته عن الزهري خاصة ، وإلا ؛ فهو حجة عندهما وعند الآخرين في روايته عن غيره . وقال البيهقي :

«وهذا وهم من سفيان بن حسين ، أو من سويد بن عبدالعزيز . وسويد بن عبدالعزيز الدمشقي ضعيف بمرة ، لا يقبل منه ما تفرد به» . وقال فيه الحافظ في «التقريب» :

«ليِّن الحديث» .

قلت : والمحفوظ عن عائشة بلفظ :

. . . والسنة فيمن اعتكف أن يصوم .

أخرجه أبو داود (١/٣٨٧) ، والبيهقي (٤/٣٢٠) من طريقين آخرين عن الزهري عن عروة بن الزبير عنها .

وهذا إسناد صحيح .

وأخرجه الدارقطني من طريق ابن جريج : أخبرني الزهري - عن الاعتكاف وكيف سُنَّتُهُ - عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عنها .

وسنده صحيح أيضاً .

٤٧٦٩ - (لا بَأسَ بالحديثِ قَدَّمْتَ فيهِ أو أَخَّرْتَ ؛ إن أصَبْتَ مَعْناهُ) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١/٣٥٨/١٧) عن الأحوص بن المُفَضَّل : حدثنا أبي قال : وحدثني أبو نُعَيْمٍ النَّخَعِيُّ : نا **العلاء بن كثير أبو سعيد الشامي** عن مكحول قال :

خرجنا إلى واثلة بن الأسقع ؛ فقلنا : يا أبا الأسقع ! حدِّثنا بحديث غضٍّ ، لا

تقدِّم فيه ولا تؤخِّر؛ حتى كأنا نسمعه من رسول الله ﷺ! فغضب الشيخ أو أَجْلَسَ فقال: ما منكم من أحد قام في ليلته هذه بشيء من القرآن؟ فقلنا: ما منا إلا من قد قام بما رزقه الله من ذلك. قال: فكان أحدكم حالفاً ما قدّم حرفاً حرفاً من كتاب الله ولا أخّره؟! إنا قد كنا أمسكنا عن الأحاديث على عهد رسول الله ﷺ حتى سمعناه يقول . . . فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدّاً، بل موضوع؛ آفته العلاء بن كثير هذا؛ قال الحافظ:

«متروك؛ رماه ابن حبان بالوضع». وقال أبو زرعة:

«ضعيف الحديث، واهي الحديث، يحدث عن مكحول عن واثلة بمناكير».

وقال البخاري وغيره:

«منكر الحديث».

وقد خالفه **العلاء بن الحارث**، فرواه عن مكحول به موقوفاً على واثلة مختصراً.

أخرجه الدارمي (١/٩٣)، والخطيب في «الكفاية» (ص٢٠٤).

قلت: وهذا هو الصواب، موقوف، ورفعه باطل.

والعلاء بن الحارث ثقة فقيه، لكنه كان اختلط.

٤٧٧٠ - (لا بَأْسَ بتَعليقِ التَّعْوِيذ مِنَ القُرآنِ قَبْلَ نُزولِ البَلاءِ، وبعدَ نُزولِ البَلاءِ).

ضعيف. أخرجه الديلمي (٤/٢٠٤) عن أبي نعيم بسنده عن **هاشم بن عمرو البَيْرُوتِيِّ**: حدثني أبي: حدثني **سليمان بن أبي كَرِيمة** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سليمان بن أبي كريمة ؛ ضعفه أبو حاتم . وقال ابن عدي :

«عامة أحاديثه مناكير» .

وعمرو البيروتي : هو ابن هاشم ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وابنه هاشم بن عمرو ؛ لم أجد له ترجمة .

٤٧٧١ - (لا تَأْذنُ امرأَةٌ في بَيْتِ زَوْجِها إلا بِإذْنِه ، ولا تَقُومُ مِنْ فِراشِها فَتُصلِّي تَطَوُّعاً إلا بِإذنِه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١٤٩/٣) عن عبدالله بن الأجلح عن يزيد بن أبي زياد عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد بن أبي زياد - وهو الهاشمي مولاهم - ضعيف .

لكن الشطر الأول من الحديث صحيح ؛ له شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً به ، في حديث أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢١٢١) ، وهو عند ابن حبان في «صحيحه» (١٩٦٦ - موارد) مقتصراً على هذا الشطر .

٤٧٧٢ - (لا تَبْتَئِسي علَى حَميمِكِ ؛ فإنَّ ذلِكَ مِنْ حَسَناتِه) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/٤٤٣) : حدثنا هشام بن عمار : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا الأوزاعي عن عطاء عن عائشة :

أن رسول الله ﷺ دخل عليها، وعندها حميم لها يخنقه الموت، فلما رأى النبي ﷺ ما بها قال لها . . . فذكره . وقال البوصيري في «زوائده» (٢/٩٠) :

«هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، والوليد ـ وإن كان يدلس ـ؛ فقد صرح بالتحديث، فزالت تهمة تدليسه» !

كذا قال ! وكأنه ذهل عن كون تدليس الوليد بن مسلم ليس من هذا النوع الذي تزول شبهة تدليسه لمجرد تصريحه هو فقط بالتحديث عن شيخه ؛ فإنه كان يدلس تدليس التسوية كما قال الحافظ في «التقريب» ؛ اعتماداً منه على من تقدمه من الأئمة ؛ منهم الدارقطني ، قال :

«كان الوليد يرسل ؛ يروي عن الأوزاعي أحاديث ، [هي] عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء ؛ قد أدركهم الأوزاعي ، فيسقط أسماء الضعفاء ، ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع ، وعن عطاء» . وقال الهيثم بن خارجة :

«قلت للوليد : قد أفسدت حديث الأوزاعي عن الزهري ! قال : كيف؟ قلت : تروي عن الأوزاعي عن نافع ، وعن الأوزاعي عن الزهري ، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع : **عبدالله بن عامر** ، وبينه وبين الزهري : **إبراهيم بن مرة وقرة** وغيرهما ؛ فما يحملك على هذا؟ قال : أُنْبِلُ الأوزاعي عن هؤلاء ! قلت : فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهؤلاء ـ وهم ضعفاء ـ أحاديث مناكير ، فأسقطتهم أنت وصيَّرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ؛ ضُعِّفَ الأوزاعي ! قال : فلم يلتفت إلى قولي» !

قلت : فهذا هو تدليس الوليد ؛ أنه يسقط شيخ شيخه الأوزاعي الذي بينه وبين شيخ شيخ الأوزاعي ، وهو هنا عطاء ، فحتى يكون الحديث سالماً من شبهة تدليسه ؛ فلا بد من التصريح بالتحديث بين الأوزاعي وعطاء ، وهذا غير موجود في إسناد هذا الحديث ، فهو ضعيف غير صحيح .

ثم إن الراوي عن الوليد ـ هشام بن عمار ـ ؛ فيه ضعف أيضاً ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، مقرئ ، كبر فصار يتلقَّن ، فحديثه القديم أصح» .

٤٧٧٣ ـ (لا تُجَارِ أَخاكَ ولا تُشَارِه) .

ضعيف . رواه الخَطَّابي في «الغريب» (٢/٦٥) : حدثنيه عبدالعزيز بن محمد : نا ابن الجُنَيْدِ : نا عبدالوارث : نا عبدالله عن **أبي بكر بن أبي مريم عن** حُرَيْث بن عمرو يرفعه . وقال :

«قوله : لا تجار : هو من الجِرَاء في الخيل ، وهو أن يتجارى الرجلان للمسابقة ، يقول : لا تطاوله ولا تغالبه . وقوله : لا تشارِه ؛ أي : لا تُلاجَّهُ ، يقال : قد استشرى الرجل : إذا لجّ في الأمر» .

قلت : وإسناده ضعيف منقطع ؛ أبو بكر بن أبي مريم ؛ قال الحافظ :

«ضعيف ، وكان قد سرق بيته فاختلط ، من السابعَة» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي لابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة» عن حريث ؛ وزاد :

«ولا تماره» . قال المناوي :

«حُرَيْث ـ مصغَّر حارث ـ المخزومي ، له صحبة» .

٤٧٧٤ ـ (لا تَجُوزُوا الوَقْتَ إلا بإحْرامٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/١٥٣) عن عبدالسلام بن حَرْبٍ عن خُصَيْفٍ عن سعيد بن جُبَيْرٍ عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ خصيف ـ وهو ابن عبدالرحمن الجَزَرِيُّ ـ ضعيف

لسوء حفظه ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ضعفه أحمد وغيره» .

٤٧٧٥ - (لا تَزَوَّجَنَّ عَجوزاً ولا عاقِراً ؛ فإنِّي مُكاثِرٌ) .

ضعيف . رواه الحربي في «غريب الحديث» (١/١٧٥/٥) ، والخطيب (٤٤/٤) ، والواحدي في «الوسيط» (٢/١١٥/٣) عن عمرو بن الوليد قال : سمعت **معاوية ابن يحيى** يحدث عن يزيد بن جابر عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ عن عِيَاضَ بن غَنْمٍ الأشعري مرفوعاً :

«يا عياضَ بنَ غَنْمٍ الأشعري ! لا . . .» الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ معاوية بن يحيى ؛ اثنان كلاهما دمشقي : أحدهما **أبو رَوْحٍ الصَّدَفِيُّ** ، والآخر **أبو مُطِيع الطَّرَابُلُسِيُّ** ، وكلاهما ضعيف .

ثم تبيَّن أنه الأول منهما ؛ فقد أخرجه الحاكم (٢٩٠/٣) من الوجه المذكور عنه مصرّحاً بأنه الصدفي . وقال :

«صحيح الإسناد» ! وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : معاوية ضعيف» .

٤٧٧٦ - (لا تَسْأَلِ الرَّجُلَ فِيمَ يَضْرِبُ امْرَأتَهُ ، ولا تَسْأَلْهُ عمَّنْ يَعْتَمِدُ مِنْ إخْوانِه ولا يَعْتَمِدُهم ، ولا تَنَمْ إلا علَى وِتْرٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٦١٢/١) ، وابن نصر (ص١١٧) ، والحاكم (١٧٥/٤) ، وأحمد (٢٠/١) عن أبي عوانة : ثنا داود بن عبدالله الأَوْدِيُّ عن عبدالرحمن المُسْلِي عن الأشعث بن قيس قال :

تَضَيَّفتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقام في بعض الليل ، فتناول امرأته فضربها ، ثم ناداني : يا أشعث ! قلت : لبيك ! قال : احفظ عني ثلاثاً حفظتهن عن رسول الله ﷺ . . . فذكره . والسياق للحاكم . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

كذا قال ! مع أنه قال في ترجمة المُسْلي هذا من «الميزان» :

«لا يعرف إلا في هذا الحديث ، تفرد عنه داود بن عبدالله الأودي» .

(تنبيه) : لم ترد الفقرة الثانية عند ابن نصر ، وأشار إليها الراوي عند ابن ماجه وأحمد بقوله :

ونسيت الثالثة .

٤٧٧٧ - (لا تَسْأَلِ المرأَةُ زَوْجَها الطلاقَ في غَيْر كُنْهِهِ فتَجِد رِيحَ الجَنَّةِ ؛ وإنَّ رِيحَها لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرةِ أَرْبَعينَ عاماً) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٦٣٢/١) ، وعنه الضياء في «المختارة» (١/١٠/٦٣) عن **جعفر بن يحيى بن ثوبان عن عمه عُمَارَةَ بن ثوبان عن عطاء** عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كما قال البوصيري في «زوائده» (٢/١٢٤ و٢/١٢٨) ؛ وعلَّته جعفر هذا وعمه ؛ قال الذهبي :

«قال ابن المديني ، مجهول . قلت : وعمُّه لين» .

(الكُنْهُ) : جَوْهَرُ الشيءِ وغايَتُهُ .

٤٧٧٨ - (لا تَسُبُّوا الأَئِمَّةَ ، وادْعُوا لَهُمْ بِالصَّلاحِ ؛ فإنَّ صلاحَهُمْ لَكُمْ صَلاحٌ) .

ضعيف جداً . رواه أبو سعد عبدالرحمن بن حَمْدان البصري في «جزء من الأمالي» (١/١٤٣) عن **محمد بن عُبَيْدٍ البخاري** قال : نا **موسى بن عُمَيْرٍ** عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً .

ورواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٩٤/١ - ٢) : ثنا **أحمد** : نا **عبدالملك بن عَبْدِرَبِّهِ الطائي** : نا **موسى بن عمير** به . وقال :

«لم يروه عن مكحول إلا موسى ، تفرد به عبدالملك» .

قلت : قال الذهبي :

«منكر الحديث ، وله عن الوليد بن مسلم خبر موضوع» .

قلت : لكنه لم يتفرَّد به كما تشهد رواية «الأمالي» عن محمد بن عبيد البخاري .

لكني لم أجد لابن عبيد هذا ترجمة !

وموسى بن عمير : هو الأعمى القرشي ؛ وهو ضعيف جداً . وفي «التقريب» :

«متروك ، وقد كذّبه أبو حاتم» .

والحديث ؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٥/٢٤٨ - ٢٤٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» عن شيخه **الحسين بن محمد بن مصعب الأُشناني** ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

فهذا الكلام لا ينطبق على إسناد «الأوسط» من ناحيتين :

الأولى : أن شيخ الطبراني فيه ليس هو الحسين ؛ بل **أحمد** ، ولم أعرفه[1] .

وقد تابعه **أبو الفضل العباس بن أحمد الوَشّا** عند الخطيب (١٢/١٥١) . وقال :

«كان أحد الشيوخ الصالحين» .

الثانية : أن بقية رجاله ليسوا كلهم ثقاتٍ كما علمت ؛ فلعلَّ الهيثمي يعني بهذا الكلام إسناد «الكبير» ، وإني لأستبعد أن يكون من طريق غير طريق موسى ابن عمير ! والله أعلم .

ثم تأكدت مما استبعدته بعد أن طبع «المعجم الكبير» للطبراني ، فوجدت الحديث قد أخرجه فيه (٨/١٥٨/٧٦٠٩) عن شيخه الأُشْناني فقال : حدثنا **الحسين بن محمد بن مصعب الأشناني** ـ بالكوفة ـ : ثنا محمد بن عُبَيْدٍ المحاربي : ثنا **موسى بن عمير** عن مكحول عن أبي أمامة به مرفوعاً .

وبهذا الإسناد : أخرجه في «مسند الشاميين» أيضاً (ص٦٥٦) .

وقد كشف لنا هذا الإسناد عن الحقائق الآتية :

الأولى : أن (البخاري) في سند أبي سعد البصري محرَّف من (المحاربي) ! وحينئذ ؛ فمحمد بن عبيد المحاربي ثقة من رجال «التهذيب» ؛ فهو متابع قوي للطائي .

الثانية : أن شيخ الطبراني في «معجمه الكبير» هو غير شيخه في «معجمه الأوسط» ؛ خلافاً لما يوهمه كلام الهيثمي .

---

(١) قد نقل الشيخ - رحمه الله - توثيقه في "الإرواء" (٦/٢٣٩) . (الناشر) .

الثالثة : أن مدار إسناد الحديث ـ عند جميع مخرِّجيه ـ إنما هو على موسى بن عمير ، وقد عرفت أنه شديد الضعف .

٤٧٧٩ ـ (لا تَسُبُّوا أَهْلَ الشامِ ؛ فإنَّ فيهمُ الأَبْدالَ) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٣٢١ ـ ٣٢٢ ط) عن الوليد ابن مسلم ، ومن طريق الطبراني بسنده عن زيد بن أبي الزرقاء قالا : نا **ابن لهيعة** : حدثني عَيَّاش بن عَبَّاس عن عبدالله بن زُرَيْرٍ قال : قال علي بن أبي طالب : إن رسول الله ﷺ قال :

«تكون في آخر الزمان فتنة ؛ يُخَلَّصُ الناس فيها كما يُخَلَّصُ الذهب في المعدن ـ قال علي : وما أدري يومئذٍ ما المعدن؟ ـ ؛ فلا تسبوا أهل الشام ، ولكن سبُّوا شرارهم ؛ فإن منهم الأبدال» .

وليس في رواية الطبراني : قال علي : وما أدري يومئذٍ ما المعدن؟

وقال ابن عساكر :

«قال الطبراني : «لم يرو هذا الحديث إلا زيد بن أبي الزرقاء» . هذا وهم من الطبراني ؛ فقد رواه الوليد بن مسلم أيضاً عن ابن لهيعة كما تقدم . ورواه الحارث بن يزيد المصري عن عبدالله بن زرير الغافقي المصري فوقفه على علي ، ولم يرفعه» .

ثم أخرجه ابن عساكر ، وكذا الحاكم (٤/٥٥٣) من طريقين عن الحارث بن يزيد موقوفاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

قلت : وهو كما قالا موقوفاً .

وأما المرفوع ؛ ففيه ابن لهيعة كما تقدم ؛ وهو ضعيف .

وبه أعلَّه الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٣١٧/٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه ابن لهيعة ، وهو لين ، وبقية رجاله ثقات» .

ثم أخرجه ابن عساكر (٣٢٣/١ ط) و(١/٤٧/٤خط) عن الفَرَجِ بن فَضَالة : نا عُرْوة بن رُوَيْمٍ اللَّخْمِيِّ عن رجاء بن حَيْوة عن **الحارث بن حَرْمَلٍ** عن علي بن أبي طالب قال . . . فذكره موقوفاً عليه بلفظ الترجمة .

والحارث هذا ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٧٢/٢/١) برواية رجاء بن حيوة فقط ، وزاد عليه ابن عساكر جمعاً آخر ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

(تنبيه) : لما عزاه السيوطي لـ«أوسط الطبراني» عن علي ؛ قال المناوي :

«قال الهيثمي : فيه **عمرو بن واقد** ؛ ضعفه الجمهور ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» !

قلت : وهذا وهم من المناوي رحمه الله ؛ فإن الهيثمي إنما قال ذلك في حديث **شهر بن حوشب** قال :

لما فتحت مصر ؛ سَبُّوا أهل الشام ، فأخرج عوف بن مالك رأسه من بُرْنُسٍ ثم قال : يا أهل مصر ! لا تسبُّوا أهل الشام ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «فيهم الأبدال ، فبهم تنصرون ، وبهم ترزقون» . قال :

«رواه الطبراني ، وفيه عمرو بن واقد ، وقد ضعفه جمهور الأئمة ، ووثقه محمد ابن المبارك الصُّوري ، وشهر اختلفوا فيه ، وبقية رجاله ثقات» .

وقد أخرجه ابن عساكر أيضاً (٢٧٧/١) من طريق الطبراني .

٤٧٨٠ - (لا تَسُبُّوا مُضَرَ ؛ فإنَّهُ كانَ قَدْ أَسْلَمَ) .

ضعيف . رواه ابن سعد (٥٨/١) بسند صحيح عن **عبدالله بن خالد** مرفوعاً .

قلت : وهذا ضعيف معضل ؛ عبدالله بن خالد : هو الواصبي ؛ قال ابن أبي حاتم (٤٦/٢/٢) :

«روى عن عبدالله بن الحارث بن هشام عن النبي ﷺ . روى عنه سعيد بن أبي أيوب» ، ولم يزد !

وقال في ترجمة عبدالله بن الحارث هذا :

«المخزومي . روى عن النبي ﷺ ، مرسل» .

فيتلخَّص مما سبق أن عبدالله بن خالد هذا من أتباع التابعين ؛ وأنه مجهول .

وقد روي مسنداً : أورده السيوطي في «الفتاوي» (٤٣٣/٢) عن **عثمان بن فائد** عن يحيى بن طلحة بن عبيدالله عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق مرفوعاً بلفظ :

«لا تسبُّوا ربيعة ومضر ؛ فإنهما كانا مسلمين» .

أخرجه أبو بكر محمد بن خلف المعروف بـ «وكيع» في «كتاب الغرر من الأخبار» .

قلت : وعثمان بن فائد ضعيف ؛ كما في «التقريب» .

٤٧٨١ - (لا تَسْتَضِيئُوا بِنارِ أَهْلِ الشِّرْكِ ، ولا تَنْقُشوا في خَواتيمِكمْ عَرَبِيّاً) .

ضعيف . رواه الطبري (ج٧/ رقم ٧٦٨٥/ صفحة ١٤٠) قال : حدثنا أبو كُرَيْبٍ

ويعقوب بن إبراهيم قالا : حدثنا هُشَيْمٌ قال : أخبرنا العَوَّام بن حَوْشَبٍ عن **الأزهر ابن راشد** ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . [ثم قال] . قال :

فلم ندر ما ذلك ، حتى أتوا الحسن فسألوه؟ فقال : نعم .

أما قوله : «لا تنقشوا في خواتيمكم عربياً» ، فإنه يقول : لا تنقشوا في خواتيمكم محمداً . وأما قوله : «ولا تستضيئوا بنار أهل الشرك» ؛ فإنه يعني به المشركين ، يقول : لا تستشيروهم في شيءٍ من أموركم . قال : قال الحسن : وتصديق ذلك في كتاب الله ، ثم تلا هذه الآية : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بِطَانةً مِنْ دونكم﴾ .

وأخرج المرفوع منه : النسائي (٢/٢٩٠) ، وأحمد (٣/٩٩) عن هشيم به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ؛ غير أزهر بن راشد ـ وهو البصري ـ ؛ قال أبو حاتم :

«مجهول» . وهو الذي اعتمده الحافظ . وقال ابن حبان :

«كان فاحش الوهم» .

٤٧٨٢ ـ (لا تُسْرِفْ ، لا تُسْرِفْ . يَعْني : في الوُضوءِ) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (١/١٦٤) عن بَقِيَّةَ **عن محمد بن الفضل عن أبيه** عن سالم عن ابن عمر قال :

رأى رسول الله ﷺ رجلاً يتوضأ ، فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن الفضل ـ وهو ابن عطية ـ كذاب .

وأبوه ضعيف .

وبقية مدلس ؛ وقد عنعنه .

وقال البوصيري في «الزوائد» (٢/٣٢) :

«هذا إسناد ضعيف ؛ الفضل بن عطية ضعيف . وابنه كذاب . وبقية مدلس» .

وروى ابن ماجه ، وأحمد أيضاً (٢/٢٢١) من طريق ابن لهيعة عن حُيَيٍّ بن عبدالله المَعَافِرِيِّ عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ عن عبدالله بن عمرو :

أن رسول الله ﷺ مَرَّ بسعدٍ وهو يتوضأ ، فقال :

«ما هذا السَّرَفُ؟!» . فقال : أفي الوضوء إسراف؟! قال :

«نعم ؛ وإن كنت في نهرٍ جارٍ» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة :

ونحوه حيي بن عبدالله المعافري ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

وبهما أعلَّه البوصيري في «الزوائد» أيضاً .

ثم تبيَّن لي ضعف هذا الإعلال ، وأن الحديث حسن الإسناد ، في تحقيق أودعته في الكتاب الآخر : «الصحيحة» ، المجلد السابع منه رقم (٣٢٩٢) .

٤٧٨٣ - (لا تَسْكُنِ الكُفُورَ ؛ فإنَّ ساكِنَ الكُفُورِ كَساكِنِ القُبُورِ . ولا تَأمَّرَنَّ على عَشَرةٍ ؛ فإنَّه مَنْ تأمَّرَ علَى عَشَرَةٍ جاءَ يومَ القيامةِ مَغْلولةً يدهُ إلى عُنُقِه ؛ فَكَّهُ الحقُّ أو أَوْبَقَهُ الجَوْرُ) .

موضوع الشطر الثاني . رواه ابن عدي (١/١٧٥) ، وعنه البيهقي في «الشعب»

(٢/٤٢٦/١ ـ ٢) عـن **أبي مهدي سعيد بن سنان** : حدثني راشد بن سعد عن ثوبان مولى رسول الله مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«أبو مهدي ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ» .

قلت : وهو متروك ، ورماهُ الدارقطني وغيره بالوضع ؛ كما في «التقريب» .

لكن تابعه على الشطر الأول من الحديث : صفوان بن عمرو قال : سمعت راشد بن سعد يقول : سمعت ثوبان يقول . . . فذكره مرفوعاً .

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٧٩ ، ٥٨٠) ، والبيهقي أيضاً من طريق بقية قال : حدثني صفوان . . .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله كلهم ثقات ، وقد صرَّح فيه بقية بالتحديث ، فأمنَّا شبهة تدليسه .

ولهـذا ؛ لا ينبـغي الاغـترار بإيراد ابن الجـوزي للحـديث في «الموضـوعـات» (٢/٧٠ ـ ٧١) ؛ فإنه إنما أورده من الطريق الأولى الواهيـة التي فيـها الشطر الثاني ، وحق له ذلك ؛ إلا أنه فاته هذه الطريق للشطر الأول السالمة من العلَّة ! وسبحان من أحاط بكل شيء علماً ، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ، لا إله إلا هو !

٤٧٨٤ ـ (لا تَشَمُّوا الخُبْزَ كَما تَشَمُّ السِّباعُ)[١] .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/١٤٨) من طريق **عمر بن أبي حسان** : حدثنا محمد بن بشار : حدثنا يحيى : حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ؛ غير عمر بن أبي حسان ؛ فلم أجد

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «انظر «التنكيل» (١/٤٧٨)» . (الناشر) .

له ترجمة ! وفي «الجرح والتعديل» (٣/١/١٠٥) :

«عمر بن حسان البُرْجُمِيُّ . روى عن . . . روى عنه . . .» .

كذا في الأصل بياض ! فمن المحتمل أن يكون هو .

وروى ابن عدي (١/٣٩٢) عن **المسيَّب بن واضح** : ثنا ابن المبارك عن سفيان عن فُرَاتٍ عن أبي حازم عن عمر عن النبي ﷺ :

أنه كره شمَّ الطعام ، وقال :

«إنما يَشَمُّ السِّباع» . وقال :

«لا أعلم يرويه غير المسيب» .

قلت : وهو ضعيف لسوء حفظه ؛ حتى تركه جماعة .

ونسبه أبو داود إلى أنه يضع الحديث .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع» بلفظ الترجمة ؛ إلا أنه قال :

«الطعام» بدل : «الخبز» . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، والبيهقي في «الشعب» عن أم سلمة» ! فتعقبه المناوي بقوله :

«قال البيهقي عقب تخريجه : إسناده ضعيف . اهـ . فَحَذْفُ المصنف ذلك من كلامه غير صواب .

وقال الهيثمي عقب عزوه للطبراني : فيه **عَبَّاد بن كَثِيرٍ الثَّقَفِيُّ** ؛ وكان كذاباً متعمداً . هكذا جزم به» .

٤٧٨٥ - (لا تَصْحَبَنَّ أَحَداً لا يَرى لكَ مِنَ الفَضْلِ كَما تَرى لَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٥) ، وعنه الديلمي (٤/١٩٩) عن أبي خزيمة بَكّار بن شعيب عن ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل ابن سعد رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو خزيمة هذا ؛ قال ابن حبان :

«يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به» .

ثم ساق له هذا الحديث منكراً له عليه .

وهو منكر جداً ؛ كما قال الحافظ في «اللسان»[1] .

ثم روى الديلمي (٤/٢٠٢) من طريق سليمان بن عمرو النَّخَعِي عن إسحاق ابن عبدالله عن أنس رفعه :

«لا خير للمرء في صحبة من لا يَرى [لك] مثلما تَرى له» .

قلت : والنخعي هذا كذاب وضاع .

٤٧٨٦ - (لا تَطْرَحُوا الدُّرَّ في أَفْواهِ الكِلابِ) .

ضعيف جداً . رواه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٦/٧٣/٢) ، وأبو الحسين الأَبَنُوسي في «الفوائد» (١٠/١) ، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدث الفاصل» (ص١٧٣) ، وفي «الأمثال» (٩٧/١ - ٢) ، والخطيب في «التاريخ» (٩/٣٥٠ و١١/٣١٠) ، والديلمي (٤/١٥٥ - ١٥٦) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (١/٢٩٩) عن يحيى بن عقبة بن أبي العَيْزَار ، عن محمد بن حُجَادة عن أنس بن مالك مرفوعاً .

---

(١) انظر ما تقدم (٥٩٦) ! (الناشر) .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن عقبة هذا ؛ قال أبو حاتم :

«يفتعل الحديث» . وقال ابن معين :

«كذاب ، خبيث ، عدو الله» .

وأما قول المناوي :

«وفيه يحيى بن عقبة بن [أبي] العيزار ؛ كذاب يضع ، لكن شاهده ما قبله ، فهما يتعاضدان» !

فأقول : إن كان يعني بالشاهد الذي قبله ؛ هو ما ذكره السيوطي في «الجامع» من رواية ابن النجار بهذا اللفظ ؛ إلا أنه قال : «الخنازير» بدل : «الكلاب» : فهو غفلة عن أن الخطيب أخرجه بهذا اللفظ أيضاً في إحدى روايتيه ، والطريق واحد !

وإن كان يعني به ما ذكره المناوي نفسه شاهداً للفظ ابن النجار ؛ فإنه قال عقبه :

«حديث ضعيف جداً ، بل أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، لكن له شاهد عند ابن ماجه عن أنس بلفظ : «واضع العلم عند غير أهله ؛ كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب» . . .» !

قلت : فإن كان يعني هذا الشاهد ؛ فهو غفلة أيضاً منه عما ذكره هو نفسه في غير موضع من «فيضه» أن الشاهد لا يفيد قوة في الضعيف جداً أو الموضوع . وهذا إذا كان الشاهد نفسه صالحاً للشهادة ؛ فكيف إذا كان هالكاً كالمشهود له؟! وقد خرجت حديث ابن ماجه في «تخريج المشكاة» (٢١٨) ؛ وبينت هناك أنه ضعيف جداً ؛ فراجعه إن شئت .

٤٧٨٧ - (لا تُفَقِّعْ أَصابِعَكَ وأَنْتَ في الصَّلاةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٠٦/١) عن أبي إسحاق عن **الحارث** عن علي رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحارث : هو ابن عبدالله الأعور ؛ قال البوصيري في «زوائده» (ق٦٢/١) :

«وهو ضعيف ، وقد اتهمه بعضهم» .

وفي الباب : ما رواه **زَبَّانُ بن فَائِدٍ** أن سهل بن معاذ حدثه عن أبيه معاذ صاحب رسول الله ﷺ مرفوعاً بلفظ :

«الضاحك في الصلاة ، والملتفت ، والمفقِّع أصابعه ؛ بمنزلة واحدة» .

أخرجه أحمد (٤٣٨/٣) ، والبيهقي (٢٨٩/٢) . وقال :

«معاذ : هو ابن أنس الجهني ، وزبان بن فائد غير قوي» .

ثم روى ابن ماجه (٢٨٩/١ - ٢٩٠) بسنده المتقدم عن علي مرفوعاً :

«لا تُقْعِ بينَ السَّجْدتين» . وفي رواية :

«لا تُقْعِ إقْعاءَ الكَلْبِ» .

والإقعاء بين السجدتين ثابت في السنة العملية ؛ كما بينته في «صفة الصلاة» (ص١٦٢ - الطبعة السابعة) .

وقد جاءت أحاديث يدل مجموعها على ثبوت النهي عن إقعاء كإقعاء الكلب ؛ كما في الرواية الثانية ؛ ومنها حديث أبي هريرة المخرَّج في «صفة الصلاة»

(ص١٦٧) ؛ فيحمل على الإقعاء المشابه لإقعاء الكلب ، فلا يشمل الإقعاء الثابت بين السجدتين ؛ وهو الانتصاب على العقبين ؛ لأنه ليس كإقعاء الكلب ؛ فتنبَّه !

٤٧٨٨ ـ (نَهى عنْ قَتْلِ الضِّفْدعِ ؛ وقال : نقيقُها تسبيحٌ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٢٨/٢) ، وابن شاذان في «مشيخته الصغرى» ، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/١٢٢٦) ، وابن عدي (٢/٢٩٢) ، وابن عساكر (١/٢٧٠ ـ مصورة المدينة) ـ وقالا : «عبدالله» ، لم يقولا : «ابن عمرو» ـ عن **المسيَّب بن واضح** : ثنا حَجَّاج بن محمد عن شعبة عن قتادة عن زُرَارة بن أوفى عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن شعبة مرفوعاً إلا الحجاج ، تفرد به المسيب» .

قلت : وهو ضعيف لسوء حفظه . ولفظ ابن عدي :

«لا تقتلوا الضفادع ؛ فإن . . .» .

وقد عزاه بهذا اللفظ السيوطيُّ للنسائي ، ولم أره في «الصغرى» له ! فلعلّه في «الكبرى» ؛ لكن لم يذكره المزي في «التحفة» .

وله شاهد من حديث عبدالرحمن بن عثمان قال :

ذكر طبيب عند رسول الله ﷺ دواءً عمل فيه الضفدع ، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل الضفدع .

أخرجه النسائي (٢/٢٠٢) ، وأحمد (٣/٤٥٣ و٤٩٩) ، وابن عساكر (١٠/ ١/٢٣) عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عنه .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير سعيد بن خالد

ـ وهو القارظي الكتاني ـ ؛ وهو ثقة ؛ كما قال النسائي وغيره .

وروي بلفظ آخر ، وهو :

«لا تقتلوا الضفادع ؛ فإنها مِنْ أكثر مَنْ خَلَقَهُ الله ذِكْراً ، وأَمر بقتل الوَزَغِ في الحلِّ والحرم» .

رواه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢/٣٣) عن **سليمان بن أرقم** عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وسليمان بن أرقم متروك .

ثم رأيت الحديث في «العلل» لابن أبي حاتم (٢/٣٣٠/٢٥١٠) ؛ وذكر الاختلاف في إسناده ، وذكر عن أبي زرعة أن الأصح : حديث شعبة عن قتادة عن زرارة عن أبي الحكم عن عبدالله بن عمرو .

وأبو الحكم : هو عبدالرحمن بن أبي نُعْم .

قلت : وهو عنده موقوف غير مرفوع ، ولعلَّه الصواب ، أخطأ المسيب فرفعه .

ثم وقفت على الحديث في «مصنف عبدالرزاق» (٤/٤٥٢/٨٤١٨) : عن ابن التيمي عن سعيد عن قتادة قال : سمعت زرارة يحدث عن ابن أبي نُعْم عن عبدالله بن عمر (كذا) موقوفاً .

٤٧٨٩ ـ (لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتى يُرْفَعَ الرُّكْنُ والقُرآنُ)[1] .

ضعيف . أخرجه ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (٢٥٥) ، والديلمي (٤/١٧١) عن **ابن لهيعة** : حدثنا **أبو زرعة عمرو بن جابر** عن عبدالله بن عمرو رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة وشيخه أبي زرعة .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «ذكره السيوطي عن ابن عمر !» . (الناشر) .

٤٧٩٠ - (لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتى تَكُونَ أَدْنَى مسالِحِ المسلمينَ بِـ(بَوْلاء) . يا عَلي ! يا عَلي ! يا عَلي ! إنَّكُم سَتُقاتلونَ بَنِي الأَصْفَرِ ، ويُقاتِلُهُمُ الذينَ مِنْ بَعْدِكُم ، حَتَّى تَخْرُجَ إليهم رُوقَةُ الإِسْلام : أهلُ الحِجاز ؛ الذينَ لا يَخافُونَ في الله لومَةَ لائِم ، فَيَفْتَتِحُونَ القُسْطَنْطِينِيَّةَ بالتَّسْبيحِ والتَّكْبيرِ ، فَيُصيبُونَ غنائِمَ لَمْ يُصِيبوا مِثْلَها ، حَتى يَقْتَسِمُوا بالأَتْرِسَةِ ، ويأْتي آتٍ فيقولُ : إنَّ المسيحَ قَدْ خرجَ في بِلادِكُمْ ، ألا وهيَ كِذْبَةٌ ، فالآخِذُ نادِمٌ ، والتارِكُ نادِمٌ) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢/٥٢١) عن أبي يعقوب الحُنَيْنِيِّ عن كَثِيرِ ابن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته كثير هذا ؛ قال البوصيري في «زوائده» (ق٢٥٠/٢) :

«كذبه الشافعي وأبو داود . وقال ابن حبان : روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجُّب» .

وأبو يعقوب الحنيني - واسمه إسحاق بن إبراهيم - ضعيف .

لكن تابعه إسماعيل بن أبي أويس : ثنا كثير بن عبدالله . . .

أخرجه الحاكم (٤/٤٨٣) ساكتاً عليه ! وتعقّبه الذهبي بقوله :

«قلت : كثير واهٍ» .

٤٧٩١ - (لا تَقُومُ الساعَةُ حَتى يَكُونَ الزّهدُ رِوايةً ، والوَرَعُ تَصَنُّعاً) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/١١٩) - وعنه الديلمي (٤/١٦٠) - : حُدِّثتُ عن محمد بن العباس بن أيوب الأَخْرَمِ قال : ثنا إسماعيل بن بشر بن

منصور السُّلَمي قال : ثنا **يحيى القُرَشِيُّ ثم الزُّبَيْرِيُّ** عن أبي رجاء الجُنْدَيْسَابُورِيِّ عن **حسان بن أبي سنان** عن الحسن **عن** أبي هريرة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث الحسن ، لم يروه عنه مرفوعاً ـ فيما أعلم ـ إلا حسان» .

قلت : وهو غير مشهور بالرواية ، ولم يوثقه أحد غير ابن حبان ؛ وقال :

«يروي عن أهل البصرة الحكايات ، لا أحفظ له مسنداً» .

والحسن : هو البصري ؛ مدلس ؛ وقد عنعنه .

ويحيى : هو ابن سليمان القرشي ؛ قال أبو نعيم في حديث آخر له في «الحلية» (٣/٣٤٥ ـ ٣٤٦) :

«فيه مقال» .

ثم هو منقطع بين أبي نعيم والأخرم .

٤٧٩٢ ـ (لا تُكْثِرْ هَمَّكَ ؛ ما قُدِّرْ يَكُنْ ، وما تُرْزَقْ يَأْتِكَ) .

ضعيف . يرويه عَيَّاش بن عَبَّاس القِتْبَانِيّ عن مالك بن عقبة . وقد اختلف عليه في إسناده على وجوه :

الأول : عن **يحيى بن أيوب** عن عياش بن عباس عن **مالك بن عقبة** عن ابن مسعود مرفوعاً به .

أخرجه أبو القاسم الحُرْفِيُّ في «عشر مجالس من الأمالي» (١/٢٢٢) ، والبيهقي في «الشعب» ـ كما في «فيض القدير» ـ وقال :

«قال العلائي : حديث غريب ، فيه يحيى بن أيوب ؛ احتجا به ، وفيه مقالٌ لجمع» .

الثاني : عن سعيد بن أبي أيوب عن عياش عن **مالك بن عبد الله** أن رسول الله ﷺ قال لابن مسعود . . . فذكره .

أخرجه اللالكائي في «السنة» (٢/١٣٧/١) من طريق أبي عبدالرحمن المقري قال : ثنا سعيد بن أبي أيوب . . .

وخالفه **أبو مطيع معاوية بن يحيى** فقال : عن سعيد بن أبي أيوب عن عياش عن جعفر بن عبدالله بن الحكم عن **مالك بن عبد الله المَعَافِرِيِّ** به . . . فأدخل ـ بين عياش ومالك ـ : جعفر بن عبدالله .

أخرجه ابن أبي خيثمة ، وابن أبي عاصم في «الوحدان» ، والبغوي . وقال :

«لم يروه غير أبي مطيع ، وهو متروك الحديث» .

ذكره في «الإصابة» .

الثالث : عن **ابن لهيعة** عن عياش عن **مالك بن عُبَادة** قال :

مر رسول الله ﷺ بعبدالله بن مسعود ، وهو حَزِين ، فقال . . . فذكره .

أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» (ق٣٠٠/٢) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٢/٢٩٢/٤) .

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» من طريق القتباني فقال : عن مالك ابن عبادة الغافِقِيِّ . كما في «الإصابة» .

الرابع : عن نافع بن يزيد : حدثني عياش بن عباس أن **عبد الرحمن بن مالك المَعَافِرِيَّ** حدثه أن جعفر بن عبدالله بن الحكم حدثه عن **خالد بن نافع** أن رسول الله ﷺ قال لابن مسعود . . . فذكره .

أخرجه الديلمي (٤/١٦٧) من طريق **السُّلمي** معلقاً عليه .

قلت : وهذا اضطراب شديد ، والظاهر أنه من الرواة عن عياش بن عباس ؛ فإن هذا ثقة من رجال مسلم ، وليس له رواية عن الصحابة ، وإنما رأى عبدالله بن الحارث بن جَزْءٍ منهم ، فلا بد من إجراء عملية تصفية بين هؤلاء الرواة عنه :

أما الرواية الرابعة ؛ فهي ساقطة الاعتبار ؛ لأنها من طريق السلمي ؛ وهو أبو عبدالرحمن الصوفي المتهم بالوضع ، وهي شديدة الاضطراب ؛ فقد قلبت اسم شيخ مالك إلى عبدالرحمن بن مالك ! وجعلته من مسند خالد بن نافع ، ولم أعرفه !

وأما الرواية الثالثة ؛ ففيها ابن لهيعة وهو سيئ الحفظ ، وقد سمى والد مالك عبادة .

وأما الرواية الأولى ؛ ففيها يحيى بن أيوب ، وقد عرفت أن فيه مقالاً . وفي «التقريب» :

«صدوق ربما أخطأ» .

وقد سمى والد مالك : عقبة ، وجعله من مسند ابن مسعود !

وأما الرواية الثانية ؛ فهي أصح الروايات عندي ؛ لسلامتها من الطعن ، وسمى والد مالك : عبدالله ، وهو المعافري ؛ كما في رواية أبي مطيع ؛ على شدة ضعفه .

وقد ترجمه الحافظ في «الإصابة» لمالك بن عبدالله المعافري . وقال :

«قال ابن يونس : ذُكِرَ فيمن شهد فتح مصر ، وله رواية عن أبي ذر ، روى عنه أبو قبيل . وقال أبو عمر : روى عن النبي ﷺ أنه قال . . .» فذكر هذا الحديث ؛ ثم خرجه الحافظ ، وقد نقلته عنه فيما تقدم .

وعلى هذا ؛ فالإسناد منقطع بين عياش ومالك بن عبدالله هذا ؛ لما سبقت الإشارة إليه من عدم ثبوت سماعه من الصحابة .

وفي «الجرح والتعديل» (٢١٣/١/٤) ، و«ثقات ابن حبان» (٢٤٣/١ - ط) :

«مالك بن عبدٍ المعافريُّ . يروي المراسيل . روى عنه جعفر بن عبدالله بن الحكم» .

وهذا مطابق للرواية الثانية التي رجَّحناها على الأخريات ؛ إلا أن فيها : «عبدالله» ؛ على الإضافة .

والموضوع - بعدُ - بحاجة إلى مزيد من البحث والتحقيق ، فعسى الله أن يتفضل بذلك علينا فيما بعد .

والخلاصة : أن الحديث ضعيف ؛ لأن مداره على مالك هذا ، فإن كان الصحابي فهو منقطع . وإن كان تابعيّاً فهو مجهول . والله أعلم .

٤٧٩٣ - (. . . .)[1] .

٤٧٩٤ - (لا تَكُونُ زاهِداً ؛ حتىَ تَكُونَ مُتَواضِعاً) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠٢/٢) من طريق الطبراني ، وابن عدي (٢/٤١٥) كلاهما عن خليفة بن خَيَّاط قال : ثنا **يعقوب بن عبدالله** (وقال الطبراني : ابن يوسف) عن فرقد عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«ويعقوب هذا بصري ليس بالمعروف ، ولا أعلم روى عنه غير خليفة بن خياط ، ولا أعرف ليعقوب غيره ؛ عن فرقد ولا عن غيره» . وقال أبو نعيم :

---

(١) كان هنا الحديث (٤٧٩٣) : «لا تكرهوا البنات . . .» ؛ وقد نقله الشيخ - رحمه الله - إلى «الصحيحة» (٣٢٠٦) . (الناشر) .

«لا أعلم أحداً رفعه من حديث علقمة إلا فرقداً ، وهو السَّبَخِيُّ البصري» .

قلت : وهو ضعيف .

وقد تحرَّف على الهيثمي (ابن يوسف) إلى : (أبو يوسف) ؛ فقال في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٨٥) :

«رواه الطبراني ، وفيه **يعقوب أبو يوسف** ، وهو كذاب» !

قلت : ويعقوب أبو يوسف الكذاب : هو الأعشى الذي روى عن الأعمش ؛ قال فيه الأزدي :

«كذاب ، رجل سوء» .

ولا علاقة له في هذا الحديث ، وإنما هو يعقوب بن عبدالله ؛ كما في رواية ابن عدي ؛ وفي ترجمته أورد الذهبي حديثه هذا . وقال :

«لا يدرى من هو؟» .

أو يعقوب بن يوسف كما في رواية «الحلية» . وهكذا وقع فيما نقله المناوي عن الهيثمي - والله أعلم - ؛ فإني لم أره في «المعجم الكبير» للطبراني ، وفي النسخة خرم[1] .

وله طريق أخرى : يرويه **عبدالله بن سَلِمَةَ** عن عقبة بن شداد بن أمية قال : سمعت عبدالله بن مسعود رفعه .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٢٧) . وقال :

«ليس يعرف عقبة إلا بهذا . وعبدالله بن سَلِمَةَ منكر الحديث» .

---

(١) هو فيه (١٠٠٤٨) : «يعقوب بن يوسف» ! (الناشر) .

٤٧٩٥ ـ (لا تَلُومونا على حُبِّ زَيْدٍ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/٢١٥) عن قيس بن أبي حازم قال : **قال رسول الله ﷺ** . . . فذكره .

سكت عليه الحاكم ؛ لأنه مرسل غير مسند ، ورجاله ثقات .

٤٧٩٦ ـ (لا تَمْسَحْ يدكَ بثَوبِ مَنْ لا تَكْسُوه) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٤٤) ، والخطيب (٣/١٩٧ و١٢/٣٤٣) من طريق محمد بن محمد بن عمر الواقدي : ثنا **أبـي** عن الفضل بن الربيع عن المنصور **أبي جعفر** عن مبارك بن فَضَالَةَ عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً .

أورده أبو نعيم في ترجمة أبي جعفر هذا . وقال :

«روى أحاديث» ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ! وهو مجهول الحال في الرواية ، من الملوك العباسيين .

لكن محمد بن عمر الواقدي متروك .

٤٧٩٧ ـ (لا تُوَلَّهُ والِدَةٌ عَنْ وَلَدِها) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/٢١١) عن **أبي عُتْبَةَ** عن **مُبَشِّرِ بن عُبَيْدٍ** عن قتادة عن أنس رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته مبشر بن عبيد ـ وهو أبو حفص الحمصي ـ ؛ قال الحافظ :

«متروك ، ورماه أحمد بالوضع» .

وأبو عتبة : اسمه أحمد بن الفَرَجِ ؛ قال الذهبي :

«هو وسط ، ضعفه محمد بن عوف الطائي . وقال ابن عدي : لا يحتج به . وقال ابن أبي حاتم : محله الصدق» .

لكن الحديث ذكره السيوطي من رواية البيهقي في «السنن» عن أبي بكر . فقال المناوي :

«قال الحافظ ابن حجر : سنده ضعيف . ورواه أبو عبيدة في «غريب الحديث» مرسلاً من مراسيل الزهري ، ورواية ضعيفة (!)» .

٤٧٩٨ - (لا تَيْأَسا مِنَ الخَيْرِ ما تَهَزْهَزَتْ رُؤوسُكما ؛ فإنَّ كلَّ مَوْلُودٍ يُولَدُ أحمرَ ، ليسَ عليه قِشْرَةٌ ؛ ثمَّ يَرْزُقُهُ اللهُ ويُعْطِيه) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٥٤١/٢) ، وابن حبان (١٠٨٨) ، وأحمد (٤٦٩/٣) ، وابن سعد (٣٣/٦) والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٥٣)[1] بسند صحيح عن الأعمش عن **سَلام بن شُرَحْبِيلَ** عن حَبَّةَ بن خالد وسَوَاءِ بن خالد قالا : قَدِمْنَا على رسول الله ﷺ وهو يبني بناءً له ، فَأَعَنَّاهُ عليه حتى فرغَ منه ، فعلَّمنا ، فكان فيما علَّمنا . . . فذكره .

ومن هذا الوجه : رواه الطبراني (٢/١٧١/١) ، والواحدي في «تفسيره» (٦٣ - ٦٤) .

قلت : وسلام بن شرحبيل ؛ قال الذهبي :

«ما روى عنه سوى الأعمش ، وُثِّقَ» .

---

(١) لم يروِ البخاري منه حديث الترجمة ؛ بل روى القصة فحسب ! (الناشر) .

يشير إلى تضعيف توثيقه ؛ فإنه ما وثقه غير ابن حبان . ولهذا لم يوثّقه الحافظ ؛ بل قال فيه :

«مقبول» ؛ يعني : عند المتابعة .

ولهذا ؛ فقد تساهل البوصيري في قوله في «الزوائد» (١/٢٥٦) :

«إسناده صحيح ، ورجاله ثقات» !

٤٧٩٩ - (لا حِمَى في الأَراكِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٤٩) ، والدارمي (٢/٢٦٩) عن فَرَجِ بن سعيد : حدثني عمي **ثابت بن سعيد** عن أبيه عن جده أَبْيَضَ بْنِ حَمَّالٍ :

أنه سأل رسول الله ﷺ عن حمى الأراك؟ فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره . فقال : أراكةٌ في حِظَاري؟! فقال النبي عليه السلام . . . فذكره أيضاً .

قال فرج : يعني بـ(حِظَاري) : الأرض التي فيها الزرع المحاط عليها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة ثابت بن سعيد وأبيه .

وروى أبو داود أيضاً (٢/٤٨) ، والترمذي (١٣٨٠) ، والبيهقي (٦/١٤٩) من طريق **سُمَيٍّ بن قيس** عن **شُمَيْرِ بن عبد المَدَان** عن أبيض بن حمال :

أنه وفد إلى رسول الله ﷺ . . . قال : وسألته عما يحمى من الأراك؟ قال :

«ما لم تنلْهُ خِفَافُ الإبل» .

قلت : وإسناده ضعيف أيضاً ؛ لجهالة سمي وشمير . ولذلك قال الترمذي :

«غريب» .

وهو بظاهره يخالف عموم الحديث الأول .

وروى أبو داود (٢/٤٢) بإسناده الأول عن أبيض بن حَمَّال :

أنه كلم رسول الله ﷺ في الصدقة حين وفد عليه ، فقال :

«يا أخا سبأ ! لا بد من صدقة . . .» الحديث .

ورواه النسائي في «الكبرى» - رواية ابن الأحمر - كما في «النكت الظِّراف على الأطراف» للحافظ ابن حجر (١/٨) .

٤٨٠٠ - (لا خَيْرَ في الإمارةِ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤/١٦٨ - ١٦٩) عن **ابن لهيعة** : ثنا بَكْر بن سَوَادةَ عن زياد بن نُعَيْم ، عن حِبَّان بن بُحٍّ الصُّدَائِيِّ صاحب النبي ﷺ أنه قال :

إن قومي كفروا ، فأُخبرت أن النبي ﷺ جهَّز إليهم جيشاً ، فأتيته ، فقلت : إن قومي على الإسلام ، فقال :

«أكذلك؟» . فقلت : نعم . قال : فاتبعته ليلتي إلى الصباح ، فأذَّنت بالصلاة لما أصبحت ، وأعطاني إناءً توضأت منه ، فجعل النبي ﷺ أصابعه في الإناء ، فانفجر عيوناً ، فقال :

«من أراد منكم أن يتوضأ فليتوضأ» . فتوضأت وصليت ، وأمَّرني عليهم ، وأعطاني صدقتهم ، فقام رجل إلى النبي ﷺ فقال : فلان ظلمني ، فقال النبي ﷺ . . . فذكره . ثم جاء رجل يسأل صدقة ، فقال رسول الله ﷺ :

«إن الصدقة صداع في الرأس ، وحريق في البطن ، أو داء» . فأعطيته صحيفتي أو صحيفة إمرتي وصدقتي . فقال :

«ما شأنك؟!» . فقلت : كيف أقبلها وقد سمعت منك ما سمعت؟! فقال : «هو ما سمعت» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

٤٨٠١ - (لا زَكاةَ في حَجَرٍ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٢٤٢) ، وعنه البيهقي (١٤٦/٤) عن **بقية عن عمر الكَلاعي** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«عمر بن أبي عمر الكلاعي ليس بالمعروف ، منكر الحديث عن الثقات ، وهذا الحديث غير محفوظ بهذا الإسناد ، ولا أعلم يرويه عنه غير بقية» .

قلت : وهو مدلس . لكنه لم يتفرد به ، فقد قال البيهقي عقبه :

«ورواه أيضاً **عثمان بن عبدالرحمن الوَقَّاصي** عن عمرو بن شعيب مرفوعاً . ورواه **محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيُّ** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده موقوفاً . ورواة هذا الحديث عن عمرو ؛ كلهم ضعيف» .

٤٨٠٢ - (لا شُفْعَةَ إلا في دارٍ أَوْ عَقارٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي (١٠٩/٦) من طريق أبي أسامة عبدالله بن محمد بن أبي أسامة : ثنا **الضَّحَّاك بن حَجْوَةَ بن الضَّحَّاك المَنْبِجِيُّ** : ثنا **أبو حَنِيفة** عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً .

وفي رواية له عن ابن أبي أسامة عن الضحاك عن **عبدالله بن واقد** عن أبي حنيفة به . وقال :

«وهو الصواب ، والإسناد ضعيف» .

قلت : وذلك لسوء حفظ أبي حنيفة .

لكن عبدالله بن واقد ـ الراوي عنه ـ متروك ؛ كما في «التقريب» ، فهو آفته .

بل هو الضحاك بن حجوة ؛ فقد قال الدارقطني :

«كان يضع الحديث» . وقال ابن عدي :

«هو أبو عبدالله المنبجي ، كل رواياته مناكير ؛ إما متناً ، وإما سنداً» .

(**تنبيه**) : قال المناوي ـ بعد أن نقل تضعيف البيهقي المذكور للحديث ـ :

«وأقرَّه الذهبي عليه . ورواه البزار عن جابر ، قال ابن حجر : بسند جيد» !

فأقول : لم أر حديث جابر المشار إليه في «زوائد البزار» ، ولا في «مجمع الزوائد» ! فالله أعلم .

٤٨٠٣ ـ (لا شُفْعَةَ لِشَرِيكٍ عَلَى شَرِيكٍ إذا سَبَقَهُ بِالشِّراءِ ، ولا لِصَغيرٍ ، ولا لِغَائِبٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٢/٩٩ ـ ١٠٠) ، والبيهقي (٦/١٠٨) عن **محمد بن الحارث** عن **محمد بن عبدالرحمن البَيْلَمَانِيِّ** عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

وأورده البيهقي تحت : «باب رواية ألفاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة» . وقال :

«محمد بن الحارث البصري متروك ، ومحمد بن عبدالرحمن البيلماني ضعيف ؛ ضعفهما يحيى بن معين وغيره من أئمة أهل الحديث» !

قلت : لو عكس لأصاب ؛ فإن ابن الحارث لم يصل به الأمر إلى الترك ، وإنما

هو ابن البيلماني ، ولذلك قال الحافظ في ابن الحارث .

«ضعيف» . وفي ابن البيلماني :

«ضعيف . وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان» .

والحديث ؛ قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٤٧٩) :

«سئل أبو زرعة عنه؟ فقال : هذا حديث منكر . ولم يقرأ علينا في كتاب الشفعة ، وضربنا عليه» .

٤٨٠٤ - (مَنْ يَسوقُ إبِلَنا هذه؟ فقامَ رجلٌ . فقال : ما اسْمُكَ؟ قال : فُلانٌ . قال : اجْلِس . ثمَّ قامَ آخَرُ فقالَ : أنا . فقالَ : ما اسْمُكَ؟ قالَ : فُلانٌ . قالَ : اجْلس . ثُمّ قام آخر فقالَ : أَنا . فقالَ : ما اسْمُكَ؟ قال : ناجية ، قال : أَنْتَ لَها فَسُقْها) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨١٢) ، والحاكم (٤/٢٧٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٥٣/٨٨٦) من طريق سَلْمِ بن قُتَيْبَةَ : حدثنا **حَمَلُ بن بشير بن أبي حَدْرَد** : حدثني **عمي** عن أبي حدرد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال . . . فذكره . والسياق للحاكم ، وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

وأقول : حمل هذا مجهول ، لم يرو عنه إلا ابن قتيبة هذا ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٦/٢٤٤) . ولذا قال الذهبي نفسه في كتابه «الميزان» :

«لا يعرف» .

وعمه ؛ لم أعرفه !

وظاهر كلام الهيثمي أنه عرفه كالراوي عنه ؛ فقد قال في «المجمع» (٨/٤٧) :

«رواه الطبراني من طريق حمل بن بشير عن عمه ، ولم أرَ فيهما جرحاً ولا تعديلاً» .

قلت : فمفهومه أنه رآهما ـ كما رأيت أنا حملاً ـ ؛ ولكنه لم يرَ فيهما جرحاً ولا تعديلاً ! وعليه ففيه نظر من ناحيتين :

الأولى : أنه لا يستقيم كلامه في خصوص (حمل) ؛ فقد ذكره ابن حبان كما تقدم ، ومن عادته أنه يعتد بتوثيقه ؛ إلا أن يكون لم يرَهُ فيه ، وهذا مما أستبعده ؛ لأنه ذكره في كتابه «ترتيب ثقات ابن حبان» ! فالله أعلم .

والأخرى : أنّ عمّ حمل ؛ قد أورده الحافظ ابن حجر في آخر «التهذيب» ، باب المبهمات ، فقال (١٢/٣٦٦) :

«لعلّ اسم عمِّه عبدالله بن أبي حدرد» .

ثمَّ إنه أورده كذلك في «التقريب» ، لكنه جزم به مسقطاً حرف الترجّي (لعلّ) ! وهذا مما أستبعده جدّاً ؛ لأن عبدالله بن أبي حدرد قد أوردوه في «الصحابة» ، مثل ابن أبي حاتم وابن حبان (٣/٢٣١) ، ومن قبلهما البخاري في «التاريخ» (٣/١/٧٥) ؛ وظاهر صنيعه أنه هو أبو حدرد نفسه !

وطوّل ترجمته الحافظ في «الإصابة» (٢/٢٩٤ ـ ٢٩٦) ، وفيها اختلاف واضطراب ؛ من الصعب استخلاص الصواب منه بيسر ! لكن المهم أننا لم نر أحداً ذكر راوياً آخر شارك هذا الصحابي في اسمه واسم أبيه ، وهو عم حمل هذا ، فهو إذن مجهول . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٤٨٠٥ - (لا صَلاةَ لِمُلْتَفِتٍ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الكبير» (١/٢١٩/٦٩) : حدثنا عبدان بن أحمد قال : حدثنا **محمد بن جامع العَطَّار** قال : حدثنا سَلْمُ بن قُتَيْبَةَ : حدثنا **الصَّلْتُ ابن يحيى** عن ابن أبي مُلَيْكَةَ عن يوسف بن عبدالله بن سَلامٍ عن أبيه مرفوعاً .

ثم رواه - وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٤٣ - ٢٤٤) - من طريق محمد بن بشار عن سلم بن قتيبة عن **الصلت بن طَرِيفٍ** عن رجل عن ابن أبي مليكة به . وقال أبو نعيم :

«لم نكتبه من حديث مسعر متصلاً إلا من حديث أبي قتيبة الشَّعِيرِيِّ» .

قلت : وهو سلم بن قتيبة ؛ وهو ثقة من رجال البخاري .

لكن الصلت بن طريف ؛ قال الذهبي :

«مستور . قال الدارقطني : والحديث مضطرب (يعني : هذا) . وقال ابن القطان : والصلت لا يعرف حاله» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

وخالف محمد بن جامع العطار في روايته عن سلم عنه ، فقال : الصلت بن يحيى ! وأسقط الرجل بينه وبين ابن أبي مليكة ؛ كما في الرواية الأولى .

ولعله الاضطراب - أو من الاضطراب - الذي أشار إليه الدارقطني فيما نقلته عنه آنفاً .

والصلت بن يحيى ؛ قال الأزدي :

«ضعيف لا يصح حديثه» .

والعطار ضعيف .

وله شاهد من حديث أبي الدرداء مرفوعاً به ؛ قال الهيثمي (٢/٨٠) :

«رواه الطبراني في الكبير ، وفيه **عطاء بن عَجْلان** ؛ وهو ضعيف» !

قلت : بل هو شرٌّ من ذلك ؛ قال الحافظ :

«متروك ؛ بل أطلق عليه ابن مَعِين والفَلاس وغيرهما الكذبَ» .

قلت : ولذلك ؛ فحديثه لا يصلح للاستشهاد به ؛ لشدة ضعفه .

ثم ذكره من حديثه بلفظ :

«من قام في الصلاة فالتفت ؛ ردَّ الله عليه صلاته» . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه **يوسف بن عطية** ، وهو ضعيف» !

قلت : بل هو متروك أيضاً ؛ كما في «التقريب» .

٤٨٠٦ - (لا صَلاةَ لِمَنْ لا وُضُوءَ لَهُ ، ولا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ ، ولا صلاةَ لِمَنْ لا يُصَلِّي على النَّبِيِّ ، ولا صلاةَ لِمَنْ لَمْ يُحِبَّ الأَنْصارَ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/١٥٨) عن **عبدالمهيمن بن عباس بن سهل ابن سعد الساعدي** عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال البوصيري (٢/٣١) :

« . . لاتفاقهم على ضعف عبدالمهيمن» .

قلت : وضعفه البخاري جدّاً ؛ فقال :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

لكن ذكر البوصيري أنه تابعه عليه **ابن أخي عبدالمهيمن** : عند الطبراني في «المعجم الكبير» ، وسكت عليه .

وأقول : أخو عبدالمهيمن : اسمه **أُبَيٌّ** ؛ وهو ضعيف أيضاً .

أما ابنه فلم أعرفه ! ثم بدا لي أن لفظة (ابن) مقحمة ؛ والصواب حذفها ؛ فالمتابع هو أُبي بن عباس نفسه ، كذلك هو عند الطبراني (٥٦٩٩) .

وأخرجه ابن السَّمَّاك في «الفوائد المنتقاة» (ق٩٦/١) ، وابن شاهين في «الترغيب» من طريق أخرى عن عبد المهيمن به ؛ إلا أنه قال :

« . . . ولا يؤمن بالله إلا من يؤمن بي ، ولا يؤمن بي مَنْ لا يحب الأنصار» بدل قوله :

«ولا صلاة لمن لا يصلي . . .» .

وأما الجملة الأولى والثانية منه ؛ فهما ثابتتان في أحاديث أخرى .

والحديث ؛ أخرجه الحاكم (٦٠/٤) من طريق **عبيدالله بن سعيد بن كَثِيرِ بن عُفَيْرِ** : ثنا أبي : ثنا سليمان بن بلال ، عن أبي ثِفَالٍ المُرِّيِّ قال : سمعت رَبَاح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان يقول : حدثتني جدتي أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ آفته عبيدالله بن سعيد ؛ قال ابن حبان :

«لا يشبه حديثه حديث الثقات» .

وغمزه ابن عدي .

وذِكْرُهُ سماعَ أسماء بنت سعيد منه ﷺ منكر جدّاً ! فالحديث رواه غير واحد عن أبي ثِفال به عنها عن أبيها قال : سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكر بعضه . أخرجه الترمذي (٢٥ ، ٢٦) ، وغيره .

٤٨٠٧ - (لا طَلاقَ إلا لِعِدَّةٍ ، ولا عِتْقَ إلا لِوَجْهِ الله تَعالى) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٠٣/٣) : حدثنا **أحمد ابن سعيد بن فَرْقَدٍ الجُدِّيّ** : نا أبو حُمَةَ محمد بن يوسف : نا **عبدالله بن محمد ابن عبدالله بن زيد** قال : سمعت **محمد بن عبدالله بن طاوس** عن أبيه عن جده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال . . . فذكره هكذا ولم يرفعه !

وأقول : لعل الرفع سقط من الناسخ ؛ فقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٣٦/٤) مرفوعاً . وقال :

«رواه الطبراني ، وفيه أحمد بن سعيد بن فرقد ، وهو ضعيف» .

قلت : اتهمه الذهبي بوضع حديث الطير .

وعبدالله بن محمد بن عبدالله بن زيد ، وشيخه محمد بن عبدالله بن طاوس ؛ كلاهما :

«مقبول» عند الحافظ .

٤٨٠٨ - (لا عَدْوَى ، ولا طِيَرَةَ ، ولا هامَةَ . فقامَ إليهِ رجلٌ فقالَ : يا رسولَ الله ! أرأيتَ البَعيرَ يكونُ به الجَرَبُ فَتَجْرَبُ الإبلُ؟! قال : ذلِكَ القَدَرُ ، فَمَنْ أَجْرَبَ الأَوَّلَ؟!) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٦٣/٢) ، وأحمد (٢٤/٢ - ٢٥) عن **أبي جَنَابٍ**

عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف أبي جناب ـ واسمه يحيى بن أبي حية ـ ؛ كما قال البوصيري في «الزوائد» (ق٢١٥/١) .

قلت : وأبوه مجهول .

والحديث صحيح دون قوله : «ذلك القدر» ؛ فإن له شاهداً من حديث أبي هريرة في «الصحيحين» وغيرهما ، وقد سبق برقم (٧٨٢) من «الصحيحة» .

ولقوله : «لا عدوى ولا طيرة» طريق أخرى عن ابن عمر في «الصحيحين» أيضاً ؛ ومضى برقم (٧٨٨) من «الصحيحة» .

٤٨٠٩ ـ (لا قَليلَ مِنْ أَذى الجارِ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٧/١٠) : حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا أحمد بن رِشْدِين : ثنا أحمد بن أبي الحَوَارِي : ثنا الوليد : ثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أحمد بن رشدين ـ وهو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري ـ ؛ قال ابن عدي :

«كذبوه ، وأُنْكِرَتْ عليه أشياء» .

ذكره في «الميزان» ، وساق له حديثاً آخر ، قال :

«إنه من أباطيله» .

وسليمان بن أحمد : هو الطبراني . وقد عزاه إليه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٠/٨) . وقال :

«ورجاله ثقات» !

كذا قال ! وكأنه اعتمد في ذلك على توثيق مسلمة لابن رشدين ، ولم يوثقه غيره ؛ وكأنه لم يتبيَّن له جرحه !

٤٨١٠ - (لا كَبيرَةَ معَ الاسْتِغْفارِ ، ولا صَغيرةَ معَ الإصْرارِ) .

منكر . رواه القاضي أبو الحسين بن المُهْتَدِي في «المشيخة» (٢/١٩٨/١) ، والقضاعي (٢/٧٢) ، والديلمي (٢٠٨/٤) عن سعيد بن سليمان عن **أبي شيبة الخراساني** عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو شيبة الخراساني نكرة لا يعرف ؛ قال الذهبي في «كنى الميزان» :

«أتى بخبر منكر ، رواه سَعْدَوَيْهِ . . .» ثم ذكر هذا الخبر .

وسعدويه : لقب سعيد بن سليمان الضَّبِّيِّ الواسطي الحافظ ، الذي في سند هذا الحديث .

ورواه البيهقي في «الشعب» (٧٢٦٨/٤٥٦/٥) بسند آخر عن ابن عباس موقوفاً .

ورجاله ثقات ؛ لكنه منقطع بين قيس بن سعد (وهو المكي) **قال** : قال ابن عباس .

ثم أخرج الديلمي من طريق **عبدالله بن محمد الخطيب الدربيسي** (لم أقرأ هذه اللفظة من وراء القارئة إلا هكذا)[1] : أخبرنا **ابن حانة** : حدثنا البغوي : حدثنا

---

(١) هو : عبدالله بن محمد بن عبدالله الخطيب الصَّرِيفيني ؛ ثقة مترجم في «السير» (٣٣٠/١٨) . (الناشر) .

خلف بن هشام : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس رفعه مثله .

قلت : وابن حانة ؛ لم أعرفه ، ولم يُقْرَأْ معي إلا هكذا[1] !

وعبدالله بن محمد الخطيب ؛ لم أعرفه أيضاً ! ويحتمل أنه الذي في «تاريخ بغداد» (١٠/١٢٦) :

«عبدالله بن محمد أبو بكر الخطيب ، من أهل سُرَّ مَنْ رأى . حدث عن أحمد ابن صالح الوَزَّان . روى عنه علي بن أحمد بن محمد بن يوسف السَّامرِّيُّ القاضي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول .

وكأن الحافظ السخاوي - لِوُعُورة هذا الإسناد - قال في «المقاصد الحسنة» (ص٤٦٧) :

«وينظر سنده» !

وعلق عليه الشيخ عبدالله محمد الصديق الغماري بقوله :

«نظرت سنده ، فوجدت فيه راوياً مجهولاً» .

قلت : ولم يسمِّه ، ولعله يعني الخطيب المذكور أو شيخه ! والله أعلم .

وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» بلفظ :

«ما كبيرةٌ بكبيرةٍ مع الاستغفار ، ولا صغيرةٌ بصغيرةٍ مع الإصرار» . وقال :

«رواه ابن عساكر عن عائشة» . زاد في «الجامع الكبير» :

---

(١) هو : أبو القاسم عبيد الله بن محمد بن حَبَابَةَ البَزَّاز ؛ ثقة مترجم في «السير» (١٦/٥٤٨) . (الناشر) .

«وفيه **إسحاق بن بشر**، متروك». وقال المناوي:

«إسناد ضعيف، لكن للحديث شواهد»!

كذا قال! وهو مردود من ناحيتين:

الأولى: أن إسناده أسوأ حالاً مما ذكر؛ فقد قال الحافظ السخاوي:

«ورواه إسحاق بن بشر أبو حذيفة في «المبتدأ» عن الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. وإسحاق حديثه منكر».

قلت: بل هو أسوأ حالاً؛ فقد كذبه موسى بن هارون وأبو زرعة. وقال الدارقطني:

«هو في عداد من يضع الحديث».

والأخرى: أن الشواهد إنما تعطي الحديث قوة، إذا كان الضعف فيها من جهة سوء الحفظ في رواتها، مع ثبوت عدالتهم وصدقهم.

وليس الشأن كذلك في هذه الشواهد التي أشار إليها، وقد خرجتها لك، ولا سيّما إسناد عائشة؛ ففيه ذاك الكذاب!

قلت: وقد تقدم تخريج حديث ابن عباس من رواية الطبراني في «الدعاء» بنحوه، برقم (٤٤٧٤)؛ وهنا فوائد ليست هناك[1].

٤٨١١ - (لا وَباءَ معَ السَّيْفِ، ولا نَجاءَ معَ الجَرادِ).

ضعيف جداً. رواه ابن شاهين في «الفوائد» (١/١١٤) عن **سَلْمِ بن سالم**: ثنا **أبو المغيرة - يعني: الجوزجاني**؛ وهو **محمد بن مالك** - عن البراء بن عازب رفعه.

---

(١) وخرَّجه الشيخ - رحمه الله - فيما سيأتي برقم (٥٥٥١) من حديث أبي هريرة **(الناشر)**.

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته سلم بن سالم ـ وهو البَلْخِيُّ الزاهد ـ ؛ وهو متهم ، كما سبق بيانه في الحديث (٢٣٣) .

ومحمد بن مالك صدوق يخطئ ، كما في «التقريب» .

٤٨١٢ ـ (اغْزوا قَزْوينَ ؛ فإنَّهُ مِنْ أَعلى أَبْوابِ الجَنَّةِ) .

ضعيف . أخرجه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/٢) من طريق عبدالرحمن ابن أبي حاتم : ثنا أبو زرعة : حدثنا أبو نعيم : ثنا بَشِيرُ بن سلمان قال : حدثني رجل قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«هذا الحديث ـ على إرساله ـ ؛ قال أبو زرعة : ليس في قزوين حديث أصح منه . وبشير بن سلمان : هو أبو إسماعيل الهندي (كذا) الكوفي ، يروي عن مجاهد وعكرمة . . . وقد أخرج عنه مسلم . . . ويروى هذا الحديث عن بشير بن سلمان عن أبي السَّرِيِّ عن رجل ـ نسي أبو السري اسمه ـ عن النبي ﷺ . ومن هذه الطريق رواه الخطيب البغدادي» .

٤٨١٣ ـ (شَكَوْنَا إلى رسولِ اللهِ ﷺ شِدَّةَ الحَرِّ في جِباهِنا وأَكُفِّنا ، فَلَمْ يُشْكِنَا) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البيهقي (١٠٧/٢) من طريق مُعَلَّى بن أَسَدٍ : ثنا وُهَيْبُ بن خالد عن محمد بن جَحَادة عن سليمان بن أبي هند عن خَبَّاب بن الأَرَتِّ به .

وأخرجه البخاري في «التاريخ» (٤١/٢/٢) من طريق حبان : نا وهيب به مختصراً دون قوله :

في جباهنا وأكُفِّنا .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير سليمان هذا ؛ **فهو مجهول الحال** ؛ قال ابن أبي حاتم (٢/١/١٤٨) :

«روى عن سالم بن عبدالله . روى عنه إسماعيل بن سُمَيْعٍ ، ومحمد بن جحادة» .

قلت : فهو - إلى جهالته - لم يصرِّح بسماعه من خباب ، فلم يثبت أنه تابعي ؛ فالانقطاع محتمل .

فإن قيل : فقد جاء الحديث من رواية زكريا بن أبي زائدة **عن أبي إسحاق** عن سعيد بن وهب عن خَبَّاب بن الأَرَتِّ به حرفيّاً ؛ إلا أنه قال :

«الرمضاء» بدل : «الحر» .

أخرجه البيهقي (٢/١٠٥) !

فأقول : نعم ، ولكنه معلول بعلَّتين :

الأولى : التدليس .

والأخرى : الاختلاط .

أما الأولى ؛ فمن زكريا بن أبي زائدة ؛ فإنه - وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين - ؛ فقد قال الحافظ :

«كان يدلس ، وسماعه من أبي إسحاق متأخّر» .

والأخرى ؛ من أبي إسحاق - وهو عمرو بن عبدالله السَّبِيعِيُّ - ؛ فإنه كان

اختلط بآخره كما في «التقريب» ، وقد سمع منه زكريا بن أبي زائدة بعد اختلاطه ؛ كما يشير إلى ذلك قول الحافظ المتقدم .

وإذا عرفت هذا ؛ فقول النووي ـ رحمه الله ـ في «المجموع» (٣٩٦/٣) :

«إسناده جيد» !

فهو غير جيد ؛ لا سيَّما وله علَّة أخرى وهي المخالفة ؛ فقد روى الحديثَ جماعةٌ من الثقات عن أبي إسحاق ، فلم يذكروا فيه الزيادة السابقة :

في جباهنا وأكفِّنا .

فإليك تخريج أحاديثهم :

الأول : شعبة قال : حدثنا أبو إسحاق عن سعيد بن وهب به .

أخرجه الطيالسي (٢٧٣/٧٠/١) ، وأحمد (١٠٨/٥ ، ١١٠) ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣٤٥/١) .

الثاني : سفيان الثوري : ثنا أبو إسحاق به .

أخرجه أبو عوانة ، والطحاوي في «شرح المعاني» (١٠٩/١) .

وشعبة والثوري ؛ سمعا من أبي إسحاق قبل الاختلاط ، فروايتهما عنه هي العمدة .

الثالث : زهير ـ وهو ابن معاوية ـ : حدثنا أبو إسحاق به .

قال زهير : قلت لأبي إسحاق : أفي الظهر؟ قال : نعم . قلت : أفي تعجيلها؟ قال : نعم .

أخرجه مسلم (١٠٩/٢) ، والنسائي (٨٦/١) ، والبيهقي (٤٣٨/١) .

الرابع : أبو الأحوص سَلام بن سُلَيْمٍ عن أبي إسحاق به .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٣/١) ، وعنه مسلم .

الخامس : زياد بن خَيْثَمَةَ عن أبي إسحاق به ؛ وزاد :

قال أبو إسحاق : كان يعجّل الظهر ؛ فيشتد عليهم الحر .

أخرجه الطحاوي .

السادس : يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق قال : حدثني سعيد بن وهب به ؛ وزاد :

وقال : «إذا زالت الشمس فصلُّوا» .

أخرجه البيهقي ، والطحاوي ؛ إلا أنه لم يسق لفظه .

ورجاله ثقات ؛ فهو إسناد صحيح ؛ لولا أن يونس بن أبي إسحاق سمع من جده أبي إسحاق بعد الاختلاط .

السابع : الأعمش قال : ثنا أبو إسحاق عن حارثة بن مُضَرِّبٍ - أو مَنْ هو مثله مِنْ أصحابه - : قال خباب . . . فذكره .

أخرجه الطحاوي ، وابن ماجه (٢٣١/١) ؛ إلا أنه لم يذكر قوله :

أو من هو مثله من أصحابه .

وإني لأظن أنه يعني - بهذا القول - سعيد بن وهب الذي في الطرق السابقة .

وبالجملة ؛ فهذه الطرق كلها تؤكد أن ذكر الجِباهِ والأَكُفّ - في حديث خباب -

منكر غير معروف ولا ثابت .

ويؤيِّد ذلك : حديث معاوية بن هشام عن سفيان عن **زيد بن جُبَيْرَةَ** عن خِشْفِ بن مالك عن أبيه عن عبدالله بن مسعود قال . . . فذكره مثل حديث زكريا عن خباب .

أخرجه ابن ماجه .

لكن زيد بن جبيرة متروك ؛ فلا يستشهد به .

والخلاصة : أن ذكر الجِباهِ والأَكُفِّ في الحديث لا يصح .

وبذلك تضعف حجة الرافعي وغيره من الشافعية الذين استدلوا بالحديث على أن السجود على حائل دون الجبهة لا يجزئ ! وأما قول النووي عقب الحديث :

«وقد اعترض بعضهم على أصحابنا في احتجاجهم بهذا الحديث لوجوب كشف الجبهة ، وقال : هذا ورد في الإبراد ! وهذا الاعتراض ضعيف ؛ لأنهم شَكَوْا حَرَّ الرَّمْضَاء في جباههم وأكفِّهم ، ولو كان الكشف غير واجب لقيل لهم : استروها ، فلما لم يقل ذلك ؛ دلَّ على أنه لا بد من كشفها» !!

فأقول : هذا التضعيف هو الضعيف ، بل هو باطل ! وبيانه من وجوه :

الأول : أنه مبني على ثبوت ذكر الجبهة في الحديث ؛ وهو غير ثابت ؛ كما عرفته من التحقيق السابق ، فسقط الاستدلال به من أصله .

الثاني : أن الحديث لو كان الاستدلال به على ما ذكروا ؛ للزمهم القول بوجوب السجود على الكفَّين دون حائل أيضاً ؛ لأنهما قد ذكرا فيه مع الجبهة كما سبق !

وهم لا يقولون بذلك ، على ما هو الصحيح عندهم ، وهو المنصوص في عامة كتب الشافعي كما قال النووي (٣/٤٠٤) . فثبت أن الحديث لا يدل على الوجوب المزعوم ، وهذا على فرض ثبوته ، فكيف وهو غير ثابت؟!

الثالث : أنه ثبت عن أنس أنه قال :

كنا إذا صلينا مع النبي ﷺ ؛ فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر مكان السجود .

أخرجه الشيخان ، والبيهقي (٢/١٠٦) ـ واللفظ له ـ .

وأما حمل الشافعية هذا الحديث على الثوب المنفصل عن المصلي ـ كما فعل البيهقي والنووي ـ ؛ فهو ضعيف مخالف لظاهر قوله :

طرف الثوب ! لأن المتبادر منه أنه الثوب المتّصل به ؛ لا سيّما وهم في المسجد وليس فيه فرش ، مع أن الغالب من حالهم قلة الثياب ، وأنه ليس لأحدهم إلا ثوبه المتصل به .

الرابع : قال الحسن البصري :

كان أصحاب النبي ﷺ يسجدون وأيديهم في ثيابهم ، ويسجد الرجل منهم على عمامته .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٢٦٦) ، والبيهقي (٢/١٠٦) .

قلت : وهذا إسناد صحيح .

وقول البيهقي :

«يحتمل أن يكون أراد : يسجد الرجل منهم على عمامته وجبهته» !!

رده ابن التركماني بقوله :

«قلت : هذه زيادة من غير دليل ؛ إذ لا ذكر للجبهة» .

وجملة القول ؛ أنه لا دليل على عدم جواز السجود على حائل متَّصل ؛ لا سيّما والأدلة كثيرة جداً على جواز السجود على حائل منفصل ، كالبساط والحصير ونحو ذلك ؛ مما يفصل بين الجبهة والأرض ، والتفرقة بين الحائل المتَّصل والحائل المنفصل من الثياب ـ مع أنه لا دليل عليه في النقل ـ ؛ فهو مع ذلك مما لا يشهد النظر السليم بصحته ؛ لأنه إن كان الغرض إنما هو مباشرة الأرض بالسجود مبالغة في الخضوع لله تعالى ؛ فهو غير حاصل بالحائل المنفصل أيضاً .

فإن قيل : إذا لم تثبت الزيادة المذكورة في الحديث ؛ فما هو المقصود من الحديث بعد إسقاط الزيادة منه؟

والجواب : ما جاء في «النهاية» لابن الأثير ـ بعد أن ذكر الحديث ـ :

«أي : شَكَوْا إليه حر الشمس وما يصيب أقدامهم منه إذا خرجوا إلى صلاة الظهر ، وسألوه تأخيرها قليلاً (فلم يُشْكِهِمْ) ؛ أي : لم يُجِبْهم إلى ذلك ، ولم يُزِل شكواهم ، يقال : أشكيت الرجل : إذا أزلت شكواه ، وإذا حملته على الشكوى . وهذا الحديث يذكر في مواقيت الصلاة ؛ لأجل قول أبي إسحاق ـ أحد رواته ـ وقيل له : في تعجيلها؟ فقال : نعم .

والفقهاء يذكرونه في السجود ؛ فإنهم كانوا يضعون أطراف ثيابهم تحت جباههم في السجود من شدة الحر ، فَنُهُوا عن ذلك» !!

كذا قال ! وردَّه أبو الحسن السندي بقوله :

«قلت : وهذا التأويل بعيد ، والثابت أنهم كانوا يسجدون على طرف الثوب . وقال القرطبي : يحتمل أن يكون هذا قبل أن يأمرهم بالإبراد ، ويحتمل أنهم طلبوا

منه زيادة تأخير الظهر على وقت الإبراد ، فلم يجبهم إلى ذلك . وقيل : معناه : فلم يُشْكِنَا ؛ أي : لم يُحْوِجْنَا إلى الشكوى ، ورخّص لنا في الإبراد . وعلى هذا يظهر التوفيق بين الأحاديث» .

٤٨١٤ - (لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُم في الماءِ النَّاقِعِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١٤٣/١) عن ابن أبي فَرْوَةَ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ ابن أبي فروة : اسمه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة ؛ قال الحافظ :

«متروك» .

٤٨١٥ - (لا يَجْمَعُ اللهُ في جَوفِ رَجُلٍ غُباراً في سَبيلِ اللهِ ودُخَانَ جَهنَّمَ . ومَنِ اغْبَرَّتْ قَدَماهُ في سبيلِ اللهِ ؛ حَرَّمَ اللهُ سائرَ جَسَدِهِ على النَّارِ . ومَنْ صامَ يوماً في سَبيلِ اللهِ ؛ باعَدَ اللهُ عَنْهُ النَّارَ مَسيرةَ ألفِ سنةٍ للراكبِ المُسْتَعْجِلِ . ومَنْ جُرِحَ جِراحَةً في سبيلِ اللهِ ؛ خُتِمَ لهُ بخاتَمِ الشُّهداءِ ؛ له نورٌ يوم القيامةِ ، لَوْنُها مِثْلُ لَوْنِ الزَّعْفرانِ ، وريحُها مِثْلُ ريحِ المِسْكِ ، يَعْرِفُهُ بها الأَوَّلونَ والآخرونَ ، يَقولونَ : فلانٌ عليهِ طابَعُ الشهداءِ . ومَنْ قاتَلَ في سبيلِ اللهِ فُوَاقَ ناقةٍ ؛ وجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ)[1] .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه أحمد (٤٤٣/٦ - ٤٤٤) عن خالد بن دُرَيْكٍ عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله ثقات ؛ إلا أنه منقطع بين خالد بن دريك

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «راجع «الترغيب»» . (الناشر) .

وأبي الدرداء ، فقد جزم المزِّي والحافظ بأن ابن دريك لم يدرك ابن عمر ؛ مع أنه توفي سنة (٧٣) ، وبالأحرى أن لا يدرك أبا الدرداء الذي توفي قبيل وفاة عثمان التي كانت سنة (٣٥) ، فالحديث من أجل هذا منقطع ضعيف .

ولذلك أعل المنذري (٢/١٦٧) ، والهيثمي (٥/٢٨٥) الحديث بالانقطاع .

وقد وهما في الجملة الثانية منه فقالا :

«ومن اغبرت قدماه في سبيل الله ؛ باعد الله منه النار يوم القيامة مسيرة ألف عام للراكب المستعجل» ! ولم يذكرا قضية الصيام ، وجعلا الفضل الوارد فيه لمن اغبرت قدماه !

واعلم أن بعض هذه الجمل المذكورة في الحديث صحَّت في أحاديث متفرقة :

فالجملة الأولى ؛ صحَّت من حديث أبي هريرة : عند النسائي (٢/٥٥) ، وغيره .

والجملة الثانية ؛ في «صحيح البخاري» (٢/٣١٢ و٦/٢٣) من حديث عبدالرحمن بن جَبْرٍ .

والجملة الأخيرة ؛ صحت عن معاذ عند أبي داود (١/٣٩٩) ، والترمذي (٣/١٥) .

وله عند الترمذي شاهد من حديث أبي هريرة ـ وحسنه ـ .

٤٨١٦ ـ (والذي نَفْسي بِيَدِه ! لا يَدْخُلُ الجنَّةَ إلا رَحِيمٌ . قالوا : كلُّنا رُحَماءُ؟! قال : ليسَ بِرَحْمَةِ أَحَدِكُم خُوَيْصتَهُ ، حتى يَرْحَمَ النَّاسَ) .

ضعيف . أخرجه المروزي في «زوائد الزهد» (٩٩٠) : ثنا إسماعيل بن إبراهيم قال : ثنا يونس عن الحسن قال : قال نبي الله ﷺ . . . فذكره .

قال إسماعيل : قال يونس بيده ؛ كأنه يريد العامة .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ لكنه مرسل ؛ لأن الحسن :

هو البصري ؛ وهو كثير الإرسال والتدليس .

والحديث ؛ أورد منه السيوطي قوله :

«لا يدخل الجنة إلا رحيم» . وقال :

«هب ـ عن أنس» .

ولم يتكلم عليه المناوي بشيء ! ولعله عند البيهقي في «الشعب» من طريق الحسن عن أنس ، فإذا كان كذلك ؛ فهو معلول بالانقطاع ؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

٤٨١٧ ـ (لا يُعْدَلُ بِالرِّعَةِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٥١٩) عن عبدالله بن جَعْفَرٍ المَخْرَمِيٍّ عن **محمد ابن عبدالرحمن بن نُبَيْهٍ** عن محمد بن المنكدر عن جابر قال :

ذُكِرَ رجل عند النبي ﷺ بعبادة واجتهاد ، وذكر عنده آخر بِرِعَةٍ . فقال النبي ﷺ . . . فذكره . وقال :

«حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه» .

قلت : ابن نبيه هذا مجهول العين ، كما يشير إلى ذلك قول الذهبي :

«ما روى عنه سوى عبدالله بن جعفر المخرمي» .

٤٨١٨ ـ (لا يَغْتَسلَنَّ أَحَدُكُمْ في فَلاةٍ أو سَطْحٍ لا يُواريهِ شَيْءٌ ، ولا يقولَنَّ أحَدُكُم : إني لا أَرى أحداً ؛ فإنّهُ إنْ كانَ لا يَرى ؛ فإنَّه يُرَى) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (٢/٨٢) عن **عبدالرحمن بن عثمان** : ثنا الحسن

ابن عُـمَـارة : حدثنا المِنْهَال بن عمرو عن أبي عُبَيْدة بن عبدالله **عـن عبـدالله** بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ وفيه ثلاث علل :

١ ـ أبو عبيدة ؛ لم يسمع من أبيه ابن مسعود .

٢ ـ الحسن بن عمارة ؛ قال الحافظ :

«متروك» . بل قال الإمام أحمد :

«كان منكر الحديث ، وأحاديثه موضوعة» .

٣ ـ عبدالرحمن بن عثمان ـ وهو البَكْرَاوِيُّ ـ ضعيف .

لكن تابعه عبدالحميد أبو يحيى الحِمَّاني : ثنا **الحسن بن عمارة** به .

أخرجه ابن ماجه (٦١٥) .

فالعلَّة مِمَّن فوقه .

٤٨١٩ ـ (لا يَقُولَنَّ أحدُكم : إنِّي صُمْتُ رمضانَ كُلَّهُ ، قُمْتُهُ كُلَّهُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١/٣٧٩) ، والنسائي (١/٣٠٠) ، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/٢١٤) ، وكذا ابن حبان (٩١٥) ، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١/١٦/٢) ، وأحمد (٥/٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥٢) من طريقين عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً . قال :

فلا أدري ؛ أَكَرِهَ التزكية ، أو قال :

«لا بُدَّ من نومةٍ أو رَقْدَةٍ»؟!

قلت : ورجاله ثقات ؛ إلا أن الحسن ـ وهو البصري ـ مدلس ، وقد عنعنه عندهم جميعاً .

وللحديث شاهد من رواية **نَاشِبِ بن عمرو** : ثنا مقاتل بن حَيَّان عن الضحاك ابن مزاحم عن ابن عمرو مرفوعاً به ، وزاد :

«وصنعت في رمضان كذا وكذا ؛ فإن رمضان اسم من أسماء الله عز وجل العِظام ، ولكن قولوا : (شهر رمضان) ؛ كما قال ربكم عز وجل في كتابه» .

أخرجه تَمَّام الرازي في «الفوائد» (٢/٣٩) .

ولكنه واهٍ جداً ؛ ناشب بن عمرو ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الدارقطني :

«ضعيف» .

٤٨٢٠ ـ (لا يَنْبَغِي لِقَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَؤُمَّهُمْ غَيْرُهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (٣٦٧٤) عن **عيسى بن ميمون الأنصاري** عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً . وقال مضعفاً :

«حديث غريب» .

قلت : وعلَّته عيسى بن ميمون هذا ؛ قال الحافظ :

«ضعيف» .

قلت : وهو أسوأ من ذلك ؛ فقد قال الذهبي في «المغني» :

«قال عبدالرحمن بن مهدي : استعديت عليه ، وقلت : ما هذه الأحاديث التي

تروي عن القاسم عن عائشة؟! فقال : لا أعود . قال البخاري : منكر الحديث» .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى مثل هذه في الوهاء : يرويه **يوسف بن خالد** : ثنا موسى المكي عن موسى بن طلحة عن عائشة بنت سعد عن عائشة به .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (ق٢/٢١٧) ، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (٢/٣٣١/٩) : ثنا زكريا بن يحيى الرقاشي : ثنا يوسف بن خالد . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ يوسف بن خالد ـ وهو السَّمْتِيُّ ـ ؛ قال الحافظ : «تركوه . وكذبه ابن معين» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣١٨/١) من طريق أخرى عن عيسى بن ميمون .

وقد روي من حديث عتبة بن غزوان نحوه مرفوعاً .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٥٥) .

لكن إسناده ضعيف جدّاً ؛ كما بينته في التعليق عليه ؛ فليراجع .

٤٨٢١ ـ (يا أيُّها الناسُ ! انْهَوْا نساءَكُم عَنْ لُبْسِ الزِّينَةِ والتَّبَخْتُرِ في المسْجِدِ ؛ فإنَّ بني إسرائيلَ لم يُلْعَنُوا حَتَّى لَبِسَ نساؤُهمُ الزِّينَةَ ، وَتَبَخْتَرْنَ في المساجدِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤٠٠١) عن **موسى بن عُبَيْدَةَ** عن **داود بن مُدْرِكٍ** عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت :

بينما رسول الله ﷺ جالس في المسجد ؛ إذ دخلت امرأة من مُزَيْنَةَ تَرْفُلُ في

زينة لها في المسجد ، فقال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ له علتان :

الأولى : جهالة داود بن مدرك ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«نكرة لا يعرف» . وقال الحافظ :

«مجهول» .

والأخرى : ضعف موسى بن عبيدة .

٤٨٢٢ - (يا سُراقَةُ ! ألا أَدُلُّكَ على أَعْظَمِ الصَّدقةِ - أو : مِنْ أَعْظَمِ الصَّدقَةِ -؟! قال : بلَى يا رسولَ اللهِ ! قال : ابْنَتُكَ مردودةً إليكَ ، ليسَ لها كاسِبٌ غَيْرُكَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨١) ، وابن ماجه (٣٦٦٧) ، وأحمد (١٧٥/٤) عن موسى بن عُلَيٍّ قال : سمعت أبي يقول : [بلغني] عن سُرَاقَةَ بن مالك يقول أنه حدث أن رسول الله ﷺ قال له . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكنه منقطع بين عُليّ أبي موسى وسراقة ؛ فإنه ذكره بلاغاً عند أحمد ، وسنده إليه قوي .

ويؤيده أن البخاري رواه (٨٠) : حدثنا عبدالله بن صالح : حدثني موسى بن عُلَيٍّ عن أبيه : أن النبي ﷺ قال لسراقة . . . فذكره ؛ فأرسله .

٤٨٢٣ - (إنَّ مِنْ أُمَّتي مَنْ يَعْظُم للنَّارِ ؛ حَتى يكونَ أَحَد زَواياها) .

منكر . وهو قطعة من حديث رواه داود بن أبي هند : ثنا عبد الله بن قيس قال :

كنت عند أبي بَرْزَةَ ذاتَ ليلةٍ ؛ فدخل علينا الحارث بن أقَيْش ؛ فحدَّثنا الحارث لَيْلَتَئذٍ أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

أخرجه ابن ماجه (٤٣٢٣) ؛ وزاد في أوله :

«إن من أمتي من يدخل الجنة بشفاعته أكثر من مضر ، وإن من . . .» .

وهذه الزيادة : أخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣٦٣) ؛ كلاهما من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : حدثنا عبدالرحيم بن سليمان عن داود به .

وأخرجه الحاكم (١/٧١ و٤/٥٩٣) ، وأحمد (٤/٢١٢) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص٢٠٤) ، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (٥/٣١٢ ـ ٣١٣) ، وأبو يعلى (٣/١٥٣ ـ ١٥٤/١٥٨١) ، والطبراني أيضاً (٣٣٦٠ ـ ٣٣٦٦) ، والمزِّي في «التهذيب» (٥/٢١٣ ـ ٢١٤) من طرق أخرى عن داود به .

وخالفهم جميعاً : محمد بن أبي عدي فقال : عن داود عن **عبدالله بن قيس** عن الحارث بن أقيش قال :

كنا عند أبي برزة ليلة ، فحدَّث ليلتئذٍ عن النبي ﷺ أنه قال . . . فذكره بالزيادة مع زيادة أخرى ؛ نصها :

«ما من مسلمَيْنِ يموت لهما أربعة أفراط ؛ إلا أدخلهما الجنة بفضل رحمته» . قالوا : يا رسول الله ! وثلاثة؟ قال : «وثلاثة» . قالوا : واثنان؟ [قال : «واثنان»] .

وهذه الزيادة ثابتة في رواية بعض الجماعة الذين أشرتُ إليهم .

وقد خالفهم محمد بن أبي عدي فجعله من مسند أبي برزة ، وهي رواية شاذة ! والصواب أنه من رواية الحارث بن أقيش .

وما بين المعكوفتين سقطت من مطبوعة «المسند» ؛ وهي ثابتة في «المجمع» (٨/٣) برواية أحمد . وقال :

«ورجاله ثقات» ! وكذا قال في رواية عبدالله ، وعزاها لأبي يعلى أيضاً ! وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

وصححه أيضاً ابن حجر في ترجمة الحارث من «الإصابة» !

ومن قبله المنذري في «الترغيب» (٩١/٣ و٢٣٩/٤) !

وتبعهم البوصيري ـ على تناقض في كلامه ـ ؛ فإنه قال في «زوائد ابن ماجه» (٢٦٢/٤) ـ مع تصحيح بعض الأخطاء من النسخة المخطوطة ـ :

«هذا إسناد فيه مقال ؛ عبدالله بن قيس النَّخَعِيُّ ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : أحسبه الذي روى عنه أبو إسحاق عن ابن عباس قوله . وقال : لم يرو عنه غير داود بن أبي هند ، وليس إسناده بالصافي . انتهى . وباقي رجال الإسناد ثقات ؛ رواه الإمام أحمد في «مسنده» بإسناد جيد» !

فأقول : قد عرفت ـ من تخريجنا المتقدم ـ أن الحديث عند أحمد وغيره من طريق عبدالله بن قيس ، فقوله في إسناد ابن ماجه :

«فيه مقال» ؛ يناقض تجويده لإسناد أحمد ؛ كما هو ظاهر .

ثم إن ما نسبه لابن حبان أنه قال : «لم يرو عنه . . .» إلخ ؛ خطأ ؛ لأمرين :

الأول : أنه ليس في «ثقاته» ، وهذا نصه فيه (٤٢/٥) :

«يروي عن ابن مسعود ، والحارث بن أقيش . عداده في أهل البصرة . روى

عنه داود بن أبي هند ، وأبو حرب . وأحسبه الذي روى عنه أبو إسحاق السبيعي عن ابن عباس قوله» .

وهكذا نقله عنه الحافظ ابن حجر في «التهذيب» .

والآخر : أن هذا القول إنما هو لابن المديني ؛ فقد عزاه إليه الحافظ عقب النقل المشار إليه ؛ فقال :

«وقد قال علي بن المديني : عبدالله بن قيس الذي روى عنه داود بن أبي هند ؛ مجهول لم يرو عنه غير داود ، ليس إسناده بالصافي» .

فظهر أنه اختلط على البوصيري كلام ابن المديني بكلام ابن حبان !

ثم إن تصريح ابن المديني بجهالة ابن قيس هذا : هو الذي تبنَّاه الحافظ في «التقريب» بقوله :

«مجهول» . وأشار إليه الذهبي بقوله في «الميزان» :

«تفرد عنه داود بن أبي هند ، ولعلَّه الذي قبله» .

يعني : الذي تقدم في كلام ابن حبان ، فقال الذهبي :

«عبدالله بن قيس عن ابن عباس ، لا يدرى من هو؟ تفرد عنه أبو إسحاق» .

قلت : وقال الحافظ فيه أيضاً :

«مجهول ؛ ولعله الذي قبله» .

قلت : فالعجب منهما ؛ كيف غفلا عن هذه الجهالة هما وغيرهما ممن سبق ذكره ؛ فصححوا الحديث؟! وبخاصة منهم الذهبي الذي وافق الحاكم على

تصحيحه على شرط مسلم ، وابن قيس هذا ليس من رجاله ، وإنما هو من رجال ابن ماجه ؛ كما رمزوا له !

هذا ؛ ولعلَّه مما يوهن من شأن هذا الراوي ، ويبيِّن أنه ليس في موضع الثقة ؛ أنه روى الزيادة الأخرى بلفظ :

«يموت لهما أربعة . . .» !

فإنه منكر بهذا اللفظ ؛ فإن الأحاديث التي في معناه ليس فيها ذكر : «أربعة» ؛ وإنما لفظ : «ثلاثة» ؛ مثل حديث أنس :

«ما من مسلم يموت له ثلاثة لم يبلغوا الحنث . . .» الحديث .

رواه البخاري وسواه .

وفي معناه أحاديث أخرى ، رواها ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٣٥٢ ـ ٣٥٥) ، وخرّج بعضها المنذري في «ترغيبه» ، والهيثمي في «مجمعه» ؛ فليراجعها من شاء .

وأما الزيادة الأولى التي ذكر فيها (الشفاعة) ؛ فهي صحيحة بغير هذه الرواية ، وقد خرَّجتها من حديث أبي أمامة وعبدالله بن أبي الجَدْعاء وغيرهما في الكتاب الآخر : «الصحيحة» برقم (٢١٧٨) ؛ فلا داعي للإعادة .

٤٨٢٤ ـ (يا عُثْمانُ ! هذا جِبْريلُ يقولُ عنِ اللهِ عز وجل : إنِّي قَدْ زوَّجْتُكَ أمَّ كُلْثومٍ ؛ علَى مِثْلِ ما زوَّجْتُكَ رُقَيَّةَ ، وَعلَى مِثْلِ صُحْبَتِها)[1] .

ضعيف . رواه ابن ماجه (١١٠) ، وابن منده في «المعرفة» (٢/٢٩٥/٢) عن محمد بن عثمان بن خالد : نا **أبـي** : نا عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة :

---

(١) كتب الشيخ فوق هذا المتن : "كان قبله حديث ،فنقل إلى "الصحيحة" برقم (٤٨٢٣)" . (الناشر) .

أن رسول الله ﷺ لقي عثمان بن عفان عند باب المسجد ، فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله موثقون ؛ غير عثمان بن خالد ـ وهو الأُمَوِيُّ العثماني ـ متروك ، كما قال الحافظ .

ثم رواه ابن منده ، والحاكم (٤/٤٩) من طريق **عبدالله بن صالح** : نا ابن لهيعة عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيَّب عن عثمان بن عفان :

أن النبي ﷺ رآه لَهْفَانَ مهموماً ، فقال له :

«ما لي أراك لهفانَ مهموماً؟!» . فقلت : يا رسول الله ﷺ ! وهل دخل على أحد ما دخل عليَّ؟ ماتت ابنة رسول الله ﷺ التي كانت تحتي ، وانقطع ظهري ، وانقطع الصهر بيني وبينك ! فبينما هو يحاوره ؛ إذ قال النبي ﷺ . . . فذكره ؛ وزاد :

فزوّجه إياها . وقال :

«تفرد به ابن لهيعة عن عقيل» .

قلت : وابن لهيعة ضعيف .

ومثله عبدالله بن صالح .

٤٨٢٥ ـ (يَخْـرُجُ مِنْ خُـراسـانَ راياتٌ سُودٌ ، لا يَرُدُّها شَيءٌ حَـتى تُنْصَبَ بإيلياءَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٢٧٠) ، وأحمد (٢/٣٦٥) عن **رِشْدِينَ بن سعد** عن يونس عن ابن شهاب عن قَبِيصَةَ بن ذُؤَيْبٍ عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث غريب» . زاد في بعض النسخ :

«حسن غريب» !

والأول أليق بحال رشدين بن سعد ؛ فإنه ضعيف .

٤٨٢٦ - (يَخْـرجُ ناسٌ مِنَ المشْـرِقِ فَـيُـوَطِّئُـونَ لِلْمَـهْـدِيِّ . يعني : سُلْطانَهُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/٥١٩) ، والفَسَوِيُّ في «المعرفة» (٢/٤٩٧) عن ابن لَهِيعَةَ عن أبي زرعة عمرو بن جابر الحَضْرَمِيِّ عن عبدالله بن الحارث بن جَزْءٍ الزُّبَيْدِيِّ مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة وأبي زرعة الحضرمي ؛ كما قال البوصيري (١/٢٥٠) .

قلت : وأما الفسوي ؛ فذكر الحضرمي في ثقات التابعين المصريين ! خلافاً للنسائي وغيره ؛ فقال :

«ليس بثقة» . وقال ابن حبان :

«لا يحتج بخبره» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

٤٨٢٧ - (يُدْعَى أَحدُهم ، فَيُعْطَى كتابَهُ بِيَمِينِه ، ويُمَدُّ لهُ في جِسْمِه ستُّونَ ذراعاً ، ويُبَيَّضُ وَجْهُهُ ، ويُجْعَلُ على رأسِه تاجٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ يَتَلأْلأُ ، فينْطلِقُ إلى أصحابِه ، فَيَرَوْنَهُ مِنْ بَعِيد ، فيقولونَ : اللهمَّ ! ائْتِنا بهذا ، وبارِكْ لنا في هَذا ، حَتى يَأْتِيَهُمْ ، فيقولُ : أَبْشِروا ، لكلِّ رجُلٍ منْكُم مثلُ هذا .

وأمّا الكافرُ ؛ فيسوَّدُ وَجْهُهُ ، ويُمَدُّ لَهُ في جِسْمِه ستُّونَ ذِراعاً علَى صُورَةِ آدمَ ، فَيُلْبَسُ تَاجاً ، فيَرَاهُ أَصْحابُهُ ، فيقولونَ : نعوذُ باللهِ منْ شَرِّ هذا ، اللهمَّ ! لا تَأْتنا بهذا ، قالَ : فَيَأْتيهم فيقولونَ : اللهمَّ ! أَخْزِه ، فيقولُ : أَبْعَدَكُم اللهُ ؛ فإنَّ لِكُلِّ رجلٍ منكُمْ مثلَ هذا) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/١٩٣) ، وأبو يعلى (٤/١٤٥٩) ، وعنه ابن حبان (٢٥٨٨ - موارد) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/١٦) ، والحاكم (٢/٢٤٢ - ٢٤٣) من طريق إسماعيل السُّدِّيِّ عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ :

في قوله عز وجل : ﴿يَوْمَ نَدْعُو كلَّ أُناسٍ بإمامِهم﴾ قال . . . فذكره . وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب ، والسدي : اسمه إسماعيل بن عبدالرحمن» ! وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

قلت : والد إسماعيل - وهو عبدالرحمن بن أبي كريمة - ليس من رجال مسلم ، ثم هو مجهول الحال ، كما في «التقريب» . وقد قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«ما روى عنه سوى ولده» .

قلت : ونحوه في «تهذيب الحافظ» ، فحقّه - إذن - أن يقول فيه :

«مجهول العين» ! فتأمَّل .

تنبيهان :

الأول : مع ما سبق من الإشارة إلى أن الحديث عند المذكورين من طرق عن (إسماعيل السدي) ؛ فإني أرى من الفائدة أن ألفت النظر إلى خلاف وقع في شيخ أبي يعلى فيه في المصورة التي عزوت إليها ، وكذا في نسخة أخرى (ق٢٧٩/٢) ، ومثلها النسخة المطبوعة (٣/١١ ـ ٥ ـ تحقيق الأخ حسين الداراني) ؛ ففيها كلها قال أبو يعلى :

«حدثنا الحارث بن سُرَيْجٍ . . .» ! ووقع في رواية ابن حبان إياه عنه في «الموارد» (٢٥٨٨) :

«حدثنا سُرَيْج بن يونس . . .» ، وكذا في «الإحسان» (١٦/ ٣٤٦) !

وكِلا الشيخين قالا : «حدثنا عبدالرحمن بن مهدي . . .» ! وإذا رجعنا إلى ترجمة كل منهما ؛ وجدنا أنهما يرويان عن عبدالرحمن بن مهدي ، وعنهما أبو يعلى ؛ فلا أدري هل الخلاف ناشئ من النساخ ، أو أن لأبي يعلى فيه شيخين؟! وهذا مما أستبعده .

فإن كان الصواب من هذا الاختلاف (الحارث بن سريج) ؛ فيكون إسناد أبي يعلى ضعيفاً إلى عبدالرحمن السدي ؛ لأن الحارث هذا ؛ قال ابن عدي :

«ضعيف ، يسرق الحديث» .

ومع هذا الجرح المفسّر من هذا الحافظ ، والمؤيَّد بقول ابن معين في رواية :

«ليس بشيء» . وقول النسائي :

«ليس بثقة» .

لم يَعْبَأْ بذلك كله المعلّق على «الموارد» (٥/١١) ؛ فزعم أنه حسن الحديث ؛ اعتماداً منه على توثيق ابن معين إياه في رواية ، وابن حبان (١٨٣/٨) ؛ جاهلاً أو متجاهلاً قاعدة : «الجرح المفسَّر مقدم على التعديل» ! وله من مثل هذه المخالفة الشيء الكثير . ويأتي ذكر أحدها قريباً .

والتنبيه الآخر : أن عبدالرحمن أبا إسماعيل ـ وهو السدي ـ ؛ قد ذكر فيه ثلاثة أقوال في اسم والده ، فقيل : هو (ابن أبي كريمة) ، وقيل : هو (ابن نهشل) ، وقيل : إن أبا كريمة كنية عبد الرحمن بن نهشل ! ثم قال :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وأخرج له في «صحيحه» أحاديث[1] ؛ من رواية ابنه عنه عن أبي هريرة» !

قلت : ومع ذلك ؛ فلم يورده ابن حبان في «الثقات» على وجه من تلك الوجوه الثلاثة ، وإنما على وجه رابع ! فقال في (التابعين) منه (١٠٨/٥) :

«عبدالرحمن بن أبي ذئب السدي . . عنه ابنه إسماعيل» .

قلت : فكأنه ـ لهذا الاضطراب في اسم أبيه ـ لم ينسبه البخاري في «التاريخ» ، وتبعه ابن أبي حاتم في «كتابه» ، ولم يذكروا جميعاً له راوياً غير ابنه ؛ فهو مجهول كما تقدم .

وأما المعلِّق على «مسند أبي يعلى» (٥/١١) ؛ فقال :

«إسناده حسن ، الحارث بن سريج بيَّنا أنه حسن الحديث عند رقم (١١٠٣) ، وعبدالرحمن بن أبي كريمة لم أر فيه جرحاً ، ووثقه ابن حبان» !!

---

(١) قلت : لم أر له في «الإحسان» إلا هذا ، وإلا حديثاً آخر في سماع الميت قرع النعال (٣١١٨/٣٨٨/٧) ! وهذا له فيه إسناد آخر حسن ، ومتنه مطوَّل ، وهو في «الموارد» (٧٨١) .

٤٨٢٨ - (يَدُورُ المَعْروفُ على يَدَيْ مئةِ رَجُلٍ ، آخِرُهم فيهِ كأَوَّلِهم) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (١/٣١٥) ، والديلمي (٣٣١/٤) معلقاً على أبي الشيخ عن **سُوَيْدِ بن سَعِيدٍ** : ثنا **عبدالرحيم بن زيد** عن أبيه عن أنس بن مالك رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالرحيم بن زيد - وهو العَمِّيُّ - متروك .

وأبوه ضعيف .

وسويد بن سعيد ضعيف أيضاً .

٤٨٢٩ - (يَرْحَمُنا اللهُ وأَخا عادٍ . يَعْنِي : هُوداً عليهِ السَّلامُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤٣٥/٢) عن **زيد بن الحُبَاب** : ثنا سفيان عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير زيد بن الحباب ؛ فإنه من رجال مسلم وحده ، وفيه ضعف ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، يخطئ في حديث الثوري» .

قلت : وقد خولف في إسناده ومتنه ؛ فقال حمزة بن حَبِيبٍ الزَّيَّاتُ : عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أُبَيٍّ بن كعب قال :

كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه وقال :

«رحمة الله علينا وعلى موسى ، لو صبر لرأى من صاحبه العجب ، ولكنه قال : ﴿إنْ سَأَلْتُكَ عنْ شَيءٍ بَعْدَها فلا تُصاحِبْني قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي . . .﴾» ؛ طوّلها حمزة .

أخرجه أحمد (٥/١٢١) ، وأبو داود (٢/١٦٧) - والسياق له - ، والحاكم (٢/٥٧٤) . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» ! وأقرَّه الذهبي !

وإنما هو على شرط مسلم وحده ؛ فإن البخاري لم يخرج لحمزة شيئاً .

وأخرجه الترمذي (٣٣٨٢) دون قوله :

وقال : «رحمة الله . . .» . وقال :

«حديث حسن غريب صحيح» .

وهكذا أخرجه مسلم (٧/١٠٥ - ١٠٦) من طريق رَقَبَةَ عن أبي إسحاق به في قصة الخضر مع موسى عليهما السلام ؛ مع الزيادة مختصراً ، لكن بلفظ :

«رحمة الله علينا وعلى أخي - كذا - ، رحمة الله علينا» .

كذا وقع هنا : «كذا» ! ولم يتكلم عليه النووي بشيء . ولعلها زيادة من بعض النساخ ، كتبت في الهامش ، ثم نقلها آخر إلى المتن ، وهو يعني أن الأصل هكذا ليس فيه تسمية أخيه ؛ وهو بلا شك موسى ، فإنَّ قبلَ الحديث بسطرين ما نصُّه :

فقال رسول الله ﷺ عند هذا المكان : «رحمة الله علينا وعلى موسى ، لولا أنه عجل لرأى العجب ، ولكنه أخذته من صاحبه ذَمامة ، قال : ﴿إن سَأَلْتكَ عنْ شيءٍ بَعْدَها فلا تُصاحِبْنِي قدْ بَلَغْتَ منْ لَدُنِّي عُذراً﴾ ، ولو صبر لرأى العجب» .

قلت : وبعد هذا مباشرة قال :

«وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه :

«رحمة الله علينا وعلى أخي - كذا - ، رحمة الله علينا» .

ثم بدا لي أنه يحتمل أن قوله : «كذا : رحمة الله علينا» ؛ إنما هو من أحد الرواة ، كأنه يقول : كذا في الحديث : «رحمة الله علينا» ؛ يعني : أنه بضمير الجمع ، ولعل هذا هو الأرجح . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن حمزة ورقبة خالفا زيد بن الحباب في إسناد الحديث وفي متنه .

أما الإسناد ؛ فجعلاه من مسند أبي بن كعب لا ابن عباس ، وإنما هذا رواه عنه ، فقصر ابن الحباب ؛ فجعله من مسند ابن عباس ، فوهم !

وأما المتن ؛ فقد ذكرا موسى مكان أخي عاد ، وهذا هو المحفوظ . والله أعلم .

ثم رأيت عبد بن حُمَيد قد ساق الحديث في «منتخب المسند» وجوَّده ؛ فقال (ق٢٧/٢) : حدثنا عبيد الله بن موسى **عن** إسرائيل بن يونس **عن أبي إسحاق** . . . مثل رواية مسلم عن سعيد بن جبير **عن** ابن عباس ـ وكنا عنده ـ ؛ فقال القوم :

إن نوفاً الشامي يزعم أن الذي ذهب يطلب العلم ليس موسى بني إسرائيل؟! قال : وكان ابن عباس متكئاً ، فاستوى جالساً فقال : كذلك يا سعيد بن جبير؟! قلت : أنا سمعته يقول ذلك . قال ابن عباس : كذب نوف ! حدثني أُبي بن كعب أنه سمع النبي ﷺ يقول :

«رحمة الله علينا وعلى موسى ، لولا أنه عجل ، واستحيى وأخذته ذمامة من صاحبه ، فقال له : ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلا تُصَاحِبْنِي﴾ ؛ لرأى من صاحبه عجباً» .

قال : وكان النبي ﷺ إذا ذكر نبيّاً من الأنبياء ؛ بدأ بنفسه فقال :

«رحمة الله علينا وعلى صالح ، رحمة الله علينا وعلى أخي عاد» . ثم قال :

«إن موسى عليه السلام بينما هو يخطب . . .» الحديث بطوله في قصته مع الخضر عليه السلام .

وهي في «الصحيحين» من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير به ، وليس فيها قوله :

«وكان إذا ذكر نبيّاً . . .» ؛ وهو عند مسلم دون التصريح باسم صالح ودون ذكر عاد ، كما تقدم من رواية رقبة .

وقد تابعه - عنده - محمد بن يوسف ، قَرَنه مع عبيد الله بن موسى ، ولكنه لم يسق لفظهما ، بل أحال فيه على لفظ رقبة فقال : نحو حديثه .

قلت : وإسناد عبد بن حميد صحيح ؛ إن كان أبو إسحاق سمعه من سعيد ابن جبير ؛ فإنه مدلس ، وهو - وإن كان قد اختلط - ؛ فإن من المحتمل أن يكون رقبة - وهو ابن مصقلة - سمعه منه قبل الاختلاط ؛ فإنه قديم الوفاة ، مات سنة (١٢٩) ، وهي السنة التي توفي فيها أبو إسحاق نفسه ، وقد وجدت الحافظ في بعض تخريجاته قد أثبت سماع الأعمش من أبي إسحاق قبل الاختلاط ، مع أنه توفي بعد رقبة بنحو عشرين سنة ؛ لأنه مات سنة (١٤٧) .

كما أنهم اتفقوا على سماع سفيان الثوري وشعبة منه قبل الاختلاط ، مع أن وفاة الأول سنة (١٦١) ، وشعبة سنة (١٦٠) . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في «مسند أحمد» (١٢٢/٥) من طريق قيس عن أبي إسحاق مختصراً بلفظ :

كان إذا ذكر الأنبياء بدأ بنفسه فقال :

«رحمة الله علينا وعلى هود وعلى صالح» .

وقيس هو ابن الربيع ، وهو ـ وإن كان ضعيفاً ـ ؛ فلا بأس به في المتابعات والشواهد .

وبالجملة ؛ فذكر هود وصالح في الحديث محفوظ عن أبي إسحاق ، وإنما الشأن التثبُّتُ فيما إذا كان أبو إسحاق سمعه من سعيد بن جبير . والله أعلم .

٤٨٣٠ ـ (يُشَمَّتُ العاطِسُ ثلاثاً ؛ فإنْ زادَ ؛ فإنْ شِئْتَ فَشَمِّتْهُ ، وإنْ شِئْتَ فَكُفَّ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٣١٨) ، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٦/١٨١) ، وابن السُّنِّيِّ (٢٤٨) عن **يزيد بن عبدالرحمن** عن يحيى بن إسحاق بن عبدالله ابن أبي طلحة عن حميدة ـ أو عبيدة ـ بنت **عُبَيْدِ بن رِفَاعَةَ الزُّرَقِيِّ** عن أبيها عن النبي ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ عبيد بن رفاعة الزرقي ؛ ولد في عهد النبي ﷺ ، ووثقه العجلي .

وحميدة ـ أو عبيدة ـ بنت عبيد مقبولة عند الحافظ .

ويزيد بن عبد الرحمن ـ وهو أبو يزيد الدالاني ـ ضعيف .

٤٨٣١ ـ (يَكُونُ في هذه الأُمَّةِ أَرْبَعُ فِتَنٍ ، في آخِرِها الفَنَاءُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٢٠٠) عن رجل عن عبدالله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل الذي لم يسمَّ .

٤٨٣٢ ـ (يُوزَنُ يَوْمَ القِيامةِ مِدادُ العُلَماءِ معَ دَمِ الشُّهداءِ ، فَيَرْجَحُ مِدادُ العُلَماءِ على دَمِ الشُّهداءِ) .

موضوع . رواه السَّهْمِيُّ في «تاريخ جرجان» (٥٢ ، ١٨١) عن أحمد بن بَهْرام : حدثنا سهل بن عبدالكريم عن يعقوب القُمِّيِّ عن هارون بن عنترة عن الشعبي قال :

خطبنا النعمان بن بشير ـ وكان آخر من بقي من الصحابة ـ فقال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يعقوب ـ وهو ابن عبدالله القمي ـ صدوق يهم .

وسهل بن عبدالكريم وأحمد بن بهرام ؛ ترجمهما السهمي ، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

ورواه إسماعيل بن أبي زياد عن أبي يونس القُشَيري عن سِمَاك بن حرب عن أبي الدرداء مرفوعاً .

أخرجه ابن عبدالبر في «الجامع» (١/٣٠ ـ ٣١) .

ورواه إسماعيل أيضاً عن عبدالله بن عقبة ـ هو ابن لهيعة ـ عن أبي قَبِيلٍ عن زيد بن عبدالله عن عبدالله بن عمرو به .

أخرجه الديلمي (٤/٣٤٨) .

قلت : وإسماعيل بن أبي زياد : هو الكوفي قاضي الموصل ؛ قال الحافظ :

«متروك ، كذبوه» .

وأخرجه الديلمي أيضاً عن الأوزاعي : حدثنا **إسحاق بن القاسم** : حدثني **أبي** : حدثنا عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن نافع عن ابن عمر رفعه .

وإسحاق بن القاسم وأبوه ؛ لم أعرفهما .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف من جميع طرقه .

ونقل المناوي عن الذهبي أنه قال في «الميزان» :

«متنه موضوع» .

وهو الذي يميل إليه القلب . والله أعلم .

٤٨٣٣ - (يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أكبادَ الإبلِ يَطْلُبونَ العِلْمَ ؛ فَلا يَجِدون أَحَداً أعلمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/١١٣ - ١١٤) ، وابن حبان (٢٣٠٨) ، والحاكم (١/٩١) ، والبيهقي في «سننه» (١/٣٨٦) ، وأحمد (٢/٢٩٩) ، وأبو نصر المُرِّيُّ في «أخبار مالك بن أنس» (١/٢) ، وأبو الحسن علي بن المفضل المقدسي في «الأربعين» (١/٨ - ٢) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٣/١٧٥) كلهم عن سفيان ابن عيينة عن ابن جريج **عن** أبي الزبير **عن** أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث حسن» ! وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهو كما قالا ؛ لولا عنعنة ابن جريج وأبي الزبير ؛ فإنهما مدلسان ، لا سيما الأول منهما ؛ فإنه سيئ التدليس كما هو مشروح في ترجمته .

وقد أعلَّه أحمد بالوقف ، فقد ذكر ابن قدامة في «المنتخب» عنه أنه قال :

«وأوقفه سفيان مرة ، فلم يَجُزْ بهِ أبا هريرة» .

وأخرج له المقدسي شاهداً من حديث زهير بن محمد أبي منذر التميمي : ثنا عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى مرفوعاً .

لكنْ زهير هذا - وهو الخراساني - كثير الغلط . والله أعلم .

وسعيد بن أبي هند ؛ قال الحافظ :

«ثقة ، أرسل عن أبي موسى» .

٤٨٣٤ - (﴿يَوْمَئِذٍ تُحدِّثُ أَخْبارَها﴾ ؛ أَتَدْرونَ ما أَخْبارُها؟ فإنَّ أَخْبارَها : أَنْ تَشْهَدَ على كُلِّ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ بما عَمِلَ على ظَهْرِها ؛ أنْ تقولَ : عَمِلَ كَذا وكَذا يومَ كَذا وكَذا ، فهذهِ أَخْبارُها) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٦٩) ، وابن حبان (٢٥٨٦) ، والحاكم (٢/٥٣٢) عن يحيى بن أبي سليمان عن سعيد المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب» ! وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : يحيى هذا منكر الحديث . قاله البخاري» . وقال الحافظ :

«ليِّن الحديث» .

٤٨٣٥ - (اليُسْرُ يُمْنٌ ، والعُسْرُ شُؤْمٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٤/٣٥١) عن أشعث بن براز عن علي بن

زيد عن سعيد بن جُبَيْرٍ قال :

كنت ما أحب هذه الكلمة الامنول (كذا) حتى حدثني الثقة عن رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ أشعث هذا ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

٤٨٣٥/م - (إنَّ هاتَيْنِ الصَّلاتَيْنِ حُوِّلَتا عَنْ وَقْتِهِما في هذَا المكانِ (يعني : المُزْدَلِفَةَ) : المغْربَ والعشاءَ ، فلا يَقدَم الناسُ جَمْعاً حَتى يُعْتِموا ، وصلاةُ الفَجْرِ هذهِ الساعةَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري (٤١٧/٣) : حدثنا عبدالله بن رجاء : حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن يزيد قال :

خرجت مع عبدالله رضي الله عنه إلى مكة ، ثم قَدِمْنا جَمْعاً ، فصلى الصلاتين ، كلَّ صلاة وحدها بأذان وإقامة ، والعشاء بينهما ، ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، قائل يقول : طلع الفجر ، وقائل يقول : لم يطلع الفجر ، ثم قال . . . (فذكره) . ثم وقف حتى أسفر ، ثم قال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب السنة ، فما أدري أقوله كان أسرع ، أم دفع عثمان رضي الله عنه؟! فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يوم النحر .

قلت : وهذا الحديث - مع كونه في «الصحيح» - ؛ ففي ثبوته عندي شك كبير ، وذلك لأمرين :

الأول : أن أبا إسحاق ـ وهو عمرو بن عبدالله السَّبِيعي ؛ مع كونه ثقة ـ ؛ فإنه كان اختلط ؛ كما صرح بذلك غير واحد من المتقدِّمين والمتأخِّرين ، منهم الحافظ ابن حجر في «التقريب» .

والآخر : أنه اضطرب في متنه على وجوه :

١ ـ هذا ؛ فإنه جعل الصلوات المحوَّلة عن أوقاتها ثلاث صلوات : المغرب والعشاء والفجر .

٢ ـ لم يذكر صلاة العِشاء معها : في رواية أحمد (٤٤٩/١) : حدثنا عبدالرزاق : أخبرنا إسرائيل . . . بلفظ :

أما المغرب ؛ فإن الناس لا يأتون ههنا حتى يُعْتِمُوا . وأما الفجر ؛ فهذا الحين . . .

وهكذا رواه أحمد بن خالد الوَهْبِيُّ : ثنا إسرائيل به .

أخرجه البيهقي (١٢١/٥) . وقال :

«رواه البخاري عن عبدالله بن رجاء عن إسرائيل . قال الإمام أحمد[1] : ولم أثبت عنهما قوله : تحوَّلان عن وقتهما» .

٣ ـ أنه أوقف التحويل ؛ فجعله من قول ابن مسعود ، فقال البخاري (٤١٢/٣) : حدثنا عمرو بن خالد : حدثنا زهير . . . بلفظ :

فأتينا المزدلفة حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك ، فأمر رجلاً فأذَّن وأقام ، ثم صلى المغرب ، وصلى بعدها ركعتين ، ثم دعا بعَشائه فتعشّى ، ثم أمر ـ أُرَى ـ

---

(١) هو البيهقي نفسه صاحب «السنن» ؛ واسمه : أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي . (الناشر) .

رجلاً فأذن وأقام ـ قال عمرو : لا أعلم الشك إلا من زهير ـ ، ثم صلى العشاء ركعتين ، فلما طلع الفجر قال :

إن النبي ﷺ كان لا يصلي هذه الساعة ؛ إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم . قال عبدالله : **هما صلاتان يحولان** عن وقتهما : صلاة المغرب بعدما يأتي الناس المزدلفة ، والفجر حين يبزغ الفجر . قال : رأيت النبي ﷺ يفعله .

وأخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (١/١٠٥) من طريق أخرى عن عمرو ابن خالد .

وتابعه عبدالرحمن بن عمرو البَجَلِيّ : ثنا زهير . . .

أخرجه البيهقي . وقال :

«رواه البخاري في «الصحيح» عن عمرو بن خالد عن زهير ، وجعل زهير لفظ التحويل من قول عبدالله» .

قلت : وقد خالفه إسرائيل فرفعه ؛ كما تقدم من رواية البخاري .

وقد أخرجه الطحاوي أيضاً ، وأحمد (١/٤١٨) .

٤ ـ لم يذكر الركعتين بعد صلاة المغرب إسرائيلُ ، وذكرهما زهير كما تقدم .

وفي رواية للطحاوي (١/٤٠٩) عن إسرائيل بلفظ :

فلما أتى جمعاً صلى الصلاتين ، كل واحدة منهما بأذان وإقامة ، **ولم يصلِّ بينهما** .

وقال الحافظ (٣/٤١٣) :

«وقع عند الإسماعيلي من رواية شبابة عن ابن أبي ذئب (يعني : عن أبي إسحاق) في هذا الحديث :

ولم يتطوَّع قبل كل واحدة منهما **ولا بعدها** .

قلت : وكذلك لم يذكرهما جرير بن حازم ، فقال : سمعت أبا إسحاق . . . :

فصلى بنا ابن مسعود المغرب ، ثم دعا بعشائه ثم تعشى ، ثم قام فصلى العشاء الآخرة ، ثم رقد . . . الحديث .

أخرجه أحمد (١/٤١٠) .

قلت : والمحفوظ عندي عن أبي إسحاق : عدم ذكر الركعتين بعد المغرب ؛ لتفرُّد زهير بهما دون الجماعة : إسرائيل وابن أبي ذئب وجرير بن حازم ؛ فإن رواية الجماعة أحفظ وأضبط من رواية الفرد . هذا إن سلم من أبي إسحاق نفسه ؛ لما عرفت من اختلاطه .

(تنبيه) : قال الحافظ في ترجمة أبي إسحاق في «مقدمة الفتح» (٢/١٥٤) :

«أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه ، ولم أر في «البخاري» من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه ؛ كالثوري وشعبة ، لا عن المتأخرين ؛ كابن عيينة وغيره» !

كذا قال ! ويَرِد عليه هذا الحديث ؛ فإنه ـ عند البخاري ـ من رواية إسرائيل وزهير عنه .

وإسرائيل : هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ؛ فهو حفيد أبي إسحاق ، وذلك معناه أنه سمع منه بعد الاختلاط . وقد أشار إلى ذلك الإمام أحمد بقوله :

«إسرائيل عن أبي إسحاق ؛ فيه لين ، سمع منه بأخرة» .

وزهير ـ وهو ابن معاوية بن حُدَيْجٍ ـ ؛ قد قال فيه أحمد مثل ما تقدم عنه في إسرائيل . وقال أبو زرعة :

«ثقة ؛ إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط» .

وهذا هو الذي اعتمده الحافظ نفسه ، فقال في «التقريب» :

«ثقة ثبت ؛ إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة»[1] .

هذا ؛ ولعلَّ الإمام مسلماً لم يخرج حديث أبي إسحاق هذا ؛ للاضطراب الذي بينته عنه ؛ وإنما أخرجه (٧٦/٤) مختصراً من طريق الأعمش عن عُمَارة عن عبدالرحمن بن يزيد عن عبدالله قال :

ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها ؛ إلا صلاتين : صلاة المغرب والعشاء بِجَمْعٍ ، وصلى الفجر يومئذٍ قبل ميقاتها .

وهو رواية للبخاري (٤١٧/٣) ، وأحمد (٣٦٣٧) ، والطحاوي (٩٧/١ ـ ٩٨) وغيرهم .

وجملة القول ؛ أن حديث الترجمة لم يصح عندي ؛ لأن مداره على أبي إسحاق السبيعي ، وهو مختلط ، وكل من رواه عنه بهذا اللفظ سمع منه بَعد الاختلاط ، ولم أره من رواية أحد ممن سمع منه قبل الاختلاط ؛ اللهم إلا مختصراً جدّاً وموقوفاً :

---

(١) وخفي هذا التحقيق على الشيخ التهانوي في كتابه في «علوم الحديث» (ص٤٢٢) ؛ فنقل كلام الحافظ في «الفتح» معتمداً عليه محتجّاً به على أن رواية البخاري عن المختلط إنما هي قبل اختلاطه ! وانطلى الأمر على المعلِّق عليه الشيخ أبو غدة ؛ فمشَّاهُ كعادته وسلَّم به !

فقال الطحاوي (٤٠٩/١) : حدثنا يونس قال : ثنا سفيان عن **أبي إسحاق الهَمْدَاني** عن عبدالرحمن بن يزيد قال :

كان ابن مسعود يجعل العَشاء بالمزدلفة بين الصلاتين .

ثم استدركت فقلت : كلا ؛ فإن يونس هذا : هو ابن عبدالأعلى المصري ، لم يسمع من سفيان الثوري ـ الذي سمع من أبي إسحاق قبل الاختلاط ـ ؛ وإنما سمع من سفيان بن عيينة ، وهذا سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط ؛ كما ذكرته عن الحافظ في التنبيه السابق .

فإلى أن يأتي الحديث من طريق أحد ممن سمع منه قبل الاختلاط ـ وباللفظ المذكور أعلاه ـ ؛ فالحديث ضعيف . والله تعالى أعلم .

ولو صحَّ الحديث ؛ فظاهره يدل على أن صلاة المغرب في وقتها المعتاد ـ أي : قبل وقت العشاء ـ لا تجوز ؛ لأنها قد حوّلت عن وقتها ، وكذلك صلاة الصبح لا تصح إلا في أول وقتها ، فلو أسفر بها قليلاً أو كثيراً لم تجز ، فهل من قائل بذلك؟ هذا موضع نظر وبحث ! والله أعلم .

واعلم أن الداعي لكتابة هذا البحث ؛ إنما هو سؤال وجهه بعض الطلاب إليَّ في ندوة علمية ؛ كنت أقمتها في دار الحديث في المدينة النبوية ؛ في موسم حج سنة (١٣٩١) ، حضرها بعض أساتذة الجامعة الإسلامية ، وجماعة من طلابها ، وطلاب الدار المذكورة وغيرهم ، وجّهت فيها أسئلة مختلفة حول مناسك الحج ، منها سؤال عن الركعتين اللتين صلاهما ابن مسعود بعد صلاة المغرب في المزدلفة ؛ كما في حديث البخاري هذا؟ فلم أجب عليه ، واعتذرت بأني بحاجة إلى التثبُّت من صحة نسبة الحديث إلى البخاري ، أو كلاماً نحو هذا .

ثم زارني في هذا الشهر - رجب الفرد - سنة (١٣٩٣) أخ سلفي عراقي ، وقدَّم إليَّ ثلاثة أشرطة تسجيل ، في بعضها تسجيل للندوة المشار إليها ، والمسائل والمناقشات التي جرت فيها ، منها السؤال المشار إليه ؛ فتذكرت ما كنت نسيت ، فبادرت أولاً إلى الكشف عن الحديث في «البخاري» ؛ فوجدته . ثم نظرت في إسناده ؛ فرأيت فيه أبا إسحاق السبيعي ، وهو معروف عندي أنه مختلط . ثم تابعت البحث والتحقيق ؛ فكان من ذلك هذا المقال الذي بين يديك ، والله تعالى ولي التوفيق .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى عن عبدالرحمن بن يزيد ؛ ترجِّحُ عدم ثبوت الركعتين عن ابن مسعود ؛ وهو ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد قال :

حججت مع عبدالله ، فلما أتى (جَمْعاً) ؛ أَذَّن وأقام ، فصلى المغرب ثلاثاً ، ثم تعشَّى ، ثم أذَّن وأقام ، فصلى العشاء ركعتين .

قلت : فلم يذكر الركعتين بعد المغرب .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

فهذا يؤيد رواية الجماعة المحفوظة عن أبي إسحاق ؛ لأنه قد تابعه عليها إبراهيم هذا - وهو ابن يزيد النَّخَعِيُّ - ؛ وهو ثقة فقيه محتج به عند الجميع .

٤٨٣٦ - (مَنْ أكلَ مِنْ أُجورِ بُيوتِ مَكَّةَ ؛ فكأَنَّما يُجَرْجِرُ في بَطْنِه نارَ جَهَنَّمَ) .

ضعيف . أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (٢١٢) عن عبدالرحمن بن

الوليد الجُرجَاني : حدثنا عبدالله بن موسى العَبْسِيُّ عن **النعمان بن ثابت** عن **عبيد الله بن أبي زياد المكي** عن أبي نَجِيحٍ عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أورده السهمي في ترجمة عبدالرحمن هذا ، وذكر أنه روى عنه ابن جرير الطبري ومحمد بن الفضل النَّجّار الآمُلِيُّ ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والنعمان بن ثابت : هو أبو حنيفة النعمان الإمام ، وحاله في الحديث معروف عند أئمة الحديث ، كما بسطته في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/٦٦١ ـ ٦٦٧) .

وعبيدالله بن أبي زياد المكي ـ وهو أبو الحُصَيْنِ القَدَّاحُ ـ ليس بالقوي ، كما قال الحافظ في «التقريب» . والعهدة عليه في هذا الحديث ؛ لأن أبا حنيفة قد توبع فيه عنه ؛ كما تقدم برقم (٢١٨٦) .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٢٢٧/١) للديلمي وحده !

٤٨٣٧ ـ (كانَ إذا سافرَ فأقبلَ اللَّيلُ ؛ قالَ : يا أرضُ ! ربِّي وربُّكِ اللهُ ، أعوذُ باللهِ مِنْ شَرِّكِ ، وشرِّ ما فيكِ ، وشرِّ ما خُلِقَ فيكِ ، ومِنْ شَرِّ ما يَدُبُّ عليكِ ، وأعوذُ باللهِ مِنْ أَسَدٍ وأَسْودَ ، ومِنَ الحَيَّةِ والعَقْرَبِ ، ومِنْ ساكنِ البَلَدِ ، ومِنْ والدٍ وما وَلَدَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢٦٠٣) ، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٦٣) ، وابن خزيمة (٢٥٧٢) ، والبغوي في «شرح السنة» (٥/١٤٦ ـ ١٤٧) ، وأحمد (٢/١٣٢ و٣/١٢٤) عن شُرَيْحِ بن عُبَيْدٍ الحَضْرَمِيِّ أنه سمع **الزُّبَيْرَ بن الوليد** يحدث عن عبدالله بن عمر بن الخطاب قال . . . فذكره .

قلت :وهذا إسناد ضعيف ؛ الزبير بن الوليد مجهول ، كما يشير إلى ذلك قول الذهبي في «الميزان» :

«تفرد عنه شريح بن عبيد» .

قلت : وأما ابن حبان ؛ فوثقه على قاعدته في توثيق المجهولين !

ولذلك لم يتابعه الحافظ في «التقريب» ؛ فقال فيه :

«مقبول» !

قلت : ويعني أنه مقبول عند المتابعة ؛ وإلا فهو ليِّن الحديث ؛ كما نص عليه في المقدمة .

فقوله في «تخريج الأذكار» :

«حسن» ! كما نقله ابن علان (١٦٤/٥) ؛ مما لا وجه له عندي ؛ إلا أن يكون توسطاً منه بين ما يقتضيه جهالة المذكور من الضعف ، وبين تصحيح الحاكم إياه في «المستدرك» (١٠٠/٢) !

ولا يخفى ما فيه ، وإن تابعه الذهبي على التصحيح ؛ فإنه منافٍ أيضاً لتجهيله لراويه كما سبقت الإشارة إليه ، ولقول النسائي عقبه :

«الزبير بن الوليد شامي ، ما أعرف له غير هذا الحديث» .

(تنبيه) : قال المعلِّق على «شرح السنة» ـ بعد أن خرَّج الحديث ـ :

«وله شاهد من حديث عائشة عند ابن السني (١٦٨) ، وسنده ضعيف» !!

وهذا وهمٌ مَحْض ؛ فهذا الشاهد متنٌ آخر ؛ أوله :

كان إذا أشرف على أرض يريد دخولها ؛ قال : «اللهم ؛ إني أسألك من خير هذه الأرض . . .» الحديث .

٤٨٣٨ - (موتُ العالِم مُصِيبَةٌ لا تُجْبَرُ ، وثُلْمَةٌ لا تُسدُّ ، ونَجْمٌ طُمِسَ ، موتُ قبيلةٍ أَيْسَرُ منْ موتِ عالِمٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٦٩٩/٢٦٣/٢) ، وابن عبدالبر في «الجامع» - معلقاً - ، وعبد الغني المقدسي في «العلم» (١/١٠) من طريق أبي نُعَيْم بسنده عن **خالد بن يزيد بن أبي مالك** عن **عثمان بن أيمن**[1] عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عثمان بن أيمن ؛ لم أعرفه .

وخالد بن يزيد بن أبي مالك ؛ قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» :

«ضعيف ؛ مع كونه فقيهاً ، وقد اتهمه ابن معين» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٠٢/١) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ؛ وفيه (عثمان بن أيمن) ؛ ولم أر من ذكره ، وكذلك **إسماعيل بن صالح**» !

قلت : ليس هو عند البيهقي وغيره ، وأخشى أن يكون محرَّفاً من (صفوان بن صالح) الذي عند البيهقي ! وأستغرب من الهيثمي غفلته عن العلَّة الكبرى ، وهي (خالد بن يزيد) .

---

(١) كذا في كل المصادر التي وقفت عليها ، وجعله المعلّق على «الجامع» (١٧٠/١) (عثمان بن أبي سودة) ! ولا وجه له .

وأسوأ منه : ما فعله المعلِّقون الثلاثة على «الترغيب» للمنذري ؛ فإن هذا ساقه بتمامه ، وأوله :

«من غدا يريد العلم يتعلمه لله . . .» الحديث ، وفي آخره حديث الترجمة ، ثم عزاه لأصحاب «السنن» وابن حبان . وقال :

«وليس عندهم : «موت العالم . . .» إلى آخره . ورواه البيهقي - واللفظ له - من رواية . . خالد بن يزيد بن أبي مالك عن عثمان بن أيمن عنه» !

فماذا فعل الثلاثة المشار إليهم؟ لم يزيدوا على قولهم في التعليق عليه :

«سبق تخريجه برقم (١٠٦)» !

وهناك صدَّروا الحديث بقولهم :

«حسن» ! لكن الحديث هناك من طريق آخر عن أبي الدرداء ، وليس فيه : «موت العالم . . .» ! فأوهموا أنه بهذه الزيادة حسن أيضاً ، وهو ضعيف جدّاً لما سبق !!

وزادوا - ضِغْثاً على إبَّالة - أنهم في تخريجهم الحديث هناك ؛ عزوه للبيهقي في «الآداب» (١٠٤٥ ، ١٠٤٦) ، وفي «الأربعين الصغرى» (٣) ، وفي «الشعب» (١٦٩٦ ، ١٦٩٧) .

قلت : وهو في هذه المواطن الثلاثة من الطريق الأخرى الخالية من الزيادة !

ولو أنهم تابعوا البحث ، وكان يهمهم التحقيق حقّاً وصبروا ؛ لوجدوا الحديث بها في «الشعب» بعد حديث واحد - أي : برقم (١٦٩٩) - كما تقدم مني ، ولكنهم في الحقيقة لا تحقيق عندهم ولا علم ! والله المستعان .

وللحديث طريق أخرى واهية ؛ تقدمت برقم (٤٦٦٨) .

٤٨٣٩ - (قَضَى في ابنِ المُلاعَنَةِ أنْ لا يُدْعَى لأَبٍ ، [ولا تُرْمَى هيَ بهِ ، ولا يُرْمَى وَلَدُها] ، ومَنْ رَماها أو رَمَى ولَدَهَا ؛ فإنَّهُ يُجْلَدُ الحدَّ ، وقَضَى أنْ لا قُوتَ لَها ولا سُكْنَى ؛ مِنْ أجْلِ أنَّهُما يَتَفرَّقانِ مِنْ غَيْرِ طَلاقٍ ، ولا مُتَوفّىً عَنْها) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١/٣٥٣ - ٣٥٤) ، وعنه البيهقي (٧/٤٠٩ - ٤١٠) ، وأحمد (١/٢٣٨ - ٢٣٩ و٢٤٥) من طريق عَبَّاد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عباد بن منصور ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، وكان يدلس ، وتغيَّر بآخره» .

وقصة الملاعنة ؛ قد رواها هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس . . . ولم يذكر فيه هذا الذي ذكره عباد عن عكرمة .

أخرجها البخاري (٦/٤) عنه .

ثم رواه (٦/١٨٠) من طريق القاسم بن محمد عن ابن عباس به مثل رواية هشام .

فدلَّ ذلك على نكارة ما رواه عباد عن عكرمة . والله أعلم .

وقد وجدت لبعضه شاهداً يرويه محمد بن إسحاق **قال : وذكر عمرو بن** شعيب عن أبيه عن جده قال :

قضى رسولُ الله ﷺ في ولد المتلاعِنَيْنِ أنه يَرِثُ أُمَّه ، وَترِثُه أُمُّه ، ومن قَفَاهَا به جُلِدَ ثمانين ، ومن دعاه ولد زِنىً جُلِدَ ثمانين .

أخرجه أحمد (٢/٢١٦) .

وابن إسحاق مدلس ، ولم يصرِّح بالتحديث ، بل علَّقه بصيغة (قال) ؛ التي تشبه العنعنة .

وفي حديث سهل في قصة المتلاعنَيْن :

وكانت حاملاً ، فأنكر حملها ، وكان ابنها يدعى إليها ، ثم جرت السُّنَّة في الميراث : أن يرثها ، وترث منه ما فرض الله لها .

أخرجه البخاري (٤/٦) ، وأبو داود (١/٣٥٢) من طريق **فُلَيْحٍ** عن الزهري عنه .

وفليح ـ وهو ابن سليمان ـ ؛ فيه ضعف من قبل حفظه .

وقد خالفه ابن جريج فقال : قال ابن شهاب . . . فذكره مرسلاً ؛ لم يذكر سهلاً . أخرجه البخاري (٦/١٧٩) .

وهذا أصح . والله أعلم .

٤٨٤٠ ـ (مَنْ أَمرَ بمعروف ، ونَهَى عَنْ مُنْكَرٍ ؛ فهوَ خَليفَةُ اللهِ في الأَرْضِ ، وخليفَةُ كتابِ اللهِ عزَّ وجلّ ، وخليفةُ رسولِ الله ﷺ) .

ضعيف . أخرجه عبدالغني المقدسي في «كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ق١/٩١) عن بقية **عن عبدالله بن نُعَيْم عن بعض المشيخة يرفعه** .

وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ وذلك أن بقية ـ وهو ابن الوليد ـ مدلس ؛ وقد عنعنه .

وعبدالله بن نعيم ـ وهو القيسي الشامي ـ ؛ قال الحافظ :

«لين الحديث . من السادسة» .

وبعض المشيخة مجهول لم يسمَّ ، والظاهر أنه من التابعين .

ثم أخرجه هو (١/٩٦) ، وابن عدي (١/٢٨٠) عن كادح بن جعفر عن **ابن لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب عن **مسلم بن جابر الصَّيْرَفِيِّ** عن عبادة بن الصامت مرفوعاً به .

وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة ضعيف ؛ لسوء حفظه .

ومسلم بن جابر الصيرفي لم أعرفه .

وأما ابن عدي ؛ فأعلَّه بعلة أخرى ؛ فقال :

«كادح ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه في إسناده ، ولا في متنه» !

قلت : وكادح ؛ قد وثقه غير واحد ، فإعلاله بمن فوقه أولى . والله أعلم .

٤٨٤١ ـ (لا قَوَدَ في المَأْمُومَةِ ، ولا الجائِفَةِ ، ولا المُنَقِّلَةِ) .

منكر[١] . أخرجه ابن ماجه (٢٦٣٧) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/١٥٨٠) عن **رِشْدِينَ بن سعد** عن معاوية بن صالح عن **معاذ بن محمد الأنصاري** عن **ابن صُهْبَان** عن العباس بن عبدالمطلب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه ثلاث علل :

الأولى : ابن صهبان ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

(١) وحسَّنه الشيخُ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (٢١٩٠) و«صحيح ابن ماجه» (٢١٤٩) **(الناشر)**

«اسمه عقبة فيما أظن ، فإن كان ؛ فروايته منقطعة ؛ وإلا فمجهول» .

الثانية : معاذ بن محمد الأنصاري ؛ قال ابن المديني :

«مجهول» .

الثالثة : رشدين بن سعد ضعيف .

وبه أعلّه البوصيري ! وفيه نظر ؛ فقد تابعه عبدالله بن لهيعة : عند أبي يعلى ؛ فالعلة القادحة من اللذين قبلهما .

ثم إن الحديث منكر ؛ فقد ثبت مرفوعاً :

أن في المأمومَة والجائفة ثلث الدية .

وهو مخرج في «الإرواء» (٢٢٨٧ ، ٢٢٩٣ ، ٢٢٩٤) من حديث عبدالله بن عمرو وغيره . وفيه :

«والمنقلة خمس عشرة من الإبل» .

وسنده حسن .

٤٨٤٢ - (يا عليُّ ! إنَّ فيكَ مِن عيسى عَلَيهِ الصلاةُ والسلامُ مَثَلاً : أَبْغَضَتْهُ اليهودُ حَتى بَهَتُوا أُمَّه ، وأَحَبَّتْهُ النّصارى حَتى أَنْزَلوهُ بالمنزلةِ التي لَيْسَ بِها)[1] .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (ق٣٣/١) ، وعبدالله بن أحمد (١٦٠/١) ، والحاكم (١٢٣/٣) من طريق **الحكم بن عبد الملك** عن الحارث بن حَصِيرة عن أبي صادق عن **ربيعة بن ناجذ** عن علي رضي الله عنه قال :

---

(١) قُدِّر للشيخ - رحمه الله - تخريج هذا الحديث مرةً أخرى برقم (٤٩٠٤) بفائدة أوسع **(الناشر)** .

دعاني رسول الله ﷺ فقال . . . فذكره ، وزادوا ـ غير أبي يعلى ـ :

وقال علي رضي الله عنه : ألا وإنه يهلكُ فيَّ محبٌّ مُطْرٍ يُقَرِّظُني بما ليس فيَّ ، ومُبْغِضٌ مُفْتَرٍ يَحْمله شنآني على أن يبهتني ، ألا وإني لست بنبي ، ولا يوحى إليَّ ، ولكني أعمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما استطعت ، فما أمرتكم به من طاعة الله تعالى فحقٌّ عليكم طاعتي فيما أحببتم أو كرهتم ، وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري ؛ فلا طاعة لأحد في معصية الله عز وجل ، إنما الطاعة في المعروف» .

والسياق للحاكم ـ وهو أتم ـ . وقال :

«صحيح الإسناد» ! وردّه الذهبي بقوله :

«قلت : الحكم ؛ وهّاه ابن معين» .

قلت : وربيعة بن ناجذ ؛ قال الذهبي :

«لا يكاد يعرف» . وقول الحافظ فيه :

«ثقة» !

إنما عمدته توثيق ابن حبان والعجلي إياه ، ولا يخفى ما فيه ؛ مع أنهم لم يذكروا له راوياً غير أبي صادق هذا .

والحديث ؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٩/١٣٣) :

«رواه عبدالله ، والبزار ـ باختصار ـ ، وأبو يعلى ـ أتم منه ـ ، وفي إسناد عبدالله وأبي يعلى : الحكم بن عبدالملك ؛ وهو ضعيف ، وفي إسناد البزار : **محمد بن كثير القرشي الكوفي** ؛ وهو ضعيف» .

٤٨٤٣ ـ (قالَ جبريلُ : يا مُحمد ! ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾ : ليسَ لَهُ عُروقٌ فَتَتشَعَّب إليه . ﴿اللهُ الصَمَد﴾ : ليسَ بالأَجْوَف ، لا يَأْكُلُ ولا يَشْرَبُ . ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ : ليسَ لَهُ ولَدٌ ولا والدٌ يُنْسَبُ إليه . ﴿ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ : ليسَ مِنْ خَلْقِه شيءٌ يَعْدِلُ [مكانَه] ، يُمْسِك السماوات والأرضَ إنْ زالَتا . هذه السُّورةُ ليسَ فيها ذكْرُ جنة ولا نَارٍ ، [ولا دُنْيا ولا آخرة ، ولا حَلالٍ ولا حَرام] ؛ انتسبَ اللهُ عزّ وجلَ إليها ؛ فَهِيَ له خَالِصَةٌ ، [منْ قَرأَها ثَلاثَ مرات ؛ عُدِلَ بقراءةِ الوَحْيِ كُلِّه ، ومنْ قَرأَها ثلاثينَ مرةً ؛ لَمْ يَفْضُلْهُ أَحَدٌ منْ أهلِ الدُّنْيا يَومَئذ ؛ إلا منْ زادَ على ما قالَ ، ومنْ قرأها مِئَتَيْ مَرَّة ؛ أُسْكِنَ منَ الفِردَوسِ سَكَناً يَرْضاهُ ، ومَنْ قَرأَها حينَ يَدْخُلُ مَنْزِلَهُ ثلاثَ مرات ؛ نَفَتْ عنهُ الفَقْرَ ، ونَفَعتِ الجار . وباتَ رسولُ الله ﷺ يَقْرؤها ويُرَدِّدُها حَتى أَصْبَح]) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/١٥) عن سَلَمَةَ بن شَبِيبٍ : حدثنا يحيى بن عبدالله الحَرَّاني عن ضِرارٍ عن أَبَانَ عن أنس قال :

أتت يهودُ خيبرَ إلى النبي ﷺ ، فقالوا : يا أبا القاسم ! خلق الله الملائكة من نور الحجاب ، وآدم من حَمأٍ مسنون ، وإبليسَ من لهب النار ، والسماء من دُخان ، والأرضَ من زبد الماء ، فأخبرنا عن ربِّك عز وجل؟ فلم يجبهم النبي ﷺ ، فأتاه جبريل عليه السلام ، فقال . . . الحديث دون الزيادات ؛ فهي من «الدر المنثور» للسيوطي (٦/٤١٠) .

وقد ساق الحديث ـ بهذا التمام ـ معزوّاً لرواية أبي الشيخ في «العظمة» ، وأبي بكر السمرقندي في «فضائل ﴿قل هو الله أحد﴾» عن أنس .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ بل موضوع ؛ أبان : هو ابن أبي عياش ، وهو متروك ؛ بل كذبه شعبة وأحمد وابن معين .

وضرار ؛ الظاهر أنه ابن عمرو المَلَطِيُّ ، ضعيف ؛ بل قال البخاري :

«فيه نظر» .

ويحيى بن عبدالله الحراني - وهو البَابْلُتِّي - ضعيف .

٤٨٤٤ - (إنِّي أمرتُ بِبُدْنِي التي بَعَثْتُ بها أن تُقلَّدَ اليومَ ، وتُشْعَرَ اليومَ على ماء كذا وكذا ، فَلَبِسْتُ قَميصاً ونَسِيتُ ، فلم أكنْ لأُخْرِجَ قَميصي منْ رَأْسِي . وكانَ قَدْ بعثَ بِبُدْنِه منَ المدينةِ ، وأقامَ بالمدينةِ)[1] .

منكر . أخرجه الطحاوي (١/٣٧٠ ، ٤٣٩) ، وأحمد (٣/٤٠٠) عن حاتم بن إسماعيل عن عبدالرحمن بن عطاء بن أبي لَبيبة عن عبدالملك بن جابر عن جابر بن عبدالله قال :

كنت عند رسول الله ﷺ جالساً ؛ فقدَّ قميصَهُ من جَيْبِهِ ، حتى أخرجه من رِجْلَيه ، فنظر القوم إلى رسول الله ﷺ ! فقال . . . فذكره .

قلت : وإسناده رجاله ثقات ؛ على خلاف في ابن أبي لبيبة ؛ فقال البخاري :

«فيه نظر» . وقال أبو حاتم :

«شيخ ؛ يحوَّل من (كتاب الضعفاء)» . وقال النسائي وابن سعد :

«ثقة» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال الأزدي :

---

(١) كتب الشيخ -رحمه الله- فوق هذا المتن : "يأتي برقم (٥٩٦٦) وهنا بعض الفوائد". (الناشر).

«لا يصح حديثه» . وقال الحاكم أبو أحمد :

«ليس بالقوي عندهم» . وقال ابن عبدالبر :

«ليس عندهم بذاك ، وترك مالك الرواية عنه ، وهو جاره» .

هذا كل ما قيل فيه من التعديل والجرح ، وقد لَخَّصَ ذلك الحافظ في «التقريب» بقوله :

«صدوق فيه لين» . وقال الذهبي في «المغني» :

«وثقه النسائي . وقال خ : فيه نظر . وقواه أبو حاتم» .

قلت : فهو ممن يتردد النظر بين تحسين حديثه أو الاستشهاد به ، فإذا وجد في حديثه أقل مخالفة لما رواه الثقات ؛ تعرض للوهن والسقوط .

وقد وجدت حديثين يخالفان بعض ما جاء فيه :

الأول : حديث يعلى بن أمية في الرجل الذي أهلَّ بالعمرة وعليه جُبَّة ، فقال له ﷺ :

«انزع عنك الجبة . . .» الحديث . متفق عليه ، وهو مخرَّج في «صحيح أبي داود» (١٥٩٦ ـ ١٥٩٩) .

فأمره ﷺ بنزع الجبَّة ، ولم يأمره بشقِّها . وبهذا الحديث احتج الطحاوي على ترجيحه على حديث جابر هذا ، وقال :

«إن إسناده أحسن من إسناده» ؛ وأيَّده من طريق النظر .

ثم روى بسند صحيح عن قتادة قال :

قلت لعطاء : إنما كنا نرى أن يشقَّها؟! فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد .

ونقل ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٩٤/٢) أن الحديث ضعيف عند أهل العلم ، وهو عندهم ـ مع ضعفه ـ مردود بالثابت من حديث عائشة الآتي .

والآخر : حديث عائشة قالت :

كان رسول الله ﷺ يُهْدِي من المدينة ، فأَفتِلُ قلائدَ هديه ، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم . متفق عليه ، وهو مخرَّج في «صحيح أبي داود» أيضاً (١٥٤١ ، ١٥٥٣) .

فهذا خلاف حديث جابر صراحة ، وإليه ذهب فقهاء الأمصار ، وهو أن من أرسل هدياً لا يصيرُ بذلك محرماً ، ولا يمسك عما يمسك عنه المحرم ؛ خلافاً لبعض السلف . قال الحافظ (٤٣٠/٣) :

«ومن حجَّتهم : ما رواه الطحاوي وغيره (فذكر حديث جابر هذا . وقال) ؛ وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده» !

قلت : ولا يخفى ما في الجزم بالضَّعْف بعد أن عرفت الخلاف في راويه ابن أبي لبيبة ! فهذا في طرف ، وشيخه الهيثمي في طرف آخر ؛ حيث قال (٢٢٧/٣) :

«رواه أحمد والبزار باختصار ، ورجال أحمد ثقات» !

قلت : فهذا التوثيق المطلق في طرف آخر ! والحق التفصيل الذي أوضحته لك .

هذا ؛ ولعلَّ لفظ البزار المختصر الذي يشير إليه الهيثمي ؛ هو ما أخرجه أحمد أيضاً (٢٩٤/٣) من طريق داود بن قيس عن **عبدالرحمن بن عطاء** أنه سمع ابْنَيْ جابر يحدثان عن أبيهما قال :

بينا النبي ﷺ جالس مع أصحابه ؛ شقَّ قميصه حتى خرج منه ، فقيل له؟ فقال :

«واعدتهم يقلّدون هدياً اليوم ؛ فنسيت»[1] .

قلت : وداود بن قيس ـ وهو الفَرَّاء ـ ثقة من رجال مسلم .

وجابر ؛ له ثلاثة من الولد يروون عنه : عبدالرحمن وعقيل ومحمد ، ولم يُذْكَر أحدهم في شيوخ ابن أبي لبيبة ، وإنما ذكروا فيهم عبدالملك بن جابر ـ وهو ابن عَتِيكٍ ؛ المتقدم في رواية حاتم بن إسماعيل ـ ؛ فهذا يدلُّ على أن ابن أبي لبيبة كان يضطرب في إسناده .

ومما يؤكِّد ذلك : أنه ورد عنه على وجه آخر ، فقال زيد بن أسلم : عن **عبدالرحمن بن عطاء** عن نفر من بني سلمة **قالوا** :

كان النبي ﷺ جالساً ؛ فشَقَّ ثوبه ، فقال :

«إني واعدتُ هَدْياً يُشْعَرُ اليومَ» .

أخرجه أحمد (٥/٤٢٦) : ثنا وكيع : ثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم .

فهذه علَّة أخرى تدلُّ على ضعف الحديث ؛ وهي اضطراب الراوي في إسناده على وجوه ثلاثة :

الأولى : عن عبدالملك بن جابر بن عتيك عن جابر بن عبدالله .

الثانية : عن ابني جابر يحدثان عن أبيهما .

---

(١) هو في «مسند البزار» (٢/٢٠/١١٠٧ ـ كشف) بنحوه من الطريق ذاتها . (الناشر) .

الثالثة : عن نفر من بني سلمة قالوا . . .

وعلى هذه الرواية ؛ فهو مرسل أو منقطع ؛ لأن النفر من بني سلمة إن كانوا من التابعين فهو مرسل ؛ لأن ابن أبي لبيبة لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ؛ ولا يبعد أن يكون عنى بهم ابْنَيْ جابر كما في الرواية الثانية .

وإن كانوا من الصحابة ؛ فهو منقطع لما ذكرنا ، وهذا الاحتمال هو الذي يناسب إيراد الإمام أحمد للحديث من هذا الوجه أيضاً في «المسند» .

ومع ذلك ؛ فقد أشكل عليَّ في هذا الإسناد أمور :

أولاً : أنهم لم يذكروا في الرواة عن عبدالرحمن بن عطاء هذا : زيد بن أسلم ، وزيد أكبر منه ؛ فإنه تابعي معروف ؛ وإنما ذكروا فيهم هشام بن سعد .

ثانياً : أن الهيثمي أورده هكذا : «وعن عطاء بن يسار عن نفر من بني سلمة قالوا . . . (الحديث) ؛ رواه أحمد ، ورجاله رجال (الصحيح)» !

فأشكل عليَّ قوله : «عطاء بن يسار» ؛ فإن هذا ليس في «المسند» ، وإنما فيه «عبدالرحمن بن عطاء» ، فقلت في نفسي : لعلَّ هذا محرف ، والصواب : «عبدالرحمن عن عطاء» ؛ فرجعت إلى ترجمة زيد بن أسلم ؛ فوجدت في شيوخه راويين كل منهما اسمه عبدالرحمن ؛ أحدهما : ابن وعلة ، والآخر : ابن أبي سعيد الخدري ، فرجعت إلى ترجمة كل منهما ؛ فلم أجد في شيوخهما من يسمى عطاءً ، لا عطاء بن يسار ولا غيره !

وهنا انتهى بحثي حول هذا الإسناد ، وهو بحاجة بعدُ إلى مزيد من البحث والتحقيق ، فمن بدا له شيء . فليُلْحِقْهُ به . وجزاه الله خيراً .

ثم وجدتُ حديثاً آخر مخالفاً لحديث الترجمة ، ومطابقاً لظاهر حديث يعلى ابن أمية ، وهو حديث أم سلمة قالت :

كانت ليلتي التي يصير إليَّ فيها رسول الله ﷺ مساءَ يوم النحر ، فصارَ إليَّ ، ودخل عليَّ وهب بن زَمْعَةَ ومعه رجل من آل أبي أمية متقمِّصَيْن ، فقال رسول الله ﷺ :

«انزع عنك القميص» . قال : فنزعه من رأسه ، ونزع صاحبه قميصه من رأسه ، ثم قال :

لمَ يا رسول الله؟! قال :

«إن هذا يوم رُخِّصَ لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلُّوا ؛ يعني : من كل ما حُرِمتم منه ؛ إلا النساء ، فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت ؛ صرتم حُرُماً لهيئتكم قبل أن ترموا الجمرةَ قبل أن تطوفوا به» .

أخرجه أبو داود وغيره بسند حسن . ومن ضعَّفه فما حقَّقَ ، وقد تكلّمتُ عليه مفصَّلاً في «صحيح أبي داود» (١٧٤٥) .

٤٨٤٥ ـ (يا سَلمانُ ! كلُّ طَعام وشَراب وَقَعتْ فيه دابّةٌ ليسَ لها دَمٌ ، فماتَتْ فيه ؛ فهوَ حلالٌ أَكْلُه وشُربهُ وَوُضُوؤُه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (ق١٨٢/٢) ، والدارقطني (ص١٤) من طريق بقية بن الوليد عن **سعيد بن أبي سعيد الزُّبَيْدِيِّ** عن بِشْرِ بن منصور عن **علي بن زيد بن جُدْعان** عن سعيد بن المسيَّب عن سلمان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً وفيه علل :

الأولى : ابن جدعان ؛ فإنه ضعيف ؛ لسوء حفظه .

الثانية : سعيد بن أبي سعيد الزبيدي . وبه أعلَّه مخرِّجه ابن عدي ؛ فقال :

«عامة أحاديثه ليست بمحفوظة» . وقال الذهبي :

«لا يُعرف ، وأحاديثه ساقطة» . ثم ساق له هذا الحديث .

الثالثة : بقية بن الوليد . وبه أعلَّه مخرِّجه الدارقطني ؛ فقال عقبه :

«تفرد به بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ؛ وهو ضعيف» .

قلت : وذلك لكثرة تدليسه .

فإن قيل : قد صرَّح بالتحديث في رواية للدارقطني؟

قلت : هي من رواية أحمد بن أبي الأَخْيَلِ الحمصي : حدثني أبي : نا بقية : حدثني سعيد بن أبي سعيد . . .

فأبو الأخيل هذا : اسمه خالد بن عمرو السُّلَفِيُّ ؛ قال الحافظ :

«ضعيف ، وكذبه جعفر الفِرْيَابِيُّ» .

واعلم أن الدافع على تخريج هذا الحديث والكشف عن علله : أنني رأيت الشيخ علي القاري قد مال إلى تقوية الحديث بأسباب واهية ، ومدافعات باطلة ، فلا بد من سوق كلامه ، ثم الكشف عن الخلل الذي فيه ، فقال في «فتح باب العناية» (١/١١٦) :

«رواه الدارقطني وقال : لم يرفعه إلا بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ، وهو ضعيف . انتهى . وأعلّه ابن عدي بجهالة سعيد . ودُفِعَا بأن بقية هذا : هو أبو

الوليد روى عنه الأئمة . . . وروى له الجماعة إلا البخاري . وأما سعيد بن أبي سعد هذا ؛ فذكره الخطيب قال : واسم أبيه عبدالجبار ، وكان ثقة ، فانتفت الجهالة ، والحديث ـ مع هذا ـ لا ينزل عن الحسن» !

كذا قال ! والرد عليه من وجوه :

الأول : أن بقية لم يحتج به مسلم ، وإنما روى له في الشواهد ؛ كما قال المنذري في آخر «الترغيب والترهيب» . ونحوه قول الخزرجي :

«متابعة» .

الثـاني : أن رواية الأئمة عن راوٍ ما ؛ لا يعتبر توثيقاً له ؛ إلا إذا سَلِمَ من قادح ، والأمر هنا ليس كذلك ؛ فقد قال الذهبي :

«قال غير واحد من الأئمة : بقية ثقة إذا روى عن الثقات . وقال النسائي وغيره : إذا قال : «نبأ» و«أنا» فهو ثقة . وقال غير واحد : كان مدلساً» .

قلت : والشيخ القاري على علمٍ بهذا كله ، وأن علَّة بقية التدليس ، فكان حقه أن لا يسوِّد أسطراً في ذكر من روى عن بقية من الأئمة ؛ موهماً أنه ثقة طُعِنَ فيه بغير حق ، وأن يتوجه إلى الجواب عن عنعنته بمثل ذلك السؤال الذي ذكرته مع الجواب عنه ، على نحو ما فعله هو في حديث ابن عمر :

«من ضحك في الصلاة قهقهة ؛ فَلْيُعِدِ الوضوء والصلاة» . فقال (ص٧٦ ـ ٧٧) :

«وأما الطعن فيه بأن بقية مدلس ؛ فكأنه سمعه من بعض الضعفاء وحذف اسمه ؛ فمدفوع بأنه صرح فيه بالتحديث ، والمدلس الصدوق إذا صرح بالتحديث تزول تهمة التدليس ، وبقية من هذا القبيل» !

قلت : وهذا الدفع مدفوع ومردود ؛ لأن تصريحه في حديث ابن عمر بالتحديث مما لا يطمئن القلب إليه ؛ ذلك لأنه من رواية ابنه **عطية بن بقية عن أبيه** : حدثنا . . .

وعطية كانت فيه غفلة ، كما قال ابن أبي حاتم (٣/١/٣٨١) . وقال ابن حبان :

«يخطئ ويغرب ، يعتبر حديثه إذا روى عن أبيه غير الأشياء المدلسة» .

قلت : ومن كان فيه غفلة ومن عادته أن «يخطئ ويغرب» ؛ فلا شك أنه لا يحتج به ، فلا يثبت تصريح بقية بالتحديث بمثل روايته ، وإنما يستشهد بها ، فإن جاء له شاهد قَوِيَتْ ؛ وإلا فلا ؛ ولا شاهد هنا . فَجَزْمُ القاري بأن بقية صرح فيه بالتحديث فيه غفلة عن حال عطية بن بقية ! فتنبَّه .

الثالث : قوله : «وأما سعيد بن أبي سعيد فذكره الخطيب قال : واسم أبيه عبدالجبار ؛ وكان ثقة» !

فهو وهم فاحش منه عفا الله عنا وعنه ؛ فإن هذا التوثيق لم يذكره أحد في ترجمة سعيد بن عبدالجبار الزبيدي ، وإنما ذكروه في ترجمة سعيد بن عبدالجبار ابن يزيد القرشي ؛ وهو ثقة من رجال مسلم ؛ ففي ترجمته من «التهذيب» جاء قوله :

«وقال أبو بكر الخطيب : كان ثقة» . وهذه الترجمة قبل ترجمة سعيد بن عبدالجبار الزبيدي . فكأن القاري انتقل بصره من هذه إلى تلك ، فوقع في هذا الخطأ .

على أن سعيد بن عبدالجبار الزبيدي : هو غير سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ؛ قال الحافظ :

«فرّق بينهما ابن عدي ، فقال في الثاني : حديثه غير محفوظ ، وليس هو

بالكثير . وقال أبو أحمد الحاكم : يرمى بالكذب» . وقال ابن عدي في الأول :

«وعامة حديثه مما لا يتابع عليه» .

قلت : وعلى هذا التفريق ؛ جرى الذهبي في «الميزان» .

فلو صح عن الخطيب أنه وثق سعيد بن عبدالجبار الزبيدي ؛ فليس هو راوي هذا الحديث . والله أعلم .

٤٨٤٦ - (كانَ يَمْتَشِطُ بِمُشْطٍ مِنْ عاجٍ) .

منكر . أخرجه البيهقي (٢٦/١) عن بقية بن الوليد **عن عمرو بن خالد** عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال :

«قال عثمان (يعني : ابن سعيد الدارمي) : هذا منكر» . قال البيهقي :

«رواية بقية عن شيوخه المجهولين ضعيفة» .

قلت : يشير إلى أن عمرو بن خالد هذا مجهول .

وأنا أظن أنه عمرو بن خالد القرشي أبو خالد الكوفي نزيل واسط ؛ وهو مشهور بالكذب والوضع .

والحديث ؛ أورده القاري في «فتح باب العناية» (١٢٧/١) مستدلاً به على طهارة عظام السباع ، مكتفياً بعزوه للبيهقي ؛ ساكتاً عن بيان علته القادحة ! وتبعه على ذلك محققه أبو غدة في المكان المشار إليه منه ، وفي (١٣٠/١)!!

٤٨٤٧ - (إنّما حَرَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ منَ المَيْتَةِ لَحْمَها ، وأَمّا الجِلْدُ والشَّعْرُ والصوفُ ؛ فَلا بأسَ بهِ) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص١٨) ، وعنه البيهقي (١/٢٤ ـ ٢٥) عن الوليد ابن مسلم **عن أخيه عبدالجبار بن مسلم** عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس قال . . . فذكره . وقال الدارقطني :

«عبدالجبار ضعيف» . وأقرّه البيهقي ، ثم ابن التركماني بسكوته عليه ؛ وعدم تعقّبه للبيهقي كما هي عادته كلما وجد سبيلاً إليه !

وأما القاري ؛ فإنه قال في «فتحه» (١/١٣٠) :

«فإن قيل : عبدالجبار ضعفه الدارقطني؟ فالجواب : أن ابن حبان وثقه ، فلا ينزل حديثه عن الحسن» !

قلت : وهذا مردود ؛ لأن توثيق ابن حبان غير موثوق به في مثل هذا ؛ فإنه يوثّق المجهولين الذين لم يرو عنهم إلا الواحد أو الاثنان ، وفيهم من يقول هو نفسه في «الثقات» :

«لا أعرفه» ! وتارة يزيد فيقول :

«ولا أعرف أباه» ! كما هو مشروح في غير هذا المكان .

وعبدالجبار هذا من أولئك المجهولين الذين لم يرو عنهم إلا الواحد ؛ فقد قال الحافظ في «اللسان» :

«لم يرو عنه غير الوليد» . ولذلك قال الذهبي فيه :

«لا أعرفه» ! مع أنه حكى تضعيف الدارقطني إياه .

وقد خالفه **أبو بكر الهُذَلي** ، فرواه عن الزهري به موقوفاً على ابن عباس .

أخرجه الدارقطني ، والبيهقي . وقالا :

«أبو بكر الهذلي ضعيف» .

٤٨٤٨ ـ (لا بأْسَ بِمَسْكِ المَيْتَةِ إذا دُبِغَ ، ولا بأْسَ بِصُوفِها وشَعْرِها وقُرونِها إذا غُسِلَ بالماءِ) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه الدارقطني (ص١٨) ، وعنه البيهقي (٢٤/١) من طريق **يوسف بن السَّفْرِ** : نا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ابن عبدالرحمن قال : سمعت أم سلمة زوج النبي ﷺ تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره . وقالا :

«يوسف بن السفر متروك ، ولم يأت به غيره» .

قلت : وهو متهم بالكذب ، حتى الحاكم ـ مع تساهله ـ قال فيه :

«روى عن النقاش أحاديث موضوعة» . وقال البيهقي :

«هو في عداد من يضع الحديث» .

قلت : وهذا أمر معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف .

ومع ذلك ؛ فإن الشيخ القاري في «فتحه» (١٣٠/١) تجاهل عن ذلك كله ، بل قال ـ عقبه ؛ وقبله الحديثان السابقان ـ :

«فهذه عدة أحاديث ـ ولو كانت ضعيفة ـ حُسِّنَ المتنُ ، فكيف ولها شاهد في «الصحيحين»؟!» !

وقلده في ذلك كله المعلِّق عليه أبو غدَّة ، بل أيَّده بقوله تعليقاً على آخر كلامه بقوله :

«تقدم ذكره في (ص١٢٣) من حديث ابن عباس» !!

وحديث ابن عباس هناك ؛ لفظه :

تُصُدِّقَ على مولاة لميمونة بشاة ، فماتت ، فمرَّ بها رسول الله ﷺ فقال :

«هلا أخذتم إهابها فدبغتموه ـ زاد مسلم : ـ فانتفعتم به؟!» . فقالوا : إنها ميتة ! قال :

«إنما حرم أكلها» .

قلت : فهذا لا يصلح شاهداً إلا للشطر الأول من الحديث .

وأما الشطر الآخر ؛ فليس فيه ما يشهد له مطلقاً ، بل لو قال قائل : إن فيه ما يشهد عليه لما أبعد ؛ لأنه لم يقل : فانتفعتم بصوفها وشعرها وقرونها؟!

فتأمل ما يفعل التقليد والتعصب المذهبي بأهله ؛ من الإبعاد عن الحق والعدل ، والإيهام بخلاف الواقع ؛ وإلا فبالله عليك قل لي : من الذي يفهم من قولهم :

«فكيف ولها شاهد في «الصحيحين»؟» أنه يعني أنه شاهد للشطر الأول من هذا الحديث الثالث وبعض الحديث الذي قبله؟!

وأما الحديث الأول ؛ فهو في الامتشاط فقط !

٤٨٤٩ ـ (يا عَمَّارُ ! إنما يُغْسَلُ الثوبُ منْ خَمْسٍ : مِنَ الغائطِ ، والبَولِ ، والقَيءِ ، والدَّمِ ، والمَنِيِّ .

يا عمَّارُ ! ما نُخامَتُكَ ، ودُموعُ عَيْنَيْكَ ، والماءُ الذي في رَكْوَتِكَ إلا سَواءٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (١/١٣١/٢٤٨) ، والدارقطني في «سننه» (ص٤٧) ، وكذا أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٠٩) من طريق **أبي إسحاق**

الضَّرِيرِ إبراهيم بن زكريا : نـا ثابت بن حـماد عـن علي بن زيد عن سعيد بن المسيَّب عن عمار بن ياسر قال :

أتى عليٌّ رسول الله ﷺ وأنا على بئر ؛ أدلو ماءً في رَكْوَةٍ لي ، فقال :

«يا عـمـار ! مـا تصنع؟» . قلت : يا رسـول الله ! بأبي وأمي ؛ أغـسل ثوبي من نُخَامةٍ أصابته . فقال . . . فذكره . وقال الدارقطني :

«لم يروه غير ثابت بن حماد ، وهو ضعيف جدّاً . وإبراهيم وثابت ضعيفان» !

قلت : إبراهيم بن زكـريا بريء الذمة منه ؛ لأنه قد توبع ، فـقـال أبو يعلى في «مسنده» (٢/٤٥٤) ، والعـقـيلي في «الضـعـفـاء» (١/١٧٦) ـ والسـيـاق للأول ـ : حدثنا محمد بن أبي بكر : نا ثابت بن حماد أبو زيد . . . به .

وكذلك رواه الطبراني في «الأوسط» (ج١ ق١/١١ ـ زوائد المعجمين) ، وعنه ابن منده في «المعرفة» (٢/٧٤/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (١/٤٧) ، وغيرهم . وقال هو والطبراني :

«لا يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ثابت» .

ولذلك قال البيهقي في «السنن» (١/١٤) ـ بعد أن ذكره معلقاً ـ :

«فـهـذا باطل لا أصـل له ، وإنما رواه ثابت بـن حـمـاد عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن عمار . وعلي بن زيد غير محتج به ، وثابت بن حماد متهم به» .

وأقرّه ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (١/٤) . وقال عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام» (ق١/٢٧) .

«ثابت بن حماد ؛ أحاديثه مناكير ومقلوبات» .

وكذلك أقرَّ البيهقيَّ على حكمه السابق : الحافظ السيوطيُّ في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٩٩) ؛ وزاد :

«وقال العقيلي : هذا الحديث غير محفوظ ، وثابت مجهول . وفي «اللسان» : نقل أبو الخطاب الحنبلي عن اللالكائي : أن أهل النقل اتفقوا على ترك ثابت بن حماد . وقال ابن تيمية ـ فيما نقله عنه ابن عبدالهادي في «التنقيح» ـ : هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة» .

قلت : وقول ابن تيمية المذكور ليس في نسخة «التنقيح» المطبوعة ! والله أعلم .

وفي معناه قول ابن تيمية في «رسالة الصيام» (ص٤٢ ـ الطبعة الثانية ـ بتحقيقي) :

«ليس من كلام النبي ﷺ ، وليس في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها ، ولا رواه أحد من أهل العلم بالحديث بإسناد يحتج به» .

وأما تعقُّب الزيلعي في «نصب الراية» (٢١١/١) قول الأئمة المتقدمين بتفرد ثابت بن حماد بقوله :

«قلت : وجدت له متابعاً عند الطبراني في «معجمه الكبير» من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد به سنداً ومتناً . وبقية الإسناد : حدثنا الحسين ابن إسحاق التُّسْتَرِيُّ : ثنا علي بن بَحْرٍ : ثنا **إبراهيم بن زكريا العِجْلي** : ثنا حماد ابن سلمة به» !

قلت : فقد تعقَّبه الحافظ ابن حجر بقوله في «التلخيص» (٣٣/١) :

«لكن إبراهيم ضعيف ، وقد غلط فيه ؛ إنما يرويه ثابت بن حماد» .

قلت : ولذلك قال ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/٧٣) :

«ولا يُغْتَرُّ برواية البزار والطبراني له من طريق إبراهيم بن زكريا العجلي عن حماد بن سلمة ؛ فإبراهيم ضعيف . . .» إلخ كلام الحافظ المذكور .

قلت : ومن الواضح أن إبراهيم هذا وهم في اسم ثابت بن حماد ، فانقلب عليه فقال : «حماد بن سلمة» ! وذلك مما يدل على ضعفه وقلة ضبطه . لكنه قد رواه على الصواب في رواية الدارقطني وأبي نعيم المتقدمة ، فهي المعتمدة .

وإذا عرفت هذا التحقيق ، وإجماع أهل الاختصاص في هذا العلم الشريف ؛ يتبين لك تعصُّب الشيخ علي القاري ومجانفته في البحث العلمي في كتابه «فتح باب العناية» (١/٢٤٢) في قوله عقب هذا الحديث :

«وفي سنده ضعيف ، وهو ثابت بن حماد ، لكن له متابع عند الطبراني ، رواه في «الكبير» من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد سنداً ومتناً ، فبطل جزم البيهقي ببطلان الحديث بسبب أنه لم يروه عن علي بن زيد سوى ثابت . ودفع قوله في علي هذا ـ أنه غير محتج به ـ بأن مسلماً روى له مقروناً بغيره . وقال العجلي : لا بأس به ، وروى له الحاكم في «المستدرك» ، وقال الترمذي : صدوق» !!

وتفصيل الردّ عليه من وجوه :

الأول : قوله : «وفي سنده ضعيف ، وهو ثابت بن حماد» !

قلت : بل هو ضعيف جدّاً ، كما قال الإمام الدارقطني . ونحوه قول البيهقي : «وهو متهم به» . واتفاق أهل النقل على تركه .

فالاقتصار على تضعيفه فقط ؛ مخالفة صريحة لهم بدون حجة .

الثاني : قوله : «تابعه حماد بن سلمة» !

قلت : هذه متابعة باطلة لا أصل لها ؛ لأنها وهم من إبراهيم بن زكريا العجلي ، خالف فيه الثقات ، لا سيما وقد وافقهم في رواية الدارقطني وأبي نعيم عنه كما تقدم فقال : ثابت بن حماد ؛ فعاد الحديث إلى أنه تفرد به هذا المتروك !

الثالث : قوله : «فبطل جزم البيهقي ببطلان الحديث . . .» !

قلت : فقوله هذا هو الباطل ؛ لأنه بناه على ما دفعه به من المتابعة المزعومة ، وما بني على باطل فهو الباطل ؛ لا سيما وليس البيهقي منفرداً بجزمه المذكور ؛ كما عرفت مما سبق من البيان .

الرابع : قوله : «ودفع قوله في علي هذا . . بأن مسلماً روى له مقروناً . . .» !

قلت : وهذا مدفوع لسببين :

أولاً : أنه لا يجوز للباحث المنصف أن يأخذ من ترجمة الراوي الأقوال التي تعدِّله ـ لهوى في نفسه ـ ، ويُعْرِض عن الأقوال الأخرى التي تجرِّحه ، ولا العكس أيضاً ، وإنما ينبغي أن يلخص من مجموع تلك الأقوال كلها ما يمكن أن يأخذ من مجموعها على ما يساعد عليه علم مصطلح الحديث مما هو مفصّل فيه ، وهذا مما لم يفعله الشيخ القاري مع الأسف ؛ فإن عليّاً هذا قد جرحه جماهير الأئمة جرحاً مفسراً ؛ بأنه ضعيف لا يحتج به لسوء حفظه ؛ كالإمام أحمد وابن معين وغيرهم ممن ذكرهم الحافظ في «التهذيب» . فالإعراض عن أقوالهم إلى أقوال معدِّليهِ ـ الذين زعمهم القاري ـ مخالف لعلم المصطلح الذي يقول : (الجرح المفسّر مقدم على التعديل) ، لا سيما إذا كان الجارحون من مثل الإمام أحمد

وابن معين وغيرهما . ولذلك نجد الحافظ لخَّص ترجمة علي هذا في «التقريب» بقوله : «ضعيف» .

ثانياً : أن الأقوال التي ذكرها القاري لا تنهض على دفع قول البيهقي : «غير محتج به» ؛ لأنها لا تعني أنه يحتج به . وإليك البيان :

١ ـ أما قرن مسلم إياه بغيره ؛ فهو على القاري وليس له ؛ لأنه لو كان حجة عنده لم يقرنه بغيره ؛ كما هو ظاهر .

٢ ـ وأما قول العجلي : «لا بأس به» ؛ فهذا أحد قوليه فيه . وقال مرة : «يكتب حديثه وليس بالقوي» .

فهذا موافق لقول الذين ضعفوه من الجمهور ، فالأخذ به أولى من الأخذ بقوله الأول المخالف لهم ؛ كما لا يَخْفى على أولي النُّهَى .

٣ ـ وأما رواية الحاكم له في «المستدرك» ! فكان على الشيخ القاري أن يستحي من الاستدلال به ؛ لما عرف من تساهله في المتون والرواة ، وكم من حديث أخرجه من طريق بعض الضعفاء مصحِّحاً ، وردَّه الذهبي عليه ! ومن هؤلاء ابن جدعان هذا ، فراجع لذلك فهرس الرواة من كتابي «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (المجلد الأول) إن شئت .

٤ ـ وأما قوله : «وقال الترمذي : صدوق» !

فهذا نقل مبتور ؛ فإن تمام كلام الترمذي ـ كما في «التهذيب» ـ :

« . . . إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره» .

قلت : فأنت إذا نظرت إلى هذا الاستثناء مع المستثنى منه ؛ كانت النتيجة

على خلاف ما يستفاد من المستثنى من بداهة ، وهي أن الرجل صدوق سيئ الحفظ ، فالترمذي حينئذٍ ـ بقوله هذا ـ أقرب إلى أن يصنَّفَ في جملة الجمهور المضعِّف له ؛ من أن يصنَّفَ في زمرة المعدِّلين .

وهَبْ أنه من المعدِّلين ؛ فهو من المعروفين بالتساهل في التعديل والتصحيح ، حتى صحح لـِ(**كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف**) ؛ فقال الذهبي معترضاً عليه :

«فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي» .

وجملة القول ؛ أن هذا الحديث ضعيف لا يحتج به لو أن ثابت بن حماد توبع عليه ؛ فكيف وقد تفرد به؟! ولذلك لم يَسع ابنَ التركماني الحنفي ـ على تعصُّبهِ أيضاً ـ إلا التسليمُ بضعفه ، ولم يتكلّف تَكلّف القاري في محاولة تقويته ؛ مع التحامل على البيهقي . والله المستعان .

وبعد كتابة ما تقدَّم ؛ رأيت الهيثمي قد أورد الحديث في «مجمع الزوائد» (٢٨٣/١) من رواية الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» ، وأبي يعلى . ثم قال :

«وله عند البزار قال : رآني رسول الله ﷺ وأنا على بئر . . .» فذكره نحوه . وقال :

«ومدار طرقه عند الجميع على ثابت بن حماد ، وهو ضعيف جداً» .

قلت : فكأنه لم يعتدّ بطريق البزار والطبراني في «الكبير» التي وقع فيها اسم ثابت بن حماد مقلوباً إلى حماد بن سلمة ؛ لبطلانها على ما سبق تحقيقه ؛ فلم يتعرّض لها بذكر مطلقاً ، فأصاب رحمه الله تعالى .

(تنبيه) : وقع توثيق ثابت بن حماد في إسناد البزار ، فظن بعضهم أنه من البزار ، وليس كذلك ! فقال : حدثنا يوسف بن موسى : ثنا إبراهيم بن زكريا : ثنا ثابت بن حماد ـ وكان ثقة ـ عن علي بن زيد . . إلخ .

فقال الشيخ الأعظمي رحمه الله ـ متعقِّباً قول الهيثمي المذكور في ثابت بن حماد : « وهو ضعيف جدّاً» ـ ؛ قال الشيخ :

«وأنت ترى أن البزار وثقه» !

وأقول : ليس الأمر كما قال ؛ بل الظاهر أن التوثيق من قول إبراهيم بن زكريا ، وهو وإن كان وثقه ابن حبان (٧٠/٨) ؛ فقد ضعفه العقيلي بقوله ـ وذكر أنه (العجلي البصري) ـ :

«صاحب مناكير وأغاليط» .

وقد فرَّق بينه وبين (إبراهيم بن زكريا الواسطي) ؛ وقال فيه :

«مجهول» .

وكذلك فرَّق بينهما آخرون ؛ منهم ابن حبان ، فأورد الواسطي هذا في «ضعفائه» . وقال الحافظ في «اللسان» :

«وهو الصواب» .

وإذا عرفت أن التوثيق المذكور هو من ذاك الضعيف ـ إبراهيم بن زكريا العجلي ـ ؛ فلا غرابة بعد ذلك أن لا يلتفت أحد إلى هذا التوثيق ، ولا يذكروه في ترجمته .

٤٨٥٠ ـ (لا بَأْسَ بِبَوْلِ ما أُكِلَ لَحْمُهُ) .

ضعيف جداً . روي من حديث البراء بن عازب ، وجابر بن عبدالله ، وعلي ابن أبي طالب .

١ ـ أما حديث البراء ؛ فيرويه سوَّارُ بن مُصْعَبٍ عن مُطَرِّفِ بن طَرِيفٍ عن أبي الجهم عنه .

أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص٤٧) ، وابن حزم في «المحلى» (١/١٨١) . وقال :

«هذا خبر باطل موضوع ؛ لأن سوار بن مصعب متروك عند جميع أهل النقل ، متفق على ترك الرواية عنه ، يروي الموضوعات» . وقال الدارقطني :

«وسوار متروك ، وقد اختلف عنه ، فقيل عنه : ما أكل لحمه فلا بأس بسؤره» .

ثم ساقه هو ، والبيهقي (١/٢٥٢) من طريق أخرى عن سوار به . وقال البيهقي :

«وسوار بن مصعب متروك» .

وقد خالفه في إسناده من هو مثله أو شر منه ؛ فرواه عن جابر وهو :

٢ ـ أما حديث جابر ؛ فيرويه **عمرو بن الحُصَيْنِ** : نا **يحيى بن العلاء** عن مطرف عن محارب بن دِثَارٍ عنه مرفوعاً بلفظ :

«ما أُكِلَ لحمه ؛ فلا بأس ببوله» .

أخرجه الدارقطني ، وتمام في «الفوائد» (١/١٦٤ ـ ٢) ، وابن الدِّيبَاجِيٍّ في «الفوائد» (٢/٨٢/٢) . وقال الدارقطني :

«لا يثبت ؛ عمرو بن الحصين ويحيى بن العلاء ضعيفان» .

وعلَّقه البيهقي عنهما . وقال :

«وهما ضعيفان ، ولا يصح شيء من ذلك» .

قلت : بل هما متروكان متهمان بالوضع .

وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢/٥) :

«وإسناده ضعيف ؛ عمرو بن الحصين ـ وهو العقيلي ـ واهٍ بإجماعهم . ويحيى ابن العلاء أحاديثه موضوعة . وقاله ابن عدي . وقال أحمد : كذاب يضع الحديث» .

٣ ـ وأما حديث علي ؛ فيرويه **إسحاق بن محمد بن أَبَانَ النَّخَعِيُّ** : حدثني **محمد بن موسى بن عبدالرحمن النخعي عن أبيه قال :**

كنت على باب المهدي ومحمد بن زيد بن علي ، فقال محمد بن زيد : حدثني أبي عن أبيه عن جده عنه مرفوعاً ؛ بلفظ :

«لا بأس ببول الحمار ؛ وكلٍّ ما أُكِلَ لحمه» .

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٨٨/٥) ، ومن طريقه أورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢/٢) . وقال :

«موضوع ، والمتهم به إسحاق . وموسى وابنه مجهولان» .

وكذا قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٦٦/٢) .

قلت : وإسحاق هذا ؛ قال الذهبي :

«كذاب مارق من الغلاة . . كان خبيث المذهب يقول : إن عليّاً هو الله . . . ولم يذكره في «الضعفاء» أئمة الجرح في كتبهم ، وأحسنوا ؛ فإن هذا زنديق . . . .» .

(**تنبيه**) : استدل بحديثي الترجمة ـ عن البراء وجابر ـ الشيخُ علي القاري في «الفتح» (٢٥٣/١ ـ ٢٥٤) لمذهب الإمام محمد بن الحسن في طهارة بول ما يؤكل لحمه ، وعزاهما لأحمد والدارقطني ! فأساء بذلك مرتين :

الأولى : عزوه لأحمد ، وهو خطأ مَحْضٌ ؛ فليس هو في «مسنده» ؛ لا عن البراء ولا عن جابر . ولو كان فيه لأورده الهيثمي في «المجمع» ؛ فإنه من اختصاصه !

ومن المعلوم في اصطلاح القوم : أن العزو لأحمد مطلقاً إنما يراد به «مسنده» .

والأخـرى : سكوته عليهما ؛ فأوهم ثبوت حديثهما ، ولو بدعوى أن أحدهما يقوي الآخر ، كما هي عادته !

ومن ذلك تعلم أن الشيخ أبا غدة حين علق عليهما بقوله :

«وقد ضعَّف الدارقطني كُلاً من الحديثين» !

فإنه لم يصنع شيئاً ؛ لأن ذلك يبقي الطريق مفتوحاً لمتعصِّب ما أن يقول : فأحدهما يقوي الآخر ! فكان عليه أن يسدَّ الطريق عليه بأن يبيِّن أن ضعفهما شديد جداً ، فلا يقوي أحدهما الآخر . ولكن أنَّى له ذلك ، وليس من شأنه التحقيق في هذا العلم الشريف ، وإنما هو حَطَّابٌ جَمَّاعٌ كغيره من المقلدين !! ولذلك تراه يمرُّ على كثير من الأحاديث المنكرة ـ في تعليقه على هذا الكتاب وغيره ـ دون أن ينبِّه على نكارتها وضعفها ؛ ولعلك تذكُرُ بعض الأمثلة القريبة على ذلك !!

٤٨٥١ ـ (ناكِحُ اليَدِ مَلْعُون) .

ضعيف . وهو طرف من حديث أخرجه أبو الشيخ ابن حَيَّان في «مجلس من حديثه» (٦٢/١ ـ ٢) ، وابن بِشْرَان في «الأمالي» (٨٦/١ ـ ٢) من طرق عن **عبدالرحمن بن زياد الإفريقي** عن أبي عبدالرحمن الحُبُلِيِّ عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً بلفظ :

«سبعة لعنهم الله ، ولا ينظر إليهم يوم القيامة ، ويقال لهم : ادخلوا النار مع الداخلين : الفاعل ، والمفعول به في عمل قوم لوط ، وناكح البهيمة ، **وناكح يده** ، والجامع بين المرأة وابنتها ، والزاني بحليلة جاره ، والمؤذي جاره حتى يلعنه ، والناكح للمرأة في دبرها ؛ إلا أن يتوب» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف عبدالرحمن بن زياد الإفريقي ؛ وقد مضى غير مرة .

وقد روي من حديث أنس أيضاً ، لكنه ضعيف أيضاً . وقال الحافظ ابن كثير في أول تفسير سورة «المؤمنون» :

«هذا حديث غريب ، وإسناده فيه من لا يعرف لجهالته» .

قلت : وقد خرجته في «إرواء الغليل» برقم (٢٤٠١) .

ومن هذا التخريج ؛ يتبيَّن لك أن قول الشيخ علي القاري في «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» ـ وقد ساق حديث الترجمة برقم (٣٧٨) ـ :

«لا أصل له . صرح به الرهاوي» !! وقال المعلِّق عليه الشيخ أبو غدة :

«وقد وقع ذكره حديثاً نبويّاً مستشهداً به من الإمام الكمال ابن الهُمَام في كتابه العظيم «فتح القدير» (٦٤/٢) ، وهو من كبار فحول العلماء المحققين في المنقول والمعقول والاستدلال ، ولكنه وقع منه الاستشهاد بهذا الحديث على المتابعة لمن استشهد به من الفقهاء والعلماء الذين ينظر في كتبهم ، فأورده متابعة دون أن يبحث عنه . وكثيراً ما يقع للعالم هذا ؛ إذ لا ينشط للكشف والتمحيص لما يستشهد به ، فيذكره أو ينفيه على الاسترسال والمتابعة . إذن : فالاعتماد على من تفرَّغ وبحث ومحَّصَ ، لا على من تابع ونقل واسترسل» .

فأقول : وهذا كلام صحيح ، وهو من الأدلة الكثيرة على أن أبا غدة نفسه ليس من قبيل «من تفرّغ وبحث ومحّص» ، بل هو جمّاع حَطّاب ، يجمع من هنا وهناك نقولاً ليجعل بها الرسالة الصغيرة كتاباً ضخماً لِمَلْءِ الفراغ ! ولذا ؛ فهو ممن لا ينبغي أن يعتمد عليه في هذا العلم ؛ فإنك تراه يتابع القاري على قوله في هذا

الحديث : «لا أصل له . . .» ! مع أنه قد روي من حديث ابن عمرو ، ومن حديث أنس ، كما رأيت .

ويغني عنه في الاستدلال على تحريم نكاح اليد ؛ عموم قوله تعالى :

﴿والذينَ هُمْ لِفُروجِهم حافِظُون . إلا علَى أزواجِهم أو ما مَلَكَتْ أَيْمانُهم فإنَّهم غيرُ مَلُومِينَ . فَمَنِ ابْتَغَى وراءَ ذلِكَ فأولئكَ همُ العادُونَ﴾ . وقد استدل بها الإمام الشافعي ومن وافقه على التحريم ، كما قال ابن كثير ، وهو قول أكثر العلماء ؛ كما قال البغوي في «تفسيره» ، وحكاه العلامة الآلوسي (٥/٤٨٦) عن جمهور الأئمة ، وقال :

«وهو عندهم داخل في ما ﴿وراء ذلك﴾» .

وانتصر له بكلام قوي متين ، وإن عزَّ عليه أيضاً مخرج الحديث ؛ فقال :

«ومن الناس من استدل على تحريمه بشيء آخر ، نحو ما ذكره المشايخ من قوله ﷺ : «ناكح اليد ملعون» . . .» !

وأما ما رواه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/٣٩١/١٣٥٩٠) ، وابن أبي شيبة (٤/٣٧٩) عن أبي يحيى قال :

سئل ابن عباس عن رجل يَعْبَثُ بِذَكَرِهِ حتى يُنْزِلَ؟ فقال ابن عباس : إن نكاح الأمة خير من هذا ، وهذا خير من الزنى !

فهذا لا يصح ؛ وعلّته أبو يحيى هذا ـ واسمه مِصْدَعٌ المُعَرْقَبُ[1] ـ ؛ قال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٣٩) :

---

(١) وقد حسّن له الشيخ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (٣٢٠٩) ، وهو من رجال مسلم متابعةً ! (الناشر) .

«كان ممن يخالف الأثبات في الروايات ، وينفرد عن الثقات بألفاظ الزيادات مما يوجب ترك ما انفرد منها ، والاعتبار بما وافقهم فيها» .

وسائر رجال إسناده ثقات . وقد أسقطه منه بعض الرواة عند البيهقي ؛ فأعلَّه بالانقطاع ، فقال (١٩٩/٧) :

«هذا **مرسل** ، موقوف» .

ومثله : ما أخرجه - عَقِبَه - من طريق **الأجلح** عن أبي الزبير **عن** ابن عباس رضي الله عنهما :

أن غلاماً أتاه ، فجعل القوم يقومون والغلام جالس ، فقال له بعض القوم : قم يا غلام ! فقال ابن عباس : دعوه ، شيء ما أجلسه ! فلما خلا قال : يا ابن عباس ! إني غلام شاب أجد غُلمةً شديدة ، فأَدْلُكُ ذَكَرِي حتى أُنزل؟! فقال ابن عباس : خير من الزنى ، ونكاح الأمة خير منه .

قلت : وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه .

والأجلح مختلف فيه .

ثم روى عبدالرزاق من طريق **إبراهيم بن أبي بكر** عن **رجل** عن ابن عباس أنه قال :

وما هو إلا أن يَعْرُكَ أحدُكم زُبَّه ؛ حتى يُنْزِل ماءً .

وهذا ضعيف ظاهر الضعف ؛ لجهالة الرجل الذي لم يسم .

وقريب منه إبراهيم هذا ؛ قال الحافظ :

«مستور» .

واعلم أنه لو صح ما تقدم عن ابن عباس ؛ فإنه لا ينبغي أن يؤخذ منه إلا إباحة الاستمناء عند خشية الزنى لغلبة الشهوة .

وأنا أنصح من أُصِيبَ بها من الشباب أن يعالجوها بالصوم ؛ فإنه له وجاء . كما صح عنه ﷺ .

٤٨٥٢ ـ (لا يَدْخلُ ولدُ الزِّنى ولا شَيءٌ مِنْ نَسْلِه ـ إلى سَبْعَةِ آباء ـ الجنَّةَ) .

موضوع . أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق١٥٧/١) : حدثنا عبدالرحمن بن سعد ـ وهو الرازي ـ : حدثنا **عمرو بن أبي قيس عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن محمد بن عبدالرحمن بن [أبي] ذُبَابٍ** عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إبراهيم بن مهاجر ـ وهو البَجَلِيُّ ـ ضعيف ؛ لسوء حفظه . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ليِّن الحفظ» .

وفي ترجمته ساق له الذهبي هذا الحديث ؛ مشيراً إلى أنه من منكراته !

والأَوْلى عندي : إعلاله بشيخ شيخه : ابن أبي ذباب ؛ فقد قال الحافظ في «التقريب» :

«شيخ لمجاهد ، مجهول» .

وسائر رجاله ثقات ؛ على ضعف يسير في عمرو بن أبي قيس ؛ وهو الرازي .

وعبدالرحمن بن سعد : هو ابن عبدالله بن سعد بن عثمان الدَّشْتَكِيُّ الرازي المقري .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» . وقال :

«لا يصح ؛ ابن مهاجر ضعيف» .

قلت : أما الطرف الأول من الحديث - «لا يدخل ولد الزنى الجنة» - : فلا سبيل إلى الحكم عليه بالوضع ، كما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في «القول المسدّد» ، وتبعه السيوطي في «اللآلئ» (٢/١٠٥ - ١٠٦) ، وابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٢٨ - ٢٢٩) ، وذلك لأن له طرقاً أخرى ، قد مِلْتُ من أجلها إلى تحسينه ؛ كما تراه مخرَّجاً في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦٧٣) .

ولذلك ؛ فقد أخطأ الشيخ علي القاري في قوله - في كتابه «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» في هذا الحديث - :

«لا أصل له» ! ومرَّ عليه محقق الكتاب الشيخ أبو غدة ، فلم يعلِّق عليه بشيء !

ووجه الخطأ : أن هذا القول - «لا أصل له» - ؛ إنما يراد به عند المتأخرين أنه لا إسناد له ! فكيف يقال هذا ؛ والحديث له عدة أسانيد ؛ أحدها عند البخاري في «التاريخ الصغير»؟!

ثم إن هذا الطرف من الحديث ليس على ظاهره ؛ لمخالفته لقوله تعالى : ﴿ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ، ولذلك تأولوه على وجوه ؛ ذكرت بعضها في الموضع المشار إليه من «الصحيحة» .

قلت : ولعل الطرف الآخر من الحديث أصله من الإسرائيليات ، فرفعه بعض الضعفاء قصداً أو سهواً ؛ فقد ذكر السيوطي أن عبدالرزاق روى عن ابن التيمي قال : حدثني الرَّبَعِيُّ - وكان عندنا مثل وهب عندكم - أنه قرأ في بعض الكتب :

إن ولد الزنى لا يدخل الجنة إلى سبعة آباء !

٤٨٥٣ - (مَنْ حَازَ شَيْئاً عَشْرَ سِنِينَ ؛ فَهُوَ لَهُ) .

ضعيف . أخرجه عبدالله بن وهب في «موطئه» : عن **عبدالجبار بن عمر الأَيْلِيِّ** عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن سعيد بن المسيَّب **يرفع** الحديث إلى رسول الله ﷺ .

وقال **عبدالجبار** : وحدثني عبدالعزيز بن المطلب عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ مثله .

ذكره الشيخ أبو الفيض أحمد الغماري في كتابه «مسالك الدلالة في تخريج أحاديث «الرسالة» لابن أبي زيد القَيْرَوَانِيِّ» (ص٣٣١ - مطبعة دار العهد الجديد) ؛ كما نقله إليَّ كتابةً - بتاريخ ١٣٩٥/١/٢٣هـ - أحد الطلاب في كلية الشريعة - قسم الدراسات العليا الشرعية في مكة المكرمة ؛ نقلاً عن الشيخ حماد الأنصاري المدّرس ، كَتَبَ يطلب إعطاءه حكمي على هذا الحديث ؛ لأنه في صدد البحث في مسألة «وضع اليد المدة الطويلة» ! وجواباً عليه أقول :

إنه حديث ضعيف عندي ؛ لأنه مرسل من الوجهين ، وكل من المرسِلَيْنِ مدني ؛ فلا يقوي أحدهما الآخر ؛ لاحتمال أن يكون شيخهما تابعيّاً واحداً .

على أن مدار الإسناد إليهما على عبدالجبار بن عمر الأيلي ؛ وهو ضعيف ؛ كما جزم به الحافظ ، تبعاً لجمع من الأئمة ؛ بل إن بعضهم ضعفه جدّاً ، فقال محمد بن يحيى الذُّهْلِيُّ :

«ضعيف جدّاً» . وقال النسائي :

«ليس بثقة» . وقال الدارقطني :

«متروك» .

على أن عبدالجبار هذا قد روى عن شيخه ربيعة ما يعود على الحديث بالنقض ؛ فقال : قال ربيعة :

إذا كان الرجل حاضراً ، وماله في يد غيره ، فمضت له عشر سنين وهو على ذلك ؛ كان المال للذي هو في يده بحيازته إياه عشر سنين ؛ إلا أن يأتي الآخر ببينة على أنه أكرى أو أسكن أو أعار عارية ، أو صنع شيئاً من هذا ، وإلا فلا شيء له» .

نقله من سبق عن الغماري .

فأقول : إذا كان المدار على البيِّنة ولو بعد عشر سنين ؛ فالأمر كذلك قبلها ، فما فائدة التحديد بالعشر؟! فتأمَّل !

٤٨٥٤ - (اجْمَعُوا لهُ العالِمينَ - أو قالَ : العابِدينَ - منَ المُؤْمنينَ ، اجْعَلُوه شُورى بَيْنَكُم ، ولا تَقْضُوا فيه بِرَأْيِ واحدٍ) .

ضعيف منكر . أخرجه ابن عبدالبر في «الجامع» (٥٩/٢) من طريق إبراهيم **ابن أبي الفَيَّاض البَرْقِي** قال : حدثنا **سليمان بن بَزِيع**[١] **الإسكندراني** قال : حدثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصاري عنْ سعيد بن المسيَّب عن علي بن أبي طالب قال :

قلت : يا رسول الله ! الأمر ينزل بنا ؛ لم ينزل فيه قرآن ، ولم تَمْضِ منك فيه سنة؟ قال . . . فذكره . وقال :

«هذا حديث لا يعرف من حديث مالك إلا بهذا الإسناد ، ولا أصل له في

---

(١) الأصل في موضعين منه : (بديع) ! وهو خطأ مطبعي .

حديث مالك عندهم ولا في حديث غيره . وإبراهيم البرقي وسليمان بن بزيع ليسا بالقويين ، ولا ممن يحتج به ، ولا يعول عليه» .

قلت : وسليمان بن بزيع ؛ قال أبو سعيد بن يونس :

«منكر الحديث» ؛ كما في «الميزان» .

وساق له في «اللسان» هذا الحديث من طريق ابن عبدالبر ، ونقل كلامه ، ثم قال :

«قلت : وقال الدارقطني في «غرائب مالك» : لا يصح ؛ تفرد به إبراهيم بن أبي الفياض عن سليمان ، ومن دون مالك ضعيف . وساقه الخطيب في كتاب «الرواة عن مالك» من طريق إبراهيم عن سليمان وقال : لا يثبت عن مالك» .

قلت : وإبراهيم بن أبي الفياض ؛ قال أبو سعيد بن يونس :

«روى عن أشهب مناكير ، توفي سنة (٢٤٥)» .

ومن طريقه : أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/٣٩١) أيضاً .

قلت : وفي قول ابن عبدالبر المتقدم : «ولا في حديث غيره» - يعني : مالكاً - نظر ! فقد تقدم نحوه من حديث غيره مختصراً بإسناد معضل ، فانظر الحديث (رقم٨٨٢) :

«لا تعجلوا بالبلية قبل نزولها . . .» .

بل رواه بتمامه نحو حديث الترجمة : الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (جـ٢/ص١٧٢/١٦١٨) من طريق أخرى بسند رجاله ثقات عن **الوليد بن صالح** عن محمد ابن الحنفية عن علي قال :

قلتُ : يا رسول الله ! إنْ نزل بنا أمرٌ ليس فيه بيانٌ : أَمرٌ ولا نهيٌ ؛ فما تأمُرنا؟ قال :

«تُشاورون الفقهاء والعابدين ، ولا تُمْضُوا فيه رأْيَ خاصَّةٍ» . وقال الطبراني :

«لم يروِ هذا الحديث عن الوليد بن صالح إلا نوحٌ» .

قلت : الوليد مجهول ؛ لم يرو عنه سوى نوح بن قيس .

ومع ذلك ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/٤٩١ و٧/٥٥١) !

وهو مما يستدرك على الحافظ ابن حجر ؛ فإنه لم يورده في «لسان الميزان» خلافاً لعادته الغالبة ! ولما أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ؛ قال (١/١٧٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله موثقون من أهل (الصحيح)» !

قلتُ : وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن الوليد بن صالح ؛ توهَّم الهيثمي أنه الوليد بن صالح النَّخَّاس الضَّبِّيُّ أبو محمد الجَزَرِيُّ ، وهو ثقة من رجال الشيخين ! وليس به ؛ وإنما هو الوليد ابن صالح الذي روى عنه نوح بن قيس ؛ كما ذكر ذلك ابن حبان نفسه في «الثقات» كما تقدم ؛ وكذلك فعل قبله الإمام البخاري في «التاريخ» ، وابن أبي حاتم في «الجرح» .

والآخر : أنه مجهول لا يُعرف ؛ كما تقدم . وتوثيق ابن حبان إياه مما لا يُعتدّ به في مثل الوليد بن صالح هذا .

وقد اغترّ بكلام الهيثمي هذا : الدكتور عبدالمجيد السوسوه الشرفي في كتابه «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» (ص٥٠) ؛ فإنه نقله وسكت عليه !

ولا غرابة في ذلك ؛ فإنه يبدو من تخريجه لأحاديث الكتاب أنه لا معرفة عنده بعلم الحديث ونقد الأسانيد ، كما هي السِّمَةُ الغالبة على جماهير الكتّاب الإسلاميين الذين يكتبون في الأحكام الشرعية .

ومما يؤيد ذلك : أمور كثيرة لا مجال للبحث فيها الآن ؛ فأكتفي بمثالين فقط :

الأول : أن هذا الحديث الذي عزاه للطبراني ـ نقلاً عن الهيثمي بالجزء والصفحة ـ ؛ ذكره بلفظ حديث الترجمة ، وهو مخالف للفظ الحافظ الطبراني كما تقدم .

والآخر : أنه أورد حديث :

«عليكم بالسواد الأعظم» . وقال أيضاً (ص٩٥) :

«قال الهيثمي :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، مجمع الزوائد ، كتاب الخلافة ، باب لزوم الجماعة (٢١٩/٥)»» !

قلت : إنما قال الهيثمي (٢١٧/٥ ـ ٢١٨) ـ وقد ساقه موقوفاً عقب حديث سأذكره قريباً ـ :

«رواه عبدالله بن أحمد ، والبزار ، والطبراني ، ورجالهم ثقات» .

قلت : والسياق لعبدالله بن أحمد (٢٧٨/٤ ، ٣٧٥) .

وفي سنده **يحيى بن عبدربه مولى بني هاشم** ؛ وهو متهم ، وكذا وقع في «المسند» : (عبدربه) !

والصواب (عبدَوَيْهِ) ، كما جزم به الحافظ في «التعجيل» ، وله فيه ترجمة مبسطة . وقال الذهبي في «الميزان» :

«قال يحيى بن معين : ليس بشيء . وقال مرة : كذاب» .

قلت : ومنه يتبين لنا خطأ الهيثمي من جهة ، وخطأ الدكتور عبدالمجيد الشرفي عليه من جهة أخرى .

أما الأول : ففي عزوه الحديث للبزار ؛ فإنه ليس فيه هذه الجملة :

«عليكم بالسواد الأعظم» ولا ما بعدها ؛ على ما يأتي ؛ فإن لفظ الحديث من رواية المولى المذكور :

«من لم يشكر القليل ؛ لم يشكر الكثير . . .» الحديث ، وفيه :

«والتحدث بنعمة الله شكر ، وتركها كفر ، والجماعة رحمة ، والفرقة عذاب» . قال :

فقال أبو أمامة الباهلي :

عليكم بالسواد الأعظم . قال : فقال رجل : ما السواد الأعظم؟ فنادى أبو أمامة : هذه الآية التي في سورة النور ﴿فإنْ تَولَّوا فإنَّما عليهِ ما حُمِّلَ وعَلَيْكُمْ ما حُمِّلْتُم﴾ .

فهذه الزيادة كلها ليست عند البزار ، ولا أظنها كذلك عند الطبراني ؛ فإن (مسند[1] النعمان بن بشير) لم يطبع منه بعد !

وإذ قد عزاه للبزار ـ وهو عنده بهذا الاختصار «البحر الزخار» (٣٢٨٢/٢٢٦/٨) ـ ؛ فقد كان الأولى أن يعزوه للإمام أحمد أيضاً ؛ فإنه رواه في «المسند» في المكانين المشار إليهما عند ابنه عبدالله !

ومن المفارقات العجيبة ، والموافقات الغريبة : أن الحافظ المنذري في

---

(١) في أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ : «معجم» . (الناشر) .

«الترغيب» (٥٦/٢) وافق الهيثمي في عزو الحديث لعبدالله بن أحمد دون أبيه ، لكنه في الوقت نفسه فارقه في متنه ؛ فإنه ساقه بلفظ أحمد دون ابنه !!

هذا ما يتعلق بخطأ الهيثمي .

وأما ما يتعلق بخطأ الدكتور عبدالمجيد عليه ؛ فهو من ناحيتين :

الأولى : أنه عزا الحديث إليه مرفوعاً ، وهو عنده موقوف كما رأيت .

والأخرى : أنه عزاه للطبراني ، وهو عنده معزو لعبدالله بن أحمد ، والبزار أيضاً ، وقد عرفت ما في ذلك من الخطأ !

على أن هذا الموقوف قد روي مرفوعاً من غير هذه الطريق بأسانيد واهية ، تراها مخرجة في «ظلال الجنة» تحت رقم (٨٠)[1] .

وخطؤه هذا يجرُّني إلى الكشف عن بعض أخطائه في الفقه الذي عنون له : «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» كما تقدم ، وقد استعان فيه بالنقل عن بعض العلماء والكتّاب والدكاترة المعاصرين الذين سبقوه بالدندنة حول هذا الموضوع ، مثل الشيخ عبدالوهاب خلاف ، والدكتور يوسف القرضاوي ، والزحيلي ، وأمثالهم ، وقد كنت قديماً قرأت لبعضهم بعض المقالات في هذا المجال ، والذي يهمني الآن ـ بمناسبة حديث الترجمة ـ الأمور التالية :

أولاً : عرَّف الدكتور الشرفي الاجتهاد الجماعي في الكتاب بقوله (ص٤٦) :

---

(١) وإنما صح بلفظ : «لا تجتمع أمتي على ضلالة» ، وهو مخرج هناك . وقد عزاه الدكتور للطبراني . وقال أيضاً ـ تقليداً للهيثمي ـ :

«ورجاله ثقات» !

«استفراغ أغلب الفقهاء الجهد لتحصيل ظن بحكم شرعي بطريق الاستنباط ، واتفاقهم جميعاً أو أغلبهم على الحكم بعد التشاور» !

وعزاه لجمع من الأصوليين المتأخرين ، ونقل عن السبكي :

أن الفقيه عندهم هو المجتهد ، والفقه هو الاجتهاد (ص٤٥) !

فأقول : هذا شيء جميل ومهم لو كان ممكناً تحقيقه ، أما وقد جاء بقيدين ـ أحدهما أبعد عن الإمكان من الآخر ـ ؛ فإن قوله : «أغلب الفقهاء» ! كيف يمكن اليوم معرفتهم مع تفرّقهم في البلاد الإسلامية الشاسعة؟! ثم كيف يمكن جمعهم في مكان واحد حتى يتشاوروا في الحكم؟!

على أن قوله : «واتفاقهم جميعاً» ؛ فهذا أبعد عن التحقق من الذي قبله ، خاصة في هذا الزمن الذي قلّ فيه المجتهدون اجتهاداً فرديّاً مع توفّر شروط الاجتهاد ؛ التي تكلم عنها كلاماً جيداً الدكتور الشرفي (ص ٦٣ ـ ٧٠) ! ولعله لذلك أَتْبعه بقوله معطوفاً عليه : « أو أغلبهم» ! فهذا الاجتهاد الجماعي أشبه ما يكون بالاجتهاد الفردي المجمع عليه في تعريف علماء الأُصول ، وأصعب تحقيقاً .

ثانيــاً : لو أمكن تحقيقُ مثل هذا الاجتهاد ؛ لكان ـ في زعمي ـ البحث فيه سابقاً لأوانه ، وذلك لعدم وجود خليفة للمسلمين يأخذ بحكمهم إذا اتفقوا ، وهذا ـ مع الأسف الشديد ـ شرط مفقود في زمننا هذا !

ثالثــاً : لماذا الاهتمام ببذل الجهود لتحقيق «الاجتهاد الجماعي» ، والاهتمام البالغ بالدعوة إليه ؛ مع أنه فرع يبنى على الكتاب والسنة ؛ لأنهما الأصلان في الشريعة الإسلامية اتفاقاً؟! ومن المعلوم أن القرآن الكريم تفسره السنة[1] ، والسنة قد

---

(١) انظر كتاب الدكتور : «الاجتهاد الجماعي» (ص٦٤) .

دخل فيها ما ليس منها من الأحاديث المنكرة والواهية ، مما هو معلوم أيضاً عند العلماء كافة ! وقد نقل الدكتور نفسه ـ تحت الشرط الثالث من شروط صحة الاجتهاد : (معرفة السنَّة) (ص٦٥) ـ عن الشوكاني أنه قال :

«والحق الذي لا شك فيه ولا شبهة أن المجتهد لا بد أن يكون عالماً بما اشتملت عليه المسانيد والمستخرجات ، والكتب التي التزمَ مصنِّفوها الصحة . . . وأن يكون له تمييز بين الصحيح منها والحسن والضعيف ، ولو بالبحث في كتب الجرح والتعديل وكتب العلل ؛ ومجاميع السنة التي صنفها أهل الفن ؛ كالأمهات الستة ، وما يلحق بها» .

قلت : فلماذا لا يهتم هؤلاء العلماء والكتّاب بالدعوة إلى إقامة مؤتمر يجتمع فيه ما أمكن من المحدِّثين المعروفين بتخصصهم في علم الحديث الشريف ، وقدرتهم على تمييز صحيحه من ضعيفه ؛ لأن هؤلاء ـ وإن اختلفوا في بعض الأحاديث ، كما هو الشأن في (الاجتهاد الجماعي) ـ ؛ فلا شك أنهم سيتَّفقون على أكثر الأحاديث تصحيحاً أو تضعيفاً؟! وهذا شرط أساسي للاجتهاد ، فيمكن ـ والحالة هذه ـ أن يؤخذ برأي الأكثر ؛ لأنه ـ بلا شك ، كما قال الدكتور نفسه في غير ما موضع من بحثه ـ أن رأي الاثنين خير من رأي الواحد أو أقوى منه .

وأنا أستغرب جداً ألا أرى أحداً من هؤلاء الباحثين والكاتبين يشير ـ أدنى إشارة على الأقل ـ إلى هذا الأصل المجمع عليه بين المسلمين ، وانشغالهم بالفرع عن الأصل ! وهذا إن دلَّ على شيء ـ كما يقولون اليوم ـ ؛ فإنما يدلُّ على إهمال جماهير الكُتَّاب في العصر الحاضر ـ حول المسائل الشرعية قديمها وحديثها ـ الاهتمام في استدلالهم بالسنة بما صح منها دون ما ضعف ، فأحسنهم حالاً هو الذي يذكر الحديث ويخرّجه بأن يقول : رواه فلان وفلان ، دونَ أن يبيِّن مرتبته من

الصحَّة ! والسبب واضح ؛ وهو أنهم (لا يعلمون) ، ولكن هذا ليس عذراً لهم ؛ لأن بإمكانهم أن يستعينوا بأهل الاختصاص من المعروفين بتخصصهم في علم الحديث ، والعارفين بصحيحه وضعيفه ، سواءً كانوا من الأئمة السابقين كالإمام أحمد والبخاري ومسلم ونحوهم ، أو من الحفّاظ اللاحقين كالحافظ الزيلعي والذهبي والعراقي والعسقلاني وأمثالهم .

كما ذكر الدكتور الباحث ؛ في الذين يقترح حضورهم في مؤتمر (الاجتهاد الجماعي) ، فقد ذكر (ص٧٤) :

«بأنه لا يشترط في كل فرد منهم أن يكون عالماً بالشرع ، فيكون منهم الاقتصادي والعسكري والسياسي والاجتماعي ونحوه[1] . . فهذه المجموعة يتشاورون مع بعضهم ؛ كلٌّ في حدود اختصاصه ومجاله ، ثم يُصْدِرون حكماً يعتمدونه» !

قلت : فأولى بهؤلاء الكُتَّاب والباحثين في العصر الحاضر أن يلتزموا ما هو أهم من حضور الاقتصادي والسياسي في المؤتمر المنشود ، ألا وهو استحضارهم لأهل الاختصاص في الحديث ، والاعتماد عليهم في تصحيحهم وتضعيفهم ، وليس الإعراض عن ثمرة علم الحديث بالاكتفاء بما أشرتُ إليه آنفاً من تخريجهم للحديث دون بيان المرتبة ! وقد أشار الدكتور عبدالمجيد (ص٦٥) إلى شيء من هذا بقوله :

---

(١) تأمل كيف ذكر هؤلاء المتخصصين ، ولم يذكر المتخصصين في الحديث الذين هم الأصل في الفقه !! كما أشار إلى ذلك الإمام الشافعي بقوله للإمام أحمد :

«أنتم أعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديث الصحيح ؛ فأعلموني به أي شيء يكون : كوفيّاً أو بصريّاً أو شاميّاً ؛ حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً» . انظر تخريجه في «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص٥١) .

«ويلزم المجتهد أن يكون على علم بمصطلح الحديث ورجاله ، ولا يجب أن يكون في درجة أهل الفن - فن الحديث - أنفسهم ، وإنما يكفيه أن يعتمد على ما انتهى إليه أهل هذا الفن» !

فأنت ترى أنه أعرض عن ذكر حضورهم مع من ذكرهم من الاقتصاديين وغيرهم ، فجعلهم دونهم في شرطية الحضور ، مع أنهم هم العمدة قبل كل من أشرنا إليهم ؛ وغيرهم ممن ذكرهم معهم ؛ فإن في حضورهم ما يكشف عن علل بعض الأحاديث التي لا يعرفها - أو على الأقل : لا ينتبه لها - إلا المختصُّون في الحديث .

ولا أذهب بالقراء بعيداً ؛ فهذا هو المثال بين أيديهم ؛ لقد استدل الدكتور الشرفي بحديث الترجمة ؛ وحديث : «السواد الأعظم» ، وهما واهيان كما تقدم .

قد يقال : إنه اعتمد على الهيثمي في تخريجه .

لكن خفي على الدكتور أن ذلك لا يعني أن كلاً من الحديثين صحيح ، على أخطاء وقعت له وللدكتور سبق بيانها .

ومثله كثير ممن يتوهم من مثل هذا التخريج تصحيح الحديث ؛ وليس كذلك ، كما بينته في غير ما موضع من كتبي ، فانظر مثلاً مقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» من المجلد الأول ؛ وقد سبق أن طبع مرتين ، وهو تحت الطبع مجدداً ، مع إضافات كثيرة وفوائد غزيرة مع بقية المجلدات ، وسيكون ذلك بين القراء قريباً ، إن شاء الله[1] .

على أن الدكتور غفل عن دلالة قوله في الحديث :

---

(١) وقد صدر - ولله الحمد - في خمسة مجلدات : ثلاثة في «الصحيح» ، واثنان في «الضعيف» . (الناشر) .

«لا تقضوا فيه برأي واحد» ؛ أنه منكر لمخالفته للإجماع العملي الذي سار عليه العلماء والقضاة من الإفتاء والقضاء برأي العالم الواحد في القرون الأولى المشهود لها بالخيرية ! والآثار في ذلك كثيرة شهيرة ، ذكر الكثيرَ الطيبَ منها الإمامُ ابن قيم الجوزية في شرحه لكتاب عمر إلى القاضي شريح في كتابه العظيم «إعلام الموقِّعين عن رب العالمين» .

بل إن الحديث هذا يبطل الاجتهاد الجماعي من حيث لا يدري الدكتور ولا يشعر ، مع أنه اشترط في غير ما موضع أن يكون أعضاء (الاجتهاد الجماعي) الذين لهم حق الترجيح مجتهدين ، ولو اجتهاداً جزئيّاً على الأقل ! انظر (ص١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٧) .

على أنني أرى أن هذا الشرط ـ مع كونه شرطاً أساسيّاً للاجتهاد ـ يستلزم معرفة السنة ، وتمييز صحيحها من ضعيفها كما قدمنا ، والتفقه فيها ؛ ولكن أكثر هؤلاء الدكاترة والكتّاب ـ مع الأسف ـ لا عناية عندهم بشيء من هذا .

وأضرب على ذلك مثلاً في مسألة اتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على تحريمها ، ألا وهي الغناء وآلات الطرب ، يحضرني الآن منهم ثلاثة من المشهورين في العصر الحاضر بأنهم من العلماء :

أولهم : الشيخ محمد أبو زهرة ؛ حيث قال :

«إذا لم يكن في الغناء ما يثير الغريزة الجنسية ؛ فإننا لا نجد مُوجِباً لتحريمه» !

وثانيهم : الشيخ محمد الغزالي ـ وقد توفي قبل شهور غفر الله له ـ ؛ فإنه جرى على منوال أبي زهرة هذا ، بل وتوسَّع في ذلك كثيراً ، واستدلَّ بأحاديث ضعيفة ، وضعَّف الأحاديث الصحيحة في التحريم وغيره مما اتفق العلماء على صحتها ،

وبعضها في «الصحيحين» ؛ حتى إنه لم يَخْجل أن يصرِّح بأنه يستمع لأغاني أم كلثوم وفيروز ، لكن بنيَّةٍ حسنة !!!

ثالثهم : الشيخ يوسف القرضاوي ؛ الذي لم يتورَّع بأن يحكم على حديث البخاري في تحريم آلات الطرب بأنه موضوع ؛ تقليداً منه لابن حزم ، مع اتفاق علماء الحديث قديماً وحديثاً على تصحيحه ، والرد على ابن حزم بأدلة قوية لا مردّ لها[1] ، هذا مع أنه يردد كثيراً في بحثه في الاجتهاد الجماعي : أن رأي الاثنين أقوى من رأي الواحد ، فما باله خالف هذا ، وأعرض عن الحجج الصحيحة ، وتبنّى تحليل ما حرّم الله على لسان رسول الله ﷺ ؟!

لذلك أقول : إن تحمُّس هؤلاء للاجتهاد الجماعي ـ وهم لا يحسنون الاجتهاد الفردي ـ سابق لأوانه ، وسيكون شرُّه أكثر من خيره !!

ولذلك ؛ فإني أنصح هؤلاء بأن يتمرَّسوا على الاجتهاد الفردي ؛ تمهيداً لما يدعون إليه من الاجتهاد الجماعي ، علماً بأن الأول أسهل من الآخر بكثير ؛ فإنهم سيجدون فيه ما قيل في المسألة ، وما استدل لكل قول فيها ، بخلاف الاجتهاد الجماعي ؛ فإنهم يصرِّحون بأن مجاله ما حدث من المسائل التي لم يتكلم فيها العلماء السابقون ؛ وذلك بدراسة الكتاب والسنة ـ على ما وصفنا ـ وأقوال السلف ؛ فإنها نبراس يستضيء به مَنْ أراد فهم الكتاب والسنة على الوجه الصحيح . ولهذا قال الإمام محمد بن الحسن ـ رحمه الله ـ :

«من كان عالماً بالكتاب والسنة ، وبقول أصحاب رسول الله ﷺ ، وبما

---

(١) وتجد الرد على هؤلاء ، وغيرهم ممن جروا على سننهم في كتابي الجديد «تحريم آلات الطرب» ؛ وقد طبع بحمد الله وتوفيقه .

استحسن فقهاء المسلمين ؛ **وسعه أن يجتهد رأيه** فيما ابتلي به ، ويقضي به ويمضيه في صلاته وصيامه وحجه ، وجميع ما أُمِرَ به ونُهي عنه ، فإذا اجتهد ونظر وقاس على ما أشبه ولم يَأْلُ ، وسعه العمل بذلك ، **وإن أخطأ الذي ينبغي أن يقول به**» ؛ كما في «إعلام الموقعين» (١/٧٥) .

ونحوه قول الإمام الشافعي :

«ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قَبْلُ من السنن وأقاويل السلف ، وإجماع الناس واختلافهم» . نقله الدكتور عبدالمجيد (ص٧٢) عن الشافعي في «الرسالة» .

وقد صرَّح الدكتور تحت عنوان : (شروط عضو الاجتهاد الجماعي) (ص٧٣) ؛ واستنكر الرأي الذي ذهب القائل به إلى عدم اشتراط شروط الاجتهاد في أعضاء الاجتهاد الجماعي ؛ فقال :

«إذ كيف يجتهد وينظر في الأدلة ويستنبط الأحكام مَنْ ليس مجتهداً؟!» ! قال :

«وقد أشار الشيخ عبدالوهاب خلاف إلى هذا ؛ فقال : ولا يسوغ الاجتهاد بالرأي لجماعة ؛ إلا إذا توفَّرت في كل فرد من أفرادها شرائط الاجتهاد ومؤهلاته» .

وختاماً أقول : لقد كرروا الشكوى من الاجتهادات الفردية ، التي يقوم بها من ليس أهلاً للاجتهاد ، وهم على حق في ذلك ، وقد قدمت بعض الأمثلة في ذلك قريباً ، كما أنهم أبدوا تخوّفهم من مثل ذلك أن يقع في الاجتهاد الجماعي ، بل لقد أبدى بعضهم خوفه من تسلُّط بعض الدول الإسلامية ، أو سلطات كبرى على «المجمع» وتعيين أعضائه ، بل ذكر أن شيئاً من ذلك وقع في بعض المجامع الفقهية ، وهي اليوم ثلاثة :

١ ـ مجمع البحوث الإسلامية ؛ بالقاهرة .

٢ ـ مجمع الفقه الإسلامي ؛ بمكة المكرمة .

٣ ـ مجمع الفقه الإسلامي ؛ بِجُدَّةَ .

فقال الدكتور عبدالمجيد في أحد هذه المجامع (ص١٤٠) :

«إلا أن الشيخ مصطفى الزرقا يرى أن هذا المجمع «لا تدل قرائن الحال على جدّيته في تنفيذ الفكرة على الصورة الصحيحة المنشودة» .

ويعيب الدكتور توفيق الشاوي على هذا المجمع : أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي احتفظت لها بسلطات كبرى على المجمع وتعيين أعضائه ، وحصرت حق المجمع في أن لا يعين أو يختار من أعضائه إلا فيما لا يزيد عن ربع عدد الأعضاء الذين يمثّلون دولهم ، وهذا جعل المراقبين يعتقدون أن الدول الأعضاء تحرص على فرض سيطرتها على المجمع ، وتوجيه قراراته لصالح سياساتها ، من خلال جعل الأعضاء المُعَيَّنين من قِبَلِها يُصْدِرون ما تُملي عليهم تلك الدول . . . وكان ينبغي أن يتم اختيار الأعضاء عبر لجنة تحضيرية من العلماء يمثّلون كل الدول ، ولا يخضعون لأي نظام سياسي» !!

وهذا الذي خافوه إذا توحّدت هذه المجامع ـ كما يريدون ـ سيقع فيه من الضرر أكثر مما وقع من بعض الاجتهادات الفردية ، ذلك ؛ لأن هذه الاجتهادات لا تصبح قانوناً عامّاً بالنسبة لكافة المسلمين ، كما يريد دعاة الاجتهاد الجماعي أن يجعلوه قانوناً عامّاً !!

وليت شِعري ؛ ما الذي يشجِّع هؤلاء على الدعوة إلى إقامة مؤتمر الاجتهاد الجماعي وفرضه على الحكومات الإسلامية ، وهم يعلمون أن أكثرها قد عطّلت

نصوصاً كثيرة ليست من مواطن النزاع؟! هذه النصوص التي تعنى بإقامة الحدود الشرعية على القاتل والزاني ونحو ذلك ، فعطَّلوا صراحةً قولهُ تعالى :

﴿ولَكُمْ في القِصاصِ حَياةٌ يا أُولي الألباب﴾ ! فهل يظنُّون أن مؤتمرهم سيكون له من الواقع في نفوس هؤلاء المعطِّلين أكثر من نصوص القرآن الكريم؟! وصدق الله العظيم إذ يقول :

﴿إنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَومٍ حتى يُغَيِّروا ما بِأَنْفُسِهِم﴾ ؛ سواء كانوا حكاماً أو محكومين !!

ثم هل يملك هؤلاء الدعاة أن لا يَحْضُرَ مؤتمرهم بعضُ الرافضة والإباضية والخوارج ، وغيرهم ممن يسعى حثيثاً إلى تغيير الأحكام الشرعية ، وجعلها متوائمة مع الحضارة الغربية التي غزت قلوبهم؟! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !

٤٨٥٥ - (الحَزْمُ ؛ تَسْتَشِيرُ أَهْلَ الرَّأْيِ ثُمَّ تُطِيعُهم) .

ضعيف . رواه الحَرْبِيُّ في «الغريب» (٢/٨٩/٥) عن **عبدالرحمن بن أبي بكر عن يوسف بن يعقوب عن أبي الصباح** :

أن رجلاً سأل النبي ﷺ : ما الحزم؟ قال : «تستشير . . .» .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ **أبو الصباح** : لم أعرفه .

وكذا **يوسف بن يعقوب** .

وعبدالرحمن بن أبي بكر ؛ لعله ابن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ ، وهو ضعيف .

ورواه ابن وهب في «الجامع» (ص٤٦) : حدثني إبراهيم بن نَشِيطٍ عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين قال :

سئل رسول الله ﷺ عن الحزم؟ فقال :

«تستشير الرجل ذا الرأي ، ثم تمضي إلى ما أمرك به» .

وأخرجه البيهقي (١١٢/١٠) من طريق أبي داود في «مراسيله» عن ثور بن يزيد عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، لكنه معضل أو مرسل ؛ فإن ابن أبي حسين هذا ـ وهو المكي النَّوْفَلِيُّ ـ تابعي صغير ، روى عن أبي الطُّفَيْلِ ، ونافع بن جُبَيْرٍ ، وغيرهما من التابعين .

ولثور فيه إسناد آخر ؛ يرويه المُعَافى بن عمران عنه عن خالد بن مَعْدَان قال :

قال رجل : يا رسول الله ! ما الحزم؟ . . . الحديث .

أخرجه البيهقي أيضاً من طريق أبي داود في «المراسيل» .

قلت : وإسناده شامي مرسل ، ورجاله ثقات .

وقد روي الحديث عن علي بن أبي طالب قال :

سئل رسول الله ﷺ عن العزم؟ قال :

«مشاورة أهل الرأي ؛ ثم اتباعهم» .

رواه ابن مردويه ؛ يعني في «التفسير» ؛ كما في «الدر المنثور» للسيوطي (٩٠/٢) ؛ تبعاً لابن كثير في «تفسيره» (٤٢٠/١) ، وسكتا عن إسناده ؛ وما أراه يصح ، وليتهما ساقاه لننظر فيه ، ونكشف عن علته !

والحديث دليل لمن يقول اليوم بأن الشورى ملزمة للأمير بالأخذ بما أشاروا عليه : ويقول آخرون بأنها مُعْلِمَةٌ فقط ، وهو الذي نراه موافقاً لما كان عليه السلف :

فروى البيهقي (١١٢/١٠) عن زيد بن حُبَاب عن **عمر بن عثمان بن عبدالله ابن سعيد** - وكان اسمه الصرم ، فسماه رسول الله ﷺ سعيداً - قال : حدثني جدي قال :

كان عثمان رضي الله عنه إذا جلس على المقاعد ؛ جاءه الخصمان فقال لأحدهما : اذهب ادع عليّاً ، وقال للآخر : اذهب فادع طلحة والزبير ، ونفراً من أصحاب النبي ﷺ ، ثم يقول لهما : تكلما . ثم يقبل على القوم فيقول : ما تقولون؟ فإن قالوا ما يوافق رأيه أمضاه ، وإلا ؛ نظر فيه بعد ، فيقومان وقد سلَّما .

وعمر هذا ؛ أورده ابن أبي حاتم (١٢٤/١/٣) ؛ إلا أنه سمى جده الأدنى : (عبدالرحمن) فقال :

«روى عن أبيه . روى عنه زيد بن الحباب ، ونسبه فقال : ثنا **عمر بن عثمان ابن عبدالرحمن** بن سعيد المخزومي» ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وفيه **الليث بن هارون أبو عُتْبَةَ العُكْلِيُّ** ؛ الراوي عن زيد بن حباب ، ولم أجد له ترجمة الآن .

ثم روى البيهقي تحت : «باب : ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي ؛ فإنه غير جائز له أن يقلد أحداً من أهل دهره ؛ ولا أن يحكم أو يفتي بالاستحسان» ؛ روى (١١٥/١٠) **عن مَسْلَمَةَ** بن مَخْلَدٍ :

أنه قام على زيد بن ثابت فقال : ابنَ عَمّ ! أُكْرِهنا على القضاء؟ فقال زيد : اقْضِ بكتاب الله عز وجل ؛ فإن لم يكن في كتاب الله ؛ ففي سنة رسول الله ﷺ ، فإن لم يكن في سنة النبي ﷺ ؛ فادع أهل الرأي ثم اجتهد ، **واختر لنفسك** ولا حرج .

وإسناده صحيح .

ولا ينافي هذا ما رواه في الباب نفسه ـ بإسناد صحيح أيضاً ـ عن عمر :

أنه كان إذا أعياه الأمر أن يجد في القرآن والسنة ؛ نظر هل كان لأبي بكر رضي الله عنه فيه قضاء ، فإن وجد أبا بكر رضي الله عنه قد قضى فيه بقضاء ؛ قضى به ؛ وإلا دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم ، فإذا اجتمعوا على الأمر قضى بينهم .

فإنه محمول على أنه حصلت له القناعة بإجماعهم أو بقضاء أبي بكر ، لا أنه حكم بخلاف اجتهاده ؛ فإن هذا غير جائز ؛ كما أشار إلى ذلك البيهقي في ترجمته بالباب .

وعلى ذلك يحمل أيضاً متابعة النبي ﷺ ناساً من أصحابه رأوا الخروج لقتال المشركين بأحد ، وكان رأيه ﷺ أن يقيم بالمدينة فيقاتلهم فيها ، فرأى ﷺ أن الحكمة تقتضي متابعتهم على رأيهم ، ومن الدليل على ذلك أنهم لما ندموا وقالوا : يا رسول الله ! أقم فالرأي رأيك ! خالفهم ولم يتابعهم على قولهم وخرج .

والقصة معروفة في كتب السيرة ، وراجع لها ـ إن شئت ـ «البداية» (٤/١١) .

٤٨٥٦ ـ (إنّا لنَكْشِرُ في وُجوهِ أَقْوامٍ ونَضْحَكُ إلَيْهِم ، وإنَّ قُلوبَنا لَتَلْعَنُهم) .

ليس بحديث[1] . وبيَّض له العجلوني (٦٢٥) ، وإنما هو من قول أبي الدرداء موقوفاً عليه ، وعلقه البخاري بصيغة التمريض فقال ـ في « باب المداراة مع الناس» من «كتاب الأدب» ـ :

---

(١) تقدم (٢١٦) ! (الناشر) .

«ويُذكَرُ عن أبي الدرداء : إنا . . .» ؛ فذكره دون قوله : «ونضحك إليهم» .
وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/٤٣٨) :

«وصله ابن أبي الدنيا ، وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث» ، والدِّينَوَرِيُّ في «المجالسة» من طريق أبي الزَّاهِرِيَّة عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ عن أبي الدرداء فذكر مثله ؛ وزاد :

«ونضحك إليهم» ، وذكره بلفظ اللعن . ولم يذكر الدِّينَوَري في إسناده جبير بن نفير . ورُوِّيناه في «فوائد أبي بكر بن المقري» من طريق كامل أبي العلاء . عن أبي صالح عن أبي الدرداء قال : إنا لنَكْشِرُ أقواماً . . . فذكره مثله ؛ وهو منقطع . وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» من طريق خلف بن حوشب قال : قال أبو الدرداء . . . فذكر اللفظ المعلق سواءً ، وهو منقطع أيضاً . والكَشر ـ بالشين المعجمة وفتح أوله ـ ظهور الأسنان ، وأكثر ما يطلق عند الضحك ، والاسم الكِشرة ؛ كالعِشرة» .

قلت : الطريق الأولى ؛ أخرجها أيضاً أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ـ مخطوطة الظاهرية) من طريق الأحوص بن حكيم عن أبي الزاهرية به . وهو في «الحلية» (١/٢٢٢) موقوفاً كما ذكره الحافظ .

وأوهم السخاوي في «المقاصد» (ص٩٩) أنه مرفوع ، فقال :

«حديث : «إنا لنكشر . . .» ؛ وهو في ترجمة (أبي الدرداء) من «الحلية» . . .» !

والعجلوني أورده بلفظ : «إنا لنبشّ . . .» .

وأورده الميداني في «مجمع الأمثال» (١/٥٩/٢٧٤) باللفظ الأول ، فعلق عليه محققه محمد محيي الدين بقوله :

«كذا ! وأظنه : إنا لنبشّ» !!

٤٨٥٧ - (تَياسَروا في الصَّداق ؛ إنَّ الرَّجُلَ يُعْطي المرأةَ حَتى يبقى ذلكَ في نفسه علَيها حَسِيكةً ، وحتَى يَقُولَ : ما جِئْتك حتى سُقْتُ إليك علقَ القِرْبَة)[1] .

ضعيف . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/١٧٤/١٠٣٩٨) : أخبرنا ابن جريج قال : حدثني ابن أبي الحسين أن النبي ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات رجال الشيخين ، ولكنه معضل أو مرسل ؛ فإن ابن أبي الحسين - واسمه عبدالله بن عبدالرحمن المكي - مشهور بالرواية عن التابعين ؛ أمثال نافع بن جبير بن مطعم ومجاهد وعكرمة وغيرهم ، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ؛ سوى أبي الطفيل عامر بن واثلة ، وهو من صغارهم ، ولد عام أحد ، وهو آخر من مات من الصحابة .

٤٨٥٨ - (لَما نَزلَ عَلَيْـهِ الوَحْيُ بـ (حِـراء) ؛ مَكَثَ أَياماً لا يَرى جِبْرِيلَ ، فَحَزِنَ حُزناً شديداً ، حتى كانَ يَغْدُو إلى ثَبير مَرةً ، وإلى حِراء مرةً ، يريدُ أَنْ يُلْقِيَ نَفْسَهُ منْهُ ، فَبَينا رسول الله ﷺ كذلكَ عامداً لبعْض تلكَ الجبالِ ؛ إلى أنْ سَمعَ صَوتاً منَ السماءِ ، فوقفَ رسولُ الله ﷺ صَعِقاً للصَّوْتِ ، ثمَّ رفعَ رأسَهُ فإذا جِبْريلُ على كُرسيٍّ بينَ السماءِ والأَرضِ مُتَرَبِّعاً عليهِ يقولُ : يا مُحَمَّدُ ! أنتَ رسولُ الله ﷺ حَقّاً ، وأنا جِبْـريلُ . قـال : فـانصـرفَ رسـولُ الله ﷺ وقـدْ أقـرَّ اللهُ عَـيْنَـهُ ، وربَطَ

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «كلفت إليك علقَ القِرْبة : عبد ١٠٣٩٩» ! يشير إلى أنه ورد موقوفاً على عمر : عند عبدالرزاق بالرقم المذكور . (الناشر) .

جَأْشَهُ . ثمَّ تَتابَعَ الوَحْيُ بَعْدُ وحَمِيَ)[1] .

باطل . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٩٦/١) : أخبرنا **محمد بن عمر** قال : حدثني **إبراهيم بن محمد بن أبي موسى** عن داود بن الحُصَيْنِ عن أبي غَطَفَانَ بنِ طَرِيفٍ عن ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ لما نزل عليه . . .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته : إما محمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ ؛ فإنه متهم بالوضع . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك مع سعة علمه» . وقد تقدمت كلمات الأئمة فيه أكثر من مرة .

وإما إبراهيم بن محمد بن أبي موسى ـ وهو ابن أبي يحيى ، واسمه سمعان الأسلمي مولاهم أبو إسحاق المدني ـ ، وهو متروك أيضاً مثل الواقدي أو أشد ؛ قال فيه الحافظ أيضاً :

«متروك» .

وحكى في «التهذيب» أقوال الأئمة الطاعنين فيه ، وهي تكاد تكون مجمعة على تكذيبه ، ومنها قول الحربي :

«رغب المحدثون عن حديثه ، وروى عنه الواقدي ما يشبه الوضع ، ولكن الواقدي تالف» .

وقوله في الإسناد : «ابن أبي موسى» أظنه محرفاً من «ابن أبي يحيى» .

ويحتمل أنه من تدليس الواقدي نفسه ؛ فقد دلَّس بغير ذلك ، قال عبدالغني ابن سعيد المصري :

---

(١) تقدم الحديث برقم (١٠٥٢) ، وما هنا فيه فوائد زوائد . (الناشر) .

«هــو إبراهيم بن محـمـد بن أبي عطاء الذي حـدث عنه ابن جـريج ، وهو عبـد الوهاب الذي يحدث عنه مروان بن معاوية ، وهو أبو الذئب الذي يحـدث عنه ابن جريج» .

واعلم أن هذه القصة الباطلة قد وقعت في حديث عائشة في حكايتها رضي الله عنها قصة بَدْء نزول الوحي على النبي ﷺ ، مُدْرجة فيه عند بعض مخرجيه ، ووقعت في «صحيح البخاري» عن الزهري بلاغاً ؛ فقد أخرجه (١٣/٢٩٧ ـ ٣٠٣) من طريق عُقَيْلٍ ومَعْمَرٍ عن ابن شهاب الزهري عن عروة عنها ؛ وجاء في آخر الحديث :

«وفتَرَ الوحي فترةً ؛ حتى حزن النبي ﷺ ـ فيما بلغنا ـ حُزناً غَدا منه مراراً كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال . . .» الحديث نحو رواية الواقدي .

وظاهر سياق الحديث في «البخاري» أن هذه الزيادة من رواية عقيل ومعمر كليهما ! لكن حقق الحافظ أنها خاصة برواية معمر ؛ بدليل أن البخاري قد ساق في أول «الصحيح» رواية عقيل ، وليس فيها هذه الزيادة .

وأقوى منه : أن طريق عقيل أخرجها أبو نعيم في «مستخرجه» من طريق يحيى بن بكير ـ شيخ البخاري في أول الكتاب ـ بدونها ، وأخرجه مقروناً ـ كما هنا ـ برواية معمر ، وبيَّنَ أن اللفظ لمعمر .

وكذلك صرَّح الإسماعيلي أن الزيادة في رواية معمر .

وأخرجه أحمد ، ومسلم ، والإسماعيلي ، وأبو نعيم من طريق جمع من أصحاب الليث بدونها . قال الحافظ :

«ثم إن القائل : «فيما بلغنا» هو الزهري ، ومعنى الكلام : أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة ، وهو من بلاغات الزهري ،

وليس موصولاً . ووقع عند ابن مردويه في «التفسير» من طريق **محمد بن كثير** عن معمر بإسقاط قوله : «فيما بلغنا» ، ولفظه : «فترةً حزن النبي ﷺ منها حزناً غَدا منه . . .» إلى آخره ، فصار كله مدرجاً على رواية الزهري عن عروة عن عائشة . والأول هو المعتمد» .

قلت : يعني : أنه ليس بموصول ، ويؤيده أمران :

الأول : أن محمد بن كثير هذا ضعيف ؛ لسوء حفظه ـ وهو الصنعاني المِصِّيصِيُّ ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق كثير الغلط» .

وليس هو محمد بن كثير العبدي البصري ؛ فإنه ثقة .

والآخر : أنه مخالف لرواية عبدالرزاق : حدثنا معمر . . . التي ميَّزت آخر الحديث عن أوله ، فجعلته من بلاغات الزهري .

كذلك رواه البخاري من طريق عبدالله بن محمد : حدثنا عبدالرزاق . . . .

وكذلك رواه الإمام أحمد (٢٣٢/٦ ـ ٢٣٣) : ثنا عبدالرزاق به .

ورواه مسلم في «صحيحه» (٩٨/١) عقب رواية يونس عن ابن شهاب به دون البلاغ ، ثم قال : وحدثني محمد بن رافع : حدثنا عبدالرزاق . . . وساق الحديث بمثل حديث يونس ، مع بيان بعض الفوارق اليسيرة بين حديث يونس ومعمر ، ولم يسق الزيادة . ولولا أنها معلولة عنده بالانقطاع ؛ لما استجاز السكوت عنها وعدم ذكرها ؛ تفريقاً بين الروايتين أو الحديثين ، مع أنه قد بيَّن من الفوارق بينهما ما هو أيسر من ذلك بكثير ! فدلَّ هذا كله على وهم محمد بن كثير الصنعاني في وصله لهذه الزيادة ، وثبت ضعفها .

ومما يؤكّد ذلك : أن عبدالرزاق قد توبع على إسناده مرسلاً ، فقال ابن جرير في «تاريخه» (٣٠٥/٢ ـ دار المعارف) : حدثنا محمد بن عبدالأعلى قال : حدثنا ابن ثور عن معمر عن الزهري قال :

فَتَر الوحي عن رسول الله ﷺ فترة ، فحزن حزناً شديداً ، جعل يغدو إلى رؤوس شواهق الجبال ليتردّى منها . . . الحديث .

وابن ثور : اسمه محمد أبو عبدالله العابد ، وهو ثقة .

فثبت بذلك يقيناً وهَمُ محمد بن كثير الصنعاني في وصلهِ إيَّاها .

فإن قيل : فقد تابعه **النعمان بن راشد** فقال : عن الزهري عن عروة عن عائشة به نحوه . أخرجه الطبري (٢٩٨/٢ ـ ٢٩٩)؟!

فأقول : إن حال النعمان هذا مثل حال الصنعاني في الضعف وسوء الحفظ ؛ فقال البخاري :

«في حديثه وهَمٌ كثير» . وفي «التقريب» :

«صدوق سيئ الحفظ» .

قلت : وفي حديثه هذا نفسه ما يدلُّ على سوء حفظه ؛ ففيه ما نصُّه :

«ثم دخلتُ على خديجة فقلت : زملوني زملوني . حتى ذهب عني الرَّوْعُ ، ثم أتاني فقال : يا محمد ! أنت رسول الله ـ قال : ـ فلقد هممت أن أطرح نفسي من حَالِقٍ من جبل ، فتبدى لي حين هممت بذلك ، فقال : يا محمد ! أنا جبريل وأنت رسول الله . ثم قال : اقرأ . قلت : ما أقرأ؟ قال : فأخذني فغتّني ثلاث مرات ؛ حتى بلغ مني الجَهْدَ ، ثم قال : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الذي خَلَقَ﴾ فقرأتُ . . .» الحديث !!

قلت : فجعل النعمان هذا الأمر بالقراءة بعد قصة الهمّ المذكور ، وهذا منكر مخالف لجميع الرواة الذين رووا الأمر دونها ، فذكروه في أول حديث بَدْء الوحي ، والذين رووها معه مرسلة أو موصولةً ؛ فذكروها بعده .

ومن ذلك : ما أخرجه ابن جرير أيضاً (٢/٣٠٠ ـ ٣٠١) قال : حدثنا **ابن حُمَيْد** قال : حدثنا **سَلَمَةُ** عن محمد بن إسحاق قال : حدثني وَهْبُ بن كَيْسَانَ مولى آل الزبير قال :

سمعت عبدالله بن الزبير وهو يقول لعُبَيْدِ بن عُمَيْرِ بن قتادة الليثي : حدثنا يا عبيدُ ! كيف كان بدء ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من النبوة حين جاء جبريل عليه السلام؟

قلت . . . فذكر الحديث ، وفيه ـ بعد الأمر المشار إليه ـ :

قال : «فقرأته . قال : ثم انتهى ، ثم انصرف عني ، **وهببت من نومي** ، وكأنما كتب في قلبي كتاباً . [قال : ولم يكن من خلق الله أحد أبغض إليّ من شاعر أو مجنون ، كنت لا أطيق أن أنظر إليهما ! قال : قلت : إن الأبعد ـ يعني : نفسه ـ لشاعر أو مجنون؟! لا تحدث بها عني قريش أبداً ، لأعمدن إلى حالق من الجبل فلأطرحن نفسي منه ، فلأقتلنها فلأستريحن] . قال : فخرجت أريد ذلك ، حتى إذا كنت في وسط الجبل ؛ سمعت صوتاً من السماء . . .» الحديث .

ولكن هذا الإسناد مما لا يُفْرَح به ، لا سيما مع مخالفته لما تقدم من روايات الثقات ؛ وفيه علل :

الأولى : الإرسال ؛ فإن عبيد بن عمير ليس صحابيّاً ، وإنما هو من كبار التابعين ، ولد في عهد النبي ﷺ .

الثانية : سلمة ـ وهو ابن الفضل الأَبْرَشُ ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق كثير الخطأ» .

قلت : ومع ذلك ؛ فقد خالفه زياد بن عبدالله البَكَّائِيُّ ؛ وهو راوي كتاب «السيرة» عن ابن إسحاق ، ومن طريقه رواه ابن هشام ، وقال فيه الحافظ :

«صدوق ثَبْت في المغازي» .

وقد أخرج ابن هشام هذا الحديث في «السيرة» (٢٥٢/١ ـ ٢٥٣) عنه عن ابن إسحاق به ؛ دون الزيادة التي وضعتها بين المعكوفتين [ ] ، وفيها قصة الهمّ المنكرة .

فمن المحتمل أن يكون الأبرش تفرَّد بها دون البَكَّائي ، فتكون منكرة من جهة أخرى ؛ وهي مخالفته للبكائي ؛ فإنه دونه في ابن إسحاق ؛ كما يشير إلى ذلك قول الحافظ المتقدم فيهما .

ومن المحتمل أن يكون ابن هشام نفسه أسقطها من الكتاب ؛ لنكارة معناها ، ومنافاتها لعصمة النبي ﷺ ؛ فقد أشار في مقدمة كتابه إلى أنه قد فعل شيئاً من ذلك ، فقال (٤/١) :

« . . وتاركٌ ذِكْرَ بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب ؛ مما ليس لرسول الله ﷺ فيه ذكر . . . **وأشياء بعضها يَشْنُعُ الحديث به . . .**» .

وهذا كلُّه يقال على احتمال سلامته من العلة التالية ؛ وهي :

الثالثة : ابن حميد ـ واسمه محمد الرازي ـ ؛ وهو ضعيف جدّاً ، كذبه جماعة من الأئمة ، منهم أبو زرعة الرازي .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيفٌ إسناداً ، منكرٌ متناً ، لا يطمئن القلب المؤمن لتصديق هؤلاء الضعفاء فيما نسبوا إلى رسول الله ﷺ من الهمِّ بقتل نفسه

بالتردِّي من الجبل ، وهو القائل ـ فيما صحَّ عنه ـ :

«مَنْ تَردَّى من جبل فقتل نفسه ؛ فهو في نار جهنم يتردَّى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً» . متفق عليه : «الترغيب» (٢٠٥/٣) .

لا سيّما وأولئك الضعفاء قد خالفوا الحفّاظ الثقات الذين أرسلوه .

وما أشبه هذا المرسل في النكارة بقصة الغرانيق التي رواها بعض الثقات أيضاً مرسلاً ووصلها بعض الضعفاء ، كما بيَّنته في رسالة لي مطبوعة بعنوان : «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق» ، فراجعها تجد فيها ـ كما في هذا الحديث ـ شاهداً قويّاً على ما ذهب إليه المحدِّثون : من أن الحديث المرسل من قسم الحديث الضعيف ؛ خلافاً للحنفية ؛ لا سيما بعض المتأخرين منهم الذين ذهبوا إلى الاحتجاج بمرسل الثقة ولو كان المرسل من القرن الثالث !

بل غلا أحدهم من المعاصرين فقال : ولو من القرن الرابع[1] ! وإذن ؛ فعلى جهود المحدثين وأسانيدهم السلام !

هذا ؛ ولقد كان الباعث على كتابة هذا التخريج والتحقيق : أنني كنت علَّقْتُ في كتابي «مختصر صحيح البخاري» ـ يسَّرَ الله تمام طبعه ـ (٥/١) على هذه الزيادة بكلمة وجيزة ؛ خلاصتها أنها ليست على شرط «الصحيح» ؛ لأنها من بلاغات الزهري . ثم حكيت ذلك في صدَدِ بيان مزايا المختصر المذكور ؛ في بعض المجالس العلمية في المدينة النبوية في طريقي إلى الحج أو العمرة سنة (١٣٩٤) ، وفي عمرتي في منتصف محرم هذه السنة (١٣٩٥) ، وفي مجلس من تلك

---

(١) انظر «قواعد في علوم الحديث» للشيخ التهانوي (ص١٣٨ - ١٦٤ ، ٤٥٠) ، وراجعه ؛ فإنك ستجد فيه العجب العجاب من المخالفة لما عليه المحدِّثون !

المجالس ذكَّرني أحد طلاب الجامعة الإسلامية الأذكياء المجتهدين ـ ممن أرجو له مستقبلاً زاهراً في هذا العلم الشريف ؛ إذا تابع دراسته الخاصة ولم تَشْغَلْهُ عنها الصوارف الدنيوية ـ أن الحافظ ابن حجر ذكر في «الفتح» : أن ابن مردويه روى زيادة بلاغ الزهري موصولاً ، وذكر له شاهداً من حديث ابن عباس من رواية ابن سعد؟ فوعدته النظر في ذلك ؛ وها أنا قد فعلت ، وأرجو أن أكون قد وفقت للصواب بإذن الله تعالى .

وإن في ذلك لعبرة بالغة لكلِّ باحث محقق ؛ فإن من المشهور عند المتأخرين : أن الحديث إذا سكت عنه الحافظ في «الفتح» فهو في مرتبة الحسن على الأقل ، واغترَّ بذلك كثيرون ، وبعضهم جعله قاعدة نبَّهَ عليها في مؤلَّفٍ له ، بل وألْحَق به ما سكتَ عنه الحافظ في «التلخيص» أيضاً !!

وكل ذلك توسُّع غير محمود ؛ فإن الواقع يشهد أن ذلك ليس مطَّرداً في «الفتح» ؛ بله غيره ، فهذا هو المثال بين يديك ؛ فقد سكت فيه على هذا الحديث الباطل ، وفيه متهمان بالكذب عند أئمة الحديث ، متروكان عند الحافظ نفسه ! وقد سبق له مثال آخر ـ وهو الحديث (٣٨٩٨) ـ ، وقد أشرتُ إليه في التعليق على «مختصر البخاري» (٢٧٧/١) ؛ يسَّر اللهُ إتمام طبعه . آمين .

٤٨٥٩ ـ (لا تَهْدِمُوا الآطامَ ؛ فإنَّها زِينَةُ المدينَةِ) .

منكر . أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٣١٢/٢ و١٩٤/٤) ، وابن عدي في «الكامل» (ق٢/٢١٣) عن عبدالله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«عبدالله بن نافع ممن يكتب حديثه ، وإن كان غيره يخالفه فيه» .

قلت : فأشار ابن عدي إلى أنه ضعيف ، وهو مما أجمع عليه الأئمة ، بل ضعَّفه بعضهم جداً ؛ فقال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

وتابعه على الشطر الأول : **عبدالله بن عمر العمري** عن نافع به .

أخرجه البزار (١١٨٩ ـ كشف) ، والطحاوي . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٠١/٣) :

«رواه البزار عن **الحسن بن يحيى** ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» ! وقال الحافظ في «زوائد البزار» ـ عقب الحديث ـ :

«قلت : إسناده حسن» !

كذا قالا ! وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن عبدالله بن عمر العمري ضعيف ؛ كما جزم به الحافظ في «التقريب» .

وساق له الذهبي في ترجمته أحاديث مما أنكر عليه ، قال في أحدها :

«وهو حديث منكر جداً» .

ولعلَّ الهيثمي توهَّم أنه عبيدالله بن عمر العمري المصغَّر ، وهو أخو عبدالله بن عمر العمري المكبَّر ؛ فإنه ثقة من رجال الشيخين ، وليس كذلك ! ويدل عليه شيئان :

١ ـ أنه جاء مسمى عند البزار بـ (عبدالله بن عمر) مكبَّراً . وعند الطحاوي منسوباً إلى العمري ، وهو المكبَّر عند الإطلاق .

ومن المحتمل أن يكون وقع في نسخة الهيثمي من «مسند البزار» : «عبيدالله ابن عمر» مصغراً ؛ فإن كان كذلك فهي نسخة غير معتمدة ؛ كما قد يشعر بذلك اقتصار الحافظ على تحسينه .

٢ ـ النظر في الرواة عنه ، وهم : وهب بن جرير ، وإسحاق بن محمد الفَرْوِيُّ : عند الطحاوي ، وقد ذكرهما المزِّي في الرواة عن عبدالله المكبَّر دون أخيه المصغَّر ، فتعيَّن أنه المكبَّر الضعيف .

الثاني : أن في إسناد البزار : **محمد بن سنان** ؛ هكذا غير منسوب ، وهو عندي أبو بكر القَزَّاز البصري ، وقد جزم الحافظ أيضاً بضعفه في «التقريب» ، بل كذَّبه بعضهم كما حكاه في «التهذيب» ، فكيف يحسّن إسناده ، ويقول الهيثمي : إنه من رجال «الصحيح»؟!

وغالب الظن أنهما توهّما أنه محمد بن سنان الباهلي المعروف بـ (العَوَقِيِّ) ؛ فإنه من رجال البخاري ، ولكنه ليس به فيما يترجح عندي ؛ فإنه عند البزار من روايته عن الحسن بن يحيى عن محمد بن سنان عن عبدالله بن عمر .

هكذا وقع إسناده في «زوائد البزار» من النسخة المصورة عندي ، وهي نسخة سيئة ، والغالب أن فيه سقطاً من بعض النساخ ؛ فإن محمد بن سنان سواء كان هو القزاز الضعيف ، أو الباهلي الثقة ؛ ليس في طبقة من يروي عن العمري ، ولكني وجدت في ترجمة الأول منهما من «تهذيب المزِّي» أنه روى عن وهب بن جرير ، فألقي في النفس أن وهباً هذا هو الساقط من الإسناد بين محمد بن سنان والعمري ، وعليه يكون مدار طريق البزار وإحدى طريقي الطحاوي على وهب بن جرير ، وهو يرويه عن العمري الضعيف ، فهو علَّة هذه الطريق .

وجملة القول ؛ أن الحديث بتمامه منكر .

وأما شطره الأول ؛ فمن الممكن تحسينه بمجموع الطريقين الضعيفين عن نافع ، ولعل هذا هو وجه سكوت الحافظ على الحديث في «الفتح» (٧١/٤) وتحسينه إياه فيما تقدم ؛ وإلا فإني استبعد جداً أن يحسِّن إسناداً تفرد به العمري الذي جزم هو نفسه بتضعيفه كما تقدم ، فضلاً عن غيره ! والله أعلم .

على أنه يَرِدُ على سكوته في «الفتح» : أنه أورده بتمامه من رواية الطحاوي الأولى المنكرة ، فلا وجه للسكوت عليه ، بل هو خطأ بيِّن ، يترتب عليه ردّ الأحاديث الصحيحة المحرِّمة لقطع شجر المدينة وصيد صيدها ؛ وهي من حديث سعد بن أبي وقاص ، وجابر بن عبدالله : في «صحيح مسلم» ، وعبدالرحمن بن عوف ، وزيد بن ثابت ، وأبي هريرة ؛ وقد خرجها كلَّها الطحاويُّ ، ثم تأولها كلها بقوله :

«ليس فيها أنه جعله كحرمة صيد مكة ولا كحرمة شجرها ، ولكنه أراد بذلك بقاء زينة المدينة ؛ ليستطيبوها ويألفوها» !! ثم ساق الحديث مستدلاً به على ما ذكره من التعليل المنكر ، مع ما فيه من المخالفة الصريحة للأحاديث المذكورة ، ولمثل قوله ﷺ :

«إن إبراهيم حرَّم مكة ، ودعا لأهلها ، وإني حرَّمت المدينة **كما حرَّم إبراهيم** مكة . . .» الحديث متفق عليه .

وانتهى إلى أن صيد المدينة وشجرها كصيد سائر البلدان وشجرها غير مكة . وقال :

«وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين» !!

قلت : وهذا كله بفضل هذا الحديث المنكر المخالف بزعمهم لتلك الأحاديث الصحيحة ! ومع ذلك سكت عنه الحافظ عفا الله عنا وعنه !

ثم جاء من بعده الكوثري المشهور بتعصُّبه لحنفيته ، فسعى وراء الطحاوي في الاستدلال بهذا الحديث المنكر على ما ذهب إليه من التأويل وزاد ـ ضِغثاً على إبّالة ـ ، فقال في «النكت الطريفة» (ص١٠٩) :

«وقد أخرج البزار في «مسنده» حديث نهيه ﷺ عن هدم آطام المدينة ، وقوله : «إنها زينة المدينة» . فيكون المنع من قطع شجرها وأخذ صيدها ؛ لمجرد استبقاء زينة المدينة ليستطيبوها ويألفوها» !

وقد علمت ـ من تحقيقنا المتقدم ـ أنه ليس عند البزار ما عزاه إليه من قوله :

«إنها زينة المدينة» ! وهو لم يعزُ ذلك إليه عبثاً ، بل رمى من رواء ذلك إلى غاية خبيثة ؛ وهو إضلال القراء عن علَّة هذه الزيادة التي تفرد بروايتها الطحاوي دون البزار ؛ لأنها علَّة ظاهرة في رواية الطحاوي ؛ وكتابه سهل الرجوع إليه مباشرة ؛ بخلاف «مسند البزار» ، فأحال عَلَيْه ؛ لأنه يعلم أنه عسر الرجوع إليه إلا بواسطة «مجمع الهيثمي» ، فإذا رجع الباحث إليه ، ووجده يقول كما تقدم :

«رواه البزار عن الحسن بن يحيى ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» .

توهم أنه سالم من العمري ؛ لأنه ليس من رجال (الصحيح) بل هو ضعيف كما سبق ، فيظن أنه ليس بضعيف ، وهذا هو ما رمى إليه الكوثري بذلك العزو الخاطئ . والله حسيبه !!